التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت



كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء الثامن

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل



ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أبوحيان النحوي، محمد بن يوسف
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المجلد الثامن./
محمد بن يوسف أبوحيان النحوي؛ حسن محمود هنداوي؛
الرياض ١٤٣٠هـ.
٣٨٩ صفحة ١٧×٢٤
ردمك: ٠-٤٣-١١-٨٠١١-٦٠٣-٩٧٨
١ـ اللغة العربية ـ النحو ٢ـ اللغة العربية ـ الصرف
أ ـ هنداوي؛ حسن محمود (محقق) ب ـ العنوان
ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٠/٦٨٤

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٦٨٤هـ
ردمك: ٠-٤٣-١١-٨٠١١-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: ومنها «الآنَ» لوقتِ حضرَ جميعُه أو بعضه، وظرفيته غالبة لا لازمة، وبُني لتضمُّن معنى الإشارة، أو لِشَبَهِ الحرف في ملازمةِ لفظٍ واحد. وقد يُعرَب على رأي. وليس منقولاً من فِعْل، خلافًا للفراء.

ش: «الآنَ» اسم في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول أل وحرف الجر عليه. وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان.

وقيل[1]: هي منقلبة من ياء لأنها من آنَ يَئِينُ: إذا قَرُبَ.

وقيل: أصلها أوان، فقلبت الواو ألفًا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وهذا بعيد لأنَّ الواو قبل الألف لا تقلب، كالجَواد والسَّواد. وقيل[2]: حُذفت الألف، وغُيِّرت الواو إلى الألف، كما قالوا راحٌ ورَواح[3]، استعملوه مرة على فَعَلٍ، ومرة على فَعالٍ، كزَمَنٍ /وزَمان. [٣: ١٨٦/ب]

وقال المصنف في الشرح[4]: «مسمَّى الآن الوقت الحاضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو الحاضر بعضه، كقوله تعالى ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْءَانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾[5]، وكقوله ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[6]، وكقول النبي ﷺ: (تَصَدَّقُوا، فيُوشِكُ الرجلُ أنْ يَمشيَ بصدقته، فيقول الذي أُعطيها: لو جِئتَنِي بالأمس لأخذتُها، وأمّا الآنَ فلا حاجةَ لي بها)[7]. ومثله قول علي كرم الله وجهه: (كان

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٨ - ٤٦٩.

(٣) في معاني القرآن: الرِّياح.

(٤) ٢: ٢١٨ - ٢١٩.

(٥) سورة الجن: الآية ٩.

(٦) سورة الأنفال: الآية ٦٦.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الصدقة قبل الرد ٢: ١١٣، وباب الصدقة باليمين ٢: ١١٦ - ١١٧، ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الترغيب في الصدقة ص ٧٠٠.

ذلك والإسلامُ قُلٌّ، وأمّا الآنَ فقد اتَّسَعَ نِطاقُ الإسلام، فامْرأً وما اختار)[1]. ومثله قول الشاعر[2]:

فلو أنّها إحدَى يَدَيَّ رُزِئتُها ولكنْ يَدِي بانَتْ على إثْرِها يَدِي»

فآلَيتُ لا آسَى على إثْرِ هالِكٍ قَدِي الآنَ مِن وَجْدٍ على هالِكٍ قَدِي

ومثله قول عنترة[3]:

فإنِّي لَسْتُ خاذِلَكُمْ ، ولكنْ سأَسْعَى الآنَ إذْ بَلَغَتْ إناها

وقوله **وظرفيتُه غالبة لا لازمة** أي: تغلب عليه الظرفية، وليست لازمة؛ إذ يخرج عنها إلى باب الاسمية غير الظرفية، قال المصنف[4]: «ومن وقوعها غير ظرف قول النبي ﷺ وقد سمع وَجْبة، قال[5]: (هذا حَجَرٌ رُمي به في النار مُنذُ سبعينَ خَريفًا، فهو يهوي في النار، الآنَ حينَ انتهى إلى قعرها)، فالآنَ هنا في موضع رفع بالابتداء، وحينَ انتهى: خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض. ومن وقوع «الآن» غير ظرف قول الشاعر[6]:

---

(١) نهج البلاغة ص ٤١٢ - ٤١٣ وشرحه لابن أبي الحديد ١٨: ١٢٢، وفيهما: «فامرؤ». والمحكم ٦: ٢٧٥ (نطق). قال ذلك حينما سئل عن الحديث: (غيِّروا الشَّيب ولا تشبَّهوا باليهود).

(٢) هو رُقَيع بن عبيد الأسدي يقول ذلك في أخ له مات بعد أخ. الحماسة ١: ٤٣٥ [٣٠٣]. والبيت الثاني ليس في مطبوعة شرح المصنف، وهو موضع الشاهد.

(٣) تقدم في ١: ٨٢.

(٤) ٢: ٢١٩.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب في شدة حر نار جهنم ص ٢١٨٥.

(٦) أنشد أبو حيان صدره في الارتشاف ص ١٤٢٤، وابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب ٢: ١٧٢ [دار الكتب العلمية]. والبيت في تمهيد القواعد ص ١٩٧٨.

أإلى الآنَ لا يَبِينُ ارْعِواءٌ لك بَعدَ المَشيبِ عن ذا التَّصابِي»

وقوله **وبُنِي لِتَضَمُّنِ معنَى الإشارة**[1] لأنَّ معنى الآن: هذا الوقت، وهذا قول الزجاج[2].

وقوله **أو لِشَبَهِ الحرفِ في ملازمةِ لفظٍ واحد** لأنه لا يُثَنَّى، ولا يُجمَع، ولا يُصَغَّر، بخلاف حين ووقت وزمان ومُدّة.

وقال أبو علي[3]: بُنِي لتضمُّنه معنى لام التعريف؛ لأنَّها استُعملت معرفة، وليست علمًا، والألف واللام فيها زائدتان.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وضعفُ هذا القول بَيِّن؛ لأنَّ تضمين اسم معنى حرف اختصارٌ ينافي زيادة ما لا يُعتَدُّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمَّن معناه، فكيف إذا كان إياه».

وقال المبرد وابن السراج[5]: «خالفت نظائرها لأنها نكرة في الأصل، استُعملت من أول وضعها بالألف واللام، وباب اللام أن تدخل على النكرة». انتهى.

ونسب المصنف هذا القول إلى الزمخشري، فقال[6]: «وجعل /الزمخشري [٣: ١٨٧/أ] سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام[7]؛ لأنَّ حق الاسم في أول أحواله

---

(١) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٥٢٠ - ٥٢٤ [٧١].

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٢ - ١٥٣، ٣: ٢٥. وهو قول سيبويه والأخفش والجرمي والمازني كما في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٦ - ٥٩٧.

(٣) الإغفال ١: ٢٧٩ - ٢٩٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٥٠ - ٣٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٤) ٢: ٢١٩.

(٥) الأصول ٢: ١٣٧، وفيه قول المبرد، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢١٩.

(٧) نص الزمخشري على ذلك في المفصل ص ١٦٠ [تحقيق د. فخر قدّارة].

التجرد منها، ثم يعرض تعريفه، فيلحقانه، كقولك: مررت برجلٍ فأكرمَنِي الرجلُ، فلمّا وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء ، وأشبه الحروف. ولو كان هذا سبب بناء لَبُني الجَمّاءَ الغَفيرَ، واللات، ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام. ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجبَ بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره؛ وعدمُ اعتبار ذلك مُجمَع عليه، فوجب اطّراح ما أفضى إليه» انتهى.

وبهذا الأخير وهو قول المصنف «ولو كانت مخالفة الاسم إلى آخره» يُرَدُّ على المصنف في قوله «إنه بُنِي لشبه الحرف في ملازمةِ لفظٍ واحد لأنه لا يُثنّى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين ووقت وزمان ومُدّة»؛ لأنَّ مخالفة الآن في هذه الأشياء ليست موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء، فيُرَدّ على المصنف قوله بقوله.

وقال الزجاج[1]: بُنيتْ لتضمُّنها معنى الإشارة؛ لأنك إذا قلت أُصَلِّي الآن فمعناه: في هذا الوقت.

وذهب الفراء[2] إلى أنه مبنيّ لأنه نُقل من فعل ماضٍ، فبقي على بنائه، وسيأتي ذكر مذهبه.

وقوله **وقد يُعرَب على رأي**[3] احتجَّ مَن ذهب إلى ذلك بقول الشاعر[4]:

كأنّهما مِ الآنِ لم يَتَغَيَّرا وقد مَرَّ لِلدّارَينِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

أراد: مِنَ الآنِ، فحَذف النون لالتقاء الساكنين، كما قال الشاعر[5]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٢) معاني القرآن له ١: ٤٦٨ - ٤٦٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٣) قال ابن مالك في الشرح ٢: ٢٢٠: «وزعم بعض النحويين أنَّ بعض العرب يُعرب الآن».

(٤) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٦. كأنهما: يعني الدارين المذكورتين في البيت الذي قبله.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٠٩.

لَيسَ بَينَ الحَيِّ والمَيْتِ نَسَبْ   إنَّما لِلْحَيِّ مِ الْمَيْتِ النَّصَبْ

وكسر نون الآن لدخول مِن عليه، فعُلم أنه معرب. قال المصنف[(١)]: «وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح، والكسر، كما في شتّانَ، إلا أنَّ الفتح أكثر وأشهر» انتهى.

وقوله **وليس منقولاً من فعل، خلافًا للفراء** زعم الفراء[(٢)] أنَّ الآن منقول من آنَ بمعنى حانَ، واستُصْحِبَت[(٣)] فيه الفتحة، كقولهم: «مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ»[(٤)]، (وأنهاكم عن قيلَ وقالَ)[(٥)].

وردَّ المصنف في الشرح[(٦)] هذا القول بأنه لو كان مثلَ هذا لم تدخل عليه الألف واللام؛ كما لا تدخلان على شُبَّ ودُبَّ، وقيلَ وقالَ، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهر في تلك، فإنه يقال: مِنْ شُبٌّ إلى دُبٌّ، وعن قيلٍ وقالٍ، كما قيل: مْنِ شُبَّ إلى دُبَّ، وعن قيلَ وقالَ.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٢٠.

(٢)معاني القرآن له ١: ٤٦٨ - ٤٦٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٧.

(٣) ح، ن: واستصحب.

(٤) هذا جزء من مثل، وهو قولهم: أعييتني مِن شُبَّ إلى دُبَّ، ومِن شُبٌّ إلى دُبٌّ، يضرب لمن يكون في أمر عظيم غير مرضيّ، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه. والمعنى: من لدن شَبَبت إلى أن دَبَبت على العصا. أمثال أبي عبيد ص ١٢٢ ومجمع الأمثال ٢: ٧ واللسان (دبب) و(شبب).

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب قول الله تعالى ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ ٢: ١٣١، وفي مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية: باب النهي عن كثرة المسائل حاجة ص ١٣٤٠، ١٣٤١، وليس في هذه المواضع (وأنهاكم)، وإنما ورد باللفظ الذي استشهد به أبو حيان في صحيح ابن حبان ١٠: ٤٢٣ ومجمع الزوائد ٥: ٢١٧.

(٦) ٢: ٢٢٠.

و«أل» في «الآن» عند أصحابنا[1] معرَّفة، ويصحبها الحضور. ورُدَّ بأنها لو كانت للتعريف لَمَا لَزِمَتْ، لكنها لازمة؛ إذ لم يقولوا: افعله/ آنًا من الآنات. [٣: ١٨٧/ب]
وقيل: لو لم تكن للتعريف للزم أن تكون نكرة؛ لأنه لو لم يتعرف بأل لكان علمًا، ولا يكون علمًا لأنه لا يختصّ.

وقال أبو إسحاق[2]: تعرَّف بالإشارة، فتضمَّنها، ولذلك بُنيت. ورُدَّ بأنَّ ما تضمن[3] حرف الإشارة بمنْزلة اسم الإشارة، واسم الإشارة لا تدخل عليه أل.

ص: ومنها قَطُّ للوقت الماضي عمومًا، ويقابله عَوضُ، ويختصّان بالنفي. وربما استُعمل قَطُّ دونه لفظًا ومعنًى، أو لفظًا لا معنًى. وقد يرد عَوضُ للمضيّ، وقد يضاف إلى العائضين، أو يضاف إليه، فيُعرب. ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ، وعَوْضُ وعَوْضِ.

ش: قَط اسم مبنيّ، وأصله التشديد، نقلت من القَطّ، وهو القطع إلى الطرف؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما رأيتُه قَطُّ فمعناه: ما رأيتُه فيما انقطع من عمري.

وإنما بُني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تقدَّم من الزمان، كما أنَّ مِنْ إذا أردت التبعيض أتيتَ بها في كل متبعِّض.

وقيل: بُنيت لأنَّها أشبهت[4] الماضي؛ لأنها لزمانه، ولأنَّها تضمنت معنى في؛ لأنَّها لا تحسن فيها، بخلاف الظروف. وقيل: تضمنت معنى منذُ، فمعنى قولك ما رأيتُه قَطُّ: ما رأيتُه منذُ خُلِقت.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٨٧ [رسالة]. وعدها المالقي في رصف المباني ص ١٦٤ زائدة فيها.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٣، ٣: ٢٤ - ٢٥.
(٣) ك، ن: ما لا تضمن.
(٤) أشبهت الماضي ... ولأنها تضمنت معنى في: سقط من ك.

وبُنيت على حركة لأنَّ لها أصلاً في التمكن؛ لأنَّها منقولة من القَطِّ، وهو القَطْع كما قلناه. وكانت الحركة ضمة تشبيهًا لقَطُّ بقَبْلُ. ووجه الشبه بينهما أنَّها تدلُّ على ما تقدَّم من الزمان كقَبْلُ، وقَبْلُ حُرِّكتْ للساكنين، وضُمَّت لأنَّها نائبة عن مُنذُ وما بعدها. وقيل: لشبهها بِمُنْذُ. وتأتي بقية اللغات فيه إن شاء اللّه.

وذكر المصنف في الشرح أنَّ قَطُّ بُنِي لتضمُّنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم، قال[1]: «أو لشبه الحروف في الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يضاف إليه أو يسند أو يسند إليه». قال[2]: «وبُنِي في التضعيف على حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمةً حملاً على قَبْلُ المنويّ إضافته، أو لأنه لو فُتح لَتُوُهِّمَ النصب بمقتضى الظرفية، ولو كُسر لَتُوُهِّمَ الجر بِمِن المضمَّن معناها، وكان يُعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال».

وذهب الكسائي إلى أنَّ أصلها قَطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثانية، فسكن الأولى، وأدغم، وجعل الآخر على حركة الأول.

وقوله ويقابله عَوْضُ يعني أنه للوقت المستقبل عمومًا، وقال ابن السِّيْد في بيت الأعشى[3]:

رَضيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ ، تَحالَفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

«عَوضُ: صنم كان لبكر بن وائل. وقيل: هو اسم من أسماء الدهر. وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفًا، كقولهم: لا آتيكَ عَوْضَ العائضين، كما تقول: دَهرَ الداهرين، ثم كَثُرَ حتى أجروه مجرى القسم»[4].

---

(١) ٢: ٢٢٢.

(٢) ٢: ٢٢٢.

(٣) الديوان ص ٢٧٥ والخزانة ٧: ١٣٨ - ١٦٦ [٥٢١]. الأسحم: الليل، وفيه أقوال كثيرة، انظر ذلك في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥ - ١٠٦ والخزانة.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥.

[٣: ١٨٨/أ] قال[١]: «ومن جعل عَوض اسم صنم جاز أن يكون في موضع نصب على/ ألا تقدر فيه حرف الجر، وتحذفه، كقولك: يمينَ اللّٰه لأفعلنَّ.

ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه، والباء في بأَسْحَم بمعنى في[٢].

ومن جعل عَوْض من أسماء الدهر فوجهان:

أحدهما: أن يكون القسم به لا بالأسحم، فالقول فيه كالقول فيه إذا كان اسم صنم.

والثاني: أن يكون القسم بالأسحم، ويكون عوض ظرفًا، كأنه قال: لا نتفرق عوض، أي: لا نتفرق طولَ دهرنا» انتهى.

وذكرتُ مسألة القسم مع عوض هنا لأنَّ المصنف لم يتعرض لعَوْض في القسم، إنما ذكر هاهنا، فنبهنا على ذلك حيث تعرض لها المصنف.

وقوله **ويختصان بالنفي** تقول: ما فعلتُه قَطُّ، ولا أفعلُه عَوضُ، قال الشاعر[٣]:

يَرضَى الخَليطُ ، ويَرضَى الجارُ مَنْزِلَهُ ... ولا يُرَى عَوْضُ صَلْدًا يَرْصُدُ العِلَلا

وقوله **وربَّما استُعمل قَطُّ دونه لفظًا ومعنًى** أي: دون النفي، مثاله قول بعض الصحابة رضي اللّٰه عنهم[٤]: (قَصَرْنا الصَّلاةَ في السفرِ معَ رسول اللّٰه ﷺ أكثر ما كنا قَطُّ وآمَنه).

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) أجاز فيه وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون مبتدأ محذوف الخبر.

(٣) هو جابر بن رألان السِّنبِسيّ. الحماسة ١: ٣٠٩ [٢٠١] واللسان (عوض).

(٤) هو حارثة بن وهب الخزاعي ﷺ، قال: «ثم صَلّى بنا النبي ﷺ ونحن أكثرُ ما كُنّا قَطُّ وآمَنَه بِمِنى ركعتين». صحيح البخاري: كتاب الحج: باب الصلاة بمنى ٢: ١٧٣.

وقوله **لفظًا لا معنًى** مثاله ما روي في الحديث أنَّ أُبيًّا قال[1]: (كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب)؟ فقال عبد الله[2]: (ثلاثًا وسبعين)، فقال: (قَطُّ)، أي: ما كانت كذا قَطُّ.

وقوله **وقد يرد عَوْضُ للمضيّ** يعني: فيكون بمعنى قَطُّ، قال[3]:

فَلَمْ أَرَ عامًا عَوْضُ أكثرَ هالِكًا ووَجهَ غُلامٍ يُسْتَرَى وغُلامَهْ

وقوله **وقد يُضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيُعرَب** كقولهم[4]: لا أفعل ذلك عوضَ العائضينَ، أي: دهرَ الداهرينَ، وقال الشاعر[5]:

ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبّايَ وأوصالي

لَطاعَنْتُ صُدُورَ القَوْ مِ طَعْنًا ليسَ بِالآلِي

وقوله **ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ**[6]، ذكر في الشرح[7] لغة أخرى، وهي قَطِّ، بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر. فأمّا قَطُّ فتقدم الكلام عليها. وأمّا البناء على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ولا التفات إلى توهم الجر؛ لأنّ

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤: ٤٠٠ والأحاديث المختارة ٣: ٣٧١ وسنن البيهقي الكبرى ٨: ٢١١.

(٢) كذا! والذي في المصادر السابقة أنّ المسؤول زِرّ بن حُبَيش.

(٣) البيت في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٢٠ ولابن الأنباري ص ٩١ والتصحيف للعسكري ص ٢٩٠ وشرح التسهيل ٢: ٢٢١ واللسان (عوض) والخزانة ٧: ١٢٩، ١٤٣. يسترى: يختار. وروي «يشترى» مصحفًا.

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٣٨٣ ومجمع الأمثال ٢: ٢٢٩. أي: لا أفعله أبدًا. ومعنى الداهرين: الباقين على الدهر.

(٥) هو الفِنْد الزِّمّانيّ. الحماسة ١: ٢٨١ - ٢٨٢ [١٧٩] والمرزوقي ص ٥٣٨ [١٧٦]. عوض: اسم للدهر. حظبّاي: معظم بدني. الآلي: الفاتر المقصر.

(٦) انظر اللغات في قطّ في مجالس ثعلب ص ١٥٧.

(٧) ٢: ٢٢٢.

الكسرة لا تكون علامة جر إلا مع تنوين أو إضافة أو أل، ولا واحد منها في قَطّ. وأما قُطُّ بضم القاف فإتباع. وأما قَطُ فالتخفيف منويٌّ فيه المحذوف، فلذلك استصحبت الحركة معه، ومن خفف بالتسكين لم ينو فيه المحذوف، كما قالوا مُذْ، ونقل الكسر فيها.

والتخفيف مع ضم الطاء أو تسكينه مخالف لما حتمه الأخفش من الضم، قال [٣: ١٨٨/ب] الأخفش: إذا أردت بها الزمان تضم أبدًا، تقول: ما رأيتُ /مثلَه قَطُّ، فإن قللت بِقَطّ شيئًا فاجزمها، تقول: ما عندك إلا هذا قَطْ، فإن لقيتْ ألفَ وصل كسرت لالتقاء الساكنين، تقول: ما علمت إلا هذا قَطِ اليومَ، وما عندك إلا هذا قَطِ الآنَ.

وقوله **وعَوضُ وعَوضِ** قال ابن السِّيْد في عَوض: «زعم المازني أنه يضم ويفتح ويكسر»[1] انتهى.

وبُني عَوض لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان. وقال المصنف[2]: «وبُنِي عوض لأنه مثل قَطُّ فيما نُسب إليه مما سوى عدم الصلاحية لأن يضاف ويضاف إليه. وبُنِي على حركة لئلا يلتقي ساكنان. ومَن ضَمَّ فحملاً على بَعْدُ، أو لتحرك آخره بحركة تجانس ما قبله. ومَن فتحَ كَرِهَ اجتماع مستثقَلَين: الضمة، والواو. ومَن كَسر راعى أصل التقاء الساكنين. وأُعرب حين يضاف أو يضاف إليه لأنه عومل بما لم يُعامَل مقابله مما هو خاصّ بالأسماء، فاستحقّ مزيّة[3] عليه».

ص: «ومنها» أَمْسِ مبنيًا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين، وباستثناء المرفوع ممنوعَ الصرف عند التميميين، ومنهم من يجعل كالمرفوع

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٢٢.

(٣) ن: مزيتين. عليه: ليس في ك.

غيره. وليس بناؤه على الفتح لغة، خلافًا للزجاجي. فإن نُكِّرَ[1]، أو أضيف[2]، أو قارنَ الألف واللام - أُعرب باتفاق، ورُبَّما بُنِي المقارِنُ لهما.

ش: «أمسِ» اسم معرفة متصرف، يستعمل في موضع رفع ونصب وجر، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه، في إرادة القرب وكونه معرفة، نحو قوله[3]:

أولئكَ قومٌ ، قد نَرَى أَمْسِ فيهمُ   مَرابطَ لِلأَمْهارِ والعَكَرِ الدَّثْرْ

ولا يخلو إمّا أن يُستَعمل ظرفًا أو غير ظرف، فإن استُعمل ظرفًا فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب. وعلة بنائه تضمُّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، ولم يُبنَ غَد - وهو معرفة كأَمْسِ - لأنه لم يتضمنها، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع، وغد ليس بواقع. قال السهيلي: «هذا مذهب الخليل وس».

وقال غير السهيلي: هذا هو الظاهر من تعليل س، وهو أنه ضُمِّن معنى الحرف؛ إذ شبَّهه[4] بـ«أينَ» التي ضُمِّنت معنى حرف الاستفهام، فبُنيت.

والفرق بين أمسِ وسَحَرَ أنَّ سَحَرَ لَمّا عُدِل عن السَّحَر لم يُضَمَّن معنى الحرف، بل أُنيب مناب السحر المعرَّف، فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار عُمَرُ[5] معرفة بالنيابة عن عامر العلم.

وقال ابن كيسان: بُنِي لأنه في معنى الفعل الماضي، وأُعرب غَدٌ لأنه في معنى الفعل المستقبل وظرف له، والمستقبل معرب كما أنَّ الماضي مبنيّ.

---

(١) زيد هنا في التسهيل: «أو كُسِّر أو صُغِّر». وعنه في الفص في شرح المصنف.

(٢) ك: فإن نكروا فأضيف.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٢. العَكَرة من الإبل: ما بين الستين إلى السبعين. والدَّثْر: الكثير.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٣.

(٥) عمر: سقط من ك.

وقال قوم: علة بنائه شبه الحرف؛ إذ افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه، كما افتقر الحرف إلى غيره.

وقال قوم: بُنِي لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه؛ لأنه لا يختص بمسمًّى دون آخر.

[٣: ١٨٩/أ] وأجاز الخليل(١) في لقيتُه /أَمْسِ أن يكون التقدير(٢): لقيتُه بالأمسِ، فحذف الحرفين الباء وأل، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب.

وزعم قوم(٣) منهم الكسائي أنه ليس مبنيًّا ولا معربًا، بل هو محكيّ، سُمِّي بفعل الأمر من المساء، كما لو سُمِّيَ بأَصْبِحْ من الصباح، فهو لفظ محكيّ، كما قال(٤):

بئسَ مَقامُ الشيخِ أَمرِسْ أمرِسِ

فموضع أَمْرِسْ موضع المبتدأ، كأنه قال: بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه أَمْرِسْ أمرِسْ، يريد مقام الاستقاء بالدلو. وكذلك: جئتُ أمسِ، أي: اليوم الذي كنا نقول(٥) فيه: أَمْسِ عندَنا أو مَعَنا، وكانوا كثيرًا ما يقولون ذلك للزُّور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم، ولا سِيَّما مع حبهم الأضياف، فكَثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسمًا للوقت واليوم الذي قبل يومك وليلتك، وتعريفه بالإشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك، وخرج بذلك عن حكم الأسماء النكرات؛ لأنّ بابها أن تتعرف بلام التعريف.

---

(١) الكتاب ٢: ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) ك: المقدر.

(٣) نتائج الفكر ص ١١٣ - ١١٤.

(٤) كتاب البئر ص ٧٢ ومجالس ثعلب ص ٢١٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩، وفيه تخريجه. أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. والمَرَس: الحبل.

(٥) نقول: سقط من ك. وسقط قوله بعده «فيه» من ن.

وزعم أبو زيد السهيلي أنّ تعريفه بالإضافة معنى كتعريف أَجْمَع، وسيأتي ذكر مذهبه في أَجْمَع في باب التوكيد، إن شاء اللّه.

وإن استُعمل[1] غير ظرف فذكر س[2] عن الحجازيين بناءه على الكسر رفعًا ونصبًا وجرًّا، كما كان حال استعماله ظرفًا، فتقول: ذهبَ أمسِ بما فيه، وأحببتُ أمسِ، وما رأيتك مُذْ أمسِ، وعليه قوله[3]:

اليومُ أَعلَمُ ما يَجيءُ بهِ ومَضَى بِفَصْلِ قضائهِ أَمْسِ

وما ذكرناه معنًى ما ذكره المصنف بلا استثناء عند الحجازيين، يعني أنه مبنيّ على الكسر سواء استُعمل ظرفًا أو اسمًا غير ظرف.

وقال المصنف في الشرح[4]: «إذا قُصد بأمسِ اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه بناه الحجازيون في موضع الرفع والنصب والجر على الكسر». فظاهر هذا الكلام اقتصار استعماله على اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، وقد ذكرنا أنه يُستعمل فيما قَرُبَ من يومك مما مضى، وهو مبنيّ على الكسر في هذا الاستعمال.

وقوله **وباستثناءِ المرفوعِ ممنوعَ الصرفِ عندَ التميميين** نقل س[5] عن تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في بناء أمسِ على الكسر، ويعربونه

---

(١) استعمل: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٣.

(٣) هذا ثالث بيتين لأسقف نجران في الحيوان ٣: ٨٨ والبيان والتبيين ٣: ٣٤٢ - ٣٤٣ وثمار القلوب ص ٢٣٢، وفيه أنّ أسقف نجران هو قس بن ساعدة. وتأتي الأبيات الثلاثة في ص ٢٤. وذكر المرزباني في معجم الشعراء ص ٢٢٣ أنها نسبت له وللقمقام بن العباهل، وهو تُبّع الثاني أو الثالث ملك حضرموت واليمن. وهي بغير نسبة في ذيل الأمالي ص ٢٩ - ٣٠ بتقديم الثالث على الأول والروض الأنف ١: ١٦٥.

(٤) ٢: ٢٢٣.

(٥) الكتاب ٣: ٢٨٣.

إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، واستحسنتُ أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ، وقال الشاعر على لغة تميم[1]:

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بَأْسُ   وتَناسَ الذي تَضَمَّنَ أَمْسُ

قال س[2]: «واعلم أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما /رأيته مُذْ أمسُ ، فلا يصرفون في الرفع » . ثم قال[3] : «ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يكسرونه في كل موضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في الجر والنصب». [٣: ١٨٩/ب]

وقوله **ومنهم مَن يَجعل كالمرفوع غيرَه** أي: ومِن بني تميم مَن يجعل أمسِ في حالة النصب والجر غير منصرف كحالة الرفع، ولا يبنونه على الكسر في حالة النصب والجر.

وهذا الذي ذكره المصنف مختلَف فيه:

ذهب بعضهم[4] إلى أنَّ بني تميم يعربونه إذا لم يكن ظرفًا في الرفع والنصب والجر إعراب ما لا ينصرف، وهو قول ابن عصفور في «شرح الجمل»، قال ما نصه[5]: «وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف».

وذهب بعضهم[6] إلى أنه معرب في الرفع عند بني تميم إعراب ما لا ينصرف، مبنيّ على الكسر في حالة النصب والجر. قال الأستاذ أبو علي: أكثر الناس يغلطون في هذا، فينسبون لبني تميم أنَّهم يُعربونه في كل وجه، كما أنَّ

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٢٣. على لغة تميم: سقط من ن.
(٢) الكتاب ٣: ٢٨٣.
(٣) الكتاب ٣: ٢٨٣.
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٩٤/ب.
(٥) شرح الجمل ٢: ٤٠٠.
(٦) النوادر ص ٢٥٧ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٢٤/ب.

الحجازيين يبنونه في كل وجه، وإنما يجريه بنو تميم على الوجهين، يعربونه في الرفع، ويُعَلِّلون منع صرفه بما تقدم في سَحَرَ - يعني من علّة العَدْل - ويبنونه فيما عدا ذلك، ويعلّلونه بعلّة بنائه. والدليل على إعرابهم إيّاه في الرفع أنهم يجعلونه فيه على حركة أخرى، وليس ثَمَّ مبنيّ على أكثر من حركة؛ لأنّ ذلك هو الإعراب. ويدلُّ على بنائهم إيّاه في غير الرفع أنه لو كان عندهم معربًا لكان مفتوحًا في الجر والنصب، ولو كان منصرفًا لنوّنوه في الجر.

وذهب بعضهم إلى ما ذكره المصنف من أنّ بني تميم تعربه في الرفع إعراب ما لا ينصرف، وتبنيه في النصب والجر على الكسر، وأنّ بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا في الرفع والنصب والجر. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن الباذش. قال المصنف[1]: «وعليه قول الراجز[2]:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسا»

وهذا هو الصحيح، وهو ظاهر كلام س، وحكاها الكسائي، أعني أنّ بعضهم يمنعه الصرف في الأحوال الثلاثة. وزعم الزجاج أنّ هؤلاء يعربونه إعراب ما لا ينصرف وإن كان ظرفًا، كما فُعل في سَحَرَ ظرفًا.

وقال الكسائي أيضًا: ومنهم من ينوّنه في الأحوال الثلاثة. يعني تنوين الصرف، إلا في النصب على الظرف، فإنهم لا ينوّنونه.

وحكى الزجاج[3] أيضًا أنّ بعض العرب ينوّنه، وهو مبني على الكسر، قال: شبّهوه بغاق وشبهه من الأصوات.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٢٣.

(٢) بعده. «عَجائزًا مِثلَ الأفاعي خَمْسا». ويأتيان بعد قليل. وقد نسبا للعجاج. النوادر ص ٢٥٧ والكتاب ٣: ٢٨٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٩٦ والخزانة ٧: ١٦٧ - ١٧٣ [٥٢١] وملحق ديوانه ٢: ٢٩٦.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٩٤/ب.

فتلخص فيه خمس لغات: بناؤه على الكسر مطلقًا دون تنوين، وبناؤه على الكسر مطلقًا بالتنوين، وإعرابه منصرفًا مطلقًا، وإعرابه غيرَ منصرف مطلقًا، وإعرابه غيرَ منصرف رفعًا وبناؤه على الكسر نصبًا وجرًّا.

وقوله **وليس بناؤه على الفتح لغة، خلافًا للزجاجي** قال المصنف في الشرح[1]: «زعم أبو القاسم الزَّجّاجيّ[2] أنّ مِن / العرب مَن يبني أمس على الفتح، واستشهد بهذا الرجز، ومدَّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأنّ س استشهد بالرجز على أنّ الفتح في (مذ أمْسا) فتحة إعراب[3]، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحقّ ألا يعوَّل عليه». [٣: ١٩٠/أ]

وقال ابن الباذش: «خرج الزَّجّاجيّ عن إجماع النحاة بقوله: ومِنَ العرب مَن يبنيه على الفتح، واستدلّ على ذلك بقوله:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسا

ولا حجة فيه لأنّ أمس ليس بظرف، وإنما هو اسم بدليل دخول حرف الجر عليه؛ لأنّ حرف الجر إذا دخل على الظرف انتقل عن الظرفية، وإذا كان غير ظرف فإنْ كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلا البناء على الفتح أو الكسر، أو في موضع رفع فيجوز فيه عندهما الوجهان: البناء، وإعراب ما لا ينصرف. ودليلهما أنّ أمس إذا كان غيرَ ظرف وكان في موضع نصب أو خفض يجوز فيه البناء على الفتح، نحو قوله:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا

---

(١) ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) الجمل ص ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٤ - ٢٨٥.

وهذا لا حجة فيه لأنه يمكن أن يكون معربًا إعراب ما لا ينصرف. وأيضًا فإنَّ الدليل على أنه ليس بمبنيّ على الفتح أنه لم يأت إلا في موضع خفض، ولو كان مبنيًّا لجاء مثل: شهدتُ زيدًا أمْسَ» انتهى.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «قال أبو القاسم - يعني الزجاجي - : ومِنَ العرب مَن يبنيه على الفتحة. هذه اللغة لم يحكها غيره، غير أنَّ ابن عصفور حكى عن الزَّجّاج ذلك، والذي رأيتُ للزجاج خلافه، قال في كتاب «الأنواء» لَمّا أنشد:

لقد رأيتُ[2] عَجَبًا مُذْ أمْسَا

(ترك صرفه مَن خفض بِمُذْ)» انتهى.

وقال س[3]: «وقد فتح قوم أمس في مُذْ، لَمّا رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبَّهوها بها، قال:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا عَجائزًا مِثْلَ الأفاعي خَمْسَا

وهذا قليل» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «قوله (وقد فتح قوم) حمله قوم على أنه يريد البناء فيه على حركة الفتح إذا جروه. وحمله قوم على أنه يريد الإعراب، أي: يعربونه في الجر، لكن مع مُذْ. (لَمّا رفعوا)، أي: كما أعربوه في الرفع[4] أعربوه أيضًا في الجر، وهذا هو الأليق بالموضع؛ لأنه لو أراد البناء لم يكن لذكره الرفع معنًى، ولا لقوله (وكانت في الجر هي التي ترفع). وإنما غلط من قال بالقول الأول لقوله (فتح قوم)،

---

(١) شرح الجمل ٢: ق ١٩٤/ب.

(٢) لقد رأيت ... شبهوها بها قال: سقط من ك.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٤) في الرفع ... بالموضع لأنه: سقط من ك.

وإنما ذلك على عادته في إطلاق الفتح على النصب، أو لأنّ هذه الحركة ليست عن ناصب؛ لأنّ الجار لا يطلب النصبة» انتهى.

فإن قلت: لعل مستند من حكى فيه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا هذا الرجز، ولا تكون في ذلك حجة على أبي القاسم، وهو ظاهر كلام س.

قلت: قد صرَّح غير س - وهو الكسائي - بأنّ منعه الصرف في الأحوال الثلاثة لغة، فحملُ الرجز على ما استقرّ من منع الصرف فيه أولى من حمله على البناء على الفتح الذي لم يستقرّ فيه.

[٣: ١٩٠/ب] وقوله فإن نُكِّرَ /مثال التنكير : مضى لنا أمسٌ حسنٌ ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، ولذلك نعتَّه بنكرة . ومثال الإضافة : إنّ أَمْسَنا يومٌ طَيِّبٌ. ومثال الألف واللام : إنّ الأَمْسَ لَيَومٌ حَسَنٌ . وكذلك يُعرب إذا ثُنِّيَ أو جُمِع ، قال الزجاج[1]: يجمع على آمُس وآماس كزَنْد وأَزْنُد وأزْناد في القلة، وعلى أُموس في الكثرة. وأنشد[2]:

مَرَّتْ بِنا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِينا مِشْيَةَ العَرُوسِ

قال الزجاج: «فهذا جميع ما روينا في أمس». يعني من صيغ الجمع.

وأما إذا صُغِّر فذكر المصنف في «شرح الشافية الكافية»[3] له ما نصه: «ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف، أو لُفظ معه بالألف واللام، أو نُكِّر، أو صُغِّر، أو كُسِّر» انتهى.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٩٤/ب.

(٢) ذكر ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ق ١٩٤/ب أنّ الزجاج أنشده، وهو في المحتسب ٢: ٢٢٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١: ٢١٦ واللسان (أمس).

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٤٨٢.

فذكر أنه لا خلاف في إعرابه إذا صُغِّر، وهو مخالف لنص س وغيره من النحاة أنَّ أَمْسِ لا يصغر، قال س[1]: «وأمّا أَمْسِ وغَدٌ فلا يُحَقَّران»، ثم ذكر[2] تعليل امتناع تحقيرهما، ثم قال[3]: «كرهوا أن يحقروهما كما كرهوا تحقير أينَ، واستَغنَوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدُّ تَمَكُّنًا، وهو اليوم والليلة» انتهى. ونصوص النحاة على ما قال س. وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب س إذ ادعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه.

وفي البسيط: «لو سَمَّيتَ بأَمْس على لغة من أعرب في الأحوال [الثلاث][4] لصرفت. وقيل: لا ينصرف لأنه إنما كان الأصل في التسمية بأَمْس في حالة العدل أن تمنعها؛ لأنك نقلت من أَمْس المعدولة، ولا أصل لها سواه، فصار بمَنْزلة التسمية بالمعدول، فيكون معدولاً، والفرق بينه وبين سَحَرَ أنَّ سَحَرَ له أصل في النكرة، يرجع إليه في التسمية، ويحمل عليه. وفيه نظر» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: «أَمْس إن كان بأل معرب مصروف، أو مضاف فالإعراب[5]، أو غير مضاف مصغرًا فالإعراب والصرف، أو مكبَّرًا ظرفًا فالبناء ليس إلا. أو اسمًا فالحجاز تبنيه لتضمُّنه معنى أل، وتميم تعربه إعراب ما لا ينصرف. وقول الزجاجي في (مُذْ أَمْسًا) «إنه مبنيّ» ليس كما ذَكر، بل هو لغة تميم. فإن سميت به فليس فيه علة، قال الفارسي: كتب إسماعيل القاضي إلى أبي العباس مسألة في قوله[6]:

---

(١) الكتاب ٣: ٤٧٩.

(٢) الكتاب ٣: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) الكتاب ٣: ٤٨٠.

(٤) الثلاث: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) فالإعراب أو غير مضاف: سقط من ك.

(٦) تقدم تخريجها في ص ١٧ حيث استشهد بالبيت الثالث.

مَنَعَ الرُّقادَ تَقَلُّبُ الشَّمسِ وطُلُوعُها مِن حَيثُ لا تُمْسِي
وطُلُوعُها بَيضاءَ صافِيةً وتَغِيب في صَفراءَ كالوَرْسِ
اليومُ أَعلَمُ ما يَجيءُ بِهِ ومَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسِ

فكتب إليه بالتقسيم الذي كتبناه قبل» انتهى.

وفي كلامه أنَّ أَمْسِ يُصَغَّر، والظاهر اتباع أبي علي المبرد على ذلك، وكله [٣: ١٩١/أ] ذهول عن نص س. وقد ذهل عنه أبو محمد بن /الدَّهَّان، فذكر في «الغُرّة شرح اللُّمَع» ما نصه: «ويُبنَى في الظرفية إجماعًا، هذا ما نص عليه الزجاج إذا كان معرفة بغير إضافة ولا لام تعريف مكبَّرًا مفردًا، فأمّا إذا عُرِّف بالإضافة، أو باللام، أو صُغِّر، أو نُكِّر، أو ثُنِّي، أو جُمِعَ - فإنه معرب».

وقوله **وقد يُبنَى المقارن لهما** قال المصنف في الشرح[1]: «ومِن العرب مَن يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام، كقول الشاعر[2]:

وإنِّي وَقَفتُ اليومَ والأَمْسِ قَبلَهُ بِبابِكَ حتى كادتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ

فكسر السين[3]، وهو في موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب تضمين معنى المعرفة، واستدام البناء، أو تكون هي المعرِّفة، وقد زال البناء لزوال التضمين ومشابهة ضمير الغائبة، فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حُذفت وبقي عملها، كما حُذفت مِنْ وبقي عملها في رواية من يروي[4]:

ألا رَجُلٍ جَزاهُ اللّٰهُ خَيرًا ....»

انتهى.

---

(١) ٢: ٢٢٤.
(٢) هو نُصَيب. الديوان ص ٦٢ واللسان (أمس).
(٣) ذكر ابن جني أن ابن الأعرابي رواه: والأمسِ، والأمسَ، جرًّا ونصبًا. الخصائص ١: ٣٩٤.
(٤) تقدم في ٤: ٣٢٤.

وقال الزجاج: «الأكثر في أمس إذا دخلت عليها الألف واللام الإعراب، فتقول: رأيته الأمسَ، كما قال نصيب:

وإنِّي حُبِسْتُ اليومَ والأمسَ قبلَهُ   ببابِكَ حتى كادتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ

فنصب الأمس بالعطف على اليوم، وقال العجاج[1]:

غُضُفٌ طَواها الأَمْسَ كلاّبِيُّ

فنصب». قال: «وبعض العرب يقول: رأيته الأمسِ»، ثم ذكر تأويله على الوجهين اللذين ذكرهما المصنف من البناء على زيادة أل، أو الإعراب على إسقاط حرف الجر، قال: كما قالوا: لاهِ أبوك[2]، يريدون: للّه أبوك، وكقول رؤبة في جواب: كيف أصبحت؟: «خيرٍ، عافاك اللّه»[3].

وفي البسيط: وقال بعضهم: لقيتُه الأمسِ الأَحْدَثَ، فجَرّه، وفيه الألف واللام، وهو لا يكاد يُعرف.

---

(١) الديوان ١: ٥١٨ والمحتسب ١: ٣١١ والخصائص ٣: ١٠٤، ٢٠٥. يصف كلاب صيد ضمَّرها صاحبها. غضف: كلاب مسترخية الآذان. وطواها: ضَمَّرها. وكلاّبيّ: كلاّب، وهو صاحب الكلاب. ورواية الديوان: «غُضفًا»؛ لأنَّ قبله:

حتى رأى وقد خلا مَلِيُّ   مِنَ الضُّحى والمُكتِبُ المَرئِيُّ

رأى: أي الثور الوحشي.

(٢) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨.

(٣) الكامل ص ٦١٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٢.

ص: فصل

الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دلّ على مقدَّر[1]، أو مُسَمًّى إضافيّ محض، أو جارٍ باطّراد مجرى ما هو كذلك. فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازَمَهُ غالبًا لفظُ «في» أو ما في معناها، ما لم يكن كمَقْعَدٍ في الاشتقاق من اسم الواقع فيه، فيُلحَق بالظروف، قياسًا إنْ عملَ فيه أصلُه أو مشاركٌ له في الفرعيّة، وسَماعًا إنْ دلّ على قُرب أو بُعد، نحو: هو مِنّي مَنْزِلةَ الشَّغاف، ومَناطَ الثُّريّا.

ش: لَمّا فرغ من الكلام على ظرف الزمان، وأنّ الفعل مطلقًا يتعدى[2] إلى جميع ضروبه من مبهم ومختصّ - أخذ يذكر ظروف المكان، وأنّ الفعل يتعدى منها إلى أربعة، فينصبها. وإنما قال القياسيّة لأنّ منها ما يتعدى /إليه العامل على سبيل [٣: ١٩١/ب] الشذوذ، وسيأتي ذكره.

قوله **ما دلّ على مُقَدَّر** هذا هو الأول، وفي نسختي: مُقَدَّر، وثبت في بعض النسخ وفي بعض نسخ الشرح: على مقدار، وذلك ومُقَدَّر متقاربان، وذلك نحو مِيل وفَرْسَخ وبَريد وغَلْوة.

وهذا النوع من الظرف المقدَّر اختلفوا فيه هل هو داخل تحت حد المبهم أم لا:

فذهب الأستاذ أبو علي إلى أنه ليس داخلاً تحت حد المبهم؛ لأنّ المبهم كما ذكروا لا تكون[3] له نهاية معروفة ولا حدود محصورة، وهذه الظروف المقدَّرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة؛ ألا ترى أنّ الميل مقدار معلوم من المسافة، وكذلك البَريد والفَرْسَخ والغَلْوة.

---

(١) ن، وشرح التسهيل: مقدار.

(٢) يتعدى ... يذكر ظروف المكان وأن الفعل: سقط من ح.

(٣) لا تكون: سقط من ك.

وذهب غيره إلى أنها داخلة تحت حد المبهم، وهو ظاهر كلام الفارسي[1].

قال بعض أصحابنا: «وهو الصحيح؛ لأنه إنما يرجع تقديرها إلى الباع[2]؛ ألا ترى أنَّ الغَلْوة مئة باع، والميل عشر غِلاء، والفَرْسَخ ثلاثة أميال، والبَريد أربعة فَراسِخ، والباع لا ينضبط إلا بتقريب؛ لأنه يزيد وينقص، ويلزم من ذلك أن تكون هذه المقدَّرات غير محققة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب. ويبين أنَّها لا تكون محصورة كحصر الدار والمسجد أنَّ هذين لهما حدود محصورة، ما زاد عليهما غير داخل فيهما، وهذه المسافات ليست كذلك، بل تحتمل الزيادة والنقص. وأيضًا فإنْ كانت معلومة القَدْر على جهة التقريب كما ذكرنا فإنَّها مجهولة العين، بخلاف الدار والمسجد وأشباههما من الظروف المختصّة، فإنها معلومة العين والقدر» انتهى.

وقال س[3]: «ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة؛ لأنه وقت يقع في المكان، لا يختص به مكان واحد، كما أنَّ ذلك وقت في الأزمان، لا يختص به زمن بعينه». ثم قال[4]: «وذلك قولك: ذهبتُ فَرْسَخَينِ، وسِرتُ مِيلَينِ، كما تقول: ذهبتُ الشهرين، وسرت الميلين» انتهى. فمِن حيث التوقيت ظاهره أنه مختص، ومن حيث قوله «لا يختص به مكان» ظاهره الإبهام. والصحيح أنه شبيه بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ هذا المقدَّر ينصبه الفعل نصب ظرف المكان هو قول النحويين إلا السهيلي، فإنه زعم أنَّ انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف، قال السهيلي:

---

(١) المسائل المنثورة ص ١٩.

(٢) ك، ن: إلى السماع.

(٣) الكتاب ١: ٣٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٦.

«إن قيل: كيف نصبوا ميلاً وفرسخًا على الظرف والفعل لا يتضمنه كما يتضمن ما هو في حكم الوصف له؟ وكيف ثنّوا الميل وجمعوه دون غيره من ظروف المكان؟ ولم لا يُخفَض بِفي، فيقال: سرت في ميل، كجلست في مكان؟

فالجواب: إنَّ الميل ليس بظرف؛ ألا ترى أنه ليس كالجهات الست المضافة؛ [٣: ١٩٢/أ] لأنَّ الجهة /لا معنى لها إلا بإضافتها إلى من هي له، والميل لا يضاف، ولا معنى لإضافته إلى شيء، والظرف مقدَّر بفي، وقد يصرح بها في المتمكن، والميل لا يُقَدَّر بفي، ولو قُدِّرَ بفي لجاز إظهارها لأنه متمكن، يكون فاعلاً ومبتدأ، ويثنّى، ويجمع، فما المانع من سِرتُ في ميلٍ لو كان ظرفًا؟

وأيضًا فالظرف يعمل[١] فيه كل فعل ناصب له، والميل لا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المشي والحركة، لا تقول: رَقَدتُ ميلاً، ولا: قَعَدتُ ميلاً، فدلَّ هذا كله على أنه من باب المصادر لا من باب الظروف، وإنما هو اسم لِخُطًا معدودة، فكما تقول: سِرتُ خُطوةً وخُطًا، ولا يكون هذا ظرفًا، إنما هو مصدر - فكذلك سِرتُ ألفَ خُطوة، أو ثلاثةَ آلافِ ذراع، فالميل والفرسخ عبارة عن هذه الأعداد من الخُطا، كما أنَّ القنْطار عبارة عن أعداد كبيرة من الدراهم أو غيرها، فكما تقول: قَبَضتُ درهمًا، وقَبَضتُ قِنطارًا، ولا يختلف الإعراب - فكذا ينبغي ألاَّ يختلف إذا قلت: مشيتُ خُطوةً أو خُطوتَين، ومَشَيتُ ميلاً أو ميلَين، ومحال أن يقع ظرفًا إذا كَثُرَ، ومصدرًا إذا قَلَّ، بل ينبغي ألاَّ يختلف الإعراب كما لم يختلف المعنى.

وسُمِّي هذا القدر من الخُطا ميلاً لأنَّهم كانوا ينصبون على الطرق أميالاً كانوا يعرفون بها مقادير الخُطا التي مشوها؛ فيجعلون على رأس كل ثلاثة آلاف ذراع بناءً كهيئة الميل، يكتبون فيه العدد مما مَشَوه، أنشد أبو عبيد[٢]:

---

(١) في المخطوطات: يقع.

(٢) أنشده منسوبًا لأبي النجم في غريب الحديث ٤: ١٨٤، وهو له في تهذيب اللغة ١٢: ٢٦٣، وهو عنهما وعن اللسان (صوى) في ديوانه ص ٣٣٢.

وَعَنْ صُوا أَمْيالِها الْمَواثِلِ

وقال هشام[1] لأعرابي كان يسير معه: انظر في الميل، كم مشينا؟ وكان الأعرابي أميًّا لا يقرأ، فنظر، ثم جاء، فقال: «فيه مِخْطَف وحَلَقة، وثلاثةٌ كأَطْباءِ الكَلْبة، وهامة كهامة القَطا[2]». فضحك هشام، وعلم أنَّ في الميل خمسة. ذكر هذا الخبر قاسم بن ثابت[3]، وكشفُ القناع عن الحقائق أولى من لزوم حضيض التقليد» انتهى كلام السهيلي.

والنحاة سَمَّوا المسافة التي تقع فيها الخُطا المذكورة باسم الخُطا المذكورة، واللغة تساعد مذهب السهيلي؛ لأنَّ اللغويين حين شرحوا الغَلْوة والميل والفَرْسَخ والبَريد شرحوها بالخُطا والأَبْواع.

وفي البسيط: إذا حُذف حرف الوعاء فيما من شأنه أن يُحذف انتصب ظرفًا مؤكّدًا إن كان مبهمًا؛ ومبيّنًا إن كان غير مبهم.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بد من وصف يخصصه، أو ما[4] في حكمه، نحو: قعدتُ مكانًا صالحًا، وكذلك في الجهة، فلا تقول: قعدتُ قُدّامًا، ولا خلفًا، إلا على الحال، كأنك قلت: متقدمًا، ومتأخرًا.

---

(١) هو هشام بن عبد الملك. والخبر عن قاسم بن ثابت في نتائج الفكر ص ٣٩٣ وبدائع الفوائد ٢: ٥٦٣ - ٥٦٤، وفي البيان والتبيين ٢: ٣٣٢ وأدب الكتّاب للصولي ص ٦٠ ومحاضرات الأدباء ١: ١٠٣. وأوله فيهن: «فيه مِحجَن»، وكلاهما العصا المعوجة.

(٢) الأطباء: جمع طُبْي، وهو لذوات الحافر وللسباع كالضَّرع لغيرها. والهامة: الرأس.

(٣) أبو محمد السَّرَقُسطيّ [- ٣٠٢هـ] كان عالمًا بالحديث والفقه، متقدمًا في النحو والغريب والشعر. طُلب للقضاء، فامتنع من ذلك. ويقال إنه أول من أدخل إلى الأندلس كتاب العين. ألف الدلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان، ومات بسَرَقُسْطة قبل إكماله، فأكمله أبوه بعده. بغية الوعاة ٢: ٢٥٢.

(٤) في المخطوطات: وما. صوابه في الارتشاف ص ١٤٣١.

[٣: ١٩٢/ب] فإن خَصَّصته(١) بالإضافة / جاز، نحو: قعدتُ قُدّامَك، وخلفَك، وهذا بناء على منع التأكيد، وهو فاسد.

وذهب أبو زيد إلى أنَّ ما خرج عن المبهم فإنما ينتصب نصب المفعول على النيابة؛ كأنه قال في سِرتُ فَرسَخَين: سِرتُ سَيرًا مقدَّرًا بفَرسَخَين(٢).

وذهب ابن طلحة إلى تقديره بحذف المضاف، كأنه قيل: سَيرَ فَرسَخَين، كما في قولك ضربتُه سَوطًا، أي: ضَربةَ سَوط. وإنما قال ذلك(٣) لعدم دلالة الفعل عليه لخصوصه، فلا يكون ظرفًا. فإن كان مبهمًا دلَّ عليه الفعل جاز(٤). وقيل: لأنه ليس بظرف؛ لأنه لا يقال في جواب أين.

وهذا فاسد: أمّا الأول فلأنَّ المستدعي للعموم مستدعٍ لخاصّ في الجملة؛ لأنَّ العامّ لا بد له من الخاصّ، فيخرج مبيَّنًا. وأمّا الثاني فلأنَّ المعدود يقال في جواب كم(٥)، ولا يقال في جواب أين إلا غير المعدود، وكم يكون ظرفًا.

وفرَّق أبو زيد بين مبهم الجهات والأمكنة، فجعل مبهم الجهات منتصبًا على معنى الفعل المأخوذ منها، كالخلف من تخلَّفت، والأمام من أممتُ، فله دلالة عليه بهذا النحو، فانتصب على هذا.

وفيه نظر لأنه لا فرق بين استدعاء المكان والجهة إلا أن تجعل أنَّ المكان من تمكَّنت، فيجري الكل مجرًى واحدًا، وهذا تكلف لا يحتاج إليه؛ لأنه لو نصب الفعل ما دلَّ عليه بلفظه لم ينصب المفعول به، ولا يقال ما دلَّ عليه الفعل بلفظه انتصب نصب المصدر والزمان، وما لا يدل عليه انتصب نصب المفعول؛ لأنا نمنع هذا التقسيم، بل ما لم يدل عليه بلفظه ينقسم إلى الظرف وغيره.

---

(١) في المخطوطات: خصصت. صوابه في الارتشاف ص ١٤٣١.

(٢) بفرسخين ... كأنه قيل: سقط من ك.

(٣) وإنما قال ذلك: سقط من ك.

(٤) ك، ح: فجاز.

(٥) كم ولا يقال في جواب: سقط من ك.

وقوله **أو مُسَمًّى إضافيٌّ محض** قال الشارح[1]: «أي لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، كمكان وناحية وأمام ووراء ووجه وجهة وكجَنابَتَيْ في قول العرب: هما خَطّانِ جَنابَتَيْ أنفِها[2]، يعنون خَطَّين اكتنفا أنفَ الظَّبية، وكجَنْبَيْ في قول الشاعر[3]:

نحنُ الفَوارِسُ يومَ الحِنْوِ ضاحِيةً   جَنْبَيْ فُطَيْمةَ ، لا مِيلٌ ولا عُزُلُ

وكأقْطار في قولهم: قومُك أقْطارَ البِلادِ[4]، وكمُسالَيْه في قول الشاعر[5]:

إذا ما نَعَشْناهُ على الرَّحْلِ يَنْثَني   مُسالَيْهِ عنه في وَراءٍ ومُقْدَمِ

قال س[6]: (مُسالاه: عِطْفاه، فصار كجَنْبَيْ فُطَيْمة)» انتهى.

وإنَّما تعدَّى الفعل إلى المبهم بنفسه لأنه يطلب من جهة معناه مكانًا مبهمًا؛ من حيث إنَّ الفعل لا بد أن يكون في مكان، وكل مكان يصدق عليه اسم جانب وناحية وخلف وقُدّام ووراء، وغير ذلك من أسماء الأماكن المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل؛ ألا ترى أنَّ كل مكان خلف بالنظر إلى شيء، وقدام ووراء بالنظر إلى آخر.

---

(١) يعني ابن مالك. شرح التسهيل ٢: ٢٢٥.

(٢) الكتاب ١: ٤٠٥.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ١١٣ والكتاب ١: ٤٠٦ وجمهرة اللغة ص ٩٢٠ والأعلم ص ٢٣٥ - ٢٣٦ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٤. الحنو: حنو قراقر، موضع قرب ذي قار. وفطيمة: موضع. وضاحية: علانية. والميل: جمع أميَل، وهو الذي لا يثبت على السرج. والعُزْل: جمع أعزَل، وهو الذي لا سلاح معه، وحرك الزاي للضرورة.

(٤) الكتاب ١: ٤١٢. والمعنى: قومك في نواحي البلاد.

(٥) هو أبو حية النميري. شعره ص ٧٨ والكتاب ١: ٤١٢ والأعلم ص ٢٣٧. نعشناه: رفعناه. وصف راكبًا أدام السرى حتى غشيه النوم وغلبه، فجعل ينثني في عطفيه من مقدم الرحل ومؤخره.

(٦) الكتاب ١: ٤١٢.

واحترز بقوله **محض** من الإضافي الذي يدل بنفسه على معنًى لا يصلح لكل مكان؛ نحو /جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج، فإنَّ هذه وما أشبهها من الأماكن المختصة إذا قُصد بشيء منها معنى الظرفية لازَمَه لفظُ «في» أو ما في معناها. [٣: ١٩٣/أ]

وقول المصنف في الشرح[1] «كمَكان» مَكان: مَفْعَل من الكون؛ لأنه الموضع الذي يكون فيه الكائن، ولزمت الميم، فصارت كالأصلي، فقالوا في الجمع أمكِنة، كما قالوا في زَمان أزمِنة، كأن وزنه فَعال، كذا قال الخليل[2].

وقوله في الشرح «وكجَنابَتَيْ في قول العرب: هما خَطّانِ جَنابَتَيْ أنفِها»، وهذه فيها خلاف: ذهب الفارسي[3] إلى أنَّ قولهم جَنابَتَيْ أنفِها من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف، وإن كان ذلك يحفظ، ولا يقاس عليه. وذهب س[4] إلى أنه من قبيل الظروف المبهمة.

قال بعض أصحابنا: والذي غلّط الفارسي في ذلك هو أنَّ الموضع الذي تقع عليه جَنابة الأنف صغير ضيِّق، فتوهم لذلك أنه من قبيل المخصوص المحصور. والصحيح أنه من قبيل الاسم المبهم لأنه يقع على صَفْح[5] الأنف وعلى ما اتصل به بغير تراخٍ أو بتراخٍ يسير، وليس له حد محقق ينتهي إليه، وإذا كان كذلك فهو من قبيل المبهم.

والجيم من جَنابتي تكسر وتفتح.

---

(١) ٢: ٢٢٥.

(٢) كتاب العين (مكن) ٥: ٣٨٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٨٢.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٥) ن: «سفح». وهما بمعنى، والسين بدل من الصاد.

و«جَنابَتَيْ» من الأسماء غير الظروف، جُعل ظرفًا لأنّ جانب أنف الظبية ليس بمكان، كما أنّ خدها ليس بمكان؛ ألا ترى أنك لا تقول: رأيت خالاً خدَّ زيد، فكان ينبغي ألاّ يقال جَنابَتَيْ، لكن حظه الحفظ، فهو مما نصبته العرب على الظرف، وهو مبهم؛ لأنه بمعنى ناحية، وناحية مبهم وإن أضيف إلى معرفة.

وأمّا «جَنْبَيْ فُطَيمة» فهو موضع، فليس مما جُعل من الأسماء ظرفًا بغير قياس.

وأمّا «أَقْطارَ البِلاد» فأَقْطار جمع قُطْر، وهو الناحية، فالمعنى: قومك في نواحي البلاد.

وأمّا «مُسالَيْه» فالمُسال عند س[1] العِطْف، وهو الجانب، وليس باسم مكان، فكان ينبغي ألا يكون ظرفًا، لكن استعملَ ظرفًا، وشُبِّهَ بجَنْبَيْ فُطَيْمة، كما جُعل هما خَطّانِ جَنابَتَيْ أنفِها ظرفًا تشبيهًا له بِجَنْبَيْ فُطَيْمة. والمعنى: إذا ما رفعناه على الرحل انثنى لينظر في جانبيه من وراء ومقدم.

وزعم ثابت[2] في كتاب «خَلق الإنسان»[3] له أنّ المُسال ما هبط من الصُّدْغ[4] إلى العِذار. ووجدت بخط ابن خروف: مُسالا الرجلِ: جانبا لِحيته[5]، واحدهما[6] مُسال، وأنشد ابن دريد[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٤١٢.

(٢) هو ثابت بن أبي ثابت أبو محمد اللغوي، روى عن أبي عُبيد القاسم بن سَلّام، وروى عنه ابنه عبد العزيز، له كتب كثيرة في اللغة، منها كتاب خَلق الإنسان. بغية الوعاة ١: ٤٨١.

(٣) خلق الإنسان ص ١٠١، ولفظه: «المُسال، وهو الذي يسيل من الصُّدغ مُستَدِقًا إلى معظم اللحية».

(٤) الصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مَركَب اللَّحيَين.

(٥) كذا في جمهرة اللغة ص ٨٥٩ عند إنشاده البيت التالي. وفي ص ٦٥٠ ما نصه: «المُسالات: جمع مُسالة، وهي جانب اللّحية، ولِلّحية مُسالتان». وفي اللسان (مسل): «ومُسالا الرجل: جانبا لَحيَيه». واللّحي: منبت اللحية.

(٦) الذي في المخطوطات: واحدها.

(٧) جمهرة اللغة ص ٦٥٠، ٨٥٩. وتخريجه في الموضع الأول. سواده: شخصه.

فلو كانَ في الحَيِّ النَّجِيِّ سَوادُهُ   لَمَا مَسَحَتْ تلكَ المَسالاتِ عامِرُ

وقسم أصحابنا المبهم إلى أربعة أقسام:

قسم وضعته العرب عمومًا، وهو مكان وما في معناه من موضع، ومنْزِل، والجهات: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف.

[٣: ١٩٣/ب] /الثاني: ما كان منسوبًا، نحو: شرقيَّ الدار، وغربيَّ المسجد.

الثالث: ما اشتقَّ من الفعل، نحو: المَذهَب، والمَجلِس.

الرابع: المصدر الموضوع موضع الظرف، نحو: هو قَصْدَك. ونتكلم في هذين قريبًا إن شاء الله عند تكلم المصنف عليهما.

وقد نصبت العرب على الظرف ما ليس بظرف، وهو يحفظ، والوارد من ذلك فوقَك ودُونَك إذا أردت بهما الرتبة في الشرف لا المكان، وسِواك ومَكانَك بمعنى بَدَلَك، وجَنابَتَيْ أنفِها. وزاد الكوفيون: مِثْلَك، وقِرْنَك، وسِنَّك، ولِدَتَك، وموضع السمع عندهم مِثْلَك. وما استدلُّوا به متأوَّل عند البصريين.

وقوله **أو جارٍ باطِّراد مجرى ما هو كذلك** قال المصنف في الشرح[١]: «وذلك صفة المكان الغالبة، نحو: هم قريبًا منك، وشرقيَّ المسجد، قال الشاعر[٢]:

هَبَّتْ جَنُوبًا ، فَذِكْرَى ما ذَكَرْتُكُمُ   عندَ الصَّفاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرانا

ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرًا، نحو قولهم: هو قُرْبَ الدار، ووَزْنَ الجبلِ، وزِنَتَه، أي: مكان مُسامتته[٣]. والمراد هنا بالاطِّراد ألاَّ تختص ظرفيته بعاملٍ ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه» انتهى.

---

(١) ٢: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ١٦٥ والكتاب ١: ٢٢٢، ٤٠٤. الصفاة: الصخرة الملساء. وحَوران: بلد في الشام.

(٣) ك، ح: مسامته. ن: مساميته. صوابه في شرح المصنف.

قال ثعلب: «إن جعلت قَريبًا من القَرابة ثُنِّي، وجُمِع، وأُنِّث، أو من القُرْب أو خَلَفًا من موصوف فلا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث» انتهى. وإنما امتنعت في ذاك تثنيته وجمعه وتأنيثه لأنه خَلَف من موصوف مذكر، وهو مكان.

ومما ينتصب ظرفًا بمعنى قَريب الظرف قِبَلَك، ونَحْوَك، وقُرابتَك بمعنى قَريبًا، إلا أنه أشد مبالغة؛ ألا ترى أنَّ ثعلبًا قال[1]: «وتقول: عندي غلام يخبز الغَليظ والرَّقيق، فإن أردت الجَرْدَق قلت: الرُّقاق»، فجعل الرُّقاق ما تَناهى رِقّة، وكذلك الطَّويل والطُّوال، الطُّوال أبلغ في الطول. ومما يؤيد أنَّ الفُعَال أبلغ من الفَعيل أنَّ س فَسَّر قُرَابتَك، فقال[2]: «صار هذا بمنزلة قول العرب: هو حِذاءَه وإزاءَه»، فجعل[3] قُرابتَك بمعنى متصل به ومواز له، بخلاف قَريب الذي يكون لِمَا تأخَّر عنك. وذكر س[4]: هم حَوالَيك، وهي تثنية، لا شَفْع الواحد، معناها معنى أَحوالَك وحَولَك.

وأمّا شَرْقِيّ المسجد فمنسوب إلى الشَّرْق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق، وهو من ذلك الموضع الذي تشير إليه بالشرق إلى منقطع العالم، فشَرق الدار معرفة؛ لأنَّ الشَّرق جزء من الدار، وكذلك غَرْبُها، وأما شَرقيّها فليس كذلك، بل الذي يلي الشرق منها[5] غير معيَّن، فصار شرقيّ من شرقٍ بمنزلة زَيديّ من زيد، عندما /دخلته ياء النسب انبهم. [٣: ١٩٤/أ]

وأمّا قول المصنف «وَزْن الجبل وزِنَته، أي: مكان مُسامَتَته[6]» فقد فرق س بين وَزْن الجبل وزِنَة الجبل، فزعم[7] أنَّ معنى وَزْن الجبل: ناحية تُوازنه، أي: تُقابله،

---

(١) الصحاح (رقق).

(٢) الكتاب ١: ٤١٢.

(٣) فجعل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٣٥١. وليس فيه: هم. وفي ص ٤١٢: حَوالَيه بنو فلان.

(٥) الذي يلي الشرق منها: كرر في ك.

(٦) سامَتَه: قابلَه ووازاه.

(٧) الكتاب ١: ٤١١.

كانت قريبة منه أو بعيدة، وزنَة الجبل: حذاؤه، أي: متصلة به، وكلاهما يصل إليه الفعل اللازم بنفسه لإبهامهما[١].

وذكر س[٢] من المصادر: هو قَصْدَك، وحِلَّةَ الغَوْر. وذكر س[٣] أيضًا: هو صَدَدَك[٤]، وصَقَبَك[٥]، وليسا مصدرين؛ لأنَّ فعلهما على وزن فَعَلَ، فالمصدر صَقْب وصَدّ، فهما اسمان في معنى المصدر.

وقوله **أو ما في معناها** مثاله: قعدَ زيدٌ بالبصرة، فالباء الظرفية هي في معنى في.

وقوله **فإن جيءَ بغير ذلك لظرفيةٍ لازَمَهُ غالبًا لفظ في**. معنى ((**بغير ذلك**)): بغير المقدَّر، والإضافيِّ المحض، والجاري باطِّراد مجراه، و((غير ذلك)) هو الظرف المختص. قال بعضهم: وهو الذي له اسم[٦] من جهة نفسه، كالدار والمسجد والحانوت. وقال بعضهم: ما كان لفظه يختص ببعض الأماكن دون بعض. وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به. فهذا المختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بوساطة ((في)) إذا أردت معنى الظرفية.

وقوله **غالبًا** احتراز مما تعدى إليه الفعل بغير وساطة ((في))، وذلك يُحفظ، وهو كل مكان مختصّ مع دَخَلتُ، وتقدم الخلاف في ذلك[٧]، و((الشام)) مع ذَهَبتُ خاصّة.

---

(١) ن: لأنهما مبهمان.

(٢) الكتاب ١: ٤٠٥. ومعنى حلة الغور: قصده.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٧، ٤١١.

(٤) معناه: القَصْد. الكتاب ١: ٤١١.

(٥) معناه: القُرب. والذي في الكتاب: ((سقبك))، وهما بمعنى.

(٦) في المخطوطات: اسمه. صوابه في الارتشاف ص ١٤٣٥.

(٧) تقدم ذلك في ٧: ٢٥٤ - ٢٥٥.

وزعم الفراء[1] أنَّ العرب أنفذت[2] إلى أسماء الأماكن والبلاد دَخَلتُ وذَهَبتُ وانطلقتُ، وحكى أنهم يقولون: انطلقتُ العراقَ، وذهبتُ اليمنَ، ودخلتُ الكوفةَ. وهذا شيء لم يحفظه س ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما نقله.

وذهب بعض النحويين[3] إلى أنَّ ذهبتُ الشامَ مقيس؛ لأنه إنَّما سُمِّي بهذا لأنه شَأمة، فكما أنَّ ذهبتُ شأمةً مقيس، فكذلك ذهبتُ الشامَ. وأجاز قياسًا على هذا: ذهبتُ اليمنَ؛ لأنه عنده إنَّما سُمِّي اليمنَ لكونه يَمْنة، فكما تقول: ذهبتُ يَمْنةً، ويكون ذلك مقيسًا، فكذلك تقول: ذهبتُ اليمنَ.

وقوى بعض الناس هذا المذهب بأن العرب قد قالت في اليمن يمنة، قال[4]:

فَبِتْنا يَقِينا ساقِطَ الطَّلِّ والنَّدَى   من الليل بُرْدا يَمْنةٍ عَطِرانِ

المعنى: بردان من اليمن.

وألزم أبو سعيد[5] قائل هذا أن يجيز: ذهبتُ العاليةَ؛ لأنها في معنى عُلُوّ.

وهذا فاسد؛ لأنَّ العرب لو سمَّت مكانًا مختصًّا يَمْنة أو شَأْمة أو عُلُوًّا صار مختصًّا، فلا يُوصَل إليه إلا بوساطة في.

وفي البسيط: قال المبرد: / « ذهبتُ الشامَ ليس من الباب، بل هو مما أُسقط منه حرف الجر - وهو إلى[6] - لا حرف الوعاء». وما ذكره [٣: ١٩٤/ب]

---

(١) معاني القرآن له ٣: ٢٤٣.

(٢) ك، ح: أبعدت. ن: عدت. والتصويب من الارتشاف ص ١٤٣٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٠.

(٤) هو ابن الدمينة. زيادات الديوان ص ٢١١. ونسب في الموشى ص ٦٩ لبعض نساء العرب.

(٥) شرح الكتاب ٢: ٢٩٣.

(٦) انظر الانتصار ص ٤٧. ونسب هذا في البديع ١: ١٦٧ إلى سيبويه، وفيه أنَّ المبرد يقول: إنه متعدٍّ بنفسه.

محتمل[١]، لكن إنما أتى به س على أنّ العمل فيه، ولا يكون ذلك [إلا حتى يفهمه عنهم][٢]، وإلا لا حُجة فيه.

قيل: ويدل عليه أنه يقال: دارُه الشام، أي: في الشام، ولو كان على حذف إلى لَسُمع في الكوفة ونحوها، ولا يقال إنّ ذهبتُ كنَصَحَ؛ لأنه لم يُسمع: ذهبتُ الدارَ، بمعنى: ذهبتُ فيها.

وقيل: الأصل ذكر حرف الوعاء، لكنه حذف لا تشبيهًا بالمبهم، بل بمنْزلة: مررتُ زيدًا.

ورُدَّ بأنه لو كان لكان مفعولاً لا ظرفًا، ولو كان لما قلت: دارُه الشام، وجوازه دلّ على جواز الظرفية، فيكون من باب الظروف.

وزعم الفراء[٣] أنّ ذهبتُ تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن، نحو عُمان ونجد والعراق، وحكاه عن العرب. وتُؤُوِّلَ[٤] على أنه في الشعر؛ لأنّ ما حكاه البصريون هو بالحرف[٥].

وقول العرب: رجعَ فلانٌ أدراجَه، أي: في الطريق الذي جاء فيه، حكاه س[٦]، وقال الشاعر[٧]:

لَمّا دَعا الدَّعوةَ الأُولى ، فَأَسْمَعَنِي أَخَذتُ بُرْدَيَّ ، واستَمْرَرْتُ أَدْراجي

فالأدْراج ظرف مختص كالطريق.

---

(١) ك: يحتمل.

(٢) كذا وردت هذه العبارة في المخطوطات! و لم أهتدِ إلى المراد بها.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣١.

(٤) هذا تأويل ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٣١.

(٥) ح: بالحذف.

(٦) الكتاب ١: ٤١٥.

(٧) هو الراعي. ديوانه ص ٢٩. وشرح التسهيل ٢: ٢٢٧.

وقول العرب: صِيدَ عليه قَنَوَينِ[1].

وقال آخر[2]:

أَنُصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعتَرِيهِمْ رِجالِي أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيولِ

هذا ما حفظ في الاختيار.

وأما قولُه[3]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ ، يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقولُ الآخر[4]:

قَلْنَ عُسْفانَ ، ثُمَّ رُحْنَ سِراعًا يَتَطَلَّعْنَ مِن نِقابِ الثُّغُورِ

وقولُ الآخر[5]:

فلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ولأُقْبِلَنَّ الخَيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

---

(١) قال سيبويه: «وقالوا: صِدنا قَنَوَينِ، وإنما يريد: صدنا بِقَنَوَينِ، أو صدنا وحشَ قَنَوَينِ، وإنما قَنَوانِ اسم أرض». الكتاب ١: ٢١٣. وانظر معجم البلدان (قنوان).

(٢) هو ابن هرمة يبكي قومه لكثرة من فقد منهم. شعره ص ١٨١ والكتاب ١: ٤١٥ والمسائل الحلبيات ص ٥٩، وفيه تخريجه. درج السيول: الموضع الذي يمر به السيل، فيترل من موضع إلى موضع حتى يستقر.

(٣) هو ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي يصف رمحًا. شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ والكتاب ١: ٣٦، ٢١٤ وإيضاح الشعر ص ٣٧٣، وفيه تخريجه. لدن: ليِّن. ويعسل: يشتد اهتزازه. وعسل الثعلب: مشى مشيًا خفيفًا كالهرولة. وعسل الطريق: عسل في الطريق، لكنه حذف حرف الجر، وأوصل الفعل، وهو موضع الشاهد.

(٤) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٩ وشرح التسهيل ٢: ٢٢٨. عسفان: قرية على مرحلتين من مكة على طريق المدينة.

(٥) هو عامر بن الطفيل. الكتاب ١: ١٦٣، ٢١٤ والمفضليات ص ٣٦٣ [١٠٧]، وفيهما تخريجه. لأبغينكم: لأطلبنكم. وقَنًا: جبل في ديار بني ذبيان. وعوارض: جبل لبني أسد. ولأقبلن: لأوردن. واللابة: الحرة ذات الحجارة السود. وضرغد: حَرّة، أو جبل بعينه.

وقولُ الآخر[1]:

جَزى اللّه بالإحسانِ ما فَعَلا بِكُمْ رَفيقَينِ قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

فضرورة؛ إذ الطريق وعُسْفان وقَنًا وعُوارِضًا وخَيمَتَيْ أُمِّ مَعْبَد أماكن مختصّة، وقد وصل إليها الفعل بغير وساطة في، وهي ظروف. وفي هذا خلاف:

ذهب س[2] إلى أنّ انتصابها على الظرف تشبيهًا للمختصّ بالمبهم، من جهة أنّ كل واحد منها اسم مكان محتوٍ على ما فيه.

[٣: ١٩٥/أ] وزعم الفارسي[3] أنّ انتصابها نصب المفعول به بعد / إسقاط حرف الجر تشبيهًا لها بالأناسي.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ انتصاب الطريق ظرفًا يجوز أن يكون في فصيح الكلام بناءً منه على أن كل موضع يُستطرق فيه فهو طريق.

وأخذ بهذا المذهب ابن الطراوة[4]، فزعم أنّ تعدي الفعل إلى الطريق مشهور في الكلام جارٍ على القياس، قال: ومنه قول العرب: «أَبْعَدَه اللّه وأَسْحَقَه، وأَوقَدَ نارًا إِثْرَه»، وقولُه[5]:

.... وقد قَعَدُوا أَنْفاقَها كُلَّ مَقْعَدِ

وقولُه[6]:

---

(١) السيرة النبوية ١: ٤٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٣٠. والروض الأنف ٤: ١٨٥. أم معبد: هي المرأة الخزاعية التي ضيَّفت رسول اللّه ﷺ وأبا بكر ﷺ، واسمها عاتكة بنت خالد.

(٢) الكتاب ١: ٣٥ - ٣٦، ١٦٣، ٢١٤، ٤١٢ - ٤١٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٨٢.

(٤) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٦٧ - ٦٨ وشرح التسهيل ٢: ٢٢٨.

(٥) صدر البيت: «ولم تَدرِ وَشْكَ البَينِ حتَّى رَأَتْهُمُ». وهو لزهير يصف البقرة الوحشية والرماة. ديوانه ص ١٦٥. وشك البين: سرعته، يعني: مفارقة ولدها. ورأتهم: أي رأت الرماة. وأنفاقها: مخارجها وطرقها.

(٦) صدر البيت: «وإذا رَمَيتَ بِهِ الفِجاجَ رأيتَهُ». وهو لأبي كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤. الفجاج: الطرق، والمَخارم: أنوف الجبال، والواحد مَخْرَم.

.... يَهوي مَخارِمَها هُوِيَّ الأجْدَلِ

قال: ويقال: ذهبتُ طَريقي، ومُرُّوا طُرُقاتِكم، فهذا السماع عنده.

وأمّا القياس فإنَّ الطريق اسمٌ لما يمكن أن يُستَطرق، وإذا كان كذلك كان مبهمًا.

وهذا باطل عند جمهور البصريين؛ لأنَّ الطريق لا يقع لغة إلا على ما استُطرِق، لا على ما يمكن أن يُستَطرق، فهو مختص.

وأمَّا «أوقَدَ نارًا إثْرَه» فالإثْر ليس بالطريق، وإنما هو بمعنى وراءه، فهو من قبيل المبهم.

وأمّا «وقد قَعَدُوا أنْفاقَها»، و«يَهوي مَخارِمَها»، فضرورة.

وأمّا «ذهبتُ طَريقي»، و«مُرُّوا طُرُقاتِكم» - فقال الأستاذ أبو علي: الردُّ عليه تكذيبه.

وجعل المصنف في الشرح[1] قوله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[2]، ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[3] من الظروف المختصة التي حُذف منها «في» في الاختيار. وهذا مذهب الفراء[4].

والصحيح أنه ليس انتصابه على الظرف، بل على المفعول به، على تضمين لأقْعُدَنَّ لأمْلِكَنَّ[5]، واقْعُدُوا: امْلِكُوا، وباب التضمين أوسع من تعدي الفعل إلى المختص على سبيل الظرفية بغير في.

---

(١) ٢: ٢٢٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٦.

(٣) سورة التوبة: الآية ٥.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٧٥، ٤٢١.

(٥) قدَّره في البحر ٤: ٢٧٦ بـ«لألزَمَنَّ».

وقوله[1] **ما لم يكن كمَقْعَد في الاشتقاق إلى قوله في الفرعية** هذا هو النوع الرابع من الأنواع التي ذكرها المصنف، وهو ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه، كمَقْعَد ومَرْقَد ومُصَلًّى ومُعْتَكَف، فمثال عمل أصله: قُعودي مَقْعَدَ زيد، ومثال عمل المشارك: قَعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ، فلو عمل فيه غير الأصل أو المشارك، نحو: ضَحِكتُ مَجْلِسَ زيدٍ، أي: في مَجْلِسِ زيدٍ - لم يجز.

وقوله **وسَماعًا إنْ دَلَّ على قُربٍ أو بُعدٍ** قال المصنف[2]: «عُدَّ من الشواذّ: هو مني مَقْعَدَ القابلةِ، ومَعْقِدَ الإزارِ، ومَناطَ الثُّرَيَّا[3]، ونحو ذلك؛ لأنَّ العامل ليس أصلاً للفعل، ولا شريكًا له في الرجوع إلى أصل واحد».

ومن ذلك[4]: هو مني مَنْزِلةَ الولدِ، أي: داني المنْزلة، ومَنْزِلةَ الشَّغافِ، أي: لاصقًا بقلبي، و[5]:

.... مَقْعَدَ رابِئِ الضُّـ ـرَباءِ ....

أي: مكانًا يُشرف منه عليه، وكذلك: مَزْجَرَ الكلب، أي: مُقْصًى، ومَناطَ

[٣: ١٩٥/ب] الثُّرَيَّا، /معناه: مرتفعًا.

وهذا الذي يدل على قرب أو بعد فيه خلاف:

---

(١) موضعه في ك بياض بقدر خمس كلمات، وفي الحاشية: كذا وجد.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٢٦.

(٣) هذه الأمثلة في الكتاب ١: ٤١٣ - ٤١٤.

(٤) الكتاب ١: ٤١٢ - ٤١٣.

(٥) هذا جزء من قول أبي ذؤيب الهذلي يصف حمرًا وردت الماء:

فَوَرَدْنَ ، والعَيُّوقُ ، مَقْعَدَ رابِئِ الضُّـ ـرَباءِ ، خَلفَ النَّجمِ ، لا يَتَتَلَّعُ

شرح أشعار الهذليين ص والكتاب ١: ٤١٣. العيُّوق: كوكب يطلع بحيال الثريَّا، ولا يكون ذلك إلا في شدة الحر من آخر الليل. والرابئ: الذي يقعد خلف ضارب القداح. والضرباء: الذين يضربون بالقداح، واحدهم ضارب، أو ضَريب. والنجم: الثريَّا. ولا يتتلَّع: لا يتقدم.

ذهب س والجمهور إلى أنه لا يقال منه إلا ما سُمع، قال س[1]: «وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مَجْلِسَك، ومُتَّكَأَ زيدٍ، ومَرْبَطَ الفرسِ - لم يجز» انتهى.

وقال غيره: «لا ينبغي أن تنصب هذه الأسماء المسموعة على الظروف إلا على حد ما سُمعت؛ فلا ينبغي على هذا أن يقال: هو مَقْعَدَ الشِّعْرَيَيْنِ، ولا: هو مني مَعْقِدَ شِراكِ النَّعلِ[2]. وكذلك أيضًا لا ينبغي أن تُستعمل من غير أن يراد بها تمثيل القُرب والبُعد، فلا ينبغي أن يقال: هو مني مَزْجَرَ الكلبِ، تريد: هو في المكان الذي يُزجَر فيه الكلب، ولا: هو مَقْعَدَ القابلة، تريد: هو في الموضع الذي قَعَدتْ فيه القابلة؛ لأنَّ العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقُرب والبُعد كما ذكرناه» انتهى.

وقالوا: مَكانَ الساريةِ[3]، وكان ينبغي ألا يجوز؛ لأنَّ السارية في موضع لها بقرب أو ببعد معلوم، فكما لا يجوز: هو مني مَجْلِسَ زيدٍ، فكذلك هذا، لكن حكى أبو الحسن عن العرب أنهم يعنون به: مكانَ الساريةِ مِنَ المَنارة، فعلى هذا يكون مما استعمل في القُرب.

وقول س[4] «في المكان الذي يَقعُد فيه الضُّرَباء» كان ينبغي أن يقول «في المكان الذي يقعد فيه رابِئ الضُّرَباء»؛ لأن المسموع منهم: هو مني مَقْعَدَ رابِئِ الضُّرَباءِ، فإنما يتوجه على: هو مني مَقْعَدَ الضُّرَباءِ مِنَ الرابِئ.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٤.

(٢) شراك النعل: سيرها الذي على ظهر القدم.

(٣) الكتاب ١: ٤١٤.

(٤) الكتاب ١: ٤١٤.

وكان قياس هذه الأسماء ألاّ تستعمل منصوبة على الظرف لاختصاصها، إلا أنه سهَّل ذلك أنّها استُعملتْ على طريق التمثيل للقرب والبعد، فإذا قلت «زيدٌ مني مَناطَ الثُّرَيَّا» فالتقدير: مَكانًا مِثلَ مَناطِ الثُّرَيَّا مني؛ بدليل قول الشاعر[1]:

.... مَناطَ الثُّرَيَّا مِنْ يَدِ الْمُتَناوِلِ

أو الثُّرَيَّا مِنَ الدَّبَرانِ؛ بدليل قول الآخر[2]:

.... مَناطَ الثُّرَيَّا مِنْ يَدِ الدَّبَرانِ

وكذلك باقيها، فحُذف في جميع ذلك الظرف المبهم، وأُقيمت صفته مقامه، فأُعربت بإعرابه، وحُذف المضاف الذي هو مِثل، وأُقيمت هذه الأسماء المشتقة من الفعل مقامه، وأُعربت بإعرابه، فانتصبت لذلك على الظرف مِن قِبَلِ ما قامت مقامه لا من قبل أنفُسها. وانتصابُها على الظرف مع ذلك شاذٌّ؛ لأنَّ المضاف إذا حُذف لم يقم ما أُضيف إليه مقامه، ولم يُعرب بإعرابه، إلا بشرط ألاّ يكون هناك ما يَمنع من إقامتها مقامه، وهذا المانع موجود هنا مِن جهة أنَّ مِثلاً نكرة مبهم، فساغ انتصابه على الظرف، وهذه معارف مختصة، فلم يصلح أن تنتصب على الظرف.

وذهب الكسائي إلى أنَّ انتصاب هذه الأسماء المختصَّة المشتقّة من الفعل
[٣: ١٩٦/أ] انتصاب الظروف مقيس. وذلك نزعة من /الخليل؛ حيث أجاز[3] في «له صَوْتٌ صَوتُ الحمارِ» أن يعرب «صوتُ الحمارِ» صفة لـ«صَوتٌ» حكمًا له بحكم ما ناب عنه، وهو مِثْل، ولم يجعل التعريف مانعًا من ذلك.

---

(١) صدر البيت: «وأَقْرَب مِن هذا الذي قد أَردَته». وهو في ثمار القلوب ص ٦٥٣ وربيع الأبرار ١: ١٠٢.

(٢) لم أقف عليه في مصادري. الدَّبَرَانُ: نجم بين الثُّرَيَّا والجَوْزاءِ، وهو من منازل القمر، سُمِّيَ دَبَرَاناً لأنه يَدْبُرُ الثُّرَيَّا، أي: يَتبَعُها.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

قال المصنف[1]: «ومِن العلماء مَن يَحكم باطّراد ما دلّ على بُعد أو قُرب من نحو: هو مني مَنْزِلةَ الشَّغاف، ونحو قول الشاعر[2]:

وإنَّ بَنِي حَرْبٍ ، كما قد عَلِمتُمُ　　مَناطَ الثُّرَيَّا ، قد تَعَلَّتْ نُجُومُها

على تقدير مكان موصوف بمثل مضاف إلى شَغاف ومَناط، ثم فُعل به ما فُعل بضَربتُه ضَرْبَ الأميرِ اللّصَّ من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما، وهذا تقدير لائق، ولكن لا يقاس على نوعه لقلة نظائره ومغايرة لفظ باقيه[3] للفظ محذوفه، بخلاف: ضَرْبَ الأميرِ اللّصَّ» انتهى.

وفي الإفصاح: «وقد رَدَّ هذا القولَ أبو علي الشَّلَوبين بمثل ما رَدَّ به س[4] على الخليل في إجازة الخليل: له صوتٌ صوتُ الحمار؛ لأنه آل في هذا التقدير إلى نصب المختص بالاستقرار، كما آل الحذف هناك إلى وصف النكرة بالمعرفة، فتقديرٌ يَؤُول إلى ما لا يجوز ينبغي ألا يجوز».

وفي الإفصاح أيضًا: هذه كلها مختصّات، أُفرد لها س بابًا[5]، وقال: (اتَّسَعوا فيها، وأجرَوها مُجرى المبهم). وفي مثل هذا يقال: شَبَّهوا المختصَّ بغير المختصّ؛ لأنّها وقعت منصوبة أخبارًا عن المبتدأ، فهي ظروف بلا شَك. وأصل نصبها بالاستقرار، ولا ينصب إلا الظروف.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٢٦.

(٢) الكتاب ١: ٤١٣ حيث نسب للأحوص. وعنه في شعره ص ٢٤٠. ونسبه - مع بيت بعده - ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١: ٣٠٥ - ٣٠٦ إلى عبد الرحمن بن حسان. وهو لعبد الرحمن أيضًا في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٥.

(٣) ك: باقيته. ن: ثابته.

(٤) الكتاب ١: ٣٦١.

(٥) الكتاب ١: ٤١٢ - ٤١٩.

وقيل: إنَّما كان ذلك فيها لأنَّها أمثال، المقصود باللفظ خلافه، فحُمل على المعنى؛ لأنَّ قولهم: أنت مني مَناطَ الثُّريَّا، لم يرد: أنت في موضعٍ تعلّق فيه الثُّريَّا، كما يقتضي وضع اللفظ، وإنَّما المراد: أنت مني مكانًا متباعدًا غاية البعد، فكما أنه لو تكلم بهذا جاز ، فكذلك جاز لّما أراد موصوفه . وكذلك : مَعْقِدَ الإزارِ، لا يراد أنه في ذلك الموضع، وإنما هو كناية عن غاية القرب. وكذلك مَقْعَدَ القابلةِ، فكأنه قال: أنت مني مكانًا على غاية القرب، وهذا قول حسن، وبه قال ابن الطراوة.

وقال بعضهم: «هو على حذف، والتقدير: مكانًا مثلَ مكانِ مَناطِ الثُّريَّا، صارت مِثْل ظرفًا لّما نابت مناب الظرف لّما حُذف الموصوف، وصار: مِثْلَ مَناطِ الثُّريَّا، ثم حُذف المضاف، فصار: أنت مَناطَ الثُّريَّا، فالنصب في الحقيقة إنما هو لِمَكان، ثم صار لِلمَناط بالنيابة، وهذا التقدير نحو مما[1] في قولهم: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ[2]» انتهى.

وشذَّ من أسماء الأمكنة المشتقة من الفعل و لم يعمل فيها ما اشتق منها ولا مشارك ولا يراد به تمثيل القرب والبعد ما حكاه س[3] من قولهم: «هو مني مرأى ومَسْمَعًا»، بالنصب، وفي الضرورة نحو قوله[4]:

/بِمَحْنِيَةٍ ، قد آزَرَ الضالَ نَبْتُها مَجَرَّ جُيُوشٍ غانِمِينَ وخُيَّبِ [٣: ١٩٦/ب]

نصب «مَجَرَّ جُيوشٍ» على أنه ظرف في موضع صفة لـ«مَحْنِيَة»؛ إذ لم يمكنه أن يقول: في مَجَرٍّ جُيوش.

(١) ك، وحاشية ن عن نسخة: عندهما.
(٢) اللص: انفردت به ن.
(٣) الكتاب ١: ٤١٥ - ٤١٦.
(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٤٥. المحنية: واحدة المحاني، وهي معاطف الأودية، والمحنية أخصب موضع في الوادي. والضال: شجر. وآزرَ: ساوى.

وإذا قلت: هو مني مَقْعَدَ القابلةِ مِنَ النُّفَساءِ، وهو مني مَعْقِدَ الإزارِ من المُؤتزِر، وهو مني مَنْزِلةَ الولدِ مِن أبيه، وهو مني مَنْزِلةَ الشَّغافِ مِنَ القلبِ، وهو مني مَقْعَدَ رابِئِ الضُّرَباءِ مِنَ الضُّرَباءِ، وهو مني مَناطَ الثُّرَيَّا مِنَ الدَّبَرانِ، وهو مني مَزْجَرَ الكلبِ مِنَ الزاجِرِ - فجميع ذلك تتعلق فيه «من»[1] الأولى بالظرف لِمَا تَضَمَّنَه من معنى الفعل لوقوعه موقع الخبر؛ أي: هو كائن مني. وتتعلق «من» الثانية بنفس اسم المكان لِمَا فيه من الدلالة على الفعل الذي اشتُقَّ منه. وجاز أن تتعلق «من» الثانية باسم المكان لأنَّ المجرور يعمل فيه اللفظ بما يتحمله من معنى الفعل، ومن ذلك قوله[2]:

ما أُمَّكَ اجْتاحَتِ الْمَنايا كُلُّ فُؤادٍ عليكَ أُمُّ

فتعلق «عليك» بما في «أُمّ» من معنى الفعل؛ إذ المعنى: كُلُّ فُؤاد عليك مُشْفِق.

فلو كان بعد اسم المكان مفعول به لم يعمل فيه، ولذلك جعل الفارسيُّ[3] مَجَرًّا من قول النابغة[4]:

كأنَّ مَجَرَّ الرامِساتِ ذُيُولَها عليهِ حَصِيرٌ ، نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ

على حذف مضاف، أي: كأنَّ موضع جَرِّ الرامِساتِ ذُيولَها.

---

(١) ك، ح: مني.

(٢) هو ديك الجن الحمصي. ديوانه ص ١٤١ وديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٢: ١٨١. وهو من غير نسبة في الخصائص ٣: ٢٧٢ واللسان (أمم). وانظر ثمرات الأوراق ص ٢٨٤، ففيه أنَّ امرأة قالته للشافعي.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٨٩ والمسائل الحلبيات ص ٥ - ٦.

(٤) ديوانه ص ٣١ والمسائل الحلبيات ص ٦. الرامسات: الرياح الشديدة الهبوب. وذيولها: مآخيرها. ونمّق الجلد: نقشه وزينه بالكتابة. والصوانع: جمع صانعة. ك: مجر الراسيات. وكذا في الموضع التالي.

وتَعَلُّقُ «مِن» الأخيرة باسم المكان هو مذهب س؛ بدليل أنه جعل مُغارًا من قول الشاعر[1]:

وما هِيَ إلا في إزارٍ وعِلْقةٍ مُغارَ ابْنِ هَمّامٍ على حَيٍّ خَثْعَما

اسم زمان مع أنه قد عمل في: على حَيٍّ خَثْعَمَ، وكما عمل اسم الزمان فكذلك يعمل اسم المكان.

وما ذهب المبرد[2] والزجاج إليه من تخطئة س في جعله مُغارًا اسم زمان مع أنه عدّاه بـ«على» باطل؛ لأنّ المجرور يعمل فيه اللفظ المتضمن لمعنى الفعل. وتأويلهما مُغارًا على أنه مصدر، وهو على حذف مضاف، أي: وقتَ إغارة - لا يحتاج إلى ذلك، بل ما ذكره س أولى؛ لأنه لا يحتاج إلى حذف .

وزعم ابن خروف أنّ حرفي الجر يتعلقان بمحذوفين تقديره: قَرُبَ زيدٌ مني قُرْبَ الشَّغافِ مِن القلب، وبَعُدَ مني بُعْدَ مَزْجَرِ الكلبِ مِن الزاجر، وكذلك باقيها.

وما ذكره - وإن كان المعنى عليه - لا يساعده الإعراب، ولا يتنزَّل عليه، وإنما يُتصَوَّر ذلك في لغة مَن رفع اسم المكان، فحذف المصدر من الأول، وأقام المضاف إليه مقامه، فرفعه بالابتداء، وحذف المصدر من الثاني، وأقيم المضاف إليه مقامه، فرفع على الخبر.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ المختص الذي لا شكل له ولا صورة كـ«مَزْجَرَ الكلب» و«مَقْعَدَ القابلة» ونحوه على حذف الجارّ، كـ«أَمَرْتُكَ الخيرَ» انتهى.

[٣: ١٩٧/أ] وإذا لم تَذكر «مِن» الثانية، فقلت: هو مِنِّي مَناطَ الثُّرَيّا - /ففيما يتعلق به «مِنِّي» وجهان:

---

(١) نسب البيت في الكتاب ١: ٢٣٥ إلى حميد بن ثور، وعنه في مستدرك ديوانه. ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٤ - ٨٦ إلى الطِّمّاح بن عامر العقيلي. وهو بلا نسبة في الكامل ص ٢٦١ والمقتضب ٢: ١٢١ و٤: ٣٤٣. العلقة: قميص بلا كمين.

(٢) المقتضب ٢: ١٢١ - ١٢٢ و٤: ٣٤٣ والكامل ص ٢٦١ - ٢٦٢.

أحدهما: تعلقه بمحذوف، وهو خبر، أي: هو[1] من أتباعي، ومَناطَ الثُّرَيَّا خبر ثان.

والثاني: أن يتعلق بما في الظرف من معنى القرب أو البعد، وكأنك قلت: هو قريب منِّي، والمجرور يعمل فيه المعنى وإن تقدم.

---

(١) الذي في المخطوطات: أنت. والصواب ما أثبتناه.

/ص: فصل

من الظروف المكانية كثيرُ التصرف، كـ«مَكان» لا بمعنى بَدَل، ويَمين، وشِمال، وذات اليمين، وذات الشمال. ومتوسطُ التصرف، كغير «فوق» و«تحت» من أسماء الجهات، و«بَين» مجردًا. ونادرُ التصرف كـ«حيث» و«وَسْط»، و«دُونَ» لا بمعنى رديء. وعادمُ التصرف كـ«فوق» و«تحت» و«عند» و«لَدُن» و«مع» و«بَيْنَ بَينَ» دون إضافة، و«حَوالَ» و«حَوْلَ» و«حَوالَيْ» و«حَوْلَيْ» و«أحْوال»، و«هُنا» وأخواته، و«بَدَل» لا بمعنى بديل[١]، وما رادفه من مكان.

ش: يعني بالتصرف استعماله غير ظرف، كأن يكون مبتدأ وفاعلاً ونائبًا ومضافًا إليه، وتقدم أنّ ظرف الزمان متصرف وغير متصرف، فكذلك ظرف المكان. وذكر من الظروف الكثيرة التصرف مَكانًا ويَمينًا وشِمالاً وذاتَ اليَمين وذاتَ الشمال، تقول: اجلسْ مَكانَك، ومَكانُك حسنٌ، وجلسَ يَمينَ زيدٍ، وشِمالَ بكرٍ، ويَمينُ الطريقِ أسهلُ، وشِمالُ الطريقِ[٢] أقربُ، وقال تعالى ﴿تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[٣]، وقالت العرب[٤]: مَنازِلُهم يَمينًا وشِمالاً، وقال الشاعر[٥]:

---

(١) في المخطوطات: بدليل. صوابه في التسهيل ص ٩٦ وشرحه ٢: ٢٢٩.

(٢) ح: ويسار الطريق.

(٣) سورة الكهف: الآية ١٧.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٤.

(٥) هو عمرو بن كلثوم. ويروى البيت لعمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. شرح القصائد العشر ص ٣٢٣ والكتاب ١: ٢٢٢، ٤٠٤ والأعلم ص ١٧٤ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٩٠ ومعجم الشعراء ص ١١. وانظر الأوجه الجائزة في إعراب «اليمين» في البيت في الإيضاح العضدي ص ١٨٧ - ١٨٨ والمقتصد ص ٦٥٤ - ٦٥٦.

صَدَدتِ الكأسَ عنّا ، أُمَّ عَمرٍو   وكانَ الكأسُ مَجْراها اليَمينا

وتقول: دارُك ذاتَ اليمين، ومنازلُهم ذاتَ الشِّمال، قال تعالى ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[1].

واحترز بقوله «لا بمعنى بدل» من استعماله بمعنى بدل، فإنه إذ ذاك لا يتصرف، ويأتي ذكره.

وقوله ومتوسطُ التصرف، كغير فوق وتحت من أسماء الجهات غير فوق هو: أمامَك، وقُدّامَك، ووراءَك، وخَلفَك، وأسفَلَ، وأعلى، تقول في استعمالها غير ظرف: أمامُ زيدٍ آمَنُ مِن ورائه، قال الشاعر[2]:

فغَدَتْ كِلا الفَرْجَينِ تَحْسبُ أنّهُ   مَولَى المَخافةِ خَلفُها وأمامُها

وقرئ ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنكُمْ﴾[3]. وذكر المصنف أنَّ هذا النوع متوسط التصرف.

وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفًا، ولا يقاس على استعمالها اسمًا. ونُقل عنه أيضًا أنه لا يجوز كما نقلناه استعمال خلف وأمام اسمين إلا في الشعر، هذا نص النقل عنه. والقياس يقتضي التسوية بينهما وبين ما ذكر من غير فوق وتحت من الجهات.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ استعمالهما ظرفين أحسن من استعمالهما اسمين.

قال بعض أصحابنا: وسببُ قلة تصرفهما وتصرف أمثالهما من الجهات المحيطة بالأشياء من أقطارها، نحو قُدّام ووراء وفوق وتحت وذات اليمين وأشباه

---

(١) سورة ق: الآية ١٧.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٦.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٤٢. وهي قراءة زيد بن علي. البحر المحيط ٤: ٤٩٦.

[٤: ٢/أ] ذلك - /توغلُهما في الإبهام، وذلك أنَّ أسماء الأماكن المختصة تُستعمل أسماء كزيد وعمرو، ولا تستعمل ظروفًا إلا في الشعر أو في شاذٍّ من الكلام، وإنما يُستعمل من أسماء الأماكن ظرفًا ما كان مبهمًا، فلذلك كان أكثر ما يُستعمل ظرفًا ما توغَّل في الإبهام، وإذا قَرُبَ من المختص كمكان زيد حَسُنَ فيه استعماله اسمًا.

وهذه في استعمالها استعمال الأسماء قسمان: أحدهما بلا تجوز، نحو: خلفُك مُجْدِبٌ، ووراؤُك أَوْسَعُ لك. والثاني بتجوّز، نحو: زيدٌ خلفُك، إمّا على إضمار، أي: مكانُ زيدٍ خلفُك، وإمّا على جعله زيدًا مجازًا لَمّا كان حالاً فيه، كقولك: نَهارُك صائمٌ، وسواء في ذلك المعرفة والنكرة، وهذا مذهب البصريين.

وأمّا الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم إلا معرفة بالإضافة أو مشبهًا للمعرفة بها، نحو: خلفَك، وخلفَ حائط، فإن قيل وراءً وقُدّامًا وخَلفًا وبُقْعةً صالحةً ومكانًا طَيِّبًا فليس بظرف، بل قامَ عبدُ اللّه خلفًا ووَراءً بمعنى متأخرًا، وقُدّامًا بمعنى متقدِّمًا، ومكانًا طَيِّبًا وبُقْعةً صالحةً بمعنى شرفًا ومغتبطًا[1]، فقولك: رأيتُك مَكانًا طَيِّبًا، بمعنى: شرفًا، أو مغتبطًا.

وإذا وقع اسم المكان عندهم خبرًا وكان مضافًا إلى معرفة فإنْ وقع خبر الأسماء المواضع جاز فيه الرفع والنصب، نحو: داري خلفُك وخلفَك، أو لغير ذلك لم يجز فيه عندهم إلا النصب، نحو: زيدٌ خلفَك، وتقدم الكلام في شيء من ذلك في باب المبتدأ والخبر[2]، فأغنى عن إعادته هنا.

وقوله **وبَيْنَ مُجَرَّدًا** يعني من الظرفية، مثاله: هو بعيدُ بَينِ المنكبينِ، نَقِيُّ بَينِ الحاجبينِ، وقال الشاعر[3]:

---

(١) ومغتبطًا ... بمعنى شرفًا: انفردت به ن.

(٢) انظر الجزء الرابع ص ٦٦ - ٧١.

(٣) هو زهير، أو عبد اللّه بن عمر، أو أبو الأسود الدؤلي أو عبد اللّه بن معاوية الفزاري. ديوان زهير ص ٢٥٦ والأمالي ص ١٥ والسمط ص ٦٥ - ٦٦ والخزانة ٥: ٢٧٢ - ٢٧٤. وديوان أبي الأسود ص ٤٠٢.

يُدِيرُونَنِي عن سالِمٍ ، وأُدِيرُهُمْ   وجِلْدةُ بَينِ العَينِ والأنفِ سالِمُ

وقال تعالى ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[1]، وقوله ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾[2]، في قراءة من رفع، وقال ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[3] في قراءة من أضاف (مَوَدَّة) إلى (بين)[4].

قال المصنف[5]: «ومن تجرُّد بين عن الظرفية قول الشاعر[6]:

ولم يَتْرُكِ النَّبلُ المُخالَفُ بَينَها   أخًا لأخٍ يُرجَى ، ومأثورة الهندِ

بينَها: في موضع رفع بإسناد المُخالَف إليه، إلا أنه بُني لإضافته إلى مبنِيّ مع إبهامه» انتهى.

وقال الفراء[7] في قول الشاعر[8]:

---

(١) سورة الكهف: الآية ٧٨.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٤. قرأ ﴿بَيْنُكُمْ﴾ رفعًا ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة، وقرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبًا. السبعة ص ٢٦٣.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٢٥.

(٤) قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ» بنصب مودة مع الإضافة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي﴿مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ﴾ بالرفع مع الإضافة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ﴿مَوَدَّةً﴾ منونًا بالنصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبًا. السبعة ص ٤٩٨ - ٤٩٩.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣١.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٢٣١، ٣: ٢٦٢، ٢٦٥. وقال بعده في الموضع الأخير: «أراد: المخالف خلاف بينها [في الشرح «خلافًا بينها»، صوابه في تمهيد القواعد ص ٣٢٤٠]، فحذف الموصوف، وهو مفعول ما لم يسمّ فاعله، وأقام صفته مقامه». وهو أيضًا في اللباب في علوم الكتاب ٨: ٢٩٩ [دار الكتب العلمية].

(٧) شرح القصائد السبع ص ٩٤.

(٨) هو امرؤ القيس ص ٢٢ وشرح القصائد السبع ص ٩٤. أدبرن: أي النعاج المذكورة في البيت الذي قبله. والجزع: الخرز. والمفصل: الذي فصل بينه باللؤلؤ. وبجيد معمّ مخول: أي بجيد غلام كريم العم والخال.

فأَدْبَرْنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ بِجِيدِ مُعَمٍّ ، في العَشيرةِ مُخْوَلِ

«إنَّ «بينَه» في موضع رفع لأنه اسم ما لم يسم فاعله، وأُقِرَّ على نصبه ليدل على أصله. ولا وجه لرفعه بأن يقال «المُفَصَّلِ بَينُه» بضم النون؛ لأنَّ «بين» ليست مفعولاً في حال تسمية الفاعل، إنما هي مثال محل، ولكنه سائغ[1] إضمار «ما»، فتكون اسم ما لم يسم فاعله، ويقدر: /كالجَزع المُفَصَّلِ ما بينَه» انتهى قول الفراء. [٤: ٢/ب]

ومعنى قوله «ليدل على أصله» أي: من غلبة الظرفية عليه. وقوله «لأنَّ بين ليست مفعولاً في حال[2] تسمية الفاعل» كلام يشعر بأنها لا يُتصرف فيها إلا فيما كان أصلها أن تنتصب على الظرف فيه، ويدل على ذلك قوله «ولكنه سائغ إضمار ما» إلى آخره. وظهر من كلام الفراء أنَّ بين إذا تُصُرِّفَ فيها لم تُستعمل مرفوعة اللفظ ولا منصوبة، إنما تكون في موضع رفع أو نصب مع كونها بحركة الفتح.

قال المصنف[3]: «وقد يكون بينَ ظرف زمان كما يكون ظرف مكان، فمن ذلك حديث ساعة يوم الجمعة (بينَ[4] خروج الإمام وانقضاء الصلا ة)[5]».

وقوله **ونادرُ التصرُّف كحيث** قال المصنف[6]: «وكونه مجردًا عن الظرفية كقول زهير[7]:

---

(١) ح: شائع.

(٢) ك، ن: في حالة.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.

(٤) ك، ح: من.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجمعة: باب في الساعة التي في يوم الجمعة ص ٥٨٤، ولفظه: (هي ما بينَ أن يجلس الإمام إلى أن تُقضى الصلاة).

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.

(٧) ديوانه ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص ٢٧٧ والخزانة ٧: ٨ - ١٩ [٥٠٢]. أم قشعم: الحرب، وقيل: المنيّة.

فَشَدَّ ، ولم تَفْزَعْ بُيوتٌ كَثيرةٌ لَدَى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ

وكقول الآخر[١]:

إنَّ حيثُ استَقَرَّ مَنْ أنتَ راعيـــ ـــهِ حِمًى ، فيهِ عِزَّةٌ وأمانُ»

انتهى.

جعل حيثُ اسم إنَّ، وحمًى: خبر. وهذا خطأ؛ لأنَّ كونها اسمًا لإنَّ فرع عن كونها تكون مبتدأ، ولم يُسمع ذلك فيها، ولا في لفظ واحد، لا يحفظ من كلامهم: حيثُ قعدَ زيدٌ فَسيحٌ، يريدون: المكان الذي قعد فيه زيد فسيح، وهذا البيت الذي أنشده المصنف دلالة على أنَّ حيث اسم إنَّ لا حجة فيه على تصرف حيث، بل اسم إنَّ هو قوله حمًى، وحيثُ: في موضع خبر إنَّ؛ لأنه ظرف، نحو: إنَّ حيثُ زيدٌ قائمٌ عمرًا، التقدير: إنَّ حِمًى فيه عِزَّةٌ وأمانٌ حيثُ استقرَّ مَن أنتَ راعيه.

والصحيح أنَّ حيثُ ظرف لا يتصرف، فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ولا مفعولاً به، وجرُّه بـ«مِنْ» كثير، وبـ«في» شاذ، نحو قوله[٢]:

فأصبحَ في حيثُ التَقَينا شَريدُهُمْ طَليقٌ ومَكتُوفُ اليَدَينِ ومُزعَفُ

وقوله **ووَسْط** هي ساكنة السين، قال المصنف[٣]: «وأما تجرده عن الظرفية فقليل، لا يكاد يُعرَف، ومنه قول الشاعر يصف سحابًا[٤]:

وَسْطُهُ كاليَراعِ أو سُرُجُ الْمِجْـــ ـــدَلِ ، طَوْرًا يَخبُو ، وطَوْرًا يُنيرُ

(١) شرح أبيات المغني ٣: ١٣٩ - ١٤٠ [١٩٩].

(٢) تقدم في ٤: ٢٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣٣.

(٤) ذكر أبو حيان بعد البيت أنه عدي بن زيد. ديوانه ص ٨٥ وإيضاح الشعر ص ٢٨٧.
اليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. والمجدل: القصر.

فوَسْطُه: مبتدأ، خبره كاليَراع» انتهى. والبيت لعَدِيٍّ بن زيد. وقال الفرزدق(١):

أتتْهُ بِمَجْلُومٍ ، كأنَّ جَبِينَهُ صَلاءةُ وَرْسٍ ، وَسْطُها قد تَفَلَّقا

فرفعه بالابتداء. وقال القَتّال(٢):

[٤: ٣/أ] /سائلْ رَبيعةَ : هل رَدَدتُ لِقاحَها والخيلُ مُقْعِيةٌ على الأَذْنابِ

مِنْ وَسْطِ جَمعِ بَنِي قُرَيْطٍ بعدَ ما هَتَفَتْ رَبيعةُ : يا بَنِي جَوّابِ

أسكنَ مع دخول حرف الجر عليه.

ويروى في بيت عدي «وَسْطَهُ كاليَراعِ» بالنصب على الظرفية، والحكم بأنَّ وَسْطَه خبرٌ مقدم، والكاف اسم في موضع رفع بالابتداء(٣).

وفي البسيط: جعلوا الساكن ظرفًا والمتحرك اسم ظرف. وقال الفراء: إذا حَسُنَتْ فيه بَيْنٌ كان ظرفًا، نحو: قعدتُ وَسْطَ القومِ، وإن لم تَحسُن فاسمٌ، نحو: احْتَجَمَ وَسَطَ رأسِه. وقال بعضهم: إذا كان الآخر هو الأول فهو اسم، نحو: وَسَطُ رأسِه صُلبٌ، وإلا فظرف، نحو: وَسْطَ رأسِه دُهنٌ. وقد يحتملان نحو: وَسْطُ الدارِ آجُرّ. وحكي عن الفراء أنَّ المسكَّن والمحرَّك يكون اسمًا وظرفًا، وفرّق بين ما يصلح فيه بَيْن فسكّنه، وما لا يصلح فيه فحرّكه، وجوَّز في كل واحد منهما الآخر.

وفي شرح كتاب س المعزوّ للصفار: العرب تقول: زيدٌ وَسْطَ الدار، فهذا بلا شك ظرف، ويقولون: ضربتُ وَسَطَه، فهذا اسمٌ مفعولٌ بمنْزلة: ضربتُ ظَهرَه،

---

(١) ديوانه ص ٥٩٦ وإيضاح الشعر ص ٢٨٧، وفيه تخريجه. يصف رَكْبًا، أي: فَرْجًا. مجلوم: محلوق. والصلاءة: مدق الطيب. والورس: نبت أصفر يصبغ به.

(٢) ديوانه ص ٣٦ وإيضاح الشعر ص ٢٨٨، وفيه تخريجه. وفي المخطوطات: قريظة.

(٣) لم يجز أبو علي الفارسي هذا الوجه في الإعراب، وذهب إلى أنَّ الكاف في موضع رفع بأنّها فاعلة بالظرف. إيضاح الشعر ص ٢٨٨.

وإذا أتوا بِفي إنما يقولونه بالفتح، فدل على أنَّ الظرف إنما هو المنصوب، وأنَّ المجرور إنما هو اسم، فوَسْط عندنا بمَنْزلة بَيْن، والوَسَط: مَنْصَف الشيء، فإذا قلت حفرتُ في وَسَطِ الدار بئرًا فمعناه: في مَنْصَفها، وهو بمَنْزلة النقطة من الدائرة، وتقول: جلستُ وَسْطَ الدارِ، إذا جلست في ناحية منها لا في مَنْصَفها، فهذا الفرق بينهما.

وأما الكوفيون فلا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين؛ ألا ترى ثعلبًا قال[1]: «واحتَجَمَ وَسَطَ رأسِه». وهذا عندنا لا يجوز؛ لأنَّ احتجمَ لا يتعدى، وس يقول[2]: ضربتُ وَسَطَه، والكوفيون يقولون: هو ظرف بمَنْزلة وَسْطَ، ولا فرق بينهما، إلا أنَّ وَسْطَ يقال في المفترق الأجزاء: نحو: وَسْطَ القومِ، ووَسَطَ يقال فيما لا تتفرق أجزاؤه، نحو: وَسَطَ الرأسِ.

ولا يُستعمل وسط مرفوعًا عندنا إلا في الشعر، نحو[3]:

.... وَسْطُها قد تَفَلَّقا

فهو شاذ عندنا من حيث استُعمل اسمًا، وعند الكوفيين شاذ من حيث استُعمل فيما لا تتفرق أجزاؤه، وهو الصَّلاية.

وقوله **ودُونَ لا بِمعنى رديء** احترز بقوله «لا بِمعنى رديء» مما حكى س[4] أنه يقال: «هذا ثوبٌ دُونٌ: إذا كان رديئًا»، فهذا ليس بظرف. أمّا إذا كان ظرفًا فسواء أكان حقيقة، نحو: جلستُ دُونَ زيدٍ، أو مجازًا، نحو: زيدٌ دُونَك: إذا أردت في الشرف - فإنه لا يُرفع.

---

(١) تصحيح الفصيح ص ٣٧٤ تحقيق د. محمد المختون، القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢) الكتاب ١: ٤١١.

(٣) تقدم ذكره في ص ٥٦.

(٤) الكتاب ١: ٤١٠.

وهو ظرف لا يُتَصرف فيه بغير مِن، وندرَ تصرفه، قال الشاعر[1]:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيتُ حَقيقتِي ... وباشَرْتُ حَدَّ المَوتِ، والمَوتُ دُونُها

بالرفع، وقال آخر[2]:

[٤: ٣/ب] /وغَبْراءُ، يَحمي دُونُها ما وَراءَها ... ولا يَختَتِيطها الدَّهرَ إلا المُخاطِرُ

وقال ذو الرمة[3]:

جاورتُ أَرْضًا يَحْسِرُ الآلُ مَرَّةً ... فتَبْدُو، وأُخرى يَحْسِرُ الآلَ دُونُها

وقال الأخفش[4] في قوله ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[5]: «إنَّ دُونَ مبتدأ، وبُنِي لإضافته إلى مبنيّ». فظاهر قول الأخفش اطِّراد تصرف دُون. وغير الأخفش يقدر: ما دُونَ ذلك، يحذف ما. وقال س[6]: «وأما دُونَك فإنه لا يُرفع أبدًا، وإنْ قلت: هو دُونَك في الشرف؛ لأنَّ هذا إنَّما هو مَثَلٌ»، يعني[7] به الانحطاط عن علو الشرف، فلازمه الظرفية أيضًا؛ لأنَّ استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى.

وقال الفراء: سِواك ومَكانَك وبَدَلك ونحوَك ودُونَك لا تُستعمل أسماءً مرفوعة، فإذا قالوا: قام سِواك، وبَدَلَك، ومَكانَك، ونحوَك، ودُونَك - نصبوا، ولم

---

(١) هو موسى بن جابر الحنفي. الحماسة ١: ٢١٥ [١٢٩] والمرزوقي ص ٣٧١ [١٢٧].

(٢) هو ذو الرمة. ديوانه ص ١٠٢٥. غبراء: أرض. ولا يختطيها: لا يتخطاها.

(٣) ديوانه ص ١٧٨٦. في المخطوطات: «يحصر» في الشطرين، صوابه في الديوان. وفي الشطر الثاني في الديوان: «يكتسي» بدلاً من «يحسر». يحسر: يمصح ويذهب.

(٤) إيضاح الشعر ص ٣٣٨ ومشكل إعراب القرآن ص ٢٦٢ وشرح التسهيل ٢: ٢٣٤. ونسب في مشكل إعراب القرآن ص ٥٢٥ إلى الفراء.

(٥) سورة الجن: الآية ١١.

(٦) الكتاب ١: ٤٠٩.

(٧) النص في شرح التسهيل ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤، وقد زيد فيه هنا: «أنه حين أريد».

يرفعوا على اختيار، وربما رفعوا، قال[1] أبو ثَرْوان: أتاني سَواؤُك[2]. قال الفراء: وسِواك يجري مجرى قَصْدَك ومَكانَك. وحكى: زيدٌ سِوَى عمرو، بمعنى: حِذاءَ عمرٍو. قال الفراء: الرفع في سِوى وبَدَل أقوى منه في دُون؛ لأنَّ انفراد هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فقد قالوا: هما سواء، وقد ينفرد[3] دُون، فيقال: هذا رجلٌ دونٌ، يريدون خسيسًا، فإذا قصدوا هذا عرّبوا دُونًا بوجوه الإعراب.

وفي كتاب «الواضح» مسائل مبنيّة على تصرف «دُون» بالجر[4]، منها: فإن قيل مررتُ بابنِ عشرٍ أو دُونَه جاز النصب والخفض. ومنها: مررتُ بابنِ عشرٍ ودونِه، فخفض دُون مع الواو أسبق، وقد يجوز: مررتُ بابنِ عشرٍ ودُونَه، بالنصب. وكذلك: منْزِلُك بالحِيرةِ أو دُونِها. ومنها: فإن قيل: ما مررتُ بابنِ عشرٍ إلا دُونَه، ففي دُونه النصب والخفض. وقال: فتلخص من هذه النقول أنَّ دُونَ مختلفٌ فيها، والذي عليه س وأصحابه أنَّها لا تتصرف، ومذهب الأخفش والكوفيين أنَّها تتصرف، لكن ذلك فيها قليل.

وقوله **وعادِمُ التصرف كفوق وتحت** قال المصنف في الشرح[5]: «ومِنَ الظروف العادمة التصرف فوق وتحت، نص على ذلك الأخفش، فقال: (اعلم أنَّ العرب تقول: فوقَك رأسُك، فينصبون الفوق لأنَّهم لم يستعملوه إلا ظرفًا). ثم قال: (وتقول: تحتَك رِجلاك، لا يختلفون في نصب التحت). هذا نصه، وقد جاء جر «فوق» بـ«على» في قول أبي صخر الهذلي[6]:

---

(١) ح، ن: وقال.

(٢) من أمثلة الفراء: «أتيت سواءك». معاني القرآن ١: ٧٣.

(٣) ك: يفرد.

(٤) ك، ن: الجر.

(٥) ٢: ٢٣٤.

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٩.

فأُقْسِمُ بِاللّه الذي اهْتَزَّ عَرْشُهُ على فَوقِ سبعٍ لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا

وهذا نادر» انتهى.

وقال ابن الأنباري: «قال بعض النحويين: يقال: فوقُك رأسُك، وفوقَك قَلَنسُوَتُك، وكذلك: تحتُك رِجْلاك، وتحتَك نَعْلُك وفِراشُك، يعني أنه فرق /بين [٤: ٤/أ] الرأس وما كان عليه، وبين الرِّجل وما كان تحته، فأجاز الرفع فيما أخبر به عن الرأس وعن الرِّجل، وجعل النصب فيما أخبر به عن القلنسوة والنعل. قال: وهذا عند أحمد بن يحيى مردود؛ لأنَّ فوق ترتيبها النصب في كل الحالات إلا أن تختص في بعضها فوق[1] برفع، ولا فرق عند أحمد بن يحيى بين: تحتَك رِجلاك، وتحتَك فراشُك» انتهى.

وتتصرف «تحت» و«فوق» بجَرِّهما بـ«مِن»، قال تعالى ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[2]، وقال ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[3]، ولا تجر بالباء، ولذلك قال س في قولهم «أَخَذَتْنا - يعني السماء - بالجَودِ وفوقَه»: لا يجوز إلا الحمل على المعنى[4]؛ لأنَّ فوق لا تُجَرُّ بالباء، إنَّما تُجَرُّ بِمِنْ، والمجرور ها الذي هو «بالجَود» وقع حالاً، فله موضع.

وقد شذَّ جَرُّها بالباء في قول الشاعر[5]:

كَلِّفُونِي الذي أُطِيقُ ؛ فإنِّي لَسْتُ رَهْنًا بِفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ

وأمّا قول الآخر[6]:

---

(١) فوق: سقط من ك.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٢٦.

(٤) الذي في الكتاب ١: ٦٨: «لأنه ليس من كلامهم وبِفَوقِه».

(٥) أنشد الرعيني البيت في شرح ألفية ابن معطٍ ٣: ٥٩ [رسالة]. وأنشد أبو حيان عجزه في الارتشاف ص ١٤٥٢.

(٦) هو سُحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٦٩ والشعر والشعراء ص ٤٠٨.

وشَبَّهْتَني كَلْبًا ، ولَسْتُ بِفَوْقِهِ ولا مِثْلُهُ أنْ كانَ غيرَ قَليلِ

فالباء زائدة.

وقوله **وعند ولَدُنْ ومَعَ** سيأتي الكلام على هذه الثلاثة قريبًا إن شاء الله.

وقوله **وبينَ بَينَ دون إضافة** مثاله قول الشاعر[(١)]:

نَحمـــي حَقيقَتَنـــا ، وبَعـــ ـــضُ القَومِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

الأصل: بينَ هؤلاءِ وبينَ هؤلاءِ، فأُزيلت الإضافة، ورُكِّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ.

واحترز بقوله «دُونَ إضافة» من أن يضاف إليها، فإذا أُضيف إليها تعين زوال الظرفية، ولذلك خطّأ أبو الفتح من قال همزة بَينَ بينَ بالفتح، وقال: «الصواب همزة بين بينٍ، بالإضافة» انتهى. ولو أُضيف صدر «بَينَ بين» إلى عَجُزها جاز بقاء الظرفية، كقولك: من أحكام الهمزة: التسهيلُ بَينَ بينٍ، وزوالُها، كقولك: بَينَ بَينِ أقيسُ من الإبدال.

وقوله **وحَوالَ وحَوْلَ وحَوالَيْ وحَوْلَيْ وأحْوال** قال الراجز[(٢)]:

أَهَدَمُوا بَيتَـــكَ ، لا أبا لَكـــا وأنا أمشـــي الدَّأَلى حَوالَكـــا

وقال النبي ﷺ: (اللّهمَّ حَوالَيْنا ولا علينا)[(٣)]، وقال تعالى ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾[(٤)]، وقال الراجز[(٥)]:

---

(١) هو عبيد بن الأبرص. ديوانه ص ١٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٢ و٥: ٢٥٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة: باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ١: ٢٢٤، وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء: باب الدعاء في الاستسقاء ص٦١٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٧.

(٥) هو الزَّفَيان السَّعْديّ. النوادر ص ٣٣١ - ٣٣٢ - وفيه تخريجه - والخصائص ١: ٣٣٢ وشرح التسهيل ٢: ٢٤٢. وقد نص ابن جني على أنَّ تسكين الياء قبل الهاء رواية الكوفيين، فهم ينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد بفتح الياء. الذام: العيب. ورواء: عذب. والنصي: نبت سبط أبيض ناعم من أفضل المرعى.

يا إبِلِـــي ما ذامَـــه فتَأْبَيْهْ مـــاءٌ رَواءٌ ، ونَصِـــيٌّ حَوْلَيْهْ

وقال امرؤ القيس[1]:

فقالتْ : يَمينَ اللّه إنّكَ فاضِحِي أَلَسْتَ تَرَى السُّمّارَ والناسَ أَحْوالِي

وتقول: هم حَوالَيْك، ولا يقال: التثنية هنا شفع الواحد، ومعناها ومعنى أَحْوالَك /وحَوْلَك واحد. [٤: ٤/ب]

وذكر س[2] من المنتصب ظرفًا - وهو غريب -: صَدَدَك، وصَقَبَك، ووَزْنَ الجبلِ، أي: ناحية توازنه، أي: تقابله، كانت قريبة أو بعيدة، وزِنَةَ الجبلِ، أي: حِذاءَه متصلاً به، وهم قُرابَتَك، أي: قريبًا، وهو أشد مبالغة في القرب؛ إذ معناه الاتصال، وقريب قد يكون لما تراخى عنك، وقومُك أَقْطارَ البلادِ، أي: في نواحيها. وهذه كلها ينصبها الفعل اللازم لإبهامها، وهذه الغرائب يجوز أن تستعمل أسماء، إذ قياس كل ظرف أن يُتَصَرَّف فيه إلا إن نُقل أنه مما يلزم أن يكون ظرفًا.

وقوله **وهُنا وأخواته** أخواته هِنَّا وهَنَّا وهَنَّتْ وثَمَّ، وتقدم الكلام عليها في آخر باب اسم الإشارة[3].

وقوله و«بَدَل» **لا بِمعنى بَديل، وما رادفه من مكان** مثاله: هذا بَدَلَ هذا، تريد: مكان هذا. ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان، وإنما ذكره البصريون. قال ابن خروف[4]: «البدل والمكان إذا استُعملا بمعنًى واحد لا يُرفعان، فإن ذُكر كل منهما في موضعه، ولم يُحمل أحدهما على الآخر في المعنى - رُفعا، نحو قولك: هذا مكانُك، تشير إلى المكان، وهذا بَدَلٌ من هذا، فترفع لأنك أشرت بـ«هذا» إلى

(١) ديوانه ص ٣١.

(٢) تقدم ذكرها في ص ٣١، ٣٥ - ٣٦.

(٣) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ٢١٠ - ٢١٤.

(٤) النص في شرح التسهيل ٢: ٢٤٣ حيث نص على أنه قال ذلك في شرح كتاب سيبويه.

البدل، وهو هو. وإنَّما انتصب البدل والمكان و لم يجز فيهما الاتساع حين[1] أُخرج كل واحد منهما عن موضعه، فلزما طريقة واحدة» انتهى.

وترك المصنف من ظروف المكان التي لا تتصرف سِوى وسَواء. وإنَّما لم يتصرفا لأنَّهما بمعنى مكانك الذي يدخله معنى عِوَضَك وبَدَلَك؛ ألا ترى أنك تقول: مررتُ برجلٍ سِواك وبَدَلَك، و«مكان» إذا أريد به هذا المعنى لا يتصرف، فكذلك ما هو بمعناه. وسبب ذلك أنَّ «مَكانَك» بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأنَّ مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومُستَقَرُّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية، وتقدم نقلنا[2] عن الفراء أنهما لا يُرفعان في الاختيار، وسيأتي الكلام مشبعًا على سوى حيث ذكره المصنف في آخر باب الاستثناء، إن شاء اللّه.

ومما أهمل ذكرَه أكثرُ النحويين من الظروف التي لا تتصرف «شَطْر» بمعنى «نحو»، قال تعالى ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[3]، وقال ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي رَسُولاً ... وما تُغْنِي الرِّسالةُ شَطْرَ عَمْرِو

أي: نحوَ عمرو، وقال الآخر[6]:

أَقُولُ لأُمِّ زِنْباعٍ : أَقِيمي ... صُدُورَ العِيسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمِ

---

(١) في شرح المصنف: حتى إذا أخرج.

(٢) تقدم في ص ٥٨ - ٥٩.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٤٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٤٤.

(٥) هو خفاف بن ندبة كما في أحكام القرآن للشافعي ١: ٦٩ والرسالة ص ٣٤ - ٣٥، وفي المحرر الوجيز ١: ٢٢٢: خفاف بن عمير، وعمير أبوه، وندبة أمه. والبيت بلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢: ١٠٨، وفيهن: «عمرًا» في موضع «عني».

(٦) البيت مطلع قصيدة لأبي جندب الهذلي، وتروى لأبي ذؤيب. شرح أشعار الهذليين ص ٣٦٣. أم زنباع: امرأته. والعيس: الإبل البيض.

وقال الآخر، وهو ابن أحمر[1]:

[٤: ٥/أ] /تَغْدُو بِنا شَطْرَ نَجْدٍ ، وَهْيَ عاقِدةٌ   قد كارَبَ العَقدُ مِن إيفادِها الحَقَبا

وقال آخر[2]:

وأَطْعُنُ بالقومِ شَطْرَ المُلو   كِ ....

أي: نحوَهم، وقال آخر - وجَرَّها بِمِنْ[3] - :

وقد أَظَلَّكُمُ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمُ   هَوْلٌ ، لَهُ ظُلَمٌ ، تَغْشاكُمُ قِطَعا

والشَّطْرُ أيضًا: نِصف الشيء، والشَّطْرُ أيضًا: الجزء من الشيء، فهو مشترك بين هذين وبين الجهة.

ص: فـ«حَيثُ» مبنية على الضم، وقد تُفتح أو تُكسر، وقد تخلف ياءها واو. وإعرابها لغة فَقْعَسيّة. وندرت إضافتها[4] إلى مفرد، وعدم إضافتها لفظًا أندر. وقد يراد بها الحين عند الأخفش.

و«عندَ» للحضور أو القرب، حِسًّا أو معنًى، ورُبَّما فُتحت عينُها، أو ضُمَّت.

---

(١) يصف ناقة له. شعره ص ٤٣ والسيرة النبوية ١: ٥٥١ وتفسير الطبري ٣: ١٧٥ والخزانة ٦: ٢٥٥. عاقدة: عقدت ذنبها بين فخذيها. وكارب: أوشك وقارب ودنا. والإيفاد: الإسراع. والحَقَب: حبل يُشد به الرحل إلى بطن البعير مما يلي ثِيلَه، أي: ذكره، كيلا يجتذبه التصدير. ك: من إيقادها.

(٢) تتمة البيت «حتى إذا خَفَقَ المُجْدَحُ»: وهو لدرهم بن زيد. طبقات فحول الشعراء ص ٢٩٥ واللسان (جدح) و(خفق) و(طعن). طعن في المفازة: مضى فيها وأمعن. والمجدح: اسم نجم كانت العرب تزعم أنها تمطر به، كقولهم في الأنواء. وخفق النجم: انحط للغروب فتلألأ وأضاء، ثم غاب، وذلك في آخر الليل.

(٣) البيت للقيط بن يعمر الإيادي. مختارات ابن الشجري ص ٣ والحماسة البصرية ص ٢٨٢ [١٩٥]، وفيه تخريجه. الثغر: موضع المخافة.

(٤) إضافتها ... وعند: سقط من ك.

ش: زعم ابن سِيْدَه[1] أنّ أصل حيث حَوْث بالواو. وعلة بناء حيث إذا كانت شرطية تضمنها معنى حرف الشرط، وإذا لم تكن للشرط فعلة بنائها شبهها بالحرف في افتقارها؛ إذ لا تُستعمل إلا مضافةً، أو في إبهامها، كما أنّ الحرف مبهم. وحُرّك لئلا يلتقي ساكنان. فمن بناها على الضم فلشبهها بقبل وبعد؛ لأنّها مضافة إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنّها مقطوعة عن الإضافة. ومن بناها على الفتح فطلبًا للتخفيف. ومن بناها على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وقوله **وقد تَخلف ياءها واو** يقال حَوْث هي لغة طيئ، قاله اللحياني[2]، يقولون: حَوْثُ عبدِ اللّه زيدٌ. ومن العرب[3] من يفتح حوث .

وقوله **وإعرابُها لغة فَقْعَسِيّة** حكى ذلك عنهم الكسائي[4]، يقولون: جلستُ حيثَ كنت، بالفتح، وجئتُ مِن حيثِ جئتَ[5]، فيجرُّونها بـ«مِن»، وصارت عندهم كعِنْد. وقرأ بعض القراء ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[6]، فتحتمل هذه القراءة أن تكون على هذه اللغة، وتحتمل أن تكون على لغة من بنى حيث على الكسر دائمًا. وقال الكسائي[7]: «سمعت في بني تميم من بني يَربوع وطُهَيّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثَ التقينا،

---

(١) المحكم ٣: ٣٨٥ (حوث) وانظر ٣: ٣٣٢ (حيث)، فقد وصف هذا القول بأنه غير قوي.
(٢) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث)، و٣: ٣٨٤ - ٣٨٥ (حوث).
(٣) الكتاب ٣: ٢٩٢. والمحكم ٣: ٣٨٥ (حوث).
(٤) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).
(٥) ك: وحيث من حيث.
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٨٢. وفي شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٠٨ أنّ الكسائي حكى أنّ بعض العرب يكسر حيث في هذه الآية. وكذا في المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث)، لكنه لم ينص على أنها قراءة.ولم أقف على اسم القارئ.
(٧) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

و﴿مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾، ولا يصيبه الرفع في لغتهم». قال[1]: «وسمعت في بني الحارث بن أسد بن الحارث[2] بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها، يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون ﴿مِّنۡ حَيۡثِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾، وكان ذلك حيثَ التقينا».

وقوله **ونَدَرَتْ إضافتُها إلى مفرد** هذا مذهب البصريين، لا يجيزون إضافة حيث إلى المفرد، وما سُمع من ذلك نادر، وأجاز الكسائي ذلك[3]، وقال الراجز[4]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا

يروى برفع سُهَيْل وجره، وقال الشاعر[5]:

[٤: ٥/ب] /ونَطْعُنهم تحتَ الحُبا بَعدَ ضَربِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضي حَيْثُ لَيِّ العَمائمِ

فهذا عند البصريين نادر، لا تُبنى عليه القواعد، وقاس عليه الكسائي.

والجملة التي تضاف إليها حيث شرطها أن تكون خبرية اسمية، أو فعلية مثبتة مصدرة بماض أو بمضارع مثبتين، أو منفيّ[6] بـ«لم» أو «لا». وأمّا قوله[7]:

---

(١) المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

(٢) ح: وسمعت في بني الحارث راشد بن الحارث. وفي المحكم: وسمعت في بني أسد بن الحارث ابن ثعلبة.

(٣) حكاه عنه اللحياني كما في المحكم ٣: ٣٣٢ (حيث).

(٤) الأزمنة والأمكنة ٢: ٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٢٠٧ - وفيهما أنّ الكسائي أنشده - والمحكم ٣: ٣٢٣ (حيث) وشرح التسهيل ٢: ٢٣٢ والخزانة ٧: ٣ - ٧ [٥٠١] وشرح أبيات المغني ٣: ١٥١ - ١٥٣ [٢٠٢]. وبعده: «نَجمًا يُضيءُ كالشِّهابِ لامِعا». سهيل: نجم يطلع وقت السحر.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢ والخزانة ٦: ٥٥٣ - ٥٦٠ [٥٠٠] وشرح أبيات المغني ٣: ١٤٠ - ١٤٧ [٢٠٠]. وآخره في شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٠٩. الحبا: جمع حُبوة، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبي بيديه.

(٦) الذي في الارتشاف ص ١٤٤٨: منفيّين.

(٧) تقدم في ١: ١٨٢.

.... مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو ، فأنظُورُ

فمن أجاز جرها المفرد فله أن يجعل ما مصدرية، ومن لم يجز ذلك إلا ضرورة جوَّز هذا، وجوَّز أن تكون ما زائدة، أي: مِن حيث سلكوا.

ولا تستعمل غالبًا إلا ظرفًا، وقد تُجَرُّ بالباء، نحو قوله[1]:

.... كانَ مِنّا بِحَيثُ تُعْكَى الإزارُ

أو مِنْ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[2]، أو إلى[3]:

.... إلى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ

أو في[4]:

فأَصبَحَ في حيثُ الْتَقَينا شَريدُهُمْ ....

وقوله[5]:

على فَتْخاءَ ، تَعْلَمُ حيثُ تَنْحُو وما في حَيْثُ تَنْحُو مِنْ طَرِيقِ

وقد أضاف إليها في قوله[6]:

---

(١) الشطر في الإيضاح العضدي ص ١٨٢ والمقتصد ص ٦٤٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢١٧ - ٢١٨ - وفيه تخريجه وما قيل فيه - واللسان (أزر). وأنشده أبو حيان في الارتشاف ص ١٤٤٧، وعنه في الخزانة ٧: ٩. تُعكى: تُعقد. وفسَّر الجرمي الإزار هاهنا: المرأة، يريد أنّ قربه منه قرب المرأة.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٤٩.

(٣) تقدم في ص ٥٥.

(٤) تقدم في ص ٥٥.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٨١. الفتخاء: رجله؛ لاعوجاج فيها أو لين.

(٦) صدر البيت: «يَهزُ الهَرانِعَ ، هَمُّهُ عَقدُ الخُصَى». وهو للفرزدق يذكر أبا جرير. ديوانه ص ٧٢٠ وإيضاح الشعر ص ٢٠٥، وفيه تخريجه. يهز: يترع. والهرانع: القمل، جمع هِرْنِع، وقوله «عَقْد» يريد به عقد الثلاثين، وهو هيئة تناول القملة بإصبعين الإبهام والسبابة.

.... بِأَذَلَّ حَيْثُ يكونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ

وقوله **وعدمُ إضافتها لفظًا أندر** قال المصنف في الشرح[1]: «أندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة، كقول الشاعر، وهو أبو حَيَّة[2]:

إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ ما نَفَحَتْ لَهُ أَتاهُ بِرَيّاها خَليلٌ يُواصِلُهْ

أراد: إذا رَيدةٌ نَفحتْ له مِن حيث ما هَبَّتْ أتاه برياها خليل، فحذف هَبَّتْ للعلم به، وجعل ما عوضًا كما جُعل التنوين في حينَئذٍ عوضًا» انتهى.

ولا حجة في هذا البيت على ما ادَّعاه؛ لأنه يحتمل أن تكون حيث مضافة إلى الجملة التي بعدها، وهي: نَفَحَتْ له، ويرتفع «رَيدةٌ» بفعل محذوف يفسره المعنى، التقدير: إذا نَفَحَتْ رَيدةٌ. وهذا التأويل أولى؛ لأنه ليس فيه إلا حذف رافع لـ«رَيدة»، دلَّ عليه المعنى، وفي تأويله حذف هذا الرافع، إذ التقدير: إذا نَفحتْ رَيدةٌ نَفحتْ له مِن حيثُ هَبَّتْ، وحذف الجملة التي أضيفت إليها حيث، وفيه دعوى أنَّ «ما» جاءت عوضًا مما تضاف إليه، كالتنوين في حينَئذٍ، ولم يثبت ذلك فيها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه.

وقوله **وقد يُراد بها الحين عند الأخفش** استدلَّ بقوله[3]:

لِلفَتَى عَقْلٌ، يَعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي ساقَه قَدَمُهْ

ولا حجة في ذلك، بل الظاهر أنَّها في هذا البيت ظرف مكان؛ ألا ترى أنه أضاف حيث إلى قوله «تَهدي ساقَه قَدَمُه»، وهو عبارة عن المشي، فكأنه قال: حيث مَشى وتَوَجَّه.

---

(١) ٢: ٢٣٢ - ٢٣٣. قال المصنف في الشرح أندر: سقط من ك.

(٢) هو أبو حية النميري يصف حمارًا. شعره ص ٧٢ وإيضاح الشعر ص ٥٢٤ وشرح أبيات المغني ٣: ١٤٨ - ١٥١ [٢٠١]. ريدة: ريح لينة. ونفحت: هبت. وخليل: يعني أنفه.

(٣) هو طرفة. ديوانه ص ٨٠ وإيضاح الشعر ص ٢٠٩، وفيه مذهب الأخفش واستدلاله بهذا البيت.

/وقوله و«عندَ» **للحضور أو القُرب حِسًّا أو مَعنًى** قال المصنف في [٤: ٦/أ]
الشرح[١]: «لا تُستعمل إلا مضافة، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن، وهي لبيان كون مظروفها حاضرًا حسًّا أو معنًى، أو قريبًا حسًّا أو معنًى، وقد اجتمع الحضور المعنوي والحِسّيّ في قوله تعالى ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٢]، وقال ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٣]. ومثال القُرب الحِسّيّ ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[٤]. ومثال القُرب المعنوي ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[٥]، و﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا﴾[٦]، ومن القُرب المعنوي قول الرجل: عندي مئة، يريد أنه مالكها وإن كان موضعها بعيدًا، ومنه قوله تعالى ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[٧]. وقد يكون مظروفها معنًى، فيراد بها الزمان، كقوله عليه السلام (إنَّما الصَّبرُ عِندَ الصَّدْمةِ الأُولى)[٨].

وكَسرُ عينها هو المشهور، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها» انتهى.

وإنما لم يتصرف «عند» لأنه أشدُّ تَوَغُّلاً في الإبهام من خَلف وأمام وأخواتهما؛ ألا ترى أنَّ «عند» تَصدُق على الجهات الست، فلما بَعُدَتْ عن المختصِّ الذي بابه أن يُستعمل اسمًا أكثر من بُعد الجهات السِّتِّ عنه لم تُستعمل اسمًا.

---

(١) ٢: ٢٣٤ - ٢٣٥.
(٢) سورة النمل: الآية ٤٠.
(٣) سورة النمل: الآية ٤٠.
(٤) سورة النجم: الآيتان ١٤ - ١٥.
(٥) سورة ص: الآية ٤٧.
(٦) سورة التحريم: الآية ١١.
(٧) سورة النحل: الآية ٩٦.
(٨) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز: باب زيارة القبور ٢: ٧٩، وباب الصبر عند الصدمة الأولى ٢: ٨٤، وليس فيه في الموضع الثاني «إنَّما»، وكذا في صحيح مسلم: كتاب الجنائز: باب في الصبر على المصيبة ص ٦٣٧. وهذا مثل أيضًا. أمثال أبي عبيد ص ١٦٢.

ص: و«لَدُنْ» لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وقَلَّما تَعدَم «مِنْ». وقد يقال لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْنِ ولُدْنِ ولُدْنَ[(١)] ولَدْ ولُدْ ولَدُ. وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية. وتُجبَر المَنقوصةُ مضافةً إلى مضمر. ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة. وإن كان «غدوةً» نُصب أيضًا، وقد يُرفع. وليست «لَدَى» بمعناها، بل بمعنى «عِندَ» على الأصح. وتُعامَل ألفها معاملة ألف «إلى» و«على»، فتَسلَم مع الظاهر، وتُقلَب ياءً مع المضمر غالبًا.

ش: «لَدُنْ» مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحدًا، وهو كونها مبدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، فلا يُبنى عليها المبتدأ، بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحدًا، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ويُبنى عليهما المبتدأ، قال تعالى ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[(٢)]، وقال ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[(٣)]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[(٤)].

وقوله **لأولِ غايةِ زمانٍ** مثاله: لَدُنْ غُدْوة، وما رأيته مِن لَدُنْ ظُهرِ الخميس.

وقوله **أو مكانٍ** مثاله ﴿ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا﴾[(٥)]، أي: من جهتنا ونحونا.

وفي البسيط: هي بمعنى عند، لكنها أشد منها إبهامًا، يدل على ذلك أنّها لا تقع جوابًا عن أين كما تقع فيه عند، ولذلك بُنيت، بخلاف عند. وقيل: إنَّ عند تكون لِما هو حاصل أو في تقدير الحاصل، فتقول: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلاً، ولا كذلك /لدنك، إنما هي للحاصل المتصل. [٤: ٦/ب]

---

(١) ولُدْنَ: سقط من ح. ولُدْنِ ولُدْنَ: سقط من ن.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٥٩.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٦٢.

(٤) سورة ق: الآية ٣٥.

(٥) سورة طه: الآية ٩٩.

وقوله **وقلّما تَعدَم مِن** أكثر مجيئها بِمِنْ، كقوله ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ﴾[1]، ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾[2]. ومجيئها بغير مِن نحو قولهم: لَدُنْ غُدْوة، وما رأيته لَدُنْ شَبَّ.

وقوله **وإعرابُ اللغة الأولى لغة قيسية** اللغة الأولى هي لَدُنْ، أعربتها قيس تشبيهًا بعند، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهِ﴾[3]، جَرَّ النون، وسَكَّن الدال، وأشَمَّها الضم، والأصل من لَدُنْه بضم الدال. وحكى أبو حاتم ﴿مِنْ لَدُنِه﴾ بضم الدال وكسر النون. وتقول في النصب: لَدُنَه، ولَدْنَه، بضم الدال، وسكونها مشمّة الضمة. وأمّا قول الراجز[4]:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ في ظُهَيرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

فيجوز أن يكون كسر النون إعرابًا على هذه اللغة، ويجوز أن تكون مبنيّة على السكون، وكسر النون لالتقاء الساكنين.

قال المصنف في الشرح[5]: «وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات[6]: سكونُ النون مع ضم الدال أو فتحها أو كسرها، وكسرُ النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وفتحُ النون مع سكون الدال وضم اللام، وحذفُ النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وحذفُ النون مع ضم الدال وفتح اللام» انتهى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٨.

(٢) سورة مريم: الآية ٥.

(٣) سورة الكهف: الآية ٢. السبعة ص ٣٨٨. ويكسر الهاء، ويصلها بياء في الوصل.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٣٧.

(٥) ٢: ٢٣٧.

(٦) انظر حديث لدن واللغات فيها في أمالي ابن الشجري ١: ٣٣٨ - ٣٤١ والمراجع المذكورة في حواشيه.

ووجدت في طُرَّة نسختي من هذا الكتاب - أعني أصلي الذي بخطي من كتاب تسهيل الفوائد مخرجًا - «ولَتِ»، بلام مفتوحة وتاء مكسورة، وينبغي أن يكشف هذه اللفظة.

وقوله **وتُجبَرُ المنقوصةُ مضافةً إلى مضمر** قال س[1]: «أمّا لَدُ فهي لَدُن محذوفة، كما حذفوا يَكُنْ؛ ألا ترى أنك إذا أضفتَه إلى مضمر رَدَدتَه إلى أصله، تقول: مِن لَدُنْهُ، ومِنْ لَدُنِّي» انتهى. ولا يجوز: مِن لَدُك، ولا: مِن لَدُه.

وقوله ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة جازت[2] إضافتها إلى الجمل، وكان القياس ألا تضاف إلى الجمل؛ لأنّها ظرف غالبه للمكان، ولا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان إلا «حيث» و«لدن».

وتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو قوله[3]:

وتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أنتَ يافِعٌ ... إلى أنتَ ذو فَودَينِ أبيضَ كالنَّسْرِ

وإلى الفعلية، قال[4]:

لَزِمْنا لَدُنْ سالَمْتُمُونا وِفاقَكُمْ ... فلا يَكُ مِنكُمْ لِلخِلافِ جُنُوحُ

وقال[5]:

صَريعُ غَوانٍ ، راقَهُنَّ ، ورُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذّوائبِ

---

(١) الكتاب ٣: ٢٨٦.

(٢) ح، ن: جاءت.

(٣) أنشده الشارح في الارتشاف ص ١٤٥٣ والبحر ٢: ٣٨٨. وهو في الدر المصون ٣: ٣٢. وفي المخطوطات: إلى أنت ذا فدين.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣: ٢٦٠ وتمهيد القواعد ص ٣٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨٦ [٦٦٣].

(٥) هو القطامي. ديوانه ص ٤٤. والخزانة ٧: ٨٦ - ٩١ [٥١٢].

فأمّا قول الآخر[1]:

/وَلِيتَ ، فلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أنْ وَلِيتَنا قَرابةَ ذي قُرْبَى ولا حَقَّ مُسْلِمِ [٤: ٧/أ]

فخُرِّج[2] على زيادة «أنْ» وإضافة «لَدُنْ» إلى الجملة الفعلية، وعلى جعل «أنْ» مصدرية، أي: لَدُنْ وِلايتك إيّانا.

وقال ابن الدهان: ولا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث وحدها، وقيل: لَدُنْ أيضًا. وليس كذلك، فأمّا قول الشاعر[3]:

وأنَّ لُكَيزًا لم يَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ ، فتَفَرَّقُوا

ف«أنْ» مرادة مع «صَرَّحَتْ»[4] بدليل ظهورها معها في قوله[5]:

أراني لَدُنْ أنْ غابَ رَهْطِي ....

فأضافه إلى المفرد.

وقوله وإنْ كانَ غُدْوة نُصب أيضًا أي: وإنْ كان المفرد لفظ غُدْوة فيجوز الجر على الأصل، والنصب، قال الأخطل[6]:

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٦٠.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٦٠.

(٣) هو الممزق العبدي. المفضليات ص ٣٠١ [٨١] والمسائل الشيرازيات ص ٦٧، وفيه تخريجه. لكيز: قبيلة. والعكة: جلد صغير يوضع فيه السمن. وصرحت حجاجهم: خرجت من منى.

(٤) المسائل الشيرازيات ص ٦٧.

(٥) تتمة البيت: «كأنّما يَرَى بِيَ فيكُم طالبُ الحقِّ أرْنَبا». وهو للأعشى. ديوانه ص ١٦٥ والمسائل الشيرازيات ص ٦٧.

(٦) شعره ص ٦٢٤. تغيَّظت الهاجرة: اشتدَّ حميها. وفي ن: تعطنت. والهواجر: جمع هاجرة، وهي منتصف النهار في القيظ. وشعبان: الشهر المعروف. والأصيل: ما بين العصر والمغرب.

لَدُنْ غُدْوةً ، حتى إذا ما تَغَيَّظَتْ هَواجِرُ مِنْ شَعْبانَ حامٍ أَصِيلُها

وقال آخر[1]:

وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلبِ مِنهُمُ لَدُنْ غُدْوةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وقد تزاد «ما» بين «لَدُنْ» و«غُدْوة» المنصوبة، قال الشاعر[2]:

وَقَفتُ بِها القَلُوصَ ، وقُلتُ : عُوجا فَعاجَ الرَّكْبُ مِنْ قُلُصٍ عِجالِ

لَدُنْ ما غُدْوةً حتى اكْتَسَينا لِمَثنَى اللَّيلِ أَثْناءَ الظِّلالِ

وقال يونس في كتاب «النوادر» له: «بعضهم ينصب ما بعد لَدُنْ، فيقول: لَدُنْ غُدْوةً، وبعضهم ينصب مع حذف النون، فيقول: لَدُ غُدْوةً». ولا يعني يونس أنه ينتصب بعد لَدُنْ كل اسم، إنَّما المحفوظ نصب غُدْوة فقط، قال س[3]: «لا ينصب لَدُنْ غيرَ غُدْوة، فلا تقول: لَدُنْ بُكْرةً؛ لأنه لم يكثر في كلامهم» انتهى. وأما قوله[4]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها

فهو على إضمار كان الناقصة، وتقدم الكلام على ذلك في باب كان[5].

---

(١) هو أبو سفيان بن حرب. السيرة النبوية ٢: ٧٥.

(٢) أنشد أبو حيان البيتين في تذكرة النحاة ص ٢٤٠، وذكر أنَّ ابن خروف نسبهما لكثيِّر. والبيت الثاني في المقاصد الشافية ٤: ١٢١ منسوبًا لكثيِّر، وليسا في قصيدته المثبتة في ديوانه الذي نشره قدري مايو ص ٢٨٨ - ٢٩١، وفيها ما يدل على سقط بيتين مفترقين منها. وآخر البيت الثاني في ك: الطفال. وآثرت ما في ع، ن، وهو موافق لما في التذكرة والمقاصد.

(٣) يبدو أنَّ أبا حيان أخذ هذا القول من سر صناعة الإعراب ص ٥٤٣ حيث نسبه ابن جني إلى سيبويه، ومعناه في الكتاب ٣: ١١٩، وانظر ١: ٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، و٢: ٢٨١، ٣٧٥.

(٤) تقدم في ٤: ٢٣٠.

(٥) انظر ٤: ٢٣٠ - ٢٣١.

وقال ابن خروف: الإضافة في لَدُنْ غُدْوة أكثر. وقد وَجَّهوا[1] نصب غُدْوةً بِلَدُنْ بأنَّها شُبِّهت نونُها - وإنْ كانت من بنية الكلمة - بالتنوين؛ إذ صارت هذه النون تثبت تارةً وتُحذف أخرى، فأشبهت ضاربًا، فكما قالوا ضاربٌ زيدًا قالوا لَدُنْ غُدْوةً.

وأجاز بعضهم انتصاب غُدْوةً على إضمار كان مضمرًا فيها اسمها، كما قال س[2] في: «مِنْ لَدُ شَولاً»[3]، أي: مِن لَدُ كانتْ شَوْلاً.

وأجاز بعضهم[4] انتصاب غُدْوةً بعد لَدُنْ على التمييز. وهو إعراب يعسر تعقله.

وإذا انتصبت غُدْوة بعد لَدُنْ فالمحفوظ أنَّها منوَّنة وإن كان حقها أن تمتنع من الصرف؛ وإنما /صرفوها لأنَّهم[5] لَمَّا عزموا على إخراجها عن النظائر في حالها [٤: ٧/ب] غيَّروها في ذاتها بالصرف. وأيضًا لو لم يصرفوها لفتحوا، فلم يُعلم أمنصوبة هي أم مجرورة؛ لأنَّها لا تنصرف، فلمّا عزموا على نصبها وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها ليكون ظهور التنوين مع الحركة يُحَقِّق قصدهم.

فإن قلت: فمَنْ رفع، فقال: غُدْوةٌ، وجَرَّ، فقال: غُدْوةٍ، ما الذي دعاه إلى الصرف، ولا إشكال فيه كما في النصب؟

فالجواب: أنَّهم لَمّا أوجبوا صرفها منصوبة - وهو الأكثر من أحوالها - حملوا الجر عليه لأنه أخوه، فصار لها تنوين في الحالين، فحملوا الرفع عليهما، والرفع هنا

---

(١) إيضاح الشعر ص ١٢ والمسائل الشيرازيات ص ٦٥ - ٦٦ وسر صناعة الإعراب ص ٥٤٢ - ٥٤٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٠٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) شولاً أي من لد: سقط من ك.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٣.

(٥) لأنهم: سقط من ك.

دخيل على النصب، فلما كان فرعًا في هذا الموضع حُمل على النصب في التنوين. انتهى ملخصًا من كلام ابن جني[1].

وإذا عطفت على غُدْوةً المنصوبةِ بعد لَدُنْ، فقلت: لَدُنْ غُدْوةً وعَشِيَّة - فقد أجاز أبو الحسن[2] الجر في المعطوف والنصب: أمّا الجر قيل: فلأنّ غُدوة وإن لم يجر لفظًا فهو في موضع جر. وأمّا النصب فلأنه معطوف على منصوب، قال المصنف في شرح الشافية الكافية له[3]: «والنصب في المعطوف بعيد عن القياس» انتهى. وهذه المسألة مما زادته «الشافية الكافية» على «تسهيل الفوائد».

والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب، ولا يجوز الجر لأنّ غُدْوةً عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، وهو نصب صحيح، فإذا عُطِف عُطف عليه، ولا سيما على مذهب من جعل غُدْوةً منصوبًا بكان مضمرة، فلا يتخيل فيه إذ ذاك جر البتة.

فإن قلت: يلزم من ذلك أن تكون لَدُنْ قد انتصب بعدها ظرف غير غُدْوة، ولم يُحفَظ نصب بعدها إلا في غُدْوة[4].

فالجواب: أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل؛ ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك[5]، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ[6]، و[7]:

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٣ - ٥٤٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ص ٩٥٣.
(٣) ص ٩٥٣.
(٤) الكتاب ١: ١٥٩، ٢١٠.
(٥) الكتاب ٢: ٥٤ - ٥٦.
(٦) الكتاب ٢: ٨٢، ٣٠٠. السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرًا كان أم أنثى.
(٧) عجز البيت: «إذا ما رِجالٌ بالرِّجالِ استَقَلَّتِ». وهو في الكتاب ٢: ٥٥، ١٨٧ والأصول ٢: ٣٩ والأعلم ص ٢٥٩. جارها: المجير منها الكافي لها. واستقلّت: نهضت. وأوله في المخطوطات: نعم.

أيُّ فَتَى هَيجاءَ أنتَ وجارِها ....

ولا تقول: رُبَّ أخيه، ولا: كُلُّ سَخْلَتِها، ولا: أيُّ[1] جارِها، فكذلك هذه المسألة، لو باشرت المعطوف لَدُنْ لم يكن فيه إلا الجر، فلما كان معطوفًا جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب، ولا موضع له، أعني غُدْوةً.

وقوله **وقد يُرفَع** حكى الكوفيون[2] رفع غُدْوة، وتأويله على تقدير كان، أي: لَدُنْ كانت غُدْوةٌ، كذا قال بعضهم[3]. والظاهر من كلام ابن جني أنه مرفوع بِلَدُنْ، قال ابن جني[4]: «وقد شبهه بعضهم بالفاعل، فرفع، فقال: لَدُنْ غُدْوةٌ، كما تقول في اسم الفاعل: ضارِبٌ زيدٌ، والقياس الجر بها لأنها ظرف، وقد أجراها بعضهم على القياس».

وقوله /**وليستْ «لَدَى» بمعناها بل بمعنى «عِندَ» على الأصح** صرح س[5] بأنَّ لَدَى بمعنى عِندَ، وقد تقدم مخالفتها[6] لـ«لَدُنْ» في كونها يخبر بها كـ«عِندَ». [٤: ٨/أ]

وقوله **وتُعامَل ألفُها إلى آخره** قال تعالى ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[7]، وقال ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[8]، كما تقول: علينا وإلينا. وبعض العرب لا يقلب مع المضمر، بل يُقِرُّ الألف معه كما يُقِرُّها مع المظهر، وكذلك إلى وعلى، قال الشاعر[9]:

---

(١) في المخطوطات: نعم.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٣٨. وقد حكى ذلك ثعلب عن المبرد في مجالسه ص ١٦٠. وحكاه أبو عمر عن ثعلب والمبرد كما في تهذيب اللغة ٨: ١٧١، و١٤: ١٢٤.

(٣) نص عليه ثعلب في مجالسه ص ١٦٠، وأضاف: «ويقال أيضًا إذا رفعت: هي بمعنى مُذْ». وانظر تهذيب اللغة ٨: ١٧١، و١٤: ١٢٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٣.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٤.

(٦) تقدم ذلك في ص ٧٠.

(٧) سورة غافر: الآية ١٨.

(٨) سورة ق: الآية ٣٥.

(٩) الأبيات في شرح التسهيل ٢: ٢٣٨. ن: يا جناحة. وأول الثالث في ح، ن: وذلكم.

إلاكم - يا خُناعةُ - لا إلانا عَزا الناسُ الضَّراعةَ والهَوانا
فلو بَرِئَتْ عُقُولُكُمُ بَصُرْتُمْ بأَنَّ دَواءَ دائكُـــمُ لَدانا
ودَلَّكُـــمُ إذا واتَّقتُمُـــونا على نَصْرِ اعْتِمادِكُمُ عَلانا

ص: و«مَعَ» للصحبة اللائقة بالمذكور، وتسكينُها قبلَ حركةٍ وكسرُها قبلَ سكونٍ لغةٌ رَبَعِيَّةٌ، واسميَّتُها حينئذٍ باقيةٌ على الأصح. وتُفرَد، فتساوي «جميعًا» مَعْنًى، و«فَتًى» لفظًا لا يدًا وفاقًا ليونس والأخفش، وغيرُ حاليَّتِها حينئذٍ قليلٌ.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «ومن الظروف العادمة التصرف (مع)، وهو اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب. ويدل على اسميته دخول مِن عليه في قولهم: ذهب مِن مَعه، حكاه س[2]، ومنه قراءة بعض القراء ﴿هذا ذِكرٌ مِن مَعِي وذِكرٌ مِن قَبلِي﴾[3]. وكان حقه أن يُبنى لشبهه بالحروف في الجمود المحض والوضع الناقص؛ إذ هو على حرفين بلا ثالث محقق العود، والمراد بالجمود المحض ما لزمه وجهٌ واحد من الاستعمال، إلا انه أُعرب في أكثر اللغات لمشابهته عند في وقوعه خبرًا وصفة وحالاً وصلة ودالاً على حضور وعلى قرب، فالحضور كـ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾[4]، والقرب كـ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[5]، وكقول الراجز[6]:

إنَّ مَعَ اليومِ أخاهُ غَدْوَا»

---

(١) ١: ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) الكتاب ١: ٤٢٠.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٢٤. وهذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. المحتسب ٢: ٦١.

(٤) سورة الشعراء: الآية ١١٨.

(٥) سورة الشرح: الآية ٦.

(٦) كتاب الألفاظ ص ١٩٧، ٤٤٧ والمقتضب ٢: ٢٣٨، ٣: ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٠ وفيه تخريجه.

وقوله **وتسكينُها قبلَ حركة** مثاله: زيدٌ مَعْ عَمرٍو، **وكسرُها قبلَ سكون** مثاله: زيدٌ مَعِ القومِ، ومَعِ ابنِك **لغة رَبَعيّة**، روى ذلك الكسائي[1] عن ربيعة، قاله المصنف[2]. وفي المحكم[3] : «رَبيعة وغَنْم يسكنون مَع قبل حركة»، و لم يحفظ س أنّ السكون لغة، فزعم أنّ السكون لا يكون إلا في الاضطرار[4]، نحو قول الشاعر[5]:

رِيشِي مِنكُمُ ، وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زِيارتُكُمْ لِماما

وحركةُ مَعَ حركة إعراب، ولذلك تأثّرت بالعامل في: مِنْ مَعِه، ومَن سَكّنَ بَنَى، وهو القياس.

وقوله **واسميَّتُها حينئذٍ باقيةٌ على الأصح** أي: حين تسكن؛ لأنّ /معناها معربةً ومبنيَّةً واحد. [٤: ٨/ب]

وزعم أبو جعفر النحاس[6] أنّ الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس ذلك بصحيح، بل الأصح كونها اسمًا إذ ذاك، وكلام س مشعر بذلك، وأنّ الشاعر إنما يسكنها اضطرارًا.

وقوله **وتُفرَد، فتُساوي «جميعًا» معنًى** أي: تفرد عن الإضافة، وتفوق بذلك عند لأنه تمكن ما، وعند لا تفرد. وأمّا مساواتها «جميعًا» معنًى فليس بصحيح.

---

(١) المحكم (مع) ١: ١١٠ [طبعة بيروت].

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٤١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (مع) ١: ١١٠ [طبعة بيروت]، فيقولون: مَعْكم ومَعْنا، بسكون العين. وفيه أنّ اللحياني روى ذلك عن الكسائي.

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٥) نسب البيت في الكتاب ٣: ٢٨٧ للراعي. وهو لجرير، ديوانه ص ٢٢٥. وصدره فيه: «وريشي منكم وهواي فيكم»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٣٧٥. اللمام: الشيء اليسير.

(٦) إعراب القرآن ٣: ٢١٣، ١: ١٩١.

وهذه المسألة جرت[1] بين أحمد بن يحيى وأحمد بن قادم[2]، وهما من شيوخ الكوفيين، سأل أحمد بن يحيى عنها ابن قادم، قال: فلم يزل يركُض فيها إلى الليل، وفرق أحمد بن يحيى بأنَّ جميعًا يكون للقيام في وقتين، وفي وقت واحد، إذا قلت قامَ زيدٌ وبكرٌ جميعًا احتمل الوجهين، و«معًا» لا يكون إلا في وقت واحد إذا قلت: قامَ زيدٌ وبكرٌ معًا.

وقوله و«**فَتًى**» **لفظًا لا** «**يَدًا**» **وفاقًا ليونس والأخفش** اختلف في فتحة مَعًا:

فذهب الخليل وس[3] إلى أنها فتحة إعراب كفتحتها حالة الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حالة الإفراد وحالة الإضافة، فهي كالفتحة في: رأيتُ زيدًا.

وذهب يونس والأخفش إلى أنَّ الفتحة فيها كفتحة تاء فَتًى، وأنَّها حين أُفردت رُدَّ إليها المحذوف - وهو لام الكلمة - فصار مقصورًا، قال المصنف في الشرح[4]: «وهو الصحيح»، يعني مذهب يونس والأخفش، قال[5]: «لقولهم: الزيدان مَعًا، والعمرون مَعًا، فيوقعون مَعًا في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة، نحو: هو فتًى، وهُم عِدًا، ولو كان باقيًا على النقص لقيل: الزيدانِ معٌ، والعمرون معٌ، كما يقال: هم يدٌ واحدة، وهم جميعٌ» انتهى.

والصحيح ما ذهب إليه س والخليل؛ لأنَّ الأصل أنَّ المحذوف الآخر لا يُرَدُّ لا في حالة الإفراد ولا في حالة الإضافة، وذلك نحو يَد ودَم وحِر، وقد رُدَّ بعضها في حالة الإضافة، نحو أب وأخ، وأمّا أن يُرَدّ حالة الإفراد ولا يُرَدّ في الإضافة فلا يوجد له نظير سوى هذا الذي فيه الخلاف، فحَملُ معًا على ما يوجد له نظير كثير

---

(١) مجالس ثعلب ص ٣٨٦.

(٢) أو محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر. كان من أعيان أصحاب الفراء، وأخذ عنه ثعلب. صنف: الكافي في النحو، وغريب الحديث. بغية الوعاة ١: ١٤٠ - ١٤١.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٤) ٢: ٢٣٩.

(٥) ٢: ٢٣٩ - ٢٤٠.

أولى من حمله على ما لا نظير له. وإتمام معًا عكس أب وأخ؛ لأنه أُتِمَّ في الإفراد، وحُذف في الإضافة، فإذًا مَعًا ليس من باب أب، وإذا لم يكن منه وجب حمله على باب يَد ودَم، وهذا كان يكون القياس في باب أب، وذلك على الخلاف الذي مر في باب أخ وأب حالة الإضافة، أهي لام الكلمة رُدَّت أم هي إعراب أو إشباع، فلم يرد المحذوف فيصير على هذين القولين من باب يد ودم، ويكون كل ما حذف منه اللام جنسًا واحدًا لا يُرَدّ لا في إفراد ولا إضافة.

وأمّا ما ذكره المصنف من أنه كان يلزم إذا وقع خبرًا للمبتدأ أن يُرفع، /فيقال: الزيدون مَعٌ - فهذا خطأ فاحش؛ لأنَّ «مَعَ» قد تقرر أنها ظرف لا يتصرف، وقد ذكر هو ذلك، فلا يستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تصرف بدخول «مِن» عليه على سبيل الندور[1]، ولم يُزِلْه ذلك عن عدم التصرف، فقولهم الزيدانِ معًا هو منصوب على الظرف الواقع خبرًا، كما تقول: الزيدان عندَك، وإذا كان ظرفًا لا يتصرف فلا يُرفع؛ ألا ترى أنه حالة الإضافة أيضًا لا يُرفع إذا قلت: زيدٌ مَعَ بكرٍ. [٤: ٩/أ]

وقوله، **وغيرُ حاليَّتِها حينَئذٍ قليلٌ** يعني أنَّ الأكثر فيها أن تكون منصوبة على الحال، نحو: جاء زيدٌ وبكرٌ مَعًا، وجاء الزيدون معًا. وأمّا استعمالها في موضع رفع خبرًا فقليل، ومن ذلك قولُ الشاعر[2]:

أَفِيقوا - بَنِي حَرْبٍ - وأَهْواؤُنا مَعًا وأَرْحامُنا مَوصُولةٌ - لَمْ تقَضَّبِ

---

(١) الندور: سقط من ك.

(٢) هو معبد بن علقمة العبشمي. الحماسة ١: ١٨٣ [١٠٢]. والحماسية التي منها البيت في شرح الحماسة للأعلم ص ٦٣١ [٣٩٤] منسوبة للأحوص، وقد ضرب بنو عمه مولًى له يقال له حَوشَب، وعنه في شرح أبيات المغني ٦: ٨ [٥٤٣]: «للأخوص». وليست في ديوان الأحوص. وقيل: إنما لجندل بن عمرو. أفيقوا: ارجعوا عما أنتم عليه. وتقضب: تقطع.

وقولُ الآخر[1]:

حَنَنْتَ إلَى رَيَّا ، ونَفْسُكَ باعَدَتْ مَزارَكَ مِن رَيَّا ، وشَعْباكُما مَعَا

وقولُ الآخر، وهو حاتم الطائي[2]:

أَكُفُّ يَدِي عَن أنْ يَنالَ الْتِماسُها أَكُفَّ صِحابِي حِينَ حاجتُنا مَعَا

وأمّا قول عَلْقَمة[3]:

فأَوْرَدْتُها ماءً ، كأنَّ جِمامَهُ مِنَ الأَجْنِ حِنّاءٌ مَعًا وصَبِيبُ

فيظهر أنه انتصب على الحال من حِنّاء وصَبيب، وتقدم على أحد المتعاطفين ضرورة. ويحتمل أن يكون في موضع رفع على الصفة لهما، وتقدم على أحد المتعاطفين ضرورة.

وذهب بعض النحويين[4] إلى أنَّ «مَعًا» في نحو «وأهواؤنا مَعًا» في موضع نصب على الحال، والخبر محذوف، وهو العامل في الحال، والتقدير: وأهواؤنا كائنة معًا. وهذا باطل بالإجماع على بطلان نظيره، لو قلت: زيدٌ قائمًا، تريد: كائن - لم يجز.

---

(١) هو الصمة بن عبد الله القشيري. ديوانه ص ٩٣ والحماسة ٢: ٣ [٤٦٠] والمرزوقي ص ١٢١٥ [٤٥٤] والأمالي ١: ١٩٠ والسمط ص ٤٦١ - ٤٦٢. ونسب لغيره. انظر حاشية الحماسة.

(٢) ديوانه ص ١٧٤ والحماسة ٢: ٣٤٣ [٧٦٤] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٣) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٤٢ وإيضاح الشعر ص ٢٩٣ وفيه تخريجه. فأوردتها: يعني ناقته. وجمام: جمع جَمّ، وهو ما اجتمع من الماء وكثر. والأجن: أجون الماء، وهو أن يغشاه العِرْمِض والورق، فيتغير طعمه ولونه. والصبيب: عصارة العندم، وقيل: صبغ أحمر.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ق ٢٣٣/أ - ٢٣٣/ب، وعنه في شرح أبيات المغني ٥: ٣٥٢، ٦: ٨.

ص: ويُتَوَسَّعُ في الظرف المتصرف، فيُجعل مفعولاً به مجازًا. ويَسوغ حينئذٍ إضمارُه غيرَ مقرون بـ«في»، والإضافةُ، والإسنادُ إليه. ويَمنع من هذا التوسع ـ على الأصح ـ تعدِّي الفعل إلى ثلاثة.

ش: ظاهر كلامه اختصاص الظرف المتصرف بالتوسع فيه بأن يُجعل مفعولاً به على طريق المجاز؛ ولا يختص ذلك بهذا الظرف، بل يجوز ذلك في المصدر المتصرف أيضًا، فينصب مفعولاً به على التوسع والمجاز، ولو لم يصح فيه ذلك ما جاز أن يُبنى لفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله حين قلت: ضُرِبَ ضَربٌ شديدٌ؛ لأنَّ بناءه لفعلِ /ما لم يُسَمَّ فاعلُه فرعٌ عن التوسع فيه بنصبه نصبَ المفعول به، وتقول: الكرمُ أكرمتُه زيدًا، وأنا ضاربٌ الضربَ زيدًا. [٤: ٩/ب]

قال في البسيط: «وهذا الاتِّساع إن كان لفظيًّا جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول؛ وإن كان معنويًّا بأن يوضع بدل المفعول به فإذا قلت ضُرِبَ الضَّربَ فكأنك قلت: ضُرب الذي وقعَ به الضربُ ضربًا شديدًا، فوضعت بدله مصدره، فلا يكون فيما لا يتعدى ـ فلا يجتمع مع المفعول الأصلي لأنه كالعوض منه حال التوسع.

وقيل: يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوبًا نصب التشبيه بالمفعول به؛ وإذا كان الاتِّساع معنًى فلا يجمع بين المتَّسَع فيه والمطلق.

وقيل: لا يجوز الجمع بين شيئين من نوع واحد وإن اختلفا بالوصف؛ لأنه معنًى واحد به أحد الأوصاف، فإذا أخذ مع أحدهما فلا يؤخذ مع غيره. وفيه نظر. وقد جوَّز س[1]: سيرَ عليه أيُّما سيرٍ سيرًا شديدًا، وقال الشاعر[2]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٢٩.

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٤٣٧ - ٤٣٩ [٧٧٣] أنّ ابن بري نسبه لغَيلان بن حُرَيث. والأول غير منسوب في الكتاب ٣: ٤٥٣. وانظر تخريجه في الخزانة. وصف إبلاً وردت الماء في فلاة من الأرض. تنوش: تتناول.

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوضَ نَوْشًا مِن عَلا نَوْشًا ، به تَقْطَعُ أجْوازَ الفَلا»

انتهى وفيه بعض تلخيص.

وفي البسيط أيضًا: «المصادر يُتَوَسَّعُ فيها، فتكون مفعولاً[1]، كما يُتَوَسَّعُ في الظروف، فتكون إذا جَرَتْ أخبارًا بمنْزلة الأسماء الجامدة، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار، وإذا كان بمعنى فاعل جاز، يعني أن يكون صفة». قال: «وإذا تُوُسِّعَ فيها فكانت عامّة على أصلها لم تُثَنَّ ولم تُجمَع رعيًا للمصدر، أو خاصّة، نحو: ضَرْبَ زيدٍ، وسَيرَ البريدِ - فربما جاز التثنية والجمع» انتهى.

والظرف هنا يتناول ظرف الزمان وظرف المكان، وإنما شرط في الظرف التصرف لأنَّ ما لزم الظرفية لا يجوز فيه التوسع؛ لأنَّ التوسع منافٍ لعدم التصرف؛ إذ يلزم من التوسع فيه كونه يُسنَد إليه، ويُضاف إليه، وهذا لا يجوز في عادم التصرف.

ويشمل المتصرف ما كان مشتقًّا نحو المَشْتَى والمَصِيف والمَضْرِب، وما ليس مشتقًّا نحو اليوم، فيجوز التوسع فيه كما جاز في اليوم. وكذلك المصدر الذي أوله ميم كالمَضْرَب.

ولا يمنع التوسع إضافة الظرف إلى الظرف المقطوع عن الإضافة المعوَّض مما أُضيف إليه التنوين، نحو حينَئذٍ وساعتَئذٍ، فتقول: سيرَ عليه حينَئذ.

وما يُنصَب من المصادر انتصابَ الظرف، نحو: أتيتُك خُفُوقَ النَّجمِ، ومَقْدَمَ الحاجِّ - يجوز فيه التوسع.

ولا ينتصب انتصاب الظرف إلا المصادر المتمكنة، وأصل «بين» المصدر بان يبين بَيْنًا إذا افترق، ولما كان الافتراق يقتضي زمانًا وضع موضعه، ويجوز فيه التوسع، ومنه ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2].

---

(١) ك: مفعولات.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٤.

وأما صفة الظرف، /نحو: سِرتُ قليلاً - فيضعف فيه التوسع إلا إن وصف، [٤: ١٠/أ]
وقد يحسن في بعضها إذا كثُر فيها التصرف كقَريب، وهو سماع.

وقوله **فيُجعل مفعولاً به مجازًا** هذا مذهب البصريين. وفصّل الكوفيون، فزعموا أنّ ما كان العمل في جميعه انتصب على التشبيه بالمفعول به، ولا يجوز انتصابه على الظرف؛ لأنّ الظرف يلزم عندهم أن يكون العمل في بعضه من جهة أنه ينتصب على تقدير «في»، و«في» للتبعيض عندهم، وإن كان العمل في بعضه جاز أن يكون انتصابه على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به.

وقوله **ويَسوغُ حينَئذ** - أي: حين التوسع - **إضمارُه غيرَ مقرون بـ«في»** وذلك أنّ أصل الظرف أن يتعدى إليه الفعل بوساطة في، ولذلك يجوز التصريح بها في كثير من الظروف، لكنه استُغني عن «في» بمعناها في الأسماء الظاهرة، فإذا أُضمرت تعدَّى الفعل إلى الضمير بوساطة «في»؛ لأنّ الضمير غالبًا يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها؛ ألا ترى قولهم في لَدُ زيد: لَدُنْه، وفي لم تَكُ صديقَنا: إنْ لم تَكُنْهُ فمَنْ يَكونُه، وفي قَعَدت جُبنًا: الجُبنُ قَعَدت لَهُ، وفي المالُ لِزيد: المالُ لَهُ، فردّ النون في لَدُنْه، وفي تَكُنْهُ، واللام في لَهُ، وفتح اللام في لَهُ رجوعًا إلى الأصل - لأجل الضمير، فعلى هذا تقول: اليومُ سِرتُ فيه، فإذا جاء بمثل «اليومَ سِرتُه» عُلم أنه لم يقصد الظرفية، وإنما جُعل مفعولاً به على سبيل التوسع. فمِن التوسع في ظرف الزمان قولُه[1]:

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيمًا وعامِرًا ... قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

وقولُ الآخر[2]:

---

(١) تقدم في ٦: ٢٦١.

(٢) هو أبو ثروان العكلي. كما شرح أبيات المغني ٣: ٣٥٣ - ٣٥٨ [٢٥١] عن تذكرة أبي حيان. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢: ٢٤٥. رَمِضَت قدمُه: احترقت من الرمضاء، وهي الأرض الحامية من حر الشمس. وضَحِيَ الرجلُ: أصابه حر الشمس.

يا رُبَّ يومٍ لِيَ ، لا أُظَلَّلُهْ أَرْمَضُ مِنْ تحتُ وأضحى من عَلُهْ

وقولُ الآخر[1]:

في لَيلةٍ يُحَبُّها الطَّعامُ

ومِن التوسع في ظرف المكان قولُه[2]:

ومَشْرَبٍ ، أَشْرَبُهُ ، رَسِيلِ لا آجِنِ الطَّعمِ ولا وَبِيلِ

فالضمير في «شَهِدناه» عائد على يوم، وفي «لا أُظَلَّلُه» عائد على يوم، وفي «يُحَبُّها» عائد على ليلة، وفي «أَشْرَبُه» عائد على مَشْرَب، وهو مَفْعَل من الشُّرب، أي: مكان شُرْب، وكان الأصل: شَهِدْنا فيه، ولا أُظَلَّلُ فيه ، ويُحَبُّ فيها، وأَشْرَبُ فيه، فاتُّسع، ونُصب الضمير نصب المفعول به مجازًا، ومن تمثيل س[3]: سِيرَ عليه فَرْسَخانِ.

قال ابن هشام الخضراوي: الضمائر من الزمان والمكان لا تقع خبرًا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف في شيء من كلام العرب؛ تقول: يومُ الخميسِ سفري فيه، ولا تقول : / سفري إيّاه[4] ، ولا : إنَّ سفري إيّاه[5] ، ولا : كان سفري إيّاه،[6] إلا أن تُدخل عليه « في ». فدل هذا على أنَّ الضمائر لا تنتصب [٤: ١٠/ب]

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣٢ والكامل ص ٥٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٧، ٢٨٧.

(٢) نسبه العيني لأُحَيحة بن الجُلاح في ٤: ٦٣٠، وليس في أرجوزته المذكورة في ديوانه. وهو بلا نسبة في كتاب الجيم ٢: ١ والمصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون ق ٦٨/ب. ك: أشربه وسبيل. ح، ن: أشربه وسيل. وفي تمهيد القواعد ص ٢٠٣٢: وَشيل. آجن: متغير الطعم. والرسيل: الماء العذب. والوبيل: الذي لا يُستَمرأ.

(٣) الكتاب ١: ٢١٩، ٢٢٣.

(٤) ولا تقول سفري إيّاه: ليس في ح، ن.

(٥) ولا إنّ سفري إياه: ليس في ك.

(٦) ولا كان سفري إياه: سقط من ن.

ظروفًا؛ لأنَّ كل ما ينتصب ظرفًا يجوز وقوعه خبرًا إذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه، ولم أر أحدًا نبّه على [ذلك][1] هذا التنبيه.

وقوله والإضافةُ تارة يضاف إليه المصدر على طريق الفاعلية، كقوله تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]. وتارة على طريق المفعول به، كقوله تعالى ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، أي: إمضاء أربعة أشهر بتربُّص. وتارة يضاف إليه الوصف على طريق الفاعلية، كقولهم[4]:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

وتارة على طريق المفعول به، كقولهم: يا مَسرُوقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، ذكرهما س[5]، وقال[6]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ   طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

وقال[7]:

فإنْ أنتَ لم تَقْدِرْ على أنْ تُهِينَهُ   فَدَعْهُ إلى اليومِ الذي أنتَ قادِرُهْ

---

(١) ذلك: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٧٥، ١٩٣ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٨٠ وإيضاح الشعر ص ٢٠٥ والخزانة ٣: ١٠٨ - ١١٠ [١٧٤].

(٥) الكتاب ١: ٤٣، ١٧٥ - ١٧٦، ١٩٣.

(٦) نسب الرجز في الكتاب ١: ١٧٧ والكامل ص ٢٥٨ إلى الشماخ. وهو في ديوانه ص ٣٨٩ - ٣٩٠، ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار، وهو ابن أخي الشماخ، وفيه تخريجه. وانظر الخزانة ٤: ٢٣٣ - ٢٤١ [٢٩١]. المشمعلّ: الجادّ في الأمر السريع.

(٧) هو المغيرة بن حبناء. الحماسة ١: ٣٢٩ [٢٢١] والحماسة البصرية ص ٩٣٥ [٨٠٠]، وأضاف البصري: «وتروى للجَعجاع الزِّياديّ».

قال الفارسي[1]: «إذا أضفت إلى شيء منه، فقلت: يا سائرَ اليومِ، ويا ضاربَ اليوم - لم يكن إلا اسمًا، وخرج بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفًا؛ لأنها إذا كانت ظروفًا كانت في مرادة فيها ومقدرة معها؛ بدلالة ظهورها مع علامة الضمير، فإرادة ذلك فيها تمنع الإضافة إليها؛ ألا ترى أنك إذا حُلْتَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو اللام في غلامٌ لِزيدٍ لم تصح الإضافة، ومنع منها الحرف».

قال ابن هشام الخضراوي: «ولا يظهر عندي؛ لأنَّ كل مضاف سوى باب الحسن الوجهِ يُقَدَّر باللام أو بِمِنْ، وعند قوم أنَّ اللام أو مِن هو الخافض، و لم يمنع ذلك من الإضافة. وقولنا الظرف مقدَّر بِفِي معناه تَصلُح في اللفظ إن كان متمكنًا، لا نعني إضمارها لعدم الخفض، ولا تضمينها لعدم البناء، وإذا لم تضمر و لم تضمن فتقدرها تقدير معنى، كتقدير لام الملك في: غلامُ زيدٍ، ومِن التبيين في: ثوبُ خزٍّ، فكذا تقول هنا في الوعاء، ولا تمنع الإضافة كما لم يمنعها تقدير لام الملك. والذي أراد س أنَّ الأول يخفض الثاني بالنيابة عن حرف الجر، فصار بمنْزلته، وقام الدليل عند س على أنَّ حرف الجر يخرج الظرف عن ظرفيته بدليل سين وَسط[2]، سكنوه متى جعلوه ظرفًا، وفتحوه غير ظرف، فإذا قالوا «في وَسَط» فكلهم يفتحها، ولا يسكنها أحد، وهذا وجدته لابن طاهر، وهو كلام صحيح، ولو قال الفارسي: الظرف إذا عمل فيه الفعل صحَّ دخول الجر عليه، فإذا دخل لم يصحّ دخول آخر، وكذا إذا /أُضيف إليه لم يصحّ دخول حرف الجر، ومعنى الظرفية مصاحب[3] [٤: ١١/أ]
لجواز دخول الحرف أو تقدير دخوله - كان صحيحًا» انتهى.

---

(١) انظر الإغفال ٢: ٦٤ - ٦٥.

(٢) وسط: سقط من ك.

(٣) زيد هنا في ك: وكذا إذا. ويبدو أن نظر الناسخ استرقها من السطر الذي قبله.

وقال ابن عصفور: «هذا الذي استدلّ به - يعني الفارسي - هو الذي عوّل عليه أكثر النحويين، وهو عندي ضعيف؛ لأنّ العرب تفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظًا به في باب لا، نحو قولك: لا أبا لك، وفي باب النداء، نحو قوله[1]:

.... يا بُؤْسَ لِلجَهلِ ضَرّارًا لأقْوامِ

وإذا لم يعتدوا به فاصلاً وهو ملفوظ به فالأحرى ألاّ يَعتدُّوا به فاصلاً[2] وهو مقدَّر، وليس ما ذكروه من أنّ المقدَّر بمنْزلة الملفوظ به صحيحًا؛ إذ لو كان كذلك لم يصل الفعل إلى نصب الظرف كما لا يصل إليه مع التلفظ بـ«في»، بل لقائل أن يقول: كما لم يعتدُّوا بـ«في» المقدرة، ولذلك نصبوا، كذلك ينبغي ألا يعتدوا بها إذا أضافوا، وإلى ذلك ذهب أبو موسى الجزولي، فإنه أجاز الإضافة مع بقاء الظرفية.

فإن قال قائل: إنما جاز الفصل باللام لأنها مؤكِّدة لمعنى الإضافة من حيث كانت على معنى اللام، ولذلك لم يجز الفصل بغيرها من حروف الجر التي لا يوافق معناها معنى الإضافة، فأمّا قوله[3]:

وقد علمتْ أن لا أخا بِعَشَوْزَنٍ ولا جارَ إذْ أَرْهَقْتَها بالحَوافِرِ

فالأخ ليس بمضاف، وإنما جاء به على لغة من يقول أخا كعصا، والظرف على تقدير في، ومعنى في غير موافق لمعنى الإضافة، فلذلك لم تجز الإضافة إلى الظرف.

---

(١) تقدم في ١: ٧٦، ٤: ٣٩، ٥: ٢٦٤.

(٢) وهو ملفوظ به فالأحرى ألاّ يعتدوا به فاصلاً: سقط من ك.

(٣) تقدم في ٥: ٢٦٥. والبيت أيضًا في الأمكنة والمياه والجبال للزمخشري ص ١٨٥. وفيه: لعشوزن. العشوزن: الملتوي العَسِر الخُلُق من كل شيء، وما صعب مسلكه من الأماكن. واسم موضع.

فالجواب: أنّ الإضافة إلى الظرف من قبيل إضافة التخفيف، وليست على معنى اللام فيناقض معناها معنى في، وإنما المخفوض منصوب في التقدير. والدليل على أنّ الإضافة للتخفيف أنّ المضاف لا يتعرف بها وإنْ كان الذي أضيف إليه معرفة؛ ألا ترى أنّ طَبّاخًا لم يتعرف بإضافته إلى ساعات الكرى، ولذلك أُجري على النكرة.

والصحيح عندي أنه لا يضاف إليه إلا بعد الاتِّساع فيه كما ذهب إليه أبو علي، لكنّ العلة فيه غير ما ذكره، وهو أنّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية؛ ألا ترى أنّ وَسطًا إذا دخل عليها الخافض صارت اسمًا بدليل التزامهم فتح سينها، و«وَسَط» المفتوحة السين لا تكون إلا اسمًا. والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية ما ذكره أبو الحسن في كتابه الكبير من أنهم جعلوا الظرف بمنْزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل؛ لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف أُخرج منها الإعراب، وأكثرها أيضًا لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يوصف، قال: فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء»[1].

وقوله **والإسنادُ إليه** قال المصنف في الشرح[2]: «من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف /المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه، ومقام المفعول الموقَع به الحدث، فالأول كقوله تعالى ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[3]، وقوله ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾[4]، وكقول الشاعر[5]: [٤: ١١/ب]

(١) هنا ينتهي قول ابن عصفور. تمهيد القواعد ٤: ٢٠٣٦.
(٢) ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.
(٣) سورة إبراهيم: الآية ١٨.
(٤) سورة الإنسان: الآية ١٠.
(٥) هو تأبط شرًّا. الحماسة ١: ٧٢ [١١] والمرزوقي ص ٧٧ [١١] والأعلم ص ٢١٠ [٦٨]. لحيان: بطن من هذيل كان تأبط شرًّا راغَمَهم ووَتَرَهم. والوطاب: زِقاق اللبن، وصَفِرت: خلت من الشراب، ضربه مثلاً لإشرافه على الموت حين أُحيط به. والجُحر: المذهب والمسلك. وفي ح، ن: «الحَجْر». وهي رواية. والمُغْوِر: البادي العورة للعدوّ.

أَقُولُ لِلحْيانِ ، وقد صَفِرَتْ لَهُمْ وِطابِي ، ويَومِي ضَيِّقُ الجُحْرِ مُعْوِرُ

والثاني كقولهم: وُلِدَ له سِتُّون عامًا[1]، وصِيدَ عليه الليلُ والنهارُ[2]، وكقول الشاعر[3]:

أمّا النَّهارُ فَفِي قَيْدٍ وسِلْسِلةٍ والَّليلُ في جَوفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السّاجِ

يعني نفسه، وكان مأسورًا، فأخبر أنَّ نَهارَه مُقَيَّد، ولَيلَه مسجون، مبالغة ومجازًا» انتهى.

وقد يُتَوَسَّعُ فيه بأن يرتفع خبرًا، نحو: الضربُ اليومُ.

وزاد بعض الشيوخ وجهًا آخر مما يخالف فيه الظرفُ الظرفَ المتوسّع فيه[4]، وهو أنَّ الظرف لا يؤكَّد، ولا يُبدَل؛ لأنَّ الظرف زيادة في الكلام غير معتمد عليها، بخلاف المفعول. قال صاحب البسيط: «وفي هذا نظر» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أنَّ كل ظرف يجوز فيه التوسع، فيجوز فيه ما ذكر من الأحكام.

وفي البسيط: ليس هذا التوسُّع مطردًا في كل ما يكون ظرفًا من الأمكنة كما كان في الزمان؛ بل المتوسَّع فيه من الأمكنة سماع، وغير المتوسَّع فيه من الأزمنة سماع، يقال في المكان: نُحِيَ نَحوُك، وقُصِدَ قَصْدُك، وأُقْبِلَ قِبَلُك، رفعوا، فدلَّ على نصب التوسع، ولا يجوز في خلف وأخواتها، فتقول: ضَربتُ خَلفَك، فتجعله مضروبًا، وكذلك لا يُتوسَّع فيها فتجعلها فاعلاً كما في ظرف الزمان، فتوسُّع الفاعل والمفعول غير مطَّرد في المكان، وإنما كان ذلك لأنَّ ظروف الزمان

---

(١) الكتاب ١: ١٧٦، ٢٢٣، ٢٣٠.

(٢) الكتاب ١: ١٦٠.

(٣) تقدم في ٤: ١٢.

(٤) ك: «مما يخالف فيه الظرف للتوسع فيه». الظرف المتوسع ... ولا يبدل لأن: سقط من ح.

أشد تَمَكُّنًا منها في هذا، وقد نَبَّهَ عليه س[1]. ولا يقال: ظروف المكان هي أشد تمكنًا لقربها من الأشخاص؛ لأنّا نقول: ظرف المكان أشد تمكنًا من الزمان من وجه، وهو قربها من الأناسي، وهو الموجب لأنْ يتعدى الفعل لها بالوساطة[2] إلا ما أشبه الزمان منها،[3] وظرف الزمان أشدُّ منه تمكنًا في الانتصاب بعد الفعل، والتوسع معلول به، فلذلك لم يكن هذا التوسع في المكان، وإنما كان معلولاً لقوة فهم المعنى والدلالة. وأمّا التوسع في الرفع بأنه خبر الابتداء فجائز في كلها إلا ما لزم الظرفية كدُونَك، وهو في هذا كظرف الزمان، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون والجرمي إلى أنه لا يجوز كما في الأول إلا في ضرورة من قافية، كقوله[4]:

.... خَلفُها وأمامُها

[٤: ١٢/أ] **وقوله ويَمنع من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة** /هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: جواز ذلك، وهو مذهب الأخفش، وهو ظاهر كلام س، وعزاه ابن خروف إلى س، قال ابن خروف[5]: «وإنما قاسه س، و لم يقس النقل - يعني في باب أعلمَ - لأنَّ النقل فيه نصب الفاعل، ولا يُنصب الفاعل إلا تشبيهًا بما ثَبت أصله في الكلام، كما نُصب الفاعل في: حسنٍ الوجهَ، تشبيهًا بضاربٍ زيدًا. ونَصبُ الظرف على الاتِّساع ليس فيه تغييره عما كان عليه، وجميعه مجاز في متعدٍّ لواحد

---

(١) الكتاب ١: ٤١٩.

(٢) ك: بالواسطة.

(٣) زيد هنا في ك: وظرف الزمان منها.

(٤) تقدم في ١: ٢٥٦، وص ٥١ من هذا الجزء. خلفها: ليس في ك.

(٥) قوله هذا في شرح التسهيل للمصنف ٢: ٢٤٦.

أو أكثر، والنقل كله حقيقة، فاقتصر فيه على السماع، بخلاف نصب الظرف على الاتِّساع، فإنه مجاز، ولا معنى لمراعاة التعدي وغير التعدي فيه» انتهى.

قال س[1] في «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين» ما نصه: «واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرتُ لك من المفعولينَ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّى - تَعَدَّتْ إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: أعطَى عبدُ اللّه زيدًا المالَ إعطاءً جميلاً، وسَرَقتُ عبدَ اللّه الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ، لم تجعلها ظرفًا» انتهى. يريد س أنَّها - وإنْ وصلت إلى غاية التعدي - فلا يمنعها ذلك من أن تتعدى اتِّساعًا لِما تعدى إليه اللازم والمتعدي لواحد ولاثنين في الاتِّساع من نصب الظرف والمصدر نصب المفعولية؛ وهذا مذهب الجمهور.

المذهب الثاني: جواز ذلك في اللازم، وفي المتعدي إلى واحد، وفي المتعدي إلى اثنين، ولا يجوز في المتعدي إلى ثلاثة؛ وذلك أنَّ الاتِّساع مع الفعل اللازم له ما يُشَبَّه به، وهو المتعدي إلى واحد[2]، والاتِّساع مع المتعدي[3] إلى واحد له ما يُشبَّه به، وهو المتعدي إلى [اثنين، والاتِّساع مع المتعدِّي إلى اثنين له ما يُشَبَّهُ به، وهو المتعدِّي إلى][4] ثلاثة، وأمَّا ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يُشَبَّه به؛ إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة. وقال ابن عصفور: «هذا قول أكثر النحاة» انتهى.

ونسبه بعضهم إلى المبرد، وهذا هو اختيار المصنف، قال في الشرح[5]: «جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبَّهًا دون مشبَّه به؛

---

(١) الكتاب ١: ٤١.

(٢) واحد والاتِّساع إلى واحد له ما يُشَبَّه به وهو المتعدي إلى: سقط من ن.

(٣) مع المتعدي: سقط من ك.

(٤) ما بين القوسين تتمة يقتضيها السياق.

(٥) ٢: ٢٤٦.

لأنه إذا فُعل ذلك بما له مفعول واحد أو مفعولان لم يَعدم أصلاً يُحمل عليه، بخلاف نصبه بما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له، ومشبَّه دون مشبَّه به، فوجب منعه، ولأنَّ جواز ذلك في غير باب أعلمَ مُرَتَّب على ما سُمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه، ومقام ما يوقع به في إخبار عنه وإضافته إليه، ولم يُسمع من ذلك شيء في باب أعلمَ - فلا يُحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدمِ سماعِ

[٤: ١٢/ب] ما يترتب[1] عليه» /انتهى.

وما ذكره المصنف وغيره من أنَّ علة جواز الاتِّساع هي التشبيه ليس بصحيح؛ وإنما جوَّز س ذلك من وجه آخر، وذلك أنَّ تعدي الفعل إلى الظرف اتِّساعًا غير معتدٍّ به، ولا يُراعى مراعاةَ تعدِّيه إلى المفعول به غيرِ المتَّسع فيه. ويدلك على ذلك تعدي ما لا يتعدى إليه، فلولا أنه لا يعتدُّ به لم يجز في قام ونحوه مما لا يقتضي مفعولاً به، فلمّا كان كذلك صح الاتِّساع في الظرف فيما يتعدى إلى ثلاثة، ولم يلتفت س إلى ما يكون نظيرًا له في كلام العرب أصحَّ أم لا؛ لأنه لا يلزم ذلك، ولا يعتدُّ بهذا التعدي، فكأنه لم يجعل الظرف مفعولاً به، ولم يتوسع فيه؛ إذ ذاك مجاز لا حقيقة، ولولا ذلك لم يجز في قام ونحوه؛ لأنَّ ذلك ممتنع في الحقيقة، وإنما جاز لضرب من المجاز.

وأمّا قوله «لم يُسمع من ذلك شيء في باب أعلمَ، فلا يُحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يترتب عليه» فهذا أمر لازم له فيما يتعدى إلى اثنين، وقد جوَّز هو التوسع فيما يتعدى إلى اثنين، ولم يُسمع من ذلك شيء فيما يتعدى إلى اثنين، فينبغي على ما قَرَّرَ[2] ألاَّ يجوز ذلك، وقد جوَّز هو الاتِّساع فيما يتعدى إلى اثنين، فناقض.

---

(١) ح، وشرح التسهيل: يرتب.

(٢) ح، ن: قررنا.

المذهب الثالث: أنه لا يجوز الاتساع مع ما يتعدى إلى ثلاثة، ولا مع ما يتعدى إلى اثنين؛ لأنه ليس له أصل يُشبَّه به؛ لأنه لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل؛ ألا ترى أنَّ أعلمَ وأرَى منقولان من عَلِمَ ورأى، وما عداهما مما يتعدى إلى ثلاثة محمولٌ عليهما ومُضَمَّن معنييهما، فإذا كان ما يتعدى إلى ثلاثة فرعًا كله فلا يُحمل عليه غيره؛ لأنَّ الحمل لا بد أن يكون على الأصول لا على الفروع.

قال ابن عصفور: «وهذا هو الصحيح قياسًا وسماعًا:

أمّا القياس فلأنه لَمّا كان الظرف المتَّسع فيه مشبَّهًا بالمفعول به؛ بدليل وصول الفعل إلى ضميره بنفسه - وَجب أن يكون العامل مشبَّهًا بالعامل في المفعول به.

وأمّا السماع فلأنه قد سُمع الاتساع فيما لا يتعدى، نحو: يومُ الجمعةِ صُمتُه، وفيما يتعدى إلى واحد، نحو قوله[1]:

ويومًا شَهِدْناهُ سُلَيمًا وعامِرًا ....

ولا يُحفظ فيما عدا ذلك» انتهى.

وقد ذكرنا أنَّ س لم يُجز الاتساع من جهة التشبيه، فلا يلزم ما ذكر ابن عصفور. وأمّا السماع فهو كما ذكر، ولا يمتنع القياس؛ إذ الجامع كون الاتِّساع فيه إنما هو على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة، وهذا شيء يَشترك فيه المتعدي إلى ثلاثة وإلى اثنين مع المتعدي لواحد ومع اللازم.

ولم يُبيِّن المصنف العامل الذي يُتَوَسَّع في الظرف معه، والظرف تارة يعمل فيه الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء ، وتارة يعمل فيه الحرف أو الاسم الجامد بما فيه من معنى الفعل ، وذلك قليل ، فإذا عمل /فيه الحرف أو الاسم الجامد [٤: ١٣/أ]

(١) تقدم في ٦: ٢٦١ وص ٨٥ من هذا الجزء.

بما فيه من معنى الفعل[1] فلا يُتوسَّع فيه مع شيء منهما؛ لأنَّ الظرف المتوسَّع فيه مشبَّه بالمفعول به، والعامل في المفعول به لا يكون حرفًا ولا اسمًا جامدًا، فلا يعملان في المشبَّه به، وهو الظرف المتوسَّع فيه.

فرع: هل يُتوسَّع[2] في الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبنيّ على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا، فإن قلنا لا تعمل فلا يُتوسع، وإن قلنا يجوز لها أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز التوسع في الظرف معها. وإنما قلنا ذلك لأنه يكثر المجاز فيها؛ لأنها إنما رَفعت المبتدأ ونَصبت الخبر تشبيهًا لها بالفعل المتعدي إلى واحد، فعملُها بالتشبيه هو مجاز، فإذا نَصَبَتِ الظرف على طريق الاتِّساع فهو مجاز أيضًا، فيكثر المجاز، فيُمنع منه. ونظير ذلك قولهم: دخلتُ في الأمر، لا يجوز حذف «في» لأنَّ هذا الدخول مجاز، ووصول دخلَ إلى الظرف بغير وساطة «في» مجاز، فلم يُجمع عليها مجازان. وقال ابن عصفور: وأمّا كان وأخواتها فإنه يجوز معها الاتِّساع في الظرف لأنها على كل حال فعل، والفعل قد يعمل في المفعول به.

فرع: إذا جوّزنا التوسُّع مطلقًا أو خاصًّا فهل يجوز في كل فعل أن يُتوسَّع فيه في أكثر من واحد؟ فإذا تَوسَّعنا معه في الظرف فهل يتوسَّع في المصدر؟ إن قلنا إنه توسّع في اللفظ فلا يَبعد، وإن قلنا إنه في المعنى فيَبعد؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد، بل إن توسَّعت في الظرف فلا تَتوسَّع في غيره.

فرع: إذا تُوُسِّع في واحد فلا يُتَوَسَّع فيه نفسه مرة أخرى، مثال ذلك أن تَتوسَّع فتضيف إليه مثلاً، ثم تنصبه نفسه نصب المفعول توسُّعًا.

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنه لا يُتَوَسَّع في شيء من الأفعال إلا إذا حُذف المفعول الصريح إن كان التوسُّع في المعنى؛ وإن كان توسُّعًا في اللفظ فحينئذ يجوز

---

(١) زيد هنا في ك، ن: وذلك.

(٢) ك: يتسع.

مطلقًا. وسببه أنَّ التوسُّع في المعنى يجعل المتوسَّع فيه[1] واقعًا به المعنى، ولا يكون معنًى واحد في محلَّين من غير عطف ولا ما يجري مجراه.

ورُدَّ بقولهم[2]:

يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

فذكرَ المفعول. وأُجيب بأنه توسع في اللفظ.

مسألة: لا خلاف أنَّ الاتِّساع على وجهين:

أحدهما: أن يكون على حذف المضاف، فإذا قلت: صِيدَ عليه يومين، فأردتَ: وحش يومين - جاز بلا خلاف.

والآخر: أن تجعل اليومين مَصيدَين مجازًا[3].

وهذا مذهب س[4] والجمهور.

وزعم ابن كيسان أنَّ هذا الاتِّساع لأمر يلطف إدراكه، وهو أنَّ القائل: يومُ الجمعةِ صُمتُه - فإنما اتَّسعتَ على أنك اعتمدته بالصوم، ولم تصم غيره، ولو قلت صُمتُ فيه احتمل أن تكون صمت فيه وفي غيره[5]، فالاتِّساع على معنى /اختصاصه بالفعل، ودخل الفعل معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى [٤: ١٣/ب]
اعتمدت. قال: والدليل على ذلك أنهم لا يفعلون ذلك إلا في الظرف

---

(١) في المعنى يجعل المتوسَّع فيه: سقط من ك.

(٢) تقدم في ص ٨٧.

(٣) مجازًا: ليس في ك.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٧٦، ٢١١، ٢٢٣، ٣: ٤٧٨.

(٥) احتمل أن تكون صمت فيه وفي غيره: ذكر منه في ك «وفي» فقط.

المختص، ولو قلت صُمتُ الدهرَ لم يجز أن ينتصب على السعة. وزعم أنك لا تقول: الدهرُ صُمتُه؛ لأنه لا يمكن الاعتماد في هذا، وأثار هذا الاختلاف.

أما إذا قلت «يومُ الجمعة صُمتُه» فمعناه على قول الأكثرين أنَّ الصوم وقع بهذا اليوم؛ وعلى مذهب ابن كيسان لم يصم سواه.

ومذهبه في الاتِّساع في ظرف المكان كمذهبه في ظرف الزمان. ويَستدلُّ بأنه لا يجوز ذلك إلا في المختص لا في المبهم، فإذا قلت سِيرَ عليه فرسخان فالمعنى: لم يُسَرْ عليه إلا هذين لا غيرهما، ولا يجوز: سِيرَ عليه مكانٌ.

والمصدر إذا اتُّسع فيه، فانتصب نصب الظرف، نحو: سِيرَ عليه خُفُوقَ النَّجمِ - فإما على إرادة: زَمَنَ خُفُوقِ النَّجمِ، وإما على جعل الخُفُوق حينًا. ولا يكون ذلك في ظرف المكان، لو قلت: سِيرَ عليه ضَرْبَ زيدٍ، تريد: مَكانَ ضربِ زيدٍ - لم يجز؛ لأنَّ ظرف المكان يقع فيه قليلاً وكثيرًا، والزمان قدر للفعل، إن قليلاً فقليل، وإن كثيرًا فكثير، فاستُسهل فيه ذلك، فصار يعبَّر بالمصدر عنه مطلقًا غير مقتصر بذلك على مصدر دون مصدر، وينبغي أن يرتكب في ذلك أنه على حذف المضاف لاطِّراده في جميع العربية.

وزعم ابن كيسان أنَّ الاتِّساع على الطريق الآخر، ويسهِّله ما ذكرناه من كونه مقدارًا للزمان، ومعبَّرًا عنه به. وينبغي أن [يكون][1] في «وُلِدَ له ستُّون عامًا» أقوى؛ إذ ليس فيه إلا تجوُّز واحد، وهنا قد تَجوَّزتَ قبل السعة بأن جَعلتَ المصدر حينًا، فينبغي أن يكون الاتِّساع أبعد. والاتِّساع عندنا على طريق الحذف، وعند ابن كيسان على أن يكون المصدر مفعولاً[2].

---

(١) يكون: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) هنا نهاية الجزء الثاني من نسخة ن.

وهو الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرورِ مع، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدًّى بالهمزة. وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ أو عاملٍ عملَه، لا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزَّجّاج، ولا بها، خلافًا للجُرجاني، ولا بالخلاف، خلافًا للكوفيين. وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه، خلافًا لابن جِنِّيْ. ولا يُقدَّم المفعول معه على عامل المصاحب باتِّفاق، ولا عليه، خلافًا لابن جِنِّيْ.

ش: قوله **التالي واوًا** جنس يشمل واو العطف في نحو: مزجت عسلاً وماءً. وقال المصنف: «قلت في حده **التالي واوًا** ليخرج التالي غير الواو مما يُطلق عليه في اللغة مفعول معه، كالمجرور بمع وبباء المصاحبة، نحو: بعتُ الفرسَ بلجامه، وجلستُ معَ زيد، فإنَّ /عُرف النحاة يقصر المفعول معه على المبوَّب له هنا» انتهى ملفقًا [٤: ١٤/أ] معناه من كلام المصنف[(١)]. وجرى في ذلك على عادته كابن عصفور من ذكر[(٢)] الجنس أولاً، وأنه يحترز به من كذا[(٣)]، وقد تكلمنا معهما في أوائل هذا الشرح[(٤)] على أنَّ الجنس لا يورد للاحتراز.

وقوله **تجعله بنفسها في المعنى كمجرورِ مع** إلى **بالهمزة** هذا فصل يخرج به المعطوف بعد ما تُفهم منه المصاحبة، نحو: أشركتُ زيدًا وعَمرًا، ومَزجتُ عسلاً وماءً، بخلاف: سرتُ والنيلَ، فإنَّ المصاحبة لم تُفهم إلا من الواو.

ونَبَّهَ بقوله **وفي اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة** على أنَّ الواو تُعَدِّي ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها، فينتصب به بوساطة الواو، فعلاً كان ما عَدَّته

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) ن: في ذكر. ح: ومن ذكر.

(٣) من كذا: ليس في ك، ن.

(٤) انظر الجزء الأول ص ١٦.

كصنعَ، أو عاملاً عملَ الفعل، نحو: عرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ، والناقةُ متروكةٌ وفصيلَها، ولستُ زائلاً وزيدًا حتى يفعل. وس[1] يسميه مفعولاً معه، ومفعولاً به.

وقال ابن عصفور[2]: «المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمَّن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعتَ وأباك؟ ألا ترى أنّ الواو بمعنى مع، والأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعتَ بأبيك؟ ولو لم تُرد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفًا على الاسم الذي قبله» انتهى.

وزعم بعض النحويين أنه لا يكون إلا مصاحب فاعلِ فعلٍ مذكور أو مقدَّر؛ ليخرج منه مصاحب المفعول في قولك: ضربتُ زيدًا وعمرًا، وتخيَّل أنه من المعطوف ليس إلا[3]، وأنه لو أريد المفعول معه هنا لأُتي بالأصل، وهو مع؛ لأنّ فائدة النصب التنصيص على المعيَّة، ولمّا اشتبهت هنا وجب العدول إلى الأصل، فإن لم يعدل فيحمل على العطف الأصلي.

وبعضهم جوَّز فيه الأمرين. وبعضهم حمله على العطف لأنه أولى وإن كان يجوز أن تكون بمعنى مع، ولا تُنكر المعية للمفعول، نحو قولهم: كفاك وزيدًا درهم، وامرأً ونفسَه[4].

وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام كلام. وزعم الصيمري[5] أنه يجوز أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كلُّ رجلٍ وضيعتَه، وقاس ذلك على قول العرب: كيف أنت وقصعةً من ثَريد[6]؟ وهذا قياس فاسد؛ لأنّ جملة المبتدأ والخبر هنا في

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٧.

(٢) المقرب ١: ١٥٨.

(٣) ك، ن: ليس في لا.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٥) التبصرة والتذكرة ص ٢٥٧.

(٦) انظر قول العرب هذا في الكتاب ١: ٣٠٣ حيث ذكر أن هذا قول ناس منهم.

معنى الفعل، فعُوملت معاملته؛ إذ المعنى: كيف تكون وقصعةً؟ وإذا لم تكن الجملة في معنى الفعل لم يجز النصب، لو قلت زيد أخوك وعمرًا لم يجز، فإذا لم يجز بعد الجملة التي ليست في معنى الفعل فكيف بعد المفرد. وأيضًا فالمفعول معه فضلة، والفضلات هي من قبيل المفعولات، فلا تنتصب إلا بالفعل أو ما جرى مجراه.

وقوله **وانتصابه بما عمل في السابق من فعل**[1] مثاله: جاء البردُ والطيالسةَ[2]، واستوى الماءُ /والخشبةَ[3]. [٤: ١٤/ب]

وفي كان الناقصة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنّ المفعول معه لا يكون بعدها لأنها ليس فيها معنى حدث يُعدَّى بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، وتأوَّل ما ورد من ذلك بعد كان، نحو قوله[4]:

فآليتُ لا أنْفَكُّ أحدو قَصيدةً   تَكونُ وإيّاها بِها مَثَلاً بَعْدِي

وقولِ الآخر[5]:

فكُونُوا أنتُمُ وبَنِي أبيكُم   مَكانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحالِ

وقولِ الآخر[6]:

فكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ ، لَمْ يُفِقْ   عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتَّى تَقَدَّدا

على أنَّ «كان» في هذه الأبيات تامَّة، ومَثَلاً والظرف والمجرور أحوالاً، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو علي.

---

(١) انظر الخلاف في عامل النصب في المفعول معه في الإنصاف ص ٢٤٨ - ٢٥٠ [المسألة ٣٠] وأسرار العربية ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٨ والأصول ١: ٢١١ وسر صناعة الإعراب ص ١٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٨ والأصول ١: ٢١١ وسر صناعة الإعراب ص ١٢٦.

(٤) تقدم في ٢: ٢٢٦، ٤: ١٢٧.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٢٩٨ ومجالس ثعلب ص ١٠٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٢٦، ٦٤٠. وقد سقط هذا البيت من ن.

(٦) تقدم في ٢: ٢٢٦.

وذهب الجمهور إلى جواز ذلك في «كان» الناقصة؛ لأنَّ الصحيح أنها مشتقَّة، وأنها تدلُّ على معنًى سوى الزمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجارّ، وتَنصب المفعول معه كسائر الأفعال، وأنت ترى افتقار «كان» في الأبيات المذكورة إلى ما بعدها افتقار المسند للمسند إليه، وجَعلُ «مَثَلاً» و«مكانَ الكُلَيَتَينِ» و«كَحَرَّان» أحوالاً يُفَوِّت هذا المعنى. والذي ينبغي أن يكون ذلك مقيسًا في كل اسم يصحُّ عطفه على اسم كان الناقصة؛ لأنه كثُر هذا فيها، كتلك الأبيات وغيرها.

وقال في البديع[(١)]: «المفعول معه يكون من الفعل المتعدي وغير المتعدي عند الأكثرين، تقول: لو خُلِّيتَ والأسدَ لأكَلَك[(٢)]، ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضِعَها[(٣)]. وقال قوم: إنَّ هذا لا يكون إلا مع غير المتعدي؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال ضربتُك وزيدًا، وزيدًا: مفعول معه».

وقوله **أو عاملٍ عَمَلَه** مثال ذلك: لستُ زائلاً وزيدًا حتى يَفعل، وأعجبني استواءُ الماء والخشبةَ، والناقةُ متروكةٌ وفَصيلَها، وأنشد أبو علي[(٤)]:

لا تَحْبِسَنَّك أثوابي ، فقد جُمِعَتْ هذا رِدائيَ مَطْوِيًّا وسِربالا

وجعل سِربالاً مفعولاً معه، وعامله مَطْوِيًّا.

ومذهب س أنه لا ينصبه العامل المعنوي، كحرف التشبيه والظرف المخبر به والجار والمجرور واسم الإشارة، ولذلك[(٥)] لم ينصبه[(٦)] بـ«لك» في قوله: هذا لك وأباك[(٧)]، ولا في: حسبُك وزيدًا درهم[(٨)].

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ١٧٧.
(٢) الأصول ٢: ١٢٩ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٠.
(٣) الكتاب ١: ٢٩٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٠.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦٨٩ وابن الناظم ص ٢٧٩.
(٥) الذي في المخطوطات: وكذلك. وفي الارتشاف ص ١٤٨٤: ولهذا.
(٦) الكتاب ١: ٣١٠.
(٧) الذي في المخطوطات: وأباه. صوابه في الكتاب.
(٨) التقدير عند سيبويه: حسبك ويُحسب زيدًا درهم.

وأجاز أبو علي[1] في قوله «وسِربالا» أن يكون العامل فيه «هذا». وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه.

وصحَّ للفعل وما جرى مجراه العمل في المفعول معه مع توسط الواو لمّا كانت حرف عطف في الأصل؛ فكما يصحُّ للفعل العمل في المعطوف مع توسط /حرف العطف بدليل مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأبوه فكذلك هذا. [٤: ١٥/أ]

قال أبو الحسن بن الباذش: «المفعول معه يعمل فيه الفعل بتوسط الواو، بمنزلة حرف الاستثناء، إلا أنَّ حرف الاستثناء يُسلِّط الفعل ومعنى الفعل، ولا تُسلِّط الواو بمعنى مع إلا الفعل عند س، فهي متروكة على العطف أبدًا، إلا في الفعل، فإنها[2] تنقل من العطف إلى التعدية، وتُسَلِّط الفعل» انتهى. ويعني أيضًا وما جرى مجرى الفعل من مصدر واسم فاعل ومفعول.

وقوله **لا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزجاج** فإذا قلت: ما صنعتَ وأباك؟ فالتقدير عنده[3]: ولابَستَ أباك، وإنما لم يُجز عمل الفعل فيه لفصل الواو.

وما ذهب إليه باطل؛ لأنَّ في نصب الاسم بفعل مضمر إحالة لباب المفعول معه؛ إذ يصير منصوبًا على أنه مفعول به لا مفعول معه. وأيضًا فقد بيَّنا أنَّ توسط الواو في العطف لا يمنع عمل العامل، فكذلك في هذا. وأيضًا فإذا كان الفعل يطلب المفعول على معنًى يقتضي توسط حرف بينهما[4] عمل فيه مع توسطه؛ ألا ترى أنك تقول: ما ضربتُ إلا زيدًا، فتنصب زيدًا بتوسط إلا، ولم تُبال بهذا الفصل؛ لأنَّ المعنى يقتضيه، وكذلك الفصل بـ«إمّا»، نحو: ضربتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا.

---

(١) شرح المصنف ٢: ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦٨٩ وابن الناظم ص ٢٧٩.

(٢) ك، ن: بأنها.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧١.

(٤) ن، ح: يقتضي توسط بينهما.

قال المصنف في الشرح[1]: «ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إمّا أن[2] يقصد تشريك صنعتَ ولابَستَ في الاستفهام، ولا يصح؛ لأنّ شرط عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام[3] جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير؛ إذ لا معنى لقول القائل: ما لابستَ أباك؟ أو لا يقصد التشريك، ولا يصح؛ إذ لا تعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما، فألاّ يجوز[4] ذلك مع عدم الاستقلال كما في المثال المذكور أحقُّ وأولى» انتهى.

وهذا مخالف لمذهب س، قد أجاز س[5] التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: هذا زيدٌ ومَن عمرٌو.

قال المصنف في الشرح[6]: «وأيضًا لو كان كما قال الزجاج لم يحتج إلى الواو مع إضمار الفعل، كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، لو قلت: ما شأنُك تُلابس زيدًا؟ دون واو صح، فينبغي مع الإضمار الاستغناء عنها، والاستغناء عنها باطل، وما أفضى إلى الباطل باطل» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **ولا بها، خلافًا للجرجاني**[7] شُبهة الجرجاني - والله أعلم - أنه رآها مختصَّة بالاسم؛ إذ لا يقع الفعل بعدها، ولاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم

---

(١) ٢: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) أن: سقط من ك، ن.

(٣) ك، ن: استفهام.

(٤) ك، ح: فإذًا لا يجوز.

(٥) لم أقف على مذهبه هذا في الكتاب. وقد غلّط ابن هشام أبا حيان في نسبة ذلك إلى سيبويه. المغني ص ٥٣٥ - ٥٣٦، ٥٣٨. وانظر الكتاب ٢: ٦٢.

(٦) ٢: ٢٥٠.

(٧) كذا! وقد نص في المقتصد ص ٦٥٩ - ٦٦١ على أنّ ناصب زيدًا في نحو ما صنعتَ وزيدًا إنما هو الفعل صنعتَ بوساطة الواو.

أورد النحويون سؤالاً فيها، فقالوا: إن قيل: لِمَ لَم تخفض هذه الواو الاسم وهي مختصَّة به؟ فالجواب: أنها لم تخفضه لأنَّ أصلها العطف، وحرف العطف لا يخفض /الاسم لعدم اختصاصه، فلذلك لم يجز الخفض بها، وسيأتي الدليل على أنها حرف عطف في الأصل. [٤: ١٥/ب]

وقال المصنف في الشرح[١]: «وكان حق الواو إذ كانت معدِّية أن تجرَّ ما عدَّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر؛ إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنًى، فلم تُعط عملاً، بل أُعطيت مثل ما أُعطيت العاطفة من إيصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع. وكان في ذلك أيضًا تنبيه على أنَّ أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبًا، ولكنه جُرَّ لفظًا، ثم حُكم على موضع معموله بالنصب؛ إذ لم تتمحض عامليته، فإنه مُعَدٍّ، ولتظهر بذلك مزية المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة» انتهى.

فلمّا رأى الجرجاني اختصاصها بالاسم ادَّعى أنَّ النصب بها نفسها.

ورُدَّ[٢] هذا المذهب بأنها لو كانت هي العلة للنصب في الاسم لاتَّصل الضمير بها، و لم ينفصل في نحو[٣]:

فكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ ....

كما اتَّصل بإنَّ وأخواتها، فقلت: إنَّك وليتَك، فأمّا قول ابن أحمر[٤]:

وكُنّا وهُمْ كابْنَيْ سُباتٍ ، تَفَرَّقا جميعًا ، وكانا مُنْجِدًا وتَهامِيا

---

(١) ٢: ٢٤٩.

(٢) انظر الرد في شرح التسهيل ٢: ٢٥٠.

(٣) تقدم في ص ١٠١.

(٤) البيت له في اللسان (سبت) و(تهم). وهو بغير نسبة في الأزمنة والأمكنة ١: ٢٣٠. ابنا سبات: الليل والنهار. وقيل: هما رجلان. ك، ن: سباب. شعر ابن أحمر ص ١٧٤.

فالواو للعطف، والضمير ضمير رفع عطفًا على الضمير في كُنّا، وليست واو مع، ولا «هم» بعدها ضمير نصب متصل.

وبأنه[1] حكم بلا نظير؛ لأنه ما مِن[2] حرف ينصب إلا وهو مُشبَّه بالفعل أو مُشبَّه بما شُبِّه بالفعل.

وبأنه لو كان كما زعم لم يُشترط في وجود النصب تقدُّم فعل أو ما جرى مجراه، فكان يقال: كلُّ رجلٍ وضَيعتَه، بالنصب، وذلك لا يقال.

وقوله **ولا بالخلاف، خلافًا للكوفيين** هذا الذي نسبه إلى الكوفيين هو قول بعضهم. ومعظم الكوفيين والأخفش[3] ذهبوا إلى أنَّ الواو مهيِّئة لِما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لا بالخلاف كما نسبه المصنف إلى الكوفيين، قالوا: وذلك أنَّ الواو في قولك جاء البردُ والطَّيالسةَ إنما هي واقعة موقع مَعَ، وكأنك قلت: جاء البردُ مَعَ الطَّيالسةِ، فلما حَذفت مَعَ، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمتَ الواو مقامها - انتصبت الطَّيالسة بعدها على معنى انتصاب مَعَ الواقعة الواو موقعها؛ إذ لا يصحُّ انتصاب الحرف، كما أنه في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[4] ارتفع (اللّه) إذ لا يمكن أن يظهر الرفع[5] في إلا؛ إذ الأصل: غيرُ اللّه، فجُعل الرفع الذي في غير في اسم اللّه.

وهذا المذهب باطل؛ إذ لو كان انتصاب هذا الاسم على الظرف لكان إذا أُضمر يتعدى إليه الفعل بوساطة في، وأنت لا تأتي به إلا منفصلا، نحو قوله[6]:

---

(١) ن: ورُدَّ بأنه. وفي الحاشية أنه في نسخة: وبأنه.

(٢) ك: ما بين. ن: ما ين.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٢٨.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٥) ك، ن: الواقع.

(٦) تقدم في ص ١٠١. وفي المخطوطات: أكون. والتصويب من الرواية المتقدمة للبيت.

.... تَكونُ وإيَّاها بِها مَثَلاً بَعدِي

ولم يقل: تكون وفيها.

وأمّا /المذهب الذي عزاه المصنف إلى الكوفيين - وهو النصب بالخلاف - فالخلاف معنًى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وأيضًا لو كان الخلاف ناصبًا لقيل: ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا، ويقوم زيدٌ لا عمرًا، ولا يقال، بل يرفع العرب عَمرًا في المسألتين. [٤: ١٦/أ]

وقوله **وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه، خلافًا لابن جني** قال المصنف في الشرح ما ملخصه[١]: «إنَّ ابن جني زعم[٢] أنَّ العرب لا تستعمل واو مَعَ إلا في موضع[٣] يصلح أن تكون فيه عاطفة، وإنَّ ابن خروف أنكر ذلك».

قال[٤]: «والعرب تستعملها في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين[٥]:

أحدهما: تُرك فيهما العطف لفظًا ومعنًى، كقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلت أسير والنيلَ، وقوله[٦]:

فكان وإيَّاها كحرَّان ....

البيت. يصف رجلاً مات معانق امرأة لقيها بعد فراق.

والثاني: استُعمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم: أنت أعلمُ ومالُك، أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبِّره، ومالك معطوف

---

(١) ٢: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٢٧ - ١٢٨ والخصائص ١: ٣١٣، ٢: ٣٨٣.

(٣) في موضع ... والعرب تستعملها: سقط من ن.

(٤) ٢: ٢٥١.

(٥) ك: وزنين. ن: وجهين.

(٦) تقدم في ص ١٠١، ١٠٥.

في اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر؛ لأنَّ المال لا يُخبَر عنه بأعلم، وشرطُ عطف المبتدأ المضمر خبرُه أن يكون الخبر المضمر مثل خبر المعطوف عليه» انتهى.

وهذا الذي اختاره المصنف وابن خروف من أنَّ واو معَ قد تقع قبل ما لا يصح عطفه؛ وأنَّ استعمال العرب على ذلك - ليس مذهب الجمهور، ولا ينبغي أن ينسب أنها لا تقع إلا قبل ما يصح عطفه لابن جني وحده، بل قولُ ابن جني محكيٌّ عن أبي الحسن الأخفش[(١)]، وتلقاه جُلُّ النحويين بالقبول، وبه قال السيرافي والفارسي[(٢)]، وغيرهم، وكفى بهذا حجةً، فكلام الأخفش وحده كالنقل[(٣)] عن العرب، فلا ينبغي أن يُتعدَّى، وهذا اختيار الأستاذ أبي علي[(٤)]، وابن عصفور[(٥)]، وابن الضائع[(٦)]، وغيرهم. وقد ادَّعى الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش، قال: «ويمتنع بإجماع أن يكون المفعول معه غير منقول من العطف، ولا يكون فيه إلا النصب في شيء من الأفعال، كما زعم أبو القاسم - يعني الزَّجاجي[(٧)] - في قولهم استوى الماءُ والخشبةَ أنه لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأنَّ المعنى: ساوَى الماءُ الخشبةَ، وهذا خلاف ما الباب عليه من أنَّ بعض المعطوف هو الذي لا يجوز فيه النصب» انتهى.

---

(١) الخصائص ١: ٣١٣، ٢: ٣٨٣.

(٢) مذهبهما هذا في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٣/ب (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٢٠).

(٣) ك، ن: والنقل. وما أثبته من ح، وهو موافق لِما في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٣/ب، فإن النص فيه بلفظه.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٣/ب.

(٥) المقرب ١: ١٥٨ وشرح الجمل ٢: ٤٥٢.

(٦) شرح الجمل له ٢: ٢٦٣/ب.

(٧) الجمل ص ٣١٧.

وفي البديع[1]: «وتقول: جلست والساريةَ، والأخفش[2] لا يجيز هذه. قال: ولا أقول: ضحكتُ وطلوعَ الشمس؛ حيث لا يصح فيه العطف؛ إذ الطلوع لا يكون منه ضَحِكٌ، وأجاز: جاء البردُ والطيالسةَ؛ لأنَّ المجيء يصح منها[3]، وأجاز ابنُ جني ذلك جميعه».

والدليل على أنها حرف عطف في الأصل ثلاثة أشياء:

الأول: أنه لو لم تكن العاطفة /لكانت مختصَّة بالاسم، وللزم خفضه بها، [٤: ١٦/ب]
فلما لم يُخفض دلّ على أنها حرف عطف في الأصل، فروعي ذلك، فلم يمنع.

والثاني: امتناع تقدم ما بعدها على الفعل كما لا يتقدم المعطوف على الفعل؛ ولو لم يكن أصلها العطف لتقدم كما تُقدم سائر المفعولات.

والثالث: أنه لا يجوز أن تُستعمل إلا حيث يجوز فيه العطف حقيقة، نحو: جاء البردُ والطيالسةَ، وما صنعتَ وأباك، أو مجازًا، نحو: سار زيدٌ والنيلَ؛ ألا ترى أنه يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيدًا في حال سيره؛ كما لا يفارقه مَن سايره. وقد منعت العرب والنحاة إجازة: انتظرتُك وطلوعَ الشمس، بالنصب؛ لأنه لا يجوز إسناد هذا الفعل إلى طلوع الشمس.

فأما قولهم ما زلتُ أسيرُ والنيلَ فلامتداد النيل معه لا يَبعُد أن يُنسب إليه السير، فمن حيث لا يفارقك جزء من النيل يمكن أن يُنسب إليه أنه سائر معك.

وأمّا استوى الماءُ والخشبةَ - بالنصب - فقد غلط الزجاجي[4] في دعواه أنَّه لا يجوز في والخشبة إلا النصب؛ فزعم ابن عصفور[5] أنَّ الذي غلَّطه هو أنه لا يجوز

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) الخصائص ١: ٣١٣، ٢: ٣٨٣.

(٣) ك، ح: منهما.

(٤) الجمل ص ٣١٧. ح: الزجاج.

(٥) شرح الجمل ٢: ٤٥٥.

استوى الماءُ واستوى[1] الخشبةُ. وهذا لا حجة فيه؛ لأنه - وإن لم يُسمع ذلك - فلا يَمتنع العطف، كما لم يَمتنع: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، بالرفع وإن لم يُسمع: واختصمَ عمرٌو[2].

وقال ابن الضائع[3]: «الأولى أن ينسب إليه - يعني الزجاجي - أنّ نسبة الفعل إلى الخشبة مجاز؛ لأنها لم تتحرك من موضعها، فالذي تحرك حتى ساواها هو الماء، فيقرب هذا - وإن لم يكن مثله - من قولهم: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ،[4] فالأَولى أن يقال: يضعف العطف في: استوى الماءُ والخشبةَ، وألاّ يُقطع فيه بالمنع من جهة القياس» انتهى.

وأما:

فكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ ....

فزعم أكثر النحويين أنّ المراد: كحرَّان والماء؛ لأنه لا يُشَبَّه اثنان بواحد، فعلى هذا يصح العطف، فيجوز: فكان هو وهي كحَرَّان والماء.

وقَدَّره ابن الطَّراوة[5]: كحرَّانَينِ، قال: «لأنه لا تشبّه اثنين بواحد». قال الأستاذ أبو علي: «غلط ابن الطَّراوة في هذا التقدير، أراد أن يثني ما تعلق به المجرور، فالتبس عليه». قال: «والصحيح أن يقدر: فكان وإياها كاثنين كحَرّان والماء، فغلط فقدر: كحَرّانَينِ». قال ابن الضائع: «والغلط في هذا بعيد جدًّا،

---

(١) واستوى: سقط من ن. شرح الجمل: واستوت.

(٢) وإن لم يسمع واختصم عمرو: سقط من ح.

(٣) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٣/ب.

(٤) زيد هنا في شرح الجمل ما نصه: «ألا ترى أنه لا يكون: ما زلت أسير أنا والنيل، بالتشريك؛ للمجاز الذي في نسبة السير إليه».

(٥) تقدير ابن الطراوة وقوله وقول الشلوبين وابن الضائع في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٤/أ.

فالأولى أن ينسب لابن الطراوة أنَّ المعنى: شدة شوق[1] كل واحد منهما إلى صاحبه، فكل واحد منهما حرّان، فهما كحَرّانَين مع الماء، غير أنَّ نظير الماء أحدهما، فكل واحد منهما مع صاحبه كحَرّان مع الماء، فكلاهما كحَرّانَين مع الماء، فعلى هذا يصح أن يقدر: كحَرّانَين».

وأمّا قولهم أنتَ أَعلَمُ ومالُك فلمّا كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيء المال مع اختيار الناظر فيه صار مواتيًا له، فنسب إليه[2] العلم مجازًا؛ على /أنه [٤: ١٧/أ] قد يمكن أن يكون المال مشتركًا مع أعلَم، كأنه قال: أنتَ ومالُك، ولا سيَّما على مذهب ابن خروف حيث يجعل كلُّ رجلٍ وضيعتُه ليس له خبر محذوف، بل خبره المعطوف؛ لأنه كـ«مَعَ»، فتكون في المسألة قد عطفت خبرًا على خبر[3]، ويكون على تقدير: أنتَ أعلمُ ومالُك، فاجتزأ باللفظ[4] الأول؛ لأنَّ المعنى يدل على ذلك، وحذف المبتدأ بحرف العطف؛ لأنه لو حُذف وحده أدَّى إلى اجتماع حرفي عطف، فيقبح اللفظ، ونظير حذف الحرف والمعطوف ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾[5]، أي: فضربَ فانفلقَ، ويأتي الكلام على هذه المسألة حيث ذكرها المصنف مشبعًا إن شاء الله تعالى.

وقوله ولا يُقَدَّم المفعول معه على عامل المصاحب[6] **باتِّفاق** قال المصنف في الشرح[7]: «قد تقدَّم بيان كون الواو التي بمعنى مَعَ معدِّية وأنَّ لها شبهًا بالواو

---

(١) شدة شوق: موضعه بياض في ن.

(٢) فنسب إليه: ليس في ك، ن.

(٣) ك: فيكون في المسألة قد عطف خبرًا. ن: فيكون في المسألة قد عطف خبر.

(٤) ك: فأخبرا باللفظ. ن: فأخبرا ما للفظ.

(٥) سورة الشعراء: الآية ٦٣.

(٦) ك، ن: المصاحبة.

(٧) ٢: ٢٥٢.

العاطفة في اللفظ والمعنى؛ ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر في لفظِ ما عدَّت إليه العامل، بل أوصلتْ إليه عمل العامل لفظًا ومحلاً، فالتزمت محلاً واحدًا لشبهها بهمزة التعدية، ولا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم مَعَ في قولهم: مَعَ الخشبةِ استوى الماءُ[(١)]» انتهى. وملخصه أنه إنما لم تتقدم على العامل تشبيهًا لها بواو العطف، لأنها[(٢)] واو عطف في الأصل، والجمهور منعوا ذلك من حيث هي واو عطف في الأصل، وقد تقدم الكلام في ذلك.

وقوله **ولا عليه، خلافًا لابن جني** إنما لم يجز تقديمه على الفاعل فقط دون العامل فتقول استوى والخشبةَ الماءُ لأنها حرف عطف في الأصل، ولا يجوز ذلك فيها في العطف إلا بشروط، وبابه الشعر، فلمّا أخرجوها عن أصلها من العطف المحض لم يتصرفوا فيها تصرفهم في الأصل[(٣)].

وقد عورضت هذه العلة بأنّ الأصل في المفعول معه ألاّ يمتنع فيه التقدم، بخلاف المعطوف، فإنه تابع، والأصل في التابع ألاّ يتقدم على متبوعه، فليست في المفعول معه العلة المانعة من التقدم، وإنما المانع فيه تشبيهه به، فإذا جاز قليلاً فيما هو الأصل في امتناع التقديم فجوازه فيما حُمل عليه أولى؛ إذ ليس فيه العلة المانعة.

وقال المصنف في الشرح[(٤)]: «أشار في الخصائص[(٥)] - يعني ابن جني - إلى جوازه، وله شبهتان:

إحداهما: أنّ ذلك قد جاز في العاطفة، فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها.

(١) الماء: ليس في ك.

(٢) ك: لا أنها. لأنها واو عطف في الأصل: سقط من ح.

(٣) الأصل: ليس في ك. ن: العطف.

(٤) ٢: ٢٥٢ - ٢٥٤.

(٥) الخصائص ٢: ٣٨٣.

والثانية: أنّ ذلك قد ورد في كلامهم، قال(١):

أكنيهِ حينَ أناديهِ لأُكرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ ، والسَّوْءَةَ اللَّقَبا

وقال الآخر(٢):

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبةً ونَميمةً خِصالاً ثَلاثًا، لَستَ عنها بِمُرْعَوِي

/ولا حجة في الشبهة الأولى(٣) لأنّ العاطفة أقوى وأوسع مجالاً، فجعل لها [٤: ١٧/ب] مزية بتجويز التقديم، ففيه إبداء مزية الأقوى على الأضعف، فلو أشرك بينهما في الجواز خفيت المزية، ولأنّ واو مع وإن أشبهت العاطفة فلها شبه بهمزة التعدية مقتضٍ لها لزوم مكانٍ واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا.

وأمّا السماع فلا يتعين ما ذكر فيه، بل قوله (جَمعتَ وفُحشًا) من باب العطف، وبه وجَّهَه أكثر النحويين. وأما (ولا أُلَقِّبُه والسَّوءةَ اللَّقَبا) فهو من باب(٤):

.... وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونا

---

(١) هو رجل من بني فزارة. الحماسة ١: ٥٧٤ [٤١٨] والحماسة البصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩].

(٢) هو يزيد بن الحكم. المسائل البصريات ص ٢٩٢. والبيت من قصيدة طويلة أوردها أبو علي في كتابه هذا، وفيه تخريجها.

(٣) ح: في البيت الأول.

(٤) صدر البيت كما يأتي في ص ١٣٣ وفي المصادر: «إذا ما الغانياتُ بَرَزنَ يومًا». وقد نسب بهذه الرواية إلى الراعي في ديوانه ص ١٥٦ تحقيق ناصر الحاني. وللراعي بيت قريب منه في قصيدة طويلة، وهو:

وهِزَّةِ نِسوةٍ مِن حَيٍّ صِدْقٍ يُزَجِّجنَ الحَواجبَ والعُيونا

كما في ديوانه ص ٢٦٩ ومنتهى الطلب ٦: ١٠٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٩٢ - ٩٦ [٥٧٥]. وذكر الفراء في معاني القرآن ٣: ١٢٣ أنّ بعض العرب أنشده إياه. وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ والخصائص ٢: ٤٣٢. زجَّجنَ الحواجبَ: دَقَّقنَها وطَوَّلنَها.

الأصل: ولا أُلَقِّبه اللَّقَبَ وأسوءه السَّوءةَ، فحذف أَسُوءُه لدلالة أُلَقِّبُه عليه، ثم قَدَّم مُضطرًّا، والتقدير على ما كان عليه» انتهى كلامه، وفيه بعض اختصار وتلخيص.

ص: ويجب العطفُ في نحو: أنتَ ورَأْيك، وأنتَ أعلَمُ ومالُك، والنصبُ عند الأكثر في نحو: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُك وعَمرًا، والنصب في هذين ونحوهما بـ«كان» مضمرة قبل الجارّ، أو بمصدرِ «لابَسَ» منويًّا بعد الواو، لا بـ«لابَسَ»، خلافًا للسيرافيّ وابنِ خروف، فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف، وربما نُصب بفعل مقدَّر بعد «ما»، أو «كيف»، أو زمنِ مضاف، أو قبلَ خبرٍ ظاهر في نحو: ما أنتَ والسيرَ، وكيف أنتَ وقَصْعَةً، و:

أَزْمانَ قَومي والجماعةَ ....

و(أنا وإيَّاه في لِحاف).

ش: أخذ المصنف يذكر مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه، وقد قسمها بعض أصحابنا أربعة أقسام:

القسم الأول: يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه، وذلك قسمان:

أحدهما: ألا يتقدم الواوَ إلا مفرد، نحو: كلُّ رجل وضَيعتُه، وأنتَ ورأْيك، و«الرجالُ وأعضادُها، والنساءُ وأعجازُها»[1]، «وإنَّك ما وخيرًا»، وقوله[2]:

.... فإنِّي وجِروةَ ....

وكل هذا مسموع من العرب.

والثاني: أن تتقدم الواوَ جملة غير متضمِّنة معنى فعل، نحو قولك: أنتَ أعلمُ ومالُك.

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٣٤٦، ١٨٧٢.

(٢) تقدم في ٣: ٢٨٤، ٥: ٥٤، ٢١٣.

وعَبَّر المصنف[1] عن هذين القسمين بأن تكون الواو بمعنى «مع» بعد ذي خبر لم يُذكر، أو ذُكر وهو أَفعَلُ تفضيل. وعلّل لزوم العطف فيه بعدم فعل وما يعمل عمله، قال: «والمراد بعمله عمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولاً به». قال: «ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين» انتهى. يعني: أنتَ ورأيك، وأنتَ أعلمُ ومالُك.

وقد ذكرنا الخلاف عن الصيمري[2] في جواز النصب في: كلُّ رجلٍ وضَيعتُه، وهو جارٍ في: أنت ورأيك. فقول المصنف «ولا خلاف» ليس بجيد لوجود الخلاف. قال[3]: «ومن ادَّعى جواز النصب في نحو كلُّ رجلٍ وضَيعتُه على تقدير: كلُّ رجلٍ كائنٌ وضَيعتَه - فقد ادَّعى ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه، ولا تعريج /عليه» انتهى. [٤: ١٨/أ]

فعلى هذا تكون المذاهب في هذه المسألة ثلاثة: أحدها وجوب الرفع، وهو قول الجمهور والصحيح. والثاني جواز النصب بلا تأويل أنَّ ما قبل الواو جملة بل مفرد، وهو مذهب الصيمري. والثالث هذا الذي حكاه، وهو جواز النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حُذف ثاني جزأيها.

فأما أنتَ أعلمُ ومالُك فقد تقدم توجيه الرفع[4] في «ومالُك» على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على أنت، ونُسب العلم إلى المال على سبيل المجاز وإن كانا في الحقيقة لم يشتركا في العلم، وإنما المعنى: أنتَ أعلمُ بمالك، والواو للمصاحبة.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٥٤، وفيه قولاه التاليان.

(٢) ذكره في ص ١٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٥٤.

(٤) تقدم في ص ١١١. ن: في مالك.

والثاني: أن يكون «ومالُك» مقدرًا قبله مبتدأ، والتقدير: أنتَ أعلمُ وأنتَ ومالُك.

وقال أبو القاسم بن القاسم الخضراوي: «أنتَ أعلمُ ومالُك: لا يصح عطف ومالك على أنت على حد: أنتَ أعلمُ وزيدٌ؛ لأنك تضمر في هذا خبرًا من جنس ما أظهرته[1]، والمال لا يَعلم. ولا يصح عطفه على أعلم لأنّ المعطوف على الخبر خبر يصحُّ انفراده، فلو قلت أنتَ مالُك لم يصحّ. ولا يصحُّ عطفه على الضمير في أعلمُ لاستتاره غير مؤكّد، ولأنّ أفعَل التفضيل لا يرفع الظاهر إذا وَلِيَه، فكذلك إذا عُطف على مضمر رفعه، وقد يكونان هذان الوجهان[2] بشذوذ، يعني العطف دون توكيد، ورفع الظاهر».

قال: فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفًا على أنت لا على ذلك الوجه، بل هو بمنْزلة: شاةٌ ودرهمٌ، أي: معطوف في اللفظ، خبر في المعنى، لنيابته منابه.

وهكذا أعرب المسألة الجرمي في «الفرخ»، قال: الشاءُ شاةٌ ودرهمٌ. قال: من قال هذا جعل الشاء مبتدأً، وشاةٌ مبتدأ[3]، ودرهم خبره، والجملة خبر الأول.

وقال أبو بكر بن طاهر: «هو معطوف على أعلم؛ لأنّ الأصل: بمالك، فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفعت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بأعلم».

وهذا أقرب لتفسير كلام س؛ لأنه قال في الواو[4]: «يعمل فيما بعدها المبتدأ». يريد أنك تعطفه على أعلم، فيعمل فيه ما عمل في أعلم، وهو المبتدأ.

---

(١) ك، ن: أظهره.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، وكذا سبق ضمن النص نفسه في ٣: ٢٨٥.

(٣) وشاة مبتدأ: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٠، ٣٠١.

وأمّا أنتَ أعلمُ وعبدُ اللّه فثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو بمعنى مع، وعُطف بها في اللفظ مبتدأ حذف خبره وجوبًا لوقوعه موقع المجرور بـ«مع» والاستطالة.

والثاني: أن تكون الواو لمجرد العطف، وعبد اللّه مبتدأ محذوف الخبر جوازًا، والتقدير: أنت أعلمُ بعبد اللّه وعبدُ اللّه أعلمُ بك، ثم دخله الحذف كما دخل في: أأنتَ خيرٌ أم زيدٌ، والأصل: أأنتَ خيرٌ من زيد أم زيدٌ خيرٌ منك.

والثالث: أن يكون عبد اللّه معطوفًا على أنت، وأعلمُ /خبر عنهما، كأنه [٤: ١٨/ب] قال: أنتَ وعبدُ اللّه أعلمُ من غيركما، فيشتركان في المعنى، ويكون أعلمُ خبرًا لهما متوسطًا بينهما.

قال أبو الفضل البطليوسي في شرح كتاب س: «فعلى هذا يجوز : زيدٌ قائمان وعمروٌ، ولا مانع منه» انتهى.

ولا ينبغي أن يجوز إلا بسماع من العرب، والفرق بين المسألتين ظاهر، وذلك أنَّ أعلمُ أفعَل تفضيل، فيجري مفردًا مذكرًا على المفرد المذكر(١) وفروعهما، فلا يظهر في ذلك مخالفة خبرٍ لمخبرٍ عنه، فتقول فيه: أنتَ وزيدٌ أعلمُ، فلا يظهر مخالف، بخلاف ما يصح تثنيته وجمعه وتأنيثه إذا قلت: زيدٌ(٢) قائمان وعمروٌ؛ إذ لا يصح: زيدٌ قائمانِ، بخلاف: زيدٌ أعلمُ، فالذي ينبغي منع: زيدٌ قائمانِ وعمروٌ؛ لأنَّ فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما هو خبر لهما مخالفٌ لفظه للفظ المبتدأ.

---

(١) ن: فيجري مفردًا مذكورًا على المفرد المذكور. ك: فيجري مفردًا مذكرًا على المفرد المذكور.

(٢) زيد: سقط من ك

وأمّا: أنتَ ومالُك، وأنتَ وشأنُك، ونحوهما فذكر أبو الحسن في «الأوسط» اختلاف النحويين في توجيه ذلك:

فذهب بعضهم إلى أنْ لا إضمار، وأنَّ الواو تسد مسدَّ الخبر.

ومنهم من أضمر، وقدَّر: مقرونان، وإلى تقدير مقرونان ذهب س[1] والأكثرون، إلا أنَّ ابن خروف زعم أنَّ تقدير س ذلك تقدير معنًى لا تقدير[2] إعراب، وزعم أنَّ س نصَّ على أنَّ الواو وما بعدها الخبر في: اشتريتُ الشاءَ شاةً ودرهمٌ[3].

وقال ابن الضائع[4]: «لا نص في كلام س على ذلك، فإن زعم أنَّ وضَيعتُه ارتفع بكونه خبر المبتدأ لا بالتشريك مع الأول فيلزمه أن ينصبه في خبر كان ويرفعه في خبر إنَّ، و لم تفعل العرب ذلك، بل قالت: إنَّ رجلاً وضَيعتَه، وإنَّك ما وخيرًا. وقال[5]:

فكان تنادينا وعَقْدُ عِذارِهِ ....

ولو نصب «وعَقد عِذاره»[6] لكان كنصب: كنتُ وزيدًا كالأخوَين. وإن زعم أنه [مرفوع][7] بالتشريك [والعطف][8] فحكمه حكم ما عُطف عليه؛ لأنه شريكه في العامل، فهو مبتدأ مثله، فلا بد من دلالة[9] شيء عليهما في المعنى».

(١) الكتاب ١: ٣٠٠.

(٢) تقدير: انفردت به ن.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٩٣.

(٤) شرح الجمل له ٢: ٢٦٥/أ.

(٥) تقدم في ٣: ٢٨٤.

(٦) بالنصب ورد في الديوان.

(٧) مرفوع: تتمة من شرح الجمل لابن الضائع.

(٨) والعطف: تتمة من شرح الجمل لابن الضائع.

(٩) دلالة: ليس في ك، ح.

قال ابن خروف[1]: «ويدل على عدم الإضمار أنّ الكلام لا يدل على الاقتران، بل يمكن أن يكونا غير مقرونين». قال: «فمعنى تقدير س مقرونان أي: إنّ وضيعتُه في موضع مقرونان، كما تقدَّر: زيدٌ ضربتُه، في الاشتغال: تريد: أخوك؛ لتري أنّ ضربته في موضع الخبر». قال: «ولا دليل على ذلك الخبر».

وهذا باطل؛ فإنّ الواو التي بمعنى مع تدل على الاقتران، وليس يراد بالاقتران[2] هنا الملامسة والصلاح، وهذا الذي غلّط ابن خروف، بل يراد به أنّ كل إنسان مع ضيعته، يفعل فيها ما يشاء من إصلاح أو إفساد.

وأمّا قول س في شاةٌ ودرهمٌ إنه خبر فـ«س» قد يسمّي ما ليس خبرًا خَبَرًا[3] إذا كان في معنى الخبر، وفي كلام س ما يدل على خلاف ما زعم ابن خروف، قال س في المسألة[4]: «إنه يريد: شاةٌ بدرهمٍ، وهذا /المجرور خبر». قال[5]: «فصارت الواو بمنْزلة الباء في المعنى». فقوله «في المعنى» يدل على أنها ليست في اللفظ بخبر، وهذا ظاهر الدلالة، وتقدَّم الكلام في هذه المسألة في باب الابتداء[6]. [٤: ١٩/أ]

وقوله والنصبُ عند الأكثر في نحو: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُكَ وعَمرًا قال المصنف في الشرح[7]: «أشرت بذلك إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها

---

(١) قول ابن خروف هذا وقوله السابق وأقواله التالية في هذه المسألة والرد عليه مفصلة في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٢٦٤/ب - ٢٦٥/أ.

(٢) بالاقتران ... بل يراد: سقط من ن، ح.

(٣) خبرًا: سقط من ك، ن. وهو ملحق في حاشية ح.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٣.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٣.

(٦) انظر الجزء ٣: ٢٨٣ - ٢٨٦.

(٧) ٢: ٢٥٥.

وأولها (ما) المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو الشأن أو ما يؤدي ما يؤديانه».

«ونسبتُ وجوب النصب إلى الأكثر لأنَّ ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال: إذا أوقعت: ما بال، وما شأن، وما لِ، على اسم مضمر، ثم عطفت عليه باسم ظاهر - كان الوجه في المعطوف النصب، والخفض جائز، فصرَّح الكسائي بجواز الجر، وبه أقول، لا على العطف، بل على حذف مثل ما جُرَّ به الضمير لدلالة السابق عليه»[1] انتهى.

وهذا الذي أدرجه المصنف فيما يتعيّن فيه العطف عند الأكثر هو شيء من أحد الأقسام الأربعة التي قسَّم بعض أصحابنا مسائل هذا الباب إليها، وهو أن تكون الجملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل، وليس في الكلام طول يقوم مقام التأكيد، أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه، نحو قولك: ما صنعتَ وأباك، وما شأنك وزيدًا، ولا يجوز رفع الأب وخفض زيد إلا في ضرورة، ولا يجوز رفع زيد وعطفه على الشأن، فهذا القسم - وهو الثاني - يكون الاسم فيه مفعولاً معه، ولا يجوز فيه العطف إلا في الضرورة.

وقوله **والنصبُ في هذين ونحوهما بـ«كان» مضمرة قبل الجارّ، أو بمصدرِ لابَسَ منويًّا بعد الواو، لا بـ«لابَسَ»، خلافًا للسيرافي وابن خروف** تقدير كان ومُلابَسة مصدر لابَسَ في كتاب س، قال س[2]: «ومن نصب أيضًا قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنه قال: ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه». وقال أيضًا[3]: «فإذا أضمرت فكأنكَ قلت: ما شأنك وملابسةً زيدًا، [أو][4] وملابستُك زيدًا».

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٥٧.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٩.

(٤) أو: تتمة من الكتاب.

والذي ينبغي أن يُجعل تقدير س «ومُلابسة» تفسير معنًى[1] لا تفسير إعراب؛ ويكون المضمر كان. ويدل على ذلك ترجمة الباب، قال س[2]: «هذا بابٌ منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوله وذلك قولك: ما لَك وزيدًا، وما شأنُك وعَمرًا»، فقد بنى الباب على إضمار الفعل، هذا مع ما تقرر من أنَّ مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف /المصدر وإبقاء معموله لأنه موصول، ولا يجوز حذف الموصول، وقد منع ذلك س في قوله[3]: [٤: ١٩/ب]

.... إلا الفرقَدانِ

وبما اختاره المصنف من إعمال المصدر مضمرًا هنا قال الأستاذ أبو علي[4] في قديم إقرائه؛ وحمل كلام س على ظاهره، واعتذر الأستاذ أبو علي عن إعمال المصدر مضمرًا بأنه هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه، ودعاه إلى الاعتذار منع س[5] ذلك في باب الاستثناء في «إلا الفرقَدانِ» كما ذكرناه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[6]: «آخر ما أخذت عن الأستاذ أبي علي في ذلك هو أنَّ الاسم هنا منصوب على أنه مفعول معه، وأنَّ تقدير س معنوي لا إعرابيّ، بل تقدير الإعراب فيه: ما لك تلتبس وزيدًا»، قال[7]: «ويدل على أنه عند س كذا ذكر هذه المسألة في باب المفعول معه، ولو كان النصب على أنه مفعول به لم يذكرها معه» انتهى.

---

(١) وملابسة تفسير معنًى: سقط من ك، ن.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٧.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١.

(٤) شرح التسهيل للمصنف ٢: ٢٥٥.

(٥) الكتاب ٢: ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٦) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٥/ب.

(٧) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٥/ب.

وإذا أُخذ بظاهر كلام س في تقديره وملابسةٌ زيدًا[1] فلا يكون مفعولاً معه، إنما يكون مفعولاً به. وعلى هذا أخذه أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف[2]، غير أنهما قالا: الناصب لزيد فعل مضمر لا مصدر؛ لأنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء شيء من صلته، وقد نصَّ على ذلك س[3]، فتقدير الناصب له حقيقةً: وتُلابس زيدًا، غير أنَّ فيه قبحًا لعطف الفعل على الاسم، فلذلك لّما أراد س إظهار الناصب قدَّره بما لا قُبح فيه. ونظير ذلك امتناع الحكاية بـ«أيّ» وجوازها بـ«مَن» في الأعلام؛ لأنهم لو قالوا أيٌّ زيدًا لظهر القبح في اللفظ لاختلاف إعرابي المبتدأ والخبر واستتاره في: مَن زيدًا. وكذلك هذه المسألة جاز عطف الفعل على الاسم مع الإضمار لاستتار القبح، فإذا أُظهر غيّر[4]، فهذا هو السبب في تقدير س الناصب مصدرًا.

وأطال المصنف في الشرح الاستدلال على حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو مذهب الكوفيين، قال[5]: «وحذفه إذا قويت الدلالة عليه واردٌ في الكلام الفصيح، كقوله تعالى ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[6]، أي: وصدٌّ عن المسجد الحرام، وضعُف عطفُه على (سبيلِ اللّٰه) لأجل الفصل، وعطفُه على الضمير[7] لأنَّ ذلك لا يجوز عند الأكثرين، ولأنه لا يصح أيضًا[8] من جهة

---

(١) ن: زيد.

(٢) انظر قولهما في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٥/أ.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٥.

(٤) زيد هنا في ح: المصدر.

(٥) ٢: ٢٥٦.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٧) يعني الهاء في به.

(٨) في المخطوطات: قال. صوابه في شرح المصنف.

المعنى؛ لأنَّ المشركين كانوا يعظِّمونه، إلا إن جعل تعظيمهم كلا تعظيم لكونه مستندًا إلى أهوائهم، وكقول الشاعر[1]:

لَصَونُكَ مَنْ تَعُولُ أَتَمُّ نَفْعًا   لهم ، عن ضَلَّةٍ وهَوًى مُطاعِ

ومثلُه[2]:

المَنُّ لِلذَّمِّ داعٍ ، بالعطاء ، فلا   تَمْنُنْ ، فتُلفَى بِلا حَمْدٍ ولا مالِ

/أي: صون عن ضَلَّة، ومَنّ بالعطاء، والمحذوفان بدل من الموجودين، فاستغني [٤: ٢٠/أ] بمعمول البدل كما استغني في الآية بمعمول المعطوف».

وما ذهب إليه المصنف من هذا الاستدلال لا حجة فيه، وقد خرَّجنا الآية على العطف على الضمير[3]، وأوردنا من لسان العرب كثيرًا مما يدل على جواز ذلك في كتابنا في تفسير القرآن المسمَّى بـ«البحر المحيط»[4].

وأما البيتان فيتعلق المجرور فيهما بفعل محذوف يدل عليه المصدر، التقدير: تصونهم عن ضَلَّة، وتَمُنّ بالعطاء، فلم يتعين إضمار المصدر؛ إذ يحتمل إضمار هذا الفعل، وهو أولى. والعجب من جرأة هذا الرجل على س حيث قال[5]: «ولو صرَّح س بمنع حذف المصدر مطلقًا لكان محجوجًا بثبوت ذلك عن العرب، فإنَّ كلامهم هو المأخوذ به» انتهى.

وأين يثبت ذلك في كلام العرب؟ إنما استدل بشيء خلاف الظاهر وخلاف القواعد[6]:

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٣) ن: على المجرور المتصل بلا إعادة الجار.

(٤) البحر المحيط ٢: ١٥٥ - ١٥٧.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٥٧.

(٦) البيت للمتنبي. الديوان ٣: ٥١٠. الهاء في وحده للجبان.

وإذا ما الجبانُ حَلَّ بأرضٍ طَلَبَ الطَّعنَ وَحدَه والنِّزالا

وقوله **فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف** مثاله: ما لزيدٍ وعمرو، وما شأنُ زيدٍ وعمرو، وهذا هو شيء من أحد الأقسام الأربعة التي قسَّم بعض أصحابنا[1]، وهو أن تكون الجملة اسمية مضمَّنة معنى الفعل، وتقدَّم الواوَ اسمٌ لا يتعذر العطف عليه، نحو قولك: ما شأنُ عبدِ الله وزيد، وما أنت وزيد، فالأحسن جرُّ زيد في المثال الأول، ورفعه في المثال الثاني، وهذا هو القسم الثالث يُختار فيه أن يكون معطوفًا، ويجوز فيه أن يكون مفعولاً معه.

وقوله **وربما ينتصب بفعل مقدَّر بعد** «**ما**» **أو** «**كيف**» ربما تدل على القلة، فمثل ما شأنُ عبدِ الله وزيد الأرجح فيه العطف على عبد الله، ويجوز على قلة أن ينتصب مفعولاً معه.

وقد منع من ذلك بعض المتأخرين وقوفًا مع ظاهر قول س[2]: «فإذا أظهر الاسم فقال ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشتِمه فليس إلا الجر؛ لأنه قد حسن أن تحمل الكلام على عبد الله؛ لأنَّ المظهر المجرور يُحمل عليه المجرور. وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأنُ عبدِ الله والعرب يَشتُمُها».

وهذا وهم منه، نظر إلى كلام س أولاً، ولم ينظر إليه آخرًا[3]، فقول س «فليس إلا الجرّ» يعني في الأفصح، ويدل على هذا التقييد بالأفصح قول س بعد ذلك[4]: «ومن قال ما أنتَ وزيدًا قال ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا، وحمله على كان؛ لأنَّ كان تقع هاهنا، والرفع أجود وأكثر، والجر في قولك ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ أحسن وأجود، كأنه /قال: ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ أخيه، ومن [٤: ٢٠/ب]

---

(١) كابن عصفور في المقرب ١: ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٩.

(٣) ن: ولم ينظر آخره.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٩ - ٣١٠.

نصب أيضًا قال: ما لِزيدٍ وأخاه» انتهى. فهذا نصٌّ من س على ترجيح العطف وتجويز النصب على أنه مفعول معه، وكلام س في هذا بيِّن.

وأشار المصنف بقوله «في نحو وما أنتَ والسَّيرَ» لما أنشده س[1]:

وما أنتَ والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَـرِّحُ بالذَّكَـرِ الضّابِـطِ

وكذلك: كيف أنتَ وقصعةً من ثَريد، الرفع فيه هو الفصيح الكثير، والنصب قليل، قال س[2]: «وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنتَ وزيدًا، وما أنت[3] وزيدًا، وهو قليل في كلام العرب، لم يحملوا الكلام على ما ولا كيف[4]، ولكن حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يَنقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثَريد، وما كنتَ وزيدًا؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان هنا كثيرًا» انتهى.

وزعم ابن عصفور[5] أنَّ هذا مما يجب فيه النصب على المعية، فقال[6]: «ولا يجوز التشريك؛ لأنه يلتبس بالسؤال عن حال كل واحد منهما على الانفراد».

قال ابن الضائع[7]: «وهذا غلط، بل قد نص س على اختيار الرفع، وذلك أنك إذا سألت مَن بينه وبين زيد اختلاط والتباس فهم المقصود، فلا يقع لبس، فقد

---

(١) البيت مطلع قصيدة لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٩. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٠٣. وفيهما: «أنا» في موضع «أنت». المتلف: القفر الذي يتلف فيه من سلكه. وبرَّح به: جهده. والذكر: الجمل. والضابط: العظيم.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٣.

(٣) ن: وناسًا ما أنت.

(٤) زيد هنا في ن: أنت وزيدًا وما أنت وزيدًا.

(٥) شرح الجمل له ٢: ٤٥٥.

(٦) هذا القول بلفظه نُسب إليه في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٤/ب.

(٧) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٤/ب.

كان ينبغي ألا يجوز فيه النصب إذ لا ناصب له، لكن زعم س أنه جارٍ على توهّم كان أو تكون» انتهى.

وظاهر كلام س أنّ الرفع في: ما شأنُ عبدِ اللّه وزيدًا، وما أنتَ وزيدًا، وكيف أنتَ وزيدًا، إذا نصب ما بعد الواو هو على إضمار كان، وقد صرَّح بذلك س كما ذكرناه في نصّه، وفي قوله أيضًا، قال[1]: «ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه»، فعلى هذا ارتفاع شأن بـ(كان) المضمرة، وارتفاع أنت في: كيف أنتَ، وما أنتَ - بـ(كان) المضمرة، ولا يتخيل أنّ معنى ما أنتَ وزيدًا - وهو ما كنتَ وزيدًا - هو الذي يعمل؛ لأنّ المعاني لا تعمل في المفعولات الصحاح.

واختلفوا في «كان» هذه المضمرة: فنص أبو علي الفارسيّ وغيره على أنها التامّة؛ لأنّ الناقصة مجردة للدلالة على زمان نسبة أمر إلى آخر فيما مضى، ولا تعمل، وإنما عملت في المبتدأ والخبر بالتشبيه[2]، فلا تعمل في غيره. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وأبي عمرو بن تَقِيّ. وعلى هذا «كيف» في موضع نصب على الحال، وأمّا «ما» فلا تكون حالاً؛ لأنها سؤال عن الذات لا عن الأحوال. وزعم بعضهم أنها مجردة عن أصلها إلى السؤال عنْ الحال.

والصحيح أنّ كان المضمرة ناقصة، وأنها ليست مجردة من الحدث، فتكون كيف في موضع الخبر. وكذلك ما، التقدير: على أيِّ حال تكون مع قصعة من ثريد، وأيَّ شيء تكون مع زيد، وأيَّ شيء يكون شأنُ عبد اللّه مع زيد.

[٤: ٢١/أ] وقال ابن /خروف[3]: «إنّ أنت ونحوه اسم كان، و(ما) الخبر، ولا يجوز أن تكون التامة؛ لأنه تكون ما مبتدأ، وما بعدها الخبر، ولا ضمير فيه. ويجوز فيها مع كيف الوجهان، يعني لأنّ كيف تنتصب على الحال» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٣١٠.

(٢) ح: بالشبه. ن: للتشبيه.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٧/ب.

واختُلف في تقدير س مع «ما» «كنت»، ومع «كيف» «تكون»: أذلك مقصود لـ«س» أم لا:

فزعم السيرافي[1] أنه غير مقصود، ولو عُكس لأمكن.

وردَّ المبرد[2] على س، وقال: يصلح في كل واحد منهما الماضي والمستقبل، نحو: ما تكون وزيدًا، وكيف كنت وزيدًا.

وتابعه ابن طاهر، وقال: إنما قدّر مع ما[3] الماضي ومع كيف المستقبل لكثرة ذلك في الكلام، ولا يمتنع في القياس العكس كما قال المبرد، إلا أنَّ الاستعمال ورد على ما ذكر س، وتوقف عنده.

وردّ ابن ولّاد[4] على المبرد، فزعم أنه لا يجوز إلا ما قال س، وذلك أنَّ «ما» دخلها معنى التحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولا يُنكَر[5] إلا ما ثبت واستقرَّ، ولو كانت هنا لمجرد الاستفهام لجاز فيه الماضي والمضارع.

وقال بعضهم: إنَّ ذلك مقصود من س، وذلك أنَّ قولهم ما أنت وزيدًا إنما يقال لمن أنكر[6] عليه أن قال: خالطتُ زيدًا، أو لابَستُه، فيقال له: ما كنتَ وزيدًا؟ ولا يقال له إذا قال ما لابسته: ما أنت وزيدًا؟ لأنه لا يُنكر ما لم يقع، إنما يُنكَر الواقع. وأما كيف أنتَ وقَصعةً من ثَريد فإنما يقال على معنى: كيف تكون، كذا يستعمل عندهم، ولم ينقل خلاف هذا، فهذا النصب إنما يقال منه ما سمع.

---

(١) شرح الكتاب ٥: ٧٥.
(٢) الانتصار ص ١٠٠ - ١٠١ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧٥ وحواشي المفصل للشلوبين ص ١٩٥.
(٣) ما: سقط من ك، ن.
(٤) الانتصار ص ١٠٠ - ١٠١.
(٥) ن: ولا يتمكن.
(٦) زيد هنا في ن: قائل.

وقال ابن خروف: إذا قال ما أنت فهو منكِر عليه محقِّر أمره، وإذا قال كيف فهو يريد: على أيِّ حال، ولما حَقَّر أتى بـ(كان) ماضية مع ما، وأتى مع كيف بالمستقبل.

وقال غيره: لَمّا كان السؤال إنما يقع في الأكثر عما يُستقبل قُرن المستقبل بكيف، ولَمّا كان ما أنتَ وزيدًا بمعنى التوبيخ على صحبته[1] - وذلك في الأغلب إنما يقع على ما مضى - قُرن الماضي بـ(ما)[2].

وقوله أو **زمنٍ مضاف** مثَّله المصنف بقوله: «أزمانَ قومي والجماعةَ»، وهذا من بيت أنشده س، وهو[3]:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي ... مَنَعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَميلا

هكذا أنشده س في كتابه[4]. وقال المصنف[5] عن س إنه أنشده: «كالذي لَزِمَ الرحالة». ولعل ذلك وقع في نسخة من كتاب س وقعت للمصنف، وإلا فهو وهم منه ، قال س[6]: «كأنه قال: أزمانَ كان قومي والجماعةَ، فحمله على كان لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى» انتهى.

ودلَّ على الفعل هنا إضافة الظرف إلى الاسم؛ لأنَّ ظروف الزمان تضاف إلى الأفعال كثيرًا، /فبإضمار الفعل صلح المعنى. وظاهر كلام س أنَّ كان هي [٤: ٢١/ب] الرافعة لقومي، وأنها تامَّة. وقيل: ناقصة. والخلاف في هذا كالخلاف في: ما أنت وزيدًا، هل المضمر التامَّة أم الناقصة.

---

(١) ح، ن: على صحته.
(٢) ن: على ما مضى قُرن الماضي بما. ك: على ماض قرن الماضي بما.
(٣) تقدم في ٤: ٢٣١.
(٤) الكتاب ١: ٣٠٥.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.
(٦) الكتاب ١: ٣٠٥.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[١]: «ظاهر كلام س عندي أنه ليس كان في هذه المواضع محذوفة، ويكون قومي مبتدأ، فكما أنَّ توهم الباء في[٢]:

.... لَستُ مُدْرِكَ ما مَضى ....

لا يُصَيِّر مُدرِك مخفوضًا [بها][٣] فكذلك توهُّم كان هنا لا يصيِّر قومي مرفوعا بها، وكذلك: ما أنت وزيدًا، وما مثله من الأبيات» انتهى.

وخبر «كان قومي» هو المفعول معه - وهو والجماعةَ - على مذهب ابن خروف[٤] في «إنَّك ما وخيرًا» أنَّ «وخيرًا» هو الخبر[٥] لنيابته مناب الخبر.

والصحيح[٦] أنَّ خبر كان في البيت هو قوله: كالذي، ويريد: أزمانَ كان قومي مع الجماعة كالمتجسِّر بالرَّحْل أو السَّرْج[٧] المانعه أن يميل. أشار إلى لزوم قومه الجماعة وترك الخروج عن طاعة السلطان. وقيل: إنه يصف استقامة الأمور وعدم الفتن قبل قتل عثمان.

وقوله **وقبلَ خبرٍ ظاهر** مثّل المصنف[٨] بما ورد في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها (كان النبي ﷺ ينْزل عليه الوحي وأنا وإيّاه في لِحاف)[٩]. وروى

---

(١) شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٧/أ - ٢٦٧/ب بتصرف.

(٢) تقدم في ٣: ٢٤٩، ٤: ٣٠٥.

(٣) بها: تتمة من شرح ابن الضائع على الجمل.

(٤) مذهبه هذا في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٧/أ - ٢٦٧/ب.

(٥) هو الخبر: انفردت به ح.

(٦) أجاز هذا الوجه ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ق ٢٦٧/ب، والفقرة بنصها منه.

(٧) ك: بالرحال أو السرج. ن: بالرحال أو السروج.

(٨) شرح التسهيل ٢: ٢٥٩.

(٩) الحديث بهذه الرواية في مصنف ابن أبي شيبة ١٧: ٢١٨ [باب الفضائل: ما ذكر في عائشة رضي الله عنها]، وفي المستدرك على الصحيحين ٤: ١١ [طبعة دار الكتب العلمية] برواية «وأنا وهو».

أبو محمد ثابت السَّرَقُسْطيُّ في «كتاب الدلائل» أنَّ رسول اللّه ﷺ قال: (أبشروا باللّه، لأنا وكثرةَ الشيء أخوَفُني عليكم[1] مِن قِلّته)[2].

قال ابن خروف: «لم يذكر س في كلُّ رجلٍ وضَيعتُه وما أشبهه مما لم يتقدمه استفهام إلا الرفع، وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وذلك قليل لأنه يُتوهم الفعل ومعنى مع».

وقال المصنف في الشرح[3]: «كأنها قالت: وكنتُ وإيّاه في لِحاف، أو: وأنا كائنة وإيّاه في لِحاف. ويجوز عندي أن يكون إيّاه في موضع رفع عطفًا على أنا، على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر في: مررت بإيّاك[4]، وفي: هو الغَداةَ كأنا[5]» انتهى.

وينبغي ألا تُبنى على مثل هذه الآثار قاعدةٌ نحوٍ لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنه لفظ عائشة، ولا لفظ الرسول، ولكون الرواة قد يلحنون.

ص: ويترجَّح العطف إن كان بلا تكلُّف ولا مانعٍ ولا مُوهنٍ، فإن خيفَ به فَواتُ ما يَضُرُّ فَواتُه رَجح النصب على المعيَّة، فإن لم يَلِق[6] الفعل بتالي الواو

---

(١) الذي في المخطوطات: «عليه»، صوابه في دلائل النبوة للبيهقي.

(٢) ليس في القسم المطبوع من كتاب الدلائل. وهذا جزء من حديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٦: ٣٢٧ عن عبد اللّه بن حَوالة، والرواية فيه: «لأنا بكثرة الشيء».

(٣) ٢: ٢٥٩ - ٢٦٠ بتصرف.

(٤) في شرح المصنف أنَّ الفراء حكى ذلك عن بعض العرب، وفي مجالس ثعلب ص ١٣٣ ما نصه: «قال: وما رأيتُ كإيّاك، لم يجئ إلا في الشعر».

(٥) حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له: مَن تعدُّون الصُّعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا. ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٨. وانظر الخزانة ١٠: ١٩٦ - ١٩٩ [عند الشاهد ٨٣٥].

(٦) ك، ح: لم يكن.

جاز النصب على المعيَّة وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسُن «معَ» موضعَ الواو، وإلا تعيَّن الإضمار.

ش: قال المصنف في الشرح[1] ما ملخصه: «أشرت بقولي **بلا تكلُّف** إلى نحو قوله[2]:

فكونُوا أنتمُ وبَنِي أبيكُمْ ....

البيت، فيحسُن العطف من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى؛ لأنّ المراد: كُونوا لِبَنِي أبيكم، فالمخاطَبون هم المأمورون، فإذا عُطف كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود./وكذا قول الآخر[3]: [٤: ٢٢/أ]

إذا أعجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئ فَدَعْهُ ، وواكِلْ أمرَهُ والليّاليا

معناه: وواكِلْ أمرَه لِلّيالي، وتقدير العطف فيه تكلُّف».

قال[4]: «وأشرت بقولي **ولا مانعٍ** إلى نحو: لا تنهَ عن القبيح وإتيانَه، أي: مع إتيانه، فالعطف هاهنا ممتنع. وكذا في: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ، ونحوهما» انتهى.

وتقدم الكلام[5] في هذه الواو، وأنّ الجمهور ذهبوا إلى أنها لا تقع إلا في مكان يصح فيه العطف حقيقة أو مجازًا، فتبين كيف العطف في: استوى الماءُ

---

(١) ٢: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) تقدم في ص ١٠١.

(٣) البيت من قطعة لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص ١٦٤. ونسب لزهير من قصيدة في ديوانه ص ٢٠٦ - ٢١٢ (حاشية ص ٢٠٩). وقيل: القصيدة التي منها البيت لصرمة بن أبي أنس الأنصاري (ص ٢٠٦ من الديوان). وانظر الخزانة ٨: ٤٩١ - ٤٩٤ [عند الشاهد ٦٥٥]. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٥٧.

(٤) ٢: ٢٦١.

(٥) تقدم في ص ١٠٧ - ١١٠.

والخشبة، وفي: ما زلتُ أسيرُ والنيل، فعلى ما قرره الجمهور لا مانع من العطف هنا، ولا يتعين كون الواو واو مع.

قال المصنف[(١)]: «وأشرت بقولي **ولا مُوهن** إلى نحو: ما صنعتَ وأباك، فنصبه مختار، وعطفه جائز على ضعف».

وقوله **فإن خيف** إلى **المعية** مثاله: لا تَغتَذِ بالسَّمَك واللبنَ، ولا يُعجِبْك الأكلُ والشِّبَعَ، أي: مع اللبن، ومع الشِّبَع، فالمعية تبيِّن مراد المتكلم، والعطف لا يُبيِّنه، فتعيَّن رجحان النصب للسلامة به من فوات ما يضرُّ فواته، وضعف العطف؛ إذ هو بخلاف ذلك.

وقوله **فإن لم يَلِق** (المسألة)[(٢)] قال المصنف في الشرح[(٣)]: «مثاله قوله تعالى ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[(٤)]، فلا يجوز أن يُجعل (وشركاءَكم) معطوفًا؛ لأنَّ أجمعَ لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما. ولك أن تجعل (وشركاءَكم) مفعولاً معه[(٥)]، وأن تجعله مفعولا بأجمعوا مقدرًا، كأنه قيل: فأجمِعوا أمرَكم وأجمِعوا شركاءَكم. ومثله ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾[(٦)]، فلك أن تجعل (الإيمانَ) مفعولاً معه، ولك أن تنصبه باعتَقَدوا مقدَّرًا.

فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو، ولم تصلح «مع» في موضعها - تعيَّن إضمار فعل صالح للعمل[(٧)]، فمن ذلك قول الشاعر[(٨)]:

---

(١) ٢: ٢٦١.
(٢) أي: إلى آخر المسألة.
(٣) ٢: ٢٦١ - ٢٦٢.
(٤) سورة يونس: الآية ٧١.
(٥) ك، ن: مفعولاً به.
(٦) سورة الحشر: الآية ٩.
(٧) زيد هنا في ن: فيما بعد الواو.
(٨) تقدم في ص ١١٣.

إذا ما الغانياتُ بَرَزنَ يومًا   وزَجَّجنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

لأن زَجَّجنَ غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لِمَعَ» انتهى.

فأمّا قوله «لأنَّ أجمعَ لا يَنصب[1] إلا الأمر والكيد ونحوهما» فهذا[2] على المشهور في اللغة، لا يقال: أجمَعتُ شُركائي، إنما هي[3] بمعنى عزمَ، يقال أجمعَ أمرَه: إذا عزمَ عليه، وجَمَعَ بمعنى ضَمَّ المفترق[4]، يقال جمعَ الدراهمَ: إذا ضمّها، والشركاءَ: ضَمَّهم، فعلى هذا يقال: جَمَعتُ شركائي، لا أَجمَعتُ شركائي، وقد حُكي[5] أنَّ أجمعَ بمعنى جَمَعَ، قال أبو ذؤيب[6]:

فكأنَّها بالحَزْمِ حَزْمِ نُبايِعٍ   وأُولاتِ ذي العَرجاءِ نَهبٌ مُجْمَعُ

أي: مضمومٌ ما تفرق منه، ومُجْمَع: اسم مفعول من أُجمِع، فعلى هذا يقال: أجمَعتُ /شركائي، وإذا جاز ذلك أمكن عطف الشركاء على الأمر، و لم يُحتج إلى تأويل الآية، وإنما تُؤَوَّل على أنها من هذا الباب على المشهور من اللغة. [٤: ٢٢/ب]

فإن قلت: إذا كان مذهب الجمهور أنه لا تكون واو مع إلا حيث يصلح العطف ففي هذه الآية لا يصلح العطف على مشهور اللغة؛ فكيف أجزتم فيه أن تكون واو مع؟

---

(١) لا ينصب ... لا يقال أجمعت شركائي: ليس في ك، ن.

(٢) في المخطوطة: هذا.

(٣) إنما هي ... ضم المفترق: ليس في ح.

(٤) ن: المتفرق.

(٥) حكى ذلك ابن حبيب. شرح أشعار الهذليين ص ١٧.

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ١٧ وإيضاح الشعر ص ١٨٩ وفيه تخريجه. كأنها: أي الحُمُر. والحزم من الأرض: الغليظ المتماسك المرتفع. ونبايع: موضع. وأولات ذي العرجاء: أماكن، والعرجاء: أكمة وهضبة، وأولاتها: قطع من الأرض حولها، وقيل: ذو العرجاء: أرض مُزَينة. ونهب مجمع: إبل انتهبت فأُجمِعت.

قلنا: إن كان لا يصلح العطف على «أمركم» فيصلح العطف على الضمير في فأجمِعوا؛ إذ قد فصل بينهما بالمفعول، وقد قرأ برفع ﴿وشركاؤكم﴾ عطفًا على الضمير يعقوب الحضرمي[(١)].

وأما قوله بإضمار الفعل جوازًا إذا كان لا يعمل فيما بعد الواو وتتقدر الواو بمع، ووجوبًا إذا كان لا يعمل فيما بعدها ولا تتقدر بمع، وتجويزه في (وشركاءكم) و(الإيمان) أن يكون مفعولاً معه، وعلى إضمار الفعل، وتعيينه الإضمار في:

.... وزَجَّجــنَ الحَواجِــبَ والعُيُــونا

ففي الحمل على إضمار الفعل اللائق خلاف:

ذهب أبو عبيدة[(٢)] وأبو محمد اليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد[(٣)] وجماعة إلى أنَّ الثاني معطوف على الأول، ويكون العامل قد ضُمِّن معنًى يتسلط به على المتعاطفين، قال أبو عمر في «الفرخ»: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد، نحو: أكلتُ خبزًا ولَبَنًا، وأنشد[(٤)]:

يا ليتَ زَوجَكِ قد غَدا مُتَقَلِّــدًا سَيــفًا ورُمْــحا

إذ ضُمِّن مُتَقَلِّدًا معنى حاملاً، وضُمِّن يَجدَع في قوله[(٥)]:

تَراهُ ، كأنَّ اللَّه يَجدَعُ أنفَهُ وعَيَنَيهِ إنْ مَوْلاهُ ثابَ لهُ وَفْرُ

---

(١) النشر ٢: ٢٨٦. وقرأ بها آخرون. معجم القراءات القرآنية ٣: ٨٥.

(٢) مجاز القرآن ٢: ٦٨.

(٣) المقتضب ٢: ٥١ والكامل ص ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٦.

(٤) هذا بيت يتيم في شعر عبد الله بن الزِّبَعْرَى ص ٣٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٢١ والكامل ص ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٦، والمقتضب ٢: ٥١. وعجزه في إيضاح الشعر ص ٥٧١.

(٥) البيت من أبيات لخالد بن الطَّيفان في الحيوان ٦: ٣٩ - ٤٠، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٩٦ والخصائص ٢: ٤٣١. ثاب: رجع وعاد. والوفر: هو من المال والمتاع الكثير الواسع.

معنَى يُذهِب، لأنه إذا جَدَعَ أنفَه فقد أذهَبَه، وضُمّن تَسمَع معنَى تَعلَم في قول الشاعر[١]:

تَسمَعُ للأحشاءِ منه لَغَطا وفي اليدينِ جُسْأةً وبَدَدا

وضُمِّنَ أَطْفَلَتْ معنَى وَضَعَتْ في قوله[٢]:

فَعَلا فُرُوعُ الأَيْهُقَانِ ، وأَطْفَلَتْ بالجَلْهَتَينِ ظِباؤُها ونَعامُها

وضُمِّنِ وزَجَّجنَ معنَى وحَسَّنَّ؛ لأنَّ التَزجيج تَحسين، وضُمّن يُحَلِّينَ معنى يُعطِين ويُناوِلنَ في قوله[٣]:

غَرائرُ في كِنٍّ وصَونٍ ونعمةٍ يُحَلَّيْنَ ياقوتًا وشَذْرًا مُفَقَّرا

وريحَ سَنًا في حُقَّةٍ حِميَرِيَّة تُخَصُّ بِمَفروكٍ من المِسكِ أَذْفَرا

وذهب الفراء[٤]، وجماعة من الكوفيين، والفارسيُّ[٥]، وجماعة من البصريين[٦]، إلى أنَّ ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب لتعذُّر

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ١٢٣ والخصائص ٢: ٤٣٢ والتمام ص ١٧٩ وأمالي المرتضى ٢: ٢٥٩. اللغط: الأصوات المختلطة. والجسأة: اليبس والتصلب. والبدد: التفرق. ك، ن: جشأة. وروي «صردا» في موضع «لغطا».

(٢) هو لبيد. ديوانه ص ٢٩٨ وإيضاح الشعر ص ٥٧١ وفيه تخريجه. الأيهقان: جرجير البر. وأطفلت: ولدت فصار معها أطفالها. والجلهتان: جانبا الوادي.

(٣) هو امرؤ القيس يصف الظعائن. ديوانه ص ٥٩. والكنّ: ما يردّ الحر والبرد من الأبنية. والشذر: قطع الذهب. والمفقّر: المصوغ على هيئة فِقار الجرادة، وهو مربَّع. والسنا: ضرب من الطيب. والحقة: وعاء منحوت من الخشب والعاج وغيرهما. وخص الحقة الحميرية لأن أكثر ملوك العرب من حمير، فحقّتهم تخصّ بأطيب الطيب. والمفروك: المسك الذي فُتِّقت نافجته فانتشرت رائحته وقويت. والأذفر: القوي الرائحة.

(٤) معاني القرآن ١: ١٢١، ٣: ١٢٣ - ١٢٤.

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٩٤ - ١٩٥ والحجة ١: ٣١١ - ٣١٢، ٤: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٦) الخصائص ٢: ٤٣١ - ٤٣٢ والتمام ص ١٧٨ - ١٨٠.

عطفه على ما قبله؛ فيصير من عطف الجمل، فيضمرون: ويَفقأ عينيه، وتَرى في
[٤: ٢٣/أ] اليدين، وباضتْ نَعامُها، /وكَحَلنَ العيونَ[1].

واحتج هؤلاء على المنع من عطف الاسم على الاسم الذي قبله بأنه لا يسوغ: عَلَفتُها ماءً وتبنًا، كما يقال: عَلَفتُها تبنًا وماءً، قال الشاعر[2]:

فَعَلَفتُها تِبْنًا وماءً باردًا حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيناها

فلو كان على التضمين لجاز هذا العطف، ولا حجة في قول الحطيئة[3]:

سَقَوْا جارَكَ العَيْمانَ لَمّا جَفَوْتَهُ وقَلّصَ عن بَردِ الشَّرابِ مَشافِرُهْ
سَنامًا ومَحْضًا أَنْبَتا اللَّحمَ، فاكْتَسَتْ عِظامُ امرئٍ ما كاد يَشبَعُ طائرُهْ

فالرواية المشهورة[4]: قَرَوْا جارَك، وعلى تقدير صحة رواية سَقَوْا فلا حجة فيها؛ لأنهم كانوا يُذيبون السَّنام في المحض ويشربونه.

ولا حجة أيضًا في قول عنترة[5]:

ويَمنَعُهُنَّ أنْ يأكُلنَ منهُ حَياةُ يَدٍ ورِجْلٍ تَرْكُضانِ

---

(١) لم يذكر الفعل المضمر في بيت امرئ القيس، ولعل تقديره: ويشممن.

(٢) البيت لبعض بني أسد يصف فرسه كما في معاني القرآن للفراء ١: ١٤، وفي ٣: ١٢٤ قال: وأنشدني بعض بني دبير. وهو في إيضاح الشعر ص ٥٧٣ وفيه تخريجه. شتت: صارت. وهملت العين: أرسلت دمعها مدرارًا.

(٣) الحطيئة. ديوانه ص ٢٥ والمقتضب ٢: ٥١ - ٥٢ وتأويل مشكل القرآن ص ١٥٤ وأسرار البلاغة ص ٣٧. العيمان: المشتهي لِلّبن سقي الماء في الشتاء فقلصت شفته من شدة البرد. ومشافره: شفتاه، والمشافر للإبل. والمحض: اللبن ما لم يخالطه الماء. والطائر: البطن.

(٤) هي رواية المصادر السابقة.

(٥) ديوانه ص ٢٩٦. الضمير في يمنعهن يعود على «الطير» المذكورة في البيت الذي قبله. منه: من قِرنه الذي صرعه و لم يجهز عليه. والركض يكون بالرجل، والضرب باليد.

لجواز أن يكون تَرْكُضان صفة للرِّجْل، وثَنّى لأنه يريد الرِّجلَين، كقولهم: عَينٌ حَسَنَتان، كما قال امرؤ القيس[(١)]:

وعَينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرةٌ شُقَّتْ مآقيهِما مِنْ أُخُرْ

والذي يدل على التضمين ويقطع ببطلان إضمار الفعل أنه قد وُجد في كلامهم ما ادَّعَوا أنه لا يوجد؛ وهو مثل: عَلَفتُها ماءً وتبْنًا، قال طَرَفة[(٢)]:

أعمرَو بنَ هندٍ ما تَرَى رَأيَ صِرْمةٍ لها سَبَبٌ تَرعَى به الماءَ والشَّجَرْ

[و][(٣)]:

ونابِغةُ الجَعديُّ بالرَّملِ بَيتُهُ عليه صَفيحٌ مِن تُرابٍ وجَنْدَلِ

ضُمِّنَ صَفيح معنى سِتر، وكأنه قال: سِترٌ مِن تُرابٍ وجَنْدَلٍ.

وإذا كانوا قد عطفوا ما لا يدخل في العامل لا بتضمين ولا غيره فلأن يعطفوا ما يدخل بتضمين أولى وأحرى، أنشد الأحْوَل[(٤)]:

---

(١) يصف عين فرس. ديوانه ص ١٦٦وإيضاح الشعر ص ٢٤٢ وفيه تخريجه. حدرة: مكتنزة ضخمة. وبدرة: تبدر بالنظر إليها، أي: يبدر نظرها نظر الخيل. وشقت مآقيها من أخر: يعني أنها مفتوحة واسعة. والمآقي: جمع مأقي العين، وهو طرفها المؤخر.

(٢) ديوانه ص ١٦١ وأبيات المغني ٧: ٣٢٣ - ٣٢٥ [٨٦٥]. الصرمة: القطعة من الإبل. والسبب: العهد والحبل. ن: لها سميت. ك: لها سمت. وفي الديوان: لها شنب.

(٣) الواو ليست في المخطوطات. والبيت أنشده سيبويه في الكتاب ٣: ٢٤٤، وعجزه فيه: «عليه تُرابٌ مِن صَفيحٍ مُوَضَّعُ». وقال الأعلم في شرح أبيات الكتاب ص ٤٥٩: ويروى: «عليه صفيحٌ مِن تُرابٍ وجَندَلُ». وروي آخره في أمالي ابن الشجري ٢: ٣٦٠: مُنَضَّدُ. وهو لمسكين الدارمي من قصيدة عينية كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٢٤ وفرحة الأديب ص ١٣٦ - ١٣٧ والخزانة ٤: ١٠١. الصفيح: الحجارة الرقاق العراض.

(٤) البيتان لعمرو بن الأهتم في ص ٥٩٩ - ٦٠٠ من شرح اختيارات المفضل [المفضلية ٢٢]، وعجز الأول فيه: «وقد حان من نجم الشتاء خفوقُ». وفي إيضاح الشعر ص ٥٧٠ أنَّ أبا عبد الله اليزيدي أنشدهما عن الأحول. المستنبح: ابن سبيل يطلب مثوًى يقصده، وقد ضل عن الطريق، فيحكي بصوته نباح الكلاب طمعًا في أن يكون في جانب من جوانب السمت الذي يريد كلب يجيبه فيعدل إليه. ودعوته: أوقدت له نارًا يستضيء بها. والعرنين: الصدر من الليل.

ومُستَنبِحٍ بعدَ الهُدُوِّ دَعَوتُهُ وقد حانَ من ساري الشتاء طُروقُ
يُكابِدُ عِرنينًا منَ الليلِ باردًا تَكُفُّ رِياحٌ ثَوبَهُ وبُرُوقُ

فالرياح تَكُفُّ الثوبَ لا البُروق، لكنه عطفها على الرياح لالتباسها بها.

ومما يُضعف مذهب الإضمار أنه جاء منه ما هو بعد مخفوض الإضافة، نحو قوله[1]:

شَرّابُ ألبانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ

لأنه إذا أضمر وأكّال تَمْرٍ كان قد حذف المضاف، ولم يقم الثاني مقامه مع أنه لم يتقدم له ذكر في اللفظ، وهو غير سائغ، وأنه جاء منه ما هو مخفوض بحرف جر، نحو قوله[2]:

فلمّا دَعَتْ شِيبًا بِجَنبِ عُنَيزةٍ مَشافِرُها في ماءِ مُزنٍ وباقِلِ

[٤: ٢٣/ب] /فـ((شِيب)) في الماء لا في النبت، فإن أضمرت ورَعَتْ في باقِل كان من قبيل: ((خيرٍ، عافاكَ اللّه))[3]، وهو في غاية الشذوذ.

واختُلف في هذا النوع من العطف أهو قياس أم سماع[4]، والأكثرون على أنه قياس، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنًى عامّ لهما.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكامل ص ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٧ والمقتضب ٢: ٥١ والحجة ١: ٣١٢، ٤: ٢٨٨ واللسان(زجج). الأقط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يَمصُل.

(٢) البيت للراعي. ديوانه ص ٧٧ [ط. بغداد] وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٤. أبقل المكان فهو باقل: خرج بَقلُه. وفي الديوان: ((شِيَبيْ)).

(٣) روي عن رؤبة أنه كان يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ، عافاك اللّه. الكامل ص ٦١٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٢ والخصائص ١: ٢٨٥، ٢: ٢٨١. وفي شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٦٣: خيرٍ والحمد للّه.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٥ والحجة ٤: ٢٨٩.

ص: والنصب في حَسبُك وزيدًا درهمٌ بـ«يُحسِبُ» منويًّا، وبعد ويلَه وويلاً له بناصب المصدر، وبعد ويلٌ له بـ«أَلْزَمَ» مضمرًا، وفي: رأسَه والحائطَ، وامرأً ونفسَه، وشأنَك والحَجَّ - على المعيَّة، أو العطف بعد إضمار «دَعْ» في الأول والثاني، و«عليك» في الثالث. ونحو «هذا لك وأباك» ممنوع في الاختيار.

ش: قال س[1]: «ومِن ثَمَّ قالوا: حَسبُك وزيدًا درهمٌ، لَمَّا كان فيه معنى كَفاك، وقَبُحَ أن يحملوه على المضمر - نَوَوُا الفعل، كأنه قال: حَسبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ، وكذلك: كَفْيُك» انتهى. كَفْيُك هو من كَفاه يَكفيه، وكذلك قَطْك، تقول: كَفْيُك وزيدًا درهمٌ، وقَطْكَ وزيدًا درهم، وقال[2]:

.... فحَسبُكَ والضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

وليس هذا من باب المفعول معه كما زعم الزمخشري[3]؛ لأنَّ المفعول معه لا يعمل فيه إلا الفعل أو ما جرى مجراه، فليس حَسبُك مما جرى مجرى الفعل.

وأمَّا ما قاله ابن عَطِيَّة[4] من أنَّ الكاف في موضع نصب فلا يصح؛ لأنَّ حَسبك إضافته محضة؛ إذ ليس باسم فاعل ولا مصدر، وإنما جاء س به حجةً للحمل على الفعل للدلالة، فحَسبُك يدلُّ على كَفاك.

ويُحسِبُني مضارع أَحسَبَني فلانٌ: إذا أعطاني حتى أقول حَسبِي، فالناصب في هذا فعل يدلّ عليه المعنى، وهو في كَفْيُك وزيدًا درهمٌ أوضح؛ لأنه مصدر للفعل المضمر، أي: ويكفي زيدًا، وفي قَطْكَ وزيدًا درهمٌ التقدير فيه أبعَد؛ لأنَّ قَطْكَ

---

(١) الكتاب ١: ٣١٠.
(٢) صدر البيت: «إذا كانت الهَيجاءُ وانْشَقَّتِ العَصا». نسب في ذيل الأمالي ص ١٤٠ لجرير، وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. وهو بلا نسبة في الأمالي ٢: ٢٦٢ والسمط ص ٨٩٩ والتمام ص ٣٢ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩١ - ١٩٣ [٧٩٧].
(٣) المفصل ص ٧٦ - ٧٧.
(٤) المحرر الوجيز ٢: ٥٤٩.

ليس في الفعل المضمر شيء من لفظه[1]، إنما هو ناصب مفسر من حيث المعنى فقط، وفي ذلك الفعل المضمر فاعل مضمر، يعود على الدرهم، والنية بالدرهم التقديم، فيصير من عطف الجمل. ولا يجوز أن يكون من باب الإعمال لأنَّ طلب المبتدأ للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مجراه ولا عمله؛ فلا يُتَوَهَّم ذلك فيه.

وزعم الزَّجَّاج أنَّ حَسْبُك اسم فعل، والكاف في موضع نصب. وهو خطأ لدخول العوامل عليه، تقول العرب: بِحَسبِك درهمٌ، وقال تعالى ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[2].

فإن قلت: إذا دخلت عليه العوامل يكون غير اسم فعل، وإذا لم تدخل كان اسم فعل، كرُوَيْدَ وبَلْهَ؛ ألا ترى أنهما إذا كان بعدهما مخفوض لم يكونا اسم فعل، وإذا لم يجئ كانا اسمي فعل.

فالجواب: أنَّ رُوَيْدَ وبَلْهَ جاءا في مكان تعيَّن أن يكونا فيه اسمي فعل، وحَسبك / لم يقع في مكان يتعين فيه أن يكون اسم فعل، فبان الفرق. [٤: ٢٤/أ]

وقوله[3] **وبعد ويلَه وويلاً له بناصب المصدر** قال س[4]: «وأمّا ويلاً له وأخاه، وويلَه وأباه - فانتصب على معنى الفعل الذي نَصب، كأنه قال: ألزَمَه اللّهُ ويلَه وأباه» انتهى، لّما امتنع أن يُحمل على المخفوض[5] وعلى ويلاً لأنَّ المعنى[6]

---

(١) شيء من لفظه ... وفي ذلك الفعل المضمر: سقط من ن.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٢.

(٣) وقوله وبعد ويله وويلاً له ... لا من الواو نفسها، بخلاف واو مع: سقط من ح.

(٤) الكتاب ١: ٣١٠.

(٥) المخفوض ... ألزم الأول وقوله: سقط من ن.

(٦) لأن المعنى ... وكأنه قال ألزمه اللّه ويلاً: انفردت به د.

يأباه حُمل على الفعل الذي انتصب عليه ويلاً، وكأنه قال: أَلزَمَه اللّٰهُ ويلاً وأخاه، ويكون معطوفًا على مفعول أَلزمَ الأول.

وقوله [وبعد][1] **ويلٌ له بـ«أَلزَمَ» مضمرًا** قال س[2]: «وإنْ قلتَ ويلٌ له وأباه نصبتَ؛ لأنّ فيه ذلك المعنى» انتهى، كأنك قلت: ويلٌ لهُ وأَلزَمَ اللّٰهُ الويلَ أباه، ودلّ على هذا الفعل وَيلٌ له؛ لأنه في معنى المنصوب الذي هو: وَيلاً له.

وقوله **وفي رأسَه** إلى قوله **والثاني** قال س[3]: «ومن ذلك: رأسَه والحائطَ، كأنه قال: خَلِّ أو دَعْ رأسَه مع الحائط، فالرأس مفعول، والحائط مفعول معه، فانتصبا جميعًا.

ومن ذلك قولهم: شأنَك والحَجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك مع الحجّ.

ومن ذلك: امرأً ونفسَه، كأنه قال: دَعِ امرأً ونفسَه[4]، فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعتَ وأباك.

وإن شئتَ لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كأنك قلت: عليكَ رأسَك، وعليكَ الحائطَ، وكأنه قال: دَعِ امرأً ودَعْ نَفسَه، فليس يَنقُض هذا ما أردتَ في معنى مع من الحديث» انتهى.

وفي تجويز س كون المنصوب في هذه المُثُل على المعية ردٌّ على من يعتقد أنّ المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل.

وهذا كله مقيس، أعني المعطوف والمعطوف عليه، لك أن تقول: زيدًا وعمرًا، وما كان نحوه، على إضمار الفعل الذي لا يظهر.

---

(١) وبعد: ليس في المخطوطات، وقد سبق في الفص.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) الذي في الكتاب: مع نفسه.

فإذا عطفت فالمعنى: دَعْ رأسَه مع الحائط، واترُكِ الحائطَ معَ رأسه، فالرأس والحائط متروكان، وهذا المعنى بعينه هو معنى مع، ولا فرق بينهما إلا أنَّ معَ يُفهَم منها أحد المعاني التي تحتملها الواو، وهو كونهما في حين[1] واحد، وإذا كانت الواو عاطفة احتمل الكلام إلا أن[2] تكون قرينة، فيكون ذلك من خارج لا من الواو نفسها، بخلاف واو مع.

وقوله و«**عليك**» **في الثالث** يعني أنَّ المحذوف في[3] قولهم شأنَك والحَجَّ هو لفظ الإغراء، وهو عليك، بمعنى: الْزَمْ شأنَك والحَجَّ، وغرَّ المصنفَ[4] في أن جعل الناصب لشأنك عليك محذوفة تمثيل س ذلك بعَلَيك في قوله «ومن ذلك قولهم[5]: شأنَك والحَجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك معَ الحَجّ».

وهذا الذي قدّره س هو تمثيل وتقدير معنًى لا تفسير إعراب، وتفسير الإعراب هو: الْزَمْ شَأنَك، وبهذا قدَّره النحويون، وقالوا: لا يُضمر عليك، وإنما يُضمر الفعل.

ويظهر لي في[6] تعليل ذلك أنه لما كان أصل العمل في المفعول به للفعل، وأنابوا عليك منابه لكونه اسم فعل، وكان قياسه ألا يعمل - لم يتصرفوا فيه /تصرُّف الفعل؛ لأنه فرع عنه، فلم يجيزوا إعماله مضمرًا لئلا تساوي الفروع الأصول؛ ألا ترى أنَّ «ما» لّما شُبهت بـ«ليس» نقص عملها عن عمل ليس، و«لا» التي للنفي العام لما شُبِّهت بـ«إنَّ» نقص عملها أيضًا. [٤: ٢٤/ب]

---

(١) ن: في حيز. د: في خبر.

(٢) ن: ألا.

(٣) في: سقط من ك.

(٤) ن: ومع النصب.

(٥) ك: قوله.

(٦) ح: من.

وقوله **ونحوُ «هذا لك وأباك» ممنوع في الاختيار** قال س[1]: «وأمّا هذا لك وأباك فقبيح؛ لأنه لم يَذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» انتهى.

قال المصنف في الشرح[2]: «كثُر في كلام س التعبير بالقبح عن عدم الجواز، وقد استعمله قبلُ إذ قال في حَسْبُك وزيدًا درهمٌ: (لمّا كان فيه معنى كَفاك وقُبح أن يحملوه على المضمر - نَوَوُا الفعل)[3]. واستعمله أيضًا هنا. والحاصل أنّ س قد أفصحَ بأنّ اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه؛ لأنه حَكم على أنّ هذا لك وأباك قبيح، ومراده أنه غير جائز، ولو كان اسم الإشارة صالحًا عنده لِنصب المفعول معه أو ما[4] تضمَّن معنى الاستقرار من ظرف أو حرف جرٍّ لأجاز أن يقال: هذا لك وأباك، مخيِّرًا بين أن ينسب العمل لهذا أو لـ«لَك»[5]. وقد أجاز أبو علي في قول الشاعر[6]:

.... هذا رِدائيَ مَطْوِيًّا وسِربالا

أن ينصب السربال بـ(هذا) مفعولاً معه.

وأجاز بعض النحويين أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر» انتهى.

وقد تم الكلام على انقسام مسائل هذا الباب على ما ذكره المصنف إلى: واجب العطف، وراجحه، وواجب المعية، وراجحها، ومتساوي العطف والمعية،

---

(١) الكتاب ١: ٣١٠.

(٢) ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٣) الكتاب ١: ٣١٠.

(٤) ن: وما.

(٥) ح: أو لك. ك، ن: أو لكل.

(٦) تقدم في ص ١٠٢.

فصارت خمسة أقسام، وتقدم من تقسيم أصحابنا إلى واجب العطف، ومختاره، وواجب المعية، ومتساوي المعية والعطف. وقسم شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1] المسائل إلى ما قسمها المصنف.

فالواجب المعية قولهم: جلستُ والساريةَ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ؛ وذلك أنَّ العطف هنا لو كان حقيقة من جهة المعنى لقبُح من جهة اللفظ العطف على المضمر؛ على أنه لا يجوز: جلسَ عمرٌو والساريةُ؛ لأنه مجاز لا معنى له في هذا الموضع.

والواجب التشريك: كلُّ رجلٍ وضَيعتُه، وأنت وشأنُك، خلافًا للصَّيمَريّ[2]، فإنه أجاز فيه المعية، والصحيح مذهب الجمهور.

والراجح المعية: ما لَكَ وزيدًا.

والراجح العطف: ما لِزيدٍ وعمرٍو، وما أنتَ وقصعةٌ من ثَريد.

والمستوي فيه العطف والمعية: ما صنعتَ أنت وأبوك، ولو تُرِكَتْ هي وفَصيلها لَرَضعها. انتهى ملخصًا غاية التلخيص.

ص: وفي كون هذا الباب مقيسًا خلاف. ولِمَا بعدَ المفعول معه مِن خبرِ ما قبلَه أو حالِه ما[3] له متقدِّمًا، وقد يُعطى حكمَ ما بعد المعطوف، خلافًا لابن كَيسان.

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «بعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع، والصحيح استعمال القياس فيها /على الشروط المذكورة» انتهى. [٤: ٢٥/أ]

---

(١) انظر شرح الجمل له ٢: ق ٢٦٣/أ - ٢٦٨/أ.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٢٥٧.

(٣) ك، ح: أو ما. وقد سقط «ما» من د.

(٤) ٢: ٢٦٣.

وقال أبو الحسن[1]: «قوم يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سُمع منه». قال ابن عصفور: «ويعني بالذين يقصرونه على السماع أنهم لا يجيزون ذلك إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض؛ لأنَّ السماع إنما ورد به هنالك. ويعني بالذين يقيسون أنهم يجيزون ذلك حيث يراد به معنى العطف المحض[2]، نحو: قام زيدٌ وعمرًا، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً، نحو: قعدتُ وطلوعَ الشمس» انتهى.

وقال الفارسي في التذكرة: «من لم يقس يقول إنَّ الواو حرف غير عامل، كما أنَّ إلا حرف غير عامل، وقد وصل الفعل بكل واحد منهما إلى ما بعده، فكما لا يقاس على إلا غير الاستثناء كذلك لا يقاس: استوى الماءُ والخشبةَ، إلا ما سُمع. والذي يقيس يقول: إنَّ الواو حرف قد أُبدل من الباء في نحو: واللهِ، وفي نحو: لك الشاءُ شاةٌ ودرهم، أي: بدرهم، فلما أشبه الباء في هذا، وقاربه في المعنى أيضًا - جعله بمنْزلة حرف الجر».

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنَّ ذلك لا يقاس في كل شيء، فلا يجوز انتصاب الاسم على أنه مفعول معه حيث لا يُتصور معنى العطف أصلاً؛ لقيام الأدلة على أنَّ واو مع واو عطف في الأصل، ولا حيث يراد معنى العطف المحض؛ لأنه لا موجب إذ ذاك للعدول عما يقتضيه العطف من المشاكلة إلى النصب[3]، مع أنَّ العرب تؤثر المشاكلة على غيرها، وإنما يجوز ذلك حيث يدخل المعطوف بالواو معنى المفعول به؛ لأنَّ دخول ذلك المعنى فيه هو الذي سوَّغ نصبه» انتهى.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٩٥ والحجة ٤: ٢٨٩.

(٢) المحض: انفردت به ح.

(٣) ح: مع النصب.

وقال الأستاذ أبو علي[1]: «متى كان العطف نصًّا على معنًى مع، وكان حقيقة في المعنى - ضَعُفَ النصب، كقولك: قام زيدٌ وعمرٌو، فهذا لا يقال بالنصب إلا إن سُمع، ومنه على ما زعم قول الشاعر[2]:

فالشمسُ طالعةٌ ليستْ بِكاسِفةٍ تَبكي عليكَ نُجومُ الليلِ والقَمَرا

أي: مع القمر. فإذا كان العطف ليس بنصٍّ في المعنى، أو كان مجازًا - قوي النصب على[3] المفعول معه».

قال: «وفي هذين ينبغي أن يكون الخلاف، أقياس هو أم لا». قال: «ومثال الأول: استوى الماءُ والخشبةَ، ومثال الثاني مشيتُ والنيلَ».

قال: «فما حكى الفارسي في الإيضاح[4] أنَّ قومًا يقيسونه وآخرين[5] يقصرونه على السماع ينبغي[6] أن يكون مخصوصًا بهذين القسمين لا بالقسم الأول، فإنه ليس بمقيس أصلاً».

وقال ابن هشام الخضراوي: المفعول معه اختلف: هل يقاس أم لا. والقيّاسون اختلفوا: فقيل: في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وقيل: قياسه في المجاز، وسماعه في العطف الحقيقي.

[٤: ٢٥/ب] ومذهب الفارسي عدم القياس، والنصب[7] بما قبل الواو من فعل /أو معناه بتوسط الواو فيما جاء منه، وأنه لم يجز منه شيء إلا مع صلاحية العطف، فلا يجيز:

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٦٧/ب، وأقواله التالية فيه أيضًا بلا فواصل بينها.

(٢) هو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز. الديوان ص ٧٣٦ والكامل ص ٨٣٣. ك، ن: والشمس.

(٣) ك، ن: مع.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٩٥.

(٥) الذي في المخطوطات: وآخرون. وفي شرح الجمل لابن الضائع: وآخر.

(٦) الذي في المخطوطات: فينبغي. صوابه في شرح الجمل لابن الضائع.

(٧) الإيضاح العضدي ص ١٩٣ والمسائل البصريات ص ٧٠١.

جلستُ والساريةَ، أي: مع السارية؛ لأنه ليس في معنى المعطوف، ولا: جلستُ وطلوعَ الشمس، وإن قلت مع طلوع الشمس، ولا: أنت وشأنَك، بالنصب؛ لأنه لم يتقدم فعل، ولا: قام زيدٌ وعمرًا، وإن كان سُمع فيما هو في معناه، إلا أنه لا يقيسه، وعلى هذا أكثر النحويين، وهو ظاهر مذهب الكتاب[1].

وأمّا نصبه بفعل ظاهر أو مضمر فنصٌّ من س[2] لا يحتمل تأويلاً، ونصبه بمعنى الفعل فيه احتمال. وقد أجاز جماعة ما ذكرت عن أبي علي منعه، والنص معدوم في كل ما خالف شروطه.

وزعم السيرافي أنَّ: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ - لا يجوز فيهما إلا النصب، وهذا مطرد في كل ما كان الثاني مؤثرًا للأول، وكان الأول سببًا له، فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة، وإذا قلت: جئتُ وزيدًا - أي: كنت السبب في مجيئه - فلا يجوز فيه إلا النصب، وهذا القول قول أبي العباس[3] وأبي عمر. ونحو هذا: ما زلتُ وعبدَ اللّه حتى فعل[4]، فألزموا النصب هنا، ولم يجيزوا العطف؛ لأنَّ المعنى ليس عليه، والقصد الإعلام بتأثر الثاني عن الأول عندهم.

وغيرهم يرى جواز العطف في هذا؛ لأنَّ كل واحد منهما مشارك للأول في الاستواء والمجيء وإن كان في الثاني بعض تجوز.

ورأيت الشلوبين يجيز القياس في هذا النوع، وفي قولهم: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ؛ لأنَّ العطف في هذه الأشياء يجوز، فينبغي أن يقاس عليه.

ورأيت لغيره من المتقدمين من أصحابنا مثل هذا فيما يقبح عطفه من جهة اللفظ لا المعنى؛ نحو: ما صنعتَ وزيدًا، وما لك وزيدًا؛ لأنَّ العطف على الضمير

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٧، ٣٠٧ - ٣١٠.

(٣) الكامل ص ٤٣٢، ٨٣٦.

(٤) الذي في المخطوطات: قعد. والتصويب من الكتاب ١: ٢٩٨ والكامل ص ٤٣٢.

المرفوع دون توكيد وعلى ضمير الخفض على الإطلاق قبيح؛ فيقيسون في هذا الموضع لاختلال العطف.

وهذان مذهبان ليسا مأثورين عن جلّة المتقدمين، ولا مذهب السيرافي مشهور عمن كان قبله، والاتفاق[1] على أنَّ هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سُمعت.

وينبغي عندي أن يقاس على ما سُمع ما في معناه وإن لم يكن من لفظه؛ فتقيس وصلَ على جاءَ، ووافقَ على استَوى، وفَعَلت على صَنَعت.

وذكر س[2]: لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضَعها، وما زِلتُ وزيدًا حتى فَعل. وهذا يجب نصبه في قول السيرافي.

وما أنت وزيدًا، وكيف أنت وعبد اللّه، الأكثر في كلامهم في هذين الرفع، وقليل منهم نصب بإضمار: ما كنتَ، وكيف تكون؛ لاستعمالهم «كنتَ» بعد «ما»، و«تكون» بعد «كيفَ» كثيرًا.

وذَكر[3]: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُك وعبدَ اللّه، مما لا يصح فيه العطف، فإذا قلت: ما لِزيدٍ وعمرٍو، وما شأنُ زيدٍ وعمرٍو - لم يجز فيه إلا الخفض، إلا في لغة
[٤: ٢٦/أ] /من يقول: ما أنت وزيدًا، على إضمار: ما كان شأنُك، وما كان لِزيد.

وحَكى[4]: حَسبُك وزيدًا وزيدٌ درهمٌ، وجعله على تقدير: يكفي. وويلاً له وأباه، على العطف، أي: ألزَمه اللّه ويلاً له، وألزَم أباه. ووَيلٌ له وأباه، بالإضمار، أي: وألزَم أباه الوَيل.

---

(١) ح: ولا اتفاق.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٧.

(٤) الكتاب ١: ٣١٠.

فهذه الفصول هي الجائزة في هذا الباب، وكذا ما في معناها، وما يمكن أن يقاس عليه وليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز.

وقوله **ولِمَا بعد** إلى قوله **متقدِّمًا**[1] مثال ما هو خبرٌ لِما قبله: كان زيدٌ وعمرًا متفقًا، فمُتَّفِقًا: خبر كان، وهو مفرد كحاله لو تقدم فقلت: كان زيدٌ متفقًا وعمرًا. ومثال ما هو حال لِما قبله: جاء البردُ والطيالِسةَ شديدًا، فشديدًا حال من البرد، وهو مفرد كحاله لو تقدم فقلت: جاء البردُ شديدًا والطيالِسةَ.

وقوله **وقد يُعطى حكمَ ما بعد المعطوف** أي: وقد يُعطى الخبر والحال مع المفعول معه حكمَهما بعد الاسم المعطوف عليه بالواو؛ فيطابق الاسمَ والمفعولَ معه كما يطابق الاسم والمعطوف عليه، فتقول: كان زيدٌ وعمرًا مذكورَين، وجاء زيدٌ وعمرًا ضاحكَين، كما تقول: كان زيدٌ وعمرٌو مذكورَين، وجاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكَين، وهذا مذهب الأخفش، واختاره المصنف، والإفراد معهما أولى كما يكون بـ«مع».

وقوله **خلافًا لابن كَيسان** يعني أنَّ ابن كَيسان لا يجيز مطابقة الاسم والمنصوب على المعية في الخبر والحال؛ بل لا يجعل ذلك إلا مطابقًا للاسم وحده دون ما بعد واو مع، قال المصنف في الشرح[2]: «ومما يدل على أنَّ مع يكون ما بعدها بمنْزلة المعطوف بالواو قول الشاعر[3]:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرى ... حتى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وصُدُورا

أراد: مَزَّقَتِ الهَواجِرُ والسُّرى لَحمَهُنَّ، فأقام مع مقام الواو» انتهى.

وهذا لا ينهض أن يكون حجة على ابن كيسان.

---

(١) هو: ولِمَا بعدَ المفعول معه مِن خبرِ ما قبلَه أو حالِه ما له متقدِّمًا.

(٢) ٢: ٢٦٣.

(٣) جرير. الديوان ص ٢٢٧ والكتاب ١: ١٦٢.

وإجراء مع مجرى الواو العاطفة فيراعى مجرورها مراعاة المعطوف فيه خلاف: أجاز الكسائي وهشام: عبدُ اللّه معَ جاريته قاعدان، على أنّ مع محمولة على الواو والتقدير: عبدُ اللّه وجاريتُه قاعدان[1]. وأبطل هذا الفراء. وأجاز الكسائي وأصحابه: اختصمَ زيدٌ معَ عمرٍو، بمعنى: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، ولم يجزه الفراء.

والذي نختاره مذهب ابن كيسان؛ لأنّ باب المفعول معه بابٌ ضيِّق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يُقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب.

فرع: يجوز الفصل بين الواو العاطفة وبين معطوفها بالظرف، فتقول: قام زيدٌ واليومَ عمرٌو، وضربتُ زيدًا واليومَ عمرًا. ولا يجوز ذلك في الواو التي بمعنى مع لا بظرف ولا بغيره، فإذا قلت قام زيدٌ وعمرًا فلا يجوز فيه: واليومَ عمرًا؛ لأنه قد صار بمنْزلة معَ عمرٍو كالجار والمجرور، فمنعوا الفصل بينهما.

---

(١) على أنّ مع ... وجاريته قاعدان: ليس في ك، ن.

/وهو المُخرَج تحقيقًا أو تقديرًا مِن مذكور أو متروكٍ بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة؛ فإن كان بعضَ المستثنى منه حقيقة فمُتَّصِلٌ، وإلا فمُنقَطِعٌ مقدَّرُ الوقوع بعد لكنْ عند البصريين، وبعد سِوى عند الكوفيين. [٤ :٢٦/ب]

ش: جرت عادة النحاة س[١] فمن بعده أن يُبَوِّبوا هذا الباب باب الاستثناء؛ وكأنَّ المصنف إنما عدل إلى باب المستثنى لأنه أجراه على ما قبله من باب المفعول معه؛ فكما بَوَّبَ لِما بعد واو مع بالمفعول معه كذلك بَوَّبَ لِما بعد إلا وما أشبهها بالمستثنى.

وقوله **وهو المُخرَج** جنس، يدخل تحته المُخرَج بالاستثناء، والمُخرَج بالتخصيص، وغير ذلك من المخصِّصات.

وقوله **تحقيقًا** مثاله: قام إخوتُك إلا زيدًا.

وقوله **أو تقديرًا** هو الاستثناء المنقطع، نحو قوله تعالى ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٢]، فإنَّ الظن - وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا - فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مُستَحضَر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استُثني مُخرَج مما قبله تقديرًا.

وأتى المصنف في الشرح[٣] بمُثُل من الاستثناء المنقطع، من ذلك الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس، نحو: له عليَّ ألفٌ إلا ألفَين، ذكره الفراء[٤]. قال المصنف في

(١) الكتاب ٢: ٣٠٩.

(٢) سورة النساء: الآية ١٥٧.

(٣) ٢: ٢٦٤.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٨ ولفظه: لي عليك ألف إلا الألفين اللذين من قِبَل فلان.

الشرح[1]: «فمثل هذا لم يكن داخلاً فيخرج بإلا، لكنه في التقدير مخرج؛ لأنَّ المُقِرَّ إذا اقتصر على مقدارٍ بمنْزلةِ المُنكِرِ غيرَه، فكأنه قال: له عليَّ ألفٌ لا غير إلا ألفين، فبان بهذا أنَّ ألفين مخرجان تقديرًا.

ومن هذا القبيل ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[2] إذا لحظت في الإضافة معنى الإخلاص، فلم يندرج الغاوون فيهم فيُخرَجون، وتفاوت الغاوين أكثر من تفاوت ألفين بكثير[3]، يدل عليه حديث بعث النار[4]، فكأنه قيل: إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم إلا من اتبعك من الغاوين. وقد يُجعل متصلاً إذا كان العباد عامًّا، والانقطاع قول ابن خروف، والاتصال قول الزمخشري[5].

ومن المُخرَج تقديرًا ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[6] على أصح الوجوه، فالتقدير: لا عاصمَ اليوم من أمر الله لأحد. أو لمّا ذكر العاصم استدعى معصومًا، فكأنه قيل: لا معصومَ عاصمٍ إلا من رحم الله.

---

(١) ٢: ٢٦٥ - ٢٦٦ بتصرف.

(٢) سورة الحجر: الآية ٤٢.

(٣) لفظ المصنف هو: «وتفاوت ما بينهم وبين المخلصين أعظم من تفاوت ما بين ألفين وألف بكثير»، وهو أوضح من لفظ أبي حيان.

(٤) عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ، قال «يقول الله تعالى: يا آدم. فيقول: لَبَّيكَ وسَعدَيكَ، والخير في يديك. فيقول: أخرِج بَعْثَ النار. قال: وما بَعْثُ النار؟ قال: من كُلِّ ألف تسعَمئة وتسعةً وتسعين. فعندَه يَشيبُ الصغيرُ، وتَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها، وتَرى الناسَ سُكارَى، وما هم بِسُكارَى، ولكنَّ عَذابَ الله شَديدٌ». أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب قصة يأجوج ومأجوج ٤: ١٠٩ - ١١٠ وكتاب التفسير (سورة الحج) باب وترى الناس سُكارى ٥: ٢٤١، وكتاب الرقاق: باب قوله عز وجل ﴿إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ ٧: ١٩٦. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠١، ٢٢٥٩.

(٥) الكشاف ٢: ٣٩١.

(٦) سورة هود: الآية ٤٣.

ومن ذلك المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه، نحو ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[1]، لم يدخل (ما قد سلف) فيما قبله، لكنه جائز أن تبقى المؤاخذة به، فبيّن بالاستثناء عدم بقائها، فكأنه قيل: الناكح ما نكح أبوه مؤاخَذ بفعله إلا ما قد سلف.

ومن ذلك قولهم: لأفعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أنْ أفعل كذا، مثّل به س[2]، ثم قال[3] : «فأنْ أفعل كذا وكذا بمنْزلة فِعْلِ كذا وكذا ، وهو مبني على حِلّ، وحِلّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكنْ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا». ولّما كان حِلّ مرفوعًا اعتذر عنه بأنه جملة ، فلو كان موضعه مفرد كان منصوبًا ، فالجملة في موضع نصب ، ولذلك احتاج[4] إلى ذكر : واللّهِ لا أفعلُ إلا أنْ / تَفعلَ ؛ [٤: ٢٧/أ] لأنه فعل، فلم يظهر فيه حكم الاستثناء. وفسَّره س بـ«حتى تفعل»، وهو تفسير معنًى؛ لأنَّ أنْ قد نصبت الفعل ، فهو مصدر ، فلم تدخل حتى ، فإنما الكلام على حذف مضاف ، كأنه قال : لا أفعلُ ذلك إلا وقتَ فعل ، فيكون استثناء من عموم الحكم.

وزعم المبرد أنَّ هذا على معنى: لا أفعلُ إلا بأنْ تَفعل، أي: لا أفعلُ إلا بسبب فعلك.

وما ذهب إليه يمكن أن يساعده المعنى، لكن إنما يقال ذلك بمعنى أنَّ الفعل مقترن بالفعل الآخر غير متراخٍ عنه. ومذهب المبرد لا يتعرض لشيء من هذا، وإنما دلَّ على أنَّ الفعل بسبب هذا الفعل، فيمكن أن يكون بعده بزمان، فإن نقل أنه يقال في هذا المعنى كان حسنًا.

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٢ ولفظه: واللّه لأفعلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٢.

(٤) أي سيبويه. الكتاب ٢: ٣٢٤، وفيه تفسيره بحتى تفعل، قال: «والمعنى حتى تفعل».

قال السيرافي[1]: «إلا بمعنى لكنْ؛ لأنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وذلك أنَّ قوله والله لأفعلَنَّ كذا وكذا عَقْد يمين عَقَدَه على نفسه، وحِلّه إبطاله ونقضه، كأنه قال: عليَّ فعلُ كذا معقودًا[2] لكنْ أبطلَ هذا العقدَ فعلُ كذا».

قال المصنف[3]: «وتقدير الإخراج في هذا أن يُجعل قوله (لأفعلَنَّ كذا) بمنْزلة: لا أرى لهذا العقد مُبطِلاً إلا فعلَ كذا، فهذا استثناء منقطع بجملة».

وجعل ابن خروف[4] من هذا القبيل ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[5] على أن يكون (مَنْ) مبتدأ، و(يعذبه الله) خبره، ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء.

وجعل الفراء[6] من هذا ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قليلٌ مِّنْهُمْ﴾[7]، على تقدير: إلا قليلٌ منهم لم يشربوا. واستحسنه ابن خروف.

ومن هذا النوع قوله عليه السلام[8] (ما للشياطين سلاحٌ أبلغُ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون، أولئك المُطَهَّرون المُبَرَّؤون من الخَنا).

---

(١) شرح الكتاب ٣: ق ١٢٢/ب. والباب الذي فيه هذا النص سقط من مطبوعة شرح السيرافي مع ثلاثة أبواب قبله وبيت بعده.

(٢) في شرح السيرافي: معقودٌ.

(٣) ٢: ٢٦٦.

(٤) مذهب ابن خروف هذا في شرح المصنف ٢: ٢٦٦.

(٥) سورة الغاشية: الآيات ٢٢ ـ ٢٤.

(٦) شرح المصنف ٢: ٢٦٦.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٤٩. وهذه قراءة عبد الله بن مسعود وأُبَيّ والأعمش. شواذ ابن خالويه ص ١٥ والكشاف ١: ٣٨١ والبحر المحيط ٢: ٢٧٥.

(٨) الحديث بهذه الرواية في مسند أحمد ٣٥: ٣٥٥، وفيه تخريجه [طبعة مؤسسة الرسالة]. والرواية الأخرى: إلا المتزوجين.

ويمكن أن يكون من هذا ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾[1] في قراءة من رفع، على أن يكون (امرأتك) مبتدأ، وخبره ما بعده، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وهو أولى من أن يكون المنصوب من (أهلك)، والمرفوع من (أحد).

ومن ذلك: إنَّ لِفُلانٍ مالاً إلا أنه شقيٌّ[2]، وما زادَ إلا ما نَقَص، وما نَفَع إلا ما ضَرّ، ولا تَكُونَنَّ مِن فلانٍ في شيء إلا سَلامًا بِسَلام[3]، وهي من أمثلة س. ومِن أمثلة غيرِه: جاء الصالحون إلا الطالحين[4]، وجاء زيدٌ إلا عمرًا، وما في الأرض أخبثُ منه إلا إياه. فالمستثنى في هذه الأمثلة ليس مُخرَجًا تحقيقًا بل تقديرًا، فكأنك قلت: عَدِمَ البؤس، ثم استثنيت من البؤس كونه شقيًّا، وكأنك قلت: ما عَرَضَ له عارضٌ، ثم استثنيت من العارض النقص، وكأنك قلت: ما أفادَ شيئًا إلا ضُرًّا، وكأنك قلت: لا تُعامِلْه بشيء إلا مُتارَكةً، وكأنَّ السامع توهَّم مجيء غير الصالحين، فأزلتَ توهمه بالاستثناء، وكأنك عرفت علم السامع بمرافقة زيد لعمرو، وقدَّرت أنه توهم أنك اقتصرت على زيد اتِّكالاً على علم السامع بترافقهما؛ فأزلتَ توهمه بالاستثناء، وكأنك قلت: ما يَليق خُبثُه بأحد إلا إياه، وتسلك[5] هذا السبيل فيما ورد من أمثال هذا.

---

(١) سورة هود: الآية ٨١. ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾. وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إلا امرأتُك﴾ برفع التاء، وقرأ بقية السبعة بنصبها. السبعة ص ٣٣٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٦.

(٤) في المخطوطات: الصالحين. صوابه في المقتضب ٤: ٤٢٣.

(٥) ك، ن: ويسالك.

[٤ :٢٧/ب] /قال ابن السراج[1]: «إذا كان الاستثناء منقطعًا فلا بدَّ من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دلَّ على ما يستثنى، فتأمل هذا فإنه يَدِقُّ، فمِن ذلك ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2]، فالعاصم الفاعل، ومَن رَحِم قد دلَّ على العصمة والنجاة، وكأنه قال: ولكنْ من رَحِم يُعصَم أو معصوم».

وقال[3] في ما زادَ إلا ما نَقص، وما نَفع إلا ما ضَرّ: «وإنما حَسُنَ هذا الكلام لأنه لّما قال ما زاد دلَّ على قوله: هو على حاله، فكأنه قال: هو على حاله إلا ما نَقَص، وكذلك: هو على أمره إلا ما ضَرّ» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **مِن مذكورٍ** مثاله: قام القومُ إلا زيدًا، فزيد مستثنًى من مذكور، وهو القوم.

وقوله **أو متروكٍ** مثاله: ما ضربتُ إلا زيدًا، التقدير: ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، فزيد مستثنًى من متروك لا من مذكور، وهو أحد.

وظاهر قول المصنف أنَّ المستثنى مُخرَج من الاسم المستثنى منه مذكورًا كان أو متروكًا؛ وهذا مذهب الكسائي، زعم أنك إذا قلت قام القومُ إلا زيدًا فمعناه الإخبار بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد؛ وزيد مسكوت عنه، لم يُحكم عليه بقيام ولا بنَفيِه، فيحتمل أنه قام، ويحتمل أنه لم يقم.

وذهب الفراء[4] إلى أنه لم يخرج زيد من القوم، وإنما أخرجت إلا وصف زيد من وصف القوم؛ لأنَّ القوم موجب لهم القيام، وزيد منفيٌّ عنه القيام.

وذهب س[5] وجمهور البصريين إلى أنَّ الأداة أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، وحكمَه من حكمه.

---

(١) الأصول ١: ٢٩١.
(٢) سورة هود: الآية ٤٣.
(٣) الأصول ١: ٢٩١.
(٤) معاني القرآن له ١: ٨٩، ٢: ٢٨٧.
(٥) لم ينص سيبويه على ذلك فيما أعلم. انظر الكتاب ٢: ٣١٠.

وهذا الخلاف الذي ذكرناه هو في الاسم المتصل.

واحتج الكسائي لمذهبه بقولك: قام القوم إلا زيدًا فإنه لم يقم، فلو كان قولك إلا زيدًا يقتضي نفي القيام عن زيد لكان قولك فإنه لم يقم فضلاً[1] لا يحتاج إليه. ويدلّ على جواز هذا التركيب قوله تعالى ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[2]، وبقوله ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[3].

وأجيب عن قوله ﴿لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، وعن قولهم «إلا زيدًا فإنه لم يقم» - بأنّ ذلك جاء على طريقة التأكيد لا على جهة الإخبار بأحد المحتملين، وهو نظير قولهم: أكلتُ السمكة حتى رأسِها أكلتُه، بخفض رأسها؛ ألا ترى أنّ أكلتُه تأكيد لِمَا دلّ عليه الكلام الأول من أنّ الرأس مأكول؛ حتى إذا كان ما بعدها جزءًا مما قبلها كان داخلاً في حكم الأول إلا إنْ دل دليل على خلاف ذلك.

واعتُرض هذا بأنّ المعاني التي تدل عليها الحروف لا تؤكّد، فلا يقال: ما قام زيدٌ نفيًا، ولا: أتقوم استفهامًا، فيكون «نفيًا» تأكيدًا لمعنى ما، و«استفهامًا» تأكيدًا لمعنى الهمزة. ولا: ما قام زيد أنفي ذلك، ولا: أيقوم زيد أستفهم عن ذلك؛ لأنّ الحروف وُضعت على الاختصار؛ ألا ترى أنّ الهمزة أَختصَر من أستفهم، و«ما» أختصَر من أنفي، والتأكيد مبنيّ على الإطالة، فلم يُجمع بينهما للتناقض. وهذا الاعتراض قويّ.

وأجيب عن قوله ﴿أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ بأنّ في هذه الجملة زيادة معنًى لا تدلُّ عليه / إلا، فليست لتأكيد نفي السجود عنه فقط، وهو دلالتها على [٤: ٢٨/أ] أنّ عدم سجوده إنما كان ناشئًا عن إبائه وتكبره، وهذا المعنى لا تدل عليه إلا، إنما تدل على انتفاء السجود، فلما كان في الجملة مزيد بيان جاز ذلك.

---

(١) ك، ن: فضل.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١١.

(٣) سورة الحجر: الآية ٣١.

وهذا الذي أجيب به في هذه الآية مجاب به في قوله ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾؛ لأنَّ نفي كونه من الساجدين أبلغ من نفي السجود؛ إذ نفي الكون يقتضي نفي الأهلية، ففرق بين قولك: ما كان زيدٌ من الصالحين، وبين قولك: ما زيد صالح؛ لأنَّ في الأول نفي الكون، وهو مشعر بنفي الأهلية، وفي الثاني نفي الصلاح فقط.

قال بعض أصحابنا: «ويَبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع؛ لأنَّ إلا أخرجت الثاني من حكم الأول ضرورة، ولولا ذلك لم يكن في الاستثناء فائدة، ولم يخرج الاسم من الاسم؛ إذ لم يندرج تحته أصلاً، وإذا ثبَت ذلك في الاستثناء المنقطع كان ذلك في المتصل؛ لأنَّ معنى إلا في الحالين واحد، وهو الاستثناء.

ويَبطل أيضًا بقولك: لا إله إلا اللّه؛ إذ هذا اللفظ مُثبِت الأهلية للّه وحده فقط بإجماع الأمة، ولو كان ما بعد إلا مسكوتًا عنه لم يكن المتلفِّظ بذلك مقرًّا للّه بالإلهية، ولا مُثبِتًا للربوبية، بل ساكت عن ذلك.

ويدلُّ أيضًا على ذلك أنَّ الذي يتبادر إلى الفهم في قولك «لا فتى إلا عليّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار»[1] هو الثناء على عليّ وعلى ذي الفقار؛ ولو كان ما بعد إلا مسكوتًا عنه لَمَا تبادر ذلك إلى الفهم» انتهى ملخصًا.

والذي يقطع ببطلان مذهب الكسائي أنه لا يوجد من كلام العرب: قام القوم إلا زيدًا فإنه قام؛ إذ لو كان يحتمل ما بعد إلا القيام ونفي القيام لجاز أن يَرد ذلك من كلامهم كما زعم أنه وُجد: قام القوم إلا زيدًا فإنه لم يقم.

---

(١) المفصل ص ٥٥ والإيضاح في شرح المفصل ١: ١٨٤ - ١٨٥، وحواشيه. قال السخاوي: «هو في أثر واهٍ عند الحسن بن عرفة في جزئه الشهير، قال: حدثني عمار بن محمد عن سعد بن طريف الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أنه قال: نادى ملك من السماء يوم بدر يقال له رضوان: لا سيفَ، وذكره». المقاصد الحسنة ص ٧٢٤ - ٧٢٥ [الحديث ١٣٠٧]. ذو الفقار: سيف كان لمُنَبِّه بن الحَجّاج، تنفله النبي ﷺ يوم بدر.

وحجة الفراء أنه قد ثبَت في الاستثناء المنقطع أنه من الحكم لا من الاسم؛ فوجب أن يكون كذلك في الاستثناء المتصل؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُ أحدًا إلا حمارًا فمحال أن يستثنى الحمار من الأحدين؛ لأنه ليس منهم، وإنما استثنيت رؤيته من الرؤية المتقدمة لأنها من جنسها.

وأجيب بأنه قد يمكن أن يُستثنى الحمار من أحد وإن لم يكن من جنسه على أوجه من المجاز تأتي إن شاء الله.

قالوا: والصحيح مذهب س وجمهور البصريين؛ لأنه إذا ثبَت أنّ الإخراج من الحكم ثبَت إخراج الاسم من الاسم؛ إذ محال أن يكون حكم ما بعد إلا خارجًا عن حكم ما قبلها، ويكون الاسم داخلاً تحت الاسم الذي قبلها؛ ألا ترى أنّ معنى قام القوم إلا زيدًا: إخراج زيد عن القيام، فيلزم من ذلك ألا يكون داخلاً في القوم المحكوم عليهم بالقيام؛ لأنه يكون غير قائم قائمًا، وذلك لا يكون.

وقول المصنف «وهو المُخرَج»، وقول النحاة «الاستثناء إخراج كذا» ليس بجيد أصلاً ولا بمحرَّر؛ فإنّ المستثنى قَطُّ ما دخل تحت الاسم الأول ولا تحت حكمه فيوصف بالإخراج؛ إذ لو دخل فيهم أو في حكمهم ما صح إخراجه البتة. وإصلاح ذلك أن يقال: المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة /مخالفة المنسوب إليه [٤ :٢٨/ب] قبلها.

وقوله **بإلا** قال المصنف في الشرح[(١)]: «الباء في بإلا متعلقة بالمُخرَج. واحترز بذلك من إلا بمعنى غير، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٢)]، والتي بمعنى الواو، كقوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[(٣)]، أي:

---

(١) ٢: ٢٦٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٠.

ولا الذين ظلموا، قاله الأخفش[(1)]، والتي بمعنى إنْ لم، كقوله تعالى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾[(2)]، والزائدة، كالأولى من اللتين في قول الشاعر[(3)]:

أرى الدهرَ إلا مَنْجَنُونًا بِأهلِهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَلَّلا

أي: أرى الدهر مَنجَنُونًا بأهله، أي: يتقلب بهم، فتارة يرفعهم، وأخرى يخفضهم، كذا قال ابن جني[(4)]، ثم قال[(5)]: (وعلى ذلك تأولوا أيضًا قول ذي الرمة[(6)]:

حَراجيجُ ، ما تَنفَكُّ إلا مُناخةً على الخَسفِ ، أو نَرمي بها بَلَدًا قَفْرا

أي: ما تنفكُّ مُناخةً، وإلا زائدة). هذا قول ابن جني» انتهى كلام المصنف.

فأمّا احترازه من «إلا» بمعنى «غير» فكان ينبغي أن يقيد غيرًا بالصفة؛ لأنَّ غيرًا تكون استثناء، وتكون صفة.

وأمّا قوله «والتي بمعنى الواو» فلا تكون إلا في معنى الواو في مذهب المحققين من النحويين؛ وقد تُؤُوِّلَ ما استدلُّوا به على أنه من الاستثناء المنقطع.

---

(1) كذا! وقد جعل الأخفش إلا في الآيتين بمعنى لكن، معاني القرآن ص، ١١٥، ١٥٢، لكنه أجاز أن تكون إلا بمعنى الواو في قول المخبَّل السَّعديّ:

وأرى لها دارًا بأَغْدِرة السِّيدانِ لَم يَدْرُسْ لها رَسْمُ
إلا رَمادًا هامدًا دَفَعَتْ عنه الرياحَ خَوالِدٌ سُحْمُ

فقال: «أراد: أرى لها دارًا ورَمادًا». ص ١٥٢. قلت: وقد نص أبو عبيدة على أنَّ إلا في آية سورة البقرة بمعنى الواو. مجاز القرآن ١: ٦٠. وهو قول الكوفيين. الإنصاف ص ٢٦٦ - ٢٧٢ [المسألة ٣٥].

(2) سورة الأنفال: الآية ٧٣.

(3) تقدم البيت في ٤: ٢٠١، ٢٧٣.

(4) المحتسب ١: ٣٢٨ - ٣٢٩.

(5) يعني ابن جني. المحتسب ١: ٣٢٩.

(6) تقدم البيت في ٤: ٢٠٠.

وأمّا قوله «والتي بمعنى إن لم» فليس توجد إلا البسيطة التركيب بمعنى «إن لم» بحال من الأحوال؛ والتي ذكر من قوله ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ هي «إن» الشرطية و«لا» النافية، ولم تتركبا، بل كل واحدة منهما باقية على موضوعها، وليست بمعنى «إن لم»، ولا دخلت إن الشرطية على فعل ماض منفيّ بلم، فقلبته مستقبلاً، بل دخلت على فعل منفيّ بـ«لا» مستقبل.

وأمّا قوله «والزائدة»، وإنشاده:

أرى الدهرَ إلا مَنْجَنُونًا بأهلِهِ ....

فليست إلا زائدة، بل هي باقية على إيجاب نفي سابق، و«أرى» منفيّ بـ«لا»، جواب قسم محذوف، ولا يجوز حذفها في جواب القسم، كقوله[1]:

فقلتُ : يَمينُ اللّه أَبْرَحُ قاعِدًا ....

أي: لا أبرح، فالتقدير في البيت: واللّه لا أرى الدهر إلا مَنجَنونًا بأهله، فهو موافق في المعنى للرواية الشهيرة في البيت، وهو قوله:

وما الدهرُ إلا مَنجَنُونًا بأهلِهِ ....

وأمّا إنشاده البيت وأنّ آخره «مُعَلّلا» فالذي ينشده النحاة[2]:

.... وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

وأمّا: حَراجيجُ ... البيت - فقد أُوِّلَ على عدة من التأويلات، ذُكرت في باب كان[3]، وإنما خَرَّجه على زيادة إلا الأصمعي، وكان يُضَعَّف في النحو، وتَبِعه ابنُ جِنِّيْ على ما ذَكر المصنف.

---

(١) عجز البيت: «ولو قَطَعُوا رأسي لديك وأوصالي». وهو لامرئ القيس. الديوان ص ٣٢ والكتاب ٣: ٥٠٤ والخزانة ١٠: ٤٣ - ٤٦ [٨٠٩]. الأوصال: المفاصل، وقيل: الأعضاء التي ينفصل بعضها عن الآخر، واحدها: وُصْل.

(٢) انظر المصادر التي ذكر فيها البيت في ٤: ٢٠١.

(٣) انظر ٤: ٢٠٠ - ٢٠٣، وفيه تخريج الأصمعي وابن جني وغيرهما.

وبدأ المصنف بـ«إلا» لأنها أُمُّ الباب؛ بدليل كثرة تصرفها في باب الاستثناء؛ إذ تُستعمل وما قبلها تامّ[1] وغير تامّ، ولا يستعمل غيرها إلا حيث يكون تامًّا، إلا غيرًا، فإنها تُستعمل استعمال إلا، إلا أنَّ الغالب عليها الوصفية، بخلاف إلا، فإنَّ /الغالب عليها الاستثناء. وتُستعمَل إلا بين الصفة والموصوف، وبين الحال [٤: ٢٩/أ] وصاحبها، ويقع بعدها كل ما يصح أن يكون صفة، كالجمل الاسمية، والفعلية، ولذلك قال س[2]: «فحرف الاستثناء إلا»، يعني أنه حرفه الموضوع له الأصلي فيه.

وقوله **أو ما بمعناها** هي الأدوات التي يأتي ذكرها في هذا الباب إن شاء اللّٰه.

وقد قدم المصنف ذكر نوعي الاستثناء المتصل والمنفصل، وذكر أنَّ الإخراج يكون بإلا أو ما بمعناها، ولا يستوي في الأدوات التي بمعنى إلا الاستثناء المتصل والمنفصل، فإنَّ الأفعال التي يُستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل، لا تقول: ما في الدار أحد خلا حمارًا، وكان ينبغي للمصنف أن يبيِّن ذلك؛ إذ ظاهر كلامه يقتضي التسوية بين المتصل والمنفصل في إلا وفي بقية الأدوات.

وقوله **بشرط الفائدة** نبَّه المصنف بهذا على أنَّ النكرة لا يُستثنى منها في الموجب ما لم تُفد، فلا يقال: جاء قومٌ إلا رجلاً؛ لعدم الفائدة، وإن دخلت فائدة جاز، كقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[3].

وقال أصحابنا: لا يُستثنى من النكرة غير العامة النكرةُ المجهولة عند السامع، نحو: قام رجالٌ إلا رجلاً، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، فإن تخصصتا[4] جاز، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا رجلاً منهم، فإن عمَّت جاز، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

---

(١) وما قبلها تام ... فإنها تستعمل: سقط من د.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٩.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ١٤.

(٤) في المخطوطات: تخصصا.

ولا تستثنى المعرفة من النكرة التي لا تَعُمُّ ولم تُخَصَّص، نحو: قام رجالٌ إلا زيدًا، فإن عمَّت، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، أو تخصَّصت، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا زيدًا منهم - جاز. ولا من المعرفة النكرةُ التي لم تخصص، نحو: قام القومُ إلا رجلاً، فإن تخصصت جاز، نحو: قام القومُ إلا رجلاً منهم.

ونص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه ولا زائدًا عليه؛ لا يجوز أن تقول: عندي عشرةٌ إلا عشرةً، ولا: عندي عشرةٌ إلا أحدَ عشرَ، وذكروا اتفاق النحاة على ذلك. وهذا مخالف لما نقله المصنف[1] عن الفراء أنه يجوز: له علي ألفٌ إلا ألفين، وسيأتي الخلاف في قدر المستثنى عند تعرض المصنف له إن شاء الله.

واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز مطلقًا، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع[2].

والثاني: المنع مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور[3].

والثالث[4]: التفصيل بين أن يكون المستثنى عَقدًا فلا يجوز، نحو: له عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز، نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين.

فأمّا مَن أجاز ذلك فاستدلّ بقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، فقد استثنى عددًا من عدد، وهو استثناء عَقْد، ففيه رد على من فصل فمَنع استثناء عَقْد.

---

(١) انظر ما تقدم في ص ١٥١.

(٢) شرح الجمل له ١: ٩٢٢ [رسالة].

(٣) شرح الجمل له ٢: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) ذكره ابن عصفور بلا نسبة في شرح الجمل ٢: ٢٥١.

وأمّا مَن منع ذلك مطلقًا فقال: أسماء العدد نصوص، ولا يجوز أن تَرد إلا على ما وُضعت له، فكما لا يجوز أن تخرج عن النَّصِّية في غير الاستثناء فكذلك في الاستثناء، إلا إن كان اسم العدد قد أُخرج عن النَّصِّية إلى أن صار مما يُكثَّر به ولا يراد به ظاهره، فيصير إذ ذاك ظاهرًا في العدد، فيجوز /أن يستثنى منه؛ لأنه صار كسائر الظواهر التي يُستثنى منها، وعلى ذلك جاء قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾؛ إذ لو لم يستثن لجاز أن يكون قوله ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ يراد به الزمان الطويل، بل كان يكون ذلك راجحًا من حيث العادة؛ لأنَّ حياة إنسان ألف سنة مما تُحيله العادة، والألف والمئة والسبعون مما يُكثَّر به من ألفاظ العدد، كما قال الشاعر(١):/ [٤: ٢٩/ب]

هو المنْزِل الآلافُ مِن جَوِّ ناعِطٍ ... بَنِي أَسَدٍ، حَزْنًا مِنَ الأرضِ، أَوْعَرَا

وقال الآخر(٢):

الواهبُ المئةَ المِعكاءَ، زيَّنها ... سَعْدانُ تُوضِحَ في أوبارِها اللِّبَدِ

وقال تعالى ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾(٣).

ولَمّا اختار ابن عصفور هذا المذهب ردَّ عليه ابن الضائع على عادته معه؛ فقال(٤): «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، فقوله (أسماء العدد نصوص) يقال له: نعمْ،

---

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ٦٥. جو: أرض باليمامة. وناعط: حصن بأرض هَمْدان. والحَزْن: الغليظ الخشن. والأوعر: المكان الحَزْن ذو الوُعورة ضدّ السهل.

(٢) النابغة الذبياني. الديوان ص ٢٢ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٠. المعكاء: الغلاظ السِّمانِ الشِّداد، ك: المعطاء، د: العكاء. والسَّعدان: نبت تسمَن عليه الإبل، وتَغزُر ألبانها، ويطيب لحمها. وتوضح: موضع بالحمى، وكانت إبل الملوك ترعاه. واللبد: ما تلبَّد من الوبر، والواحدة لِبْدة.

(٣) سورة التوبة: الآية ٨٠.

(٤) شرح الجمل له ١: ٩٢١ - ٩٢٢ [رسالة].

ما لم يقترن بها ما يزيل نصيّتها، وقد سلّم ذلك في الأعداد التي يراد بها التكثير، ثم الآية دليل عليه، فإنه لم يرد بها التكثير، فقد أوقع الألْف على ما دونه، وإبداؤه بعد سببًا على ما ظن لا يقدح في أنَّ الألْف ليس بنص إذا اقترن به الاستثناء؛ ثم ما ذكر ليس بسبب موجب، فلو كان يمتنع الاستثناء من العدد لنصيّته لقال: تسعَمئة وخمسين عامًا.

فإن قال: لمّا كان العدد للكثير قد صار غير نص لكونه يستعمل في التكثير ولا يراد به تحقيق العدد.

قلت: ما من عدد إلا ويتصور فيه التكثير بالنظر إلى ما دونه إذا كان[1] المعدود يتعدد فيه، أو يقل مثل ذلك العدد، فقد يقول القائل لشخص ما: إنك لم تأتني اليوم، فتقول له: قد أتيتك عشر مرات، قاصدًا بذلك التكثير، وهذا موجود في الفِطَر، لا ينبغي أن يكون مختصًّا بلغة دون لغة، وقد تقول لشخص: لِمَ لَمْ تنتظرني؟ فيقول لك: قد انتظرتك عشر ساعات أو أكثر، وهذا لا ينكره أحد. ثم النحويون مجمعون على جواز: عندي عشرة إلا واحدًا إلا ثلاثةً، ثم اختلفوا في المُقَرّ به: فزعم أكثرهم أنه أقرَّ بستة، وزعم آخرون أنه أقرَّ باثني عشر، وسيأتي بيانه[2].

وقد تكلم ابن عصفور في هذه المسألة، وصحَّح الرأي الأول، ونسي مذهبه في امتناعه، إلا أن يكون تكلم على تسليمه على مذهب من أجازه». انتهى ما رد به ابن الضائع على ابن عصفور ومن قال بقوله.

وردُّه ليس بشيء، وفيه تحامل كبير على ابن عصفور، وكان أستاذنا أبو جعفر بن الزبير يقول[3] لنا: من كثرة ولوعه بالرد عليه قد نزل في بعض رده عليه،

---

(١) كذا في المخطوطات وشرح الجمل المحقق، وفي مخطوطته ١: ق ٢١٠/أ: «إلى ما كان».

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩٤ - ٩٩٥ [رسالة].

(٣) يقول: ليس في ك، ن.

وقد سلّم ابن الضائع له أنها نصوص، وادَّعى أنه يقترن بها ما يزيلها عن النَّصِّية، وهذا أمر مدركه اللغة، ولا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في الآية الكريمة لّما كانت الألْف مما يكثّر به؛ وقد طالعت كثيرًا من دواوين العرب جاهليّها /وإسلاميّها فلم أقف فيها على استثناء من عدد؛ وأول ما ردَّ به [٤: ٣٠/أ] ابن الضائع هو من باب الجدال والمغالطة، ليس فيه شيء من التحقيق، وقوله «ما من عدد إلا يُتَصَوَّر فيه التكثير» إلى آخره دعوى، لا يكثّر بأربعة عشر ولا بسبعة ولا بما أشبهها، إنما يكثّر بما كثُرت به العرب.

وأمّا قوله «وهذا موجود في الفِطَر السليمة» فلا[1] يسلّم له ذلك؛ لأنَّ اللغة ليست توجد من الفِطَر ولا من الذَّوق، بل هي تراكيب، وضعَها أهلها، ولذلك نجد الفِطَر متساوية في نسب، ثم يختلف التركيب في تلك النسب بالتقديم والتأخير والحذف والإثبات وغير ذلك.

وأما قوله «ثم النحويون مجمعون» كيف ينقل الإجماع والخلاف موجود، هذا عجب!

وقال ابن عصفور: «فإن قال قائل: ما المانع من أن يقال: جاءني إخوتك العشرة إلا تسعةً منهم، وعندي عشرة إلا واحدًا، على أن يكون المخبِر قد توهَّم أولاً أنَّ الإخوة العشرة جاؤوه، وأنَّ العشرة عنده، ثم تذكَّر بعد ذلك أنَّ الذي جاءه إنما هو واحد الإخوة، وأنَّ الذي عنده هو تسعة، فاستثنى من الإخوة الذي تحقق أنه لم يجئه، ومن العشرة الذي تحقق أنه ليس عنده.

فالجواب: أنَّ العرب إنما تستعمل في هذا المعنى بل، فتقول: جاءني إخوتك العشرة بل واحد منهم، وعندي عشرة بل تسعة، ولا يُحفظ من كلامهم استعمال إلا في هذا المعنى، فإن وُجد من كلامهم استعمالها في هذا المعنى ساغ ذلك» انتهى. وأحال في جواز ذلك على استعمال العرب، وهو الصحيح.

---

(١) في المخطوطات: لا.

وأمّا من فصَّل، فمنع ذلك في العَقد، فلم يُجز: عندي مئة إلا عشرة ـ فلأنَّ الكلام مبنيّ على الاختصار، فقولك «عندي تسعون» أخصر، ويجوز عنده: عندي مئة إلا خمسة؛ لأنه ليس «عندي خمسة وتسعون» بأخصر منه. قال: ولذلك جاء في القرآن في الآية المتقدمة، وهذا مبنيّ على جواز الاستثناء من العدد، وقد بَيَّنّا أنه لا يجوز إلا من الألفاظ التي يُكثَّر بها لخروجها عن النصيَّة إلى الظهور. وأيضًا يلزمه في غير العَقد مما يكون غيره أخصر منه ما يلزم في العَقْد من المنع؛ فتخصيصه العَقد بالمنع غير سديد؛ ألا ترى أنه قال: له عندي تسعة إلا ثلاثة يقوم مقامه: له عندي ستة، وهو أخصر، فكان ينبغي له ألا يجوز الاشتراك هذا وما أشبهه مع العَقد في علة الاختصار.

وقوله **فإن كان بعضَ المستثنى منه حقيقةً فمتَّصل، وإلا فمنقطع** أي: فإن كان المُخرَج. وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا لم يكن بعضَ المستثنى منه حقيقة هو المنقطع هو مذهب الأستاذ أبي علي[1].

وردَّه بعض أصحابنا بقوله تعالى ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[2] فالموتة /الأولى هي بعض الموت ، والاستثناء مع ذلك منقطع، ولا يمكن فيه الاتصال؛ لأنَّ الجنة لا موت فيها، ولأنَّ الموتة الأولى قد انقضت في الدنيا، وما انقضى في الدنيا لا يمكن أن يكون هو بعينه في الآخرة[3]. [٤: ٣٠/ب]

وذهب أبو علي الفارسي[4] إلى أنَّ الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه؛ أي: لا يكون المستثنى[5] من آحاد جنس المستثنى منه.

---

(١) انظر التوطئة ص ٣١٠ حيث قال: «والمنقطع الذي لا يمكن أخذه بدلاً البتة».
(٢) سورة الدخان: الآية ٥٦.
(٣) هنا حاشية صغيرة في ك ظهر بعضها ، وليست من الكتاب.
(٤) الإيضاح العضدي ص ٢١١.
(٥) من جنس المستثنى منه أي لا يكون المستثنى: سقط من د.

وردُّ ذلك بقوله ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾، فهذا من جنس المستثنى منه، وهو منقطع. وبقولك: رأيت زيدًا إلا وجهَه، فالوجه ليس من جنس زيد؛ لأنه ليس من آحاد جنسه، وهو مع ذلك استثناء متصل باتفاق من النحويين.

والصحيح أن يقال: الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أنَّ معنى العامل غير متوجِّه عليه.

وهذا النوع من الاستثناء أنكره بعض الناس[1]، وزعموا أنه غير جائز في الكلام؛ لأن معقول الاستثناء عندهم إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما؛ وذلك غير موجود فيما هو منقطع من الأول. وتأوَّلوا ما استدلَّ بظاهره على وجود ذلك في كلام العرب، فقالوا في قوله ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[2]: إنَّ الظن يسمَّى عِلمًا، وقولِه ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] بأنه اندرج تحت قوله ﴿مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ﴾[4]؛ لأنهم كانوا يعبدون اللّه، وقولِه ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[5]؛ لأنه من الملائكة، وهو مندرج في عموم (اسجدوا) للملائكة، وقولِ النابغة[6]:

---

(١) جوَّزه أصحاب أبي حنيفة ومالك والقاضي أبو بكر وجماعة من المتكلمين والنحاة، ومنع منه الأكثرون. الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٢٤ - ٤٣٣.

(٢) سورة النساء: الآية ١٥٧.

(٣) سورة الشعراء: الآية ٧٧.

(٤) سورة الشعراء: الآيتان ٧٥ - ٧٦.

(٥) سورة البقرة: الآية ٣٤.

(٦) هذا صدر قوله:

إلا الأواريَّ لأيًا ما أُبيِّنها   والنُّؤيُ كالحَوض بالمَظلومة الجَلَد

الديوان ص ١٥ وشرح القصائد التسع ص ٧٣٥. ويأتي في ق ٤٤/أ. الأواريّ: التي تُحبس بها الخيل من وتد أو حبل، الواحد آريّ. واللأي: البُطء. والنؤي: حاجز من تراب يُجعل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليهما الماء. والمظلومة: الأرض التي قد حُفر فيها في غير موضع الحفر. والجلد: الأرض الغليظة الصلبة من غير حجارة.

إلا الأوارِيَّ ....

بأنَّ أحدًا في قوله[1]:

.... وما بالرَّبعِ مِنْ أحَدِ

هو يقع على ما يعقل، تقول: ركبتُ أحدَ الفَرَسَين .

وهذه التأويلات كلها مدخولة، لا تصح في النظرة.

وقد جاء هذا النوع فيما لا يمكن فيه تأويل على الاتصال أصلاً، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ﴾[2]، فـ(ابتغاء وجه اللّه) ليس جزءًا من (نِعمة) ترتبت لأحد غير اللّه. ونحو قوله ﴿لَا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا تَأۡثِيمًا ٢٥ إِلَّا قِيلٗا سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا﴾[3] استثنى القول الطيب الذي هو (سَلامًا سلامًا) من اللغو والتأثيم، وليس من جنسهما.

وقوله **مُقَدَّرُ الوقوع بعد لكنْ عند البصريين**[4] قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]: «المستثنى الذي ليس من جنس ما قبله ليس مستثنًى منه حقيقة، فإذا قلت ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا فلا شك في أنَّ الحمار ليس بمستثنًى من أحد، والدليل على ذلك أنه لا يصلح أن تقول: استثنيت الحمار منهم، فإذًا هذه إلا توجد بمعنى لكنْ؛ وذلك أنَّ ما بعدها مخالف لِما قبلها، كما أنَّ لكنْ كذلك، فاتَّسَعوا فيها ـ أعني في إلا ـ فأجروها مجرى لكنْ، فهي بالحقيقة استدراك، غير أنهم

(١) تقدم في ٣: ٣٠، ٦: ٢٩. وسيأتي في ص ٢٢٣. وهذا البيت قبل البيت السابق في القصيدة.

(٢) سورة الليل: الآيتان ١٩ ـ ٢٠.

(٣) سورة الواقعة: الآيتان ٢٥ ـ ٢٦.

(٤) الأصول ١: ٢٩٠.

(٥) شرح الجمل له ١: ١٠٠٧ [رسالة].

لَمّا أوقعوا بعدها اللفظ المفرد كما يقع بعدها وهي استثناء سمَّوها استثناء؛ فإذا قلت ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا فالمعنى: لكنَّ فيها حمارًا، ويُفهم هذا من مخالفة /ما [٤ :٣١/أ] بعدها لِما قبلها، إلا أنَّ لكنْ لا يجوز فيها ذلك حتى يقع بعدها كلام تامّ، إلا أن تكون عاطفة، فلذلك سَمَّوا لكن الخفيفة حرف ابتداء واستدراك، بمعنى أنها حرف يقع بعدها كلام مبتدأ، ولم يصح ذلك في إلا لأنها لا يقع بعدها كلام[1] مستأنف، فلقبوها بالاستثناء تشبيهًا بها إذا كانت استثناءً حقيقة، وتفريقًا بينها وبين لكنْ لاختلاف حكمهما» انتهى كلامه.

وتقدير إلا بلكنْ هو تفسير معنًى؛ لأنَّ[2] لكن كما ذكر يكون بعدها كلام مستأنف، وإلا مع ما بعدها ليست بكلام مستأنف، فلم يبق إلا أن تكون من تمام الكلام الأول، وإذا كانت من تمامه وجب أن يُعتقد فيما بعدها أنه منصوب على الاستثناء؛ إذ ليس له نظير من المنصوبات إلا المنصوب على الاستثناء المتصل؛ ألا ترى أنه واقع بعد إلا، ومنتصب عن تمام الكلام الأول، وخارج عن حكم ما قبله، كما أنَّ الاسم الواقع بعد الاستثناء المتصل كذلك، لا فرق بينهما أكثر من أنَّ ما يبقى بعد إلا في الاتصال لولا الاستثناء لكان داخلاً فيما قبله، وفي الانقطاع ليس كذلك.

وزعم بعض النحويين ـ ومنهم أبو الحجاج بن يسعون ـ أنَّ إلا مع الاسم الواقع بعدها إذا كان منقطعًا من الأول تكون كلامًا مستأنفًا؛ فزعم أنَّ مثل قوله:

.... وما بالرَّبعِ مِن أحَدِ
إلا أواريَّ ....

---

(١) مبتدأ ولم يصح ذلك في إلا لأنها لا يقع بعدها كلام: ليس في شرح الجمل.

(٢) لأنَّ: سقط من ك، ن.

«إلا» فيه بمعنى لكنَّ، والأواريّ: اسم لها منصوب بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكنَّ الأواريَّ بالرَّبع، وحذف خبر إلا كما حذف خبر لكنَّ في قول الشاعر[1]:

فلو كُنتَ ضَبِّيًّا عَرَفتَ قَرابَتي ولكنَّ زَنجيًّا عَظيمَ المَشافِرِ

أي: لا يَعرف قَرابتي.

وهذا المذهب غير صحيح، وقد ردَّه الفارسي في بغدادياته[2] بأنه لو كان المنصوب له خبر مقدَّر للزم أن يقدَّر خبرًا مرفوعًا بعد غير في قول ذي الرمة[3]:

عَشِيَّةَ ما لي حيلةٌ غيرَ أنَّني بِعَدِّ الحَصى والخَطِّ في الأرضِ مُولَعُ

وذلك باطل لأنه ليس له ما يرفعه. انتهى.

فإن قلت: تقدير الأداة في الاستثناء المنقطع بـ«لكنْ» يدل على مخالفة ما بعدها لِما قبلها؛ فكيف ادَّعيتم الانقطاع في قول الشاعر[4]:

فَتًى كَمَلَتْ خَيراتُه غيرَ أنَّهُ جَوادٌ، فما يُبقي مِنَ المالِ باقِيا

وتقدير غير بـ«لكن» لا يخالف قوله «كَمَلَتْ خَيراتُه»، فكيف صحَّ التقدير: لكنَّه جواد.

فالجواب: أنه ذهب إلى معنى: لكنْ عيبُه الجودُ، كما يقول القائل: عَيبُ زيدٍ جُودُه، على معنى: ليس فيه عيب؛ لأنَّ الجود ليس بعيب، فإذا لم يكن فيه عيب إلا الجود فما فيه عيب، فكأنه قال: كَمَلَتْ خَيراتُه لكن نقصه جوده، فيصير عيبه ونقصه مخالفًا /لقوله: كَمَلتْ خَيراتُه. [٤ :٣١/ب]

---

(١) تقدم في ٥: ٤٠، ١٣٠، ٢١٢، ٦: ١٢١، ١٢٢.

(٢) المسائل البغداديات ص ٤٩٣ - ٤٩٦.

(٣) الديوان ص ٧٢٠.

(٤) هو النابغة الجعدي يرثي أخاه. الكتاب ٢: ٣٢٧ والحماسة ١: ٤٧٩ [٣٣٥] والشعر والشعراء ص ٢٩٣.

وقوله **وبعدَ سِوى عند الكوفيين**[١] قال في البسيط: الفراء[٢] يقدِّره بسِوى، وبعضهم جعل إلا هنا بمعنى لكن، فيكون استدراكًا لا استثناءً. ولغة أهل الحجاز[٣] فيه النصب، وبني تميم البدل من الأول. وعند البصريين هو المقَّدر على معنى لكنَّ المشددة. وإنما قُدِّر بلكنَّ لأنها في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدرَكة. وانتصب لأنه اسم واقع بعد إلا مخالف حكمه لِما قبله كالمتصل، فكان له إعراب المتصل. والعامل فيه الأول، وهو أقوى من البدل، حتى قال بعض النحويين: إنَّ البدل ليس بشيء. فإن أراد أنه لا تشهد له قياسات أصل الاستثناء فمسلَّم، وإن أراد خلاف ذلك فممنوع، وقد حكاه س[٤].

وقال بعض النحويين: إنه إذا ظهرت لكنَّ فلا بُدَّ من ذكر الخبر، وقد يظهر الخبر وإن لم تكن لكنَّ، كقوله تعالى ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾[٥]. فيظهر من هذا أنَّ إلا عنده بمنْزلة لكنَّ.

والاستثناء المنقطع يكون في الإيجاب كما يكون في النفي، تقول: ضربت القومَ إلا الحمارَ، وحكى س[٦] على الانقطاع في الإيجاب: واللّه إنَّ لِفُلانٍ مالاً إلا أنه شَقِيٌّ، على معنى: ولكنَّه شقيّ، أي: إلا شقاوتَه، أي: ولكنَّ شقاوتَه لا تُبقيه، ولأفعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا[٧]، معناه: واللّه لأفعَلَنَّ كذا إلا إنْ فعلت كذا، فجعله حِلاً ليمينه.

---

(١) الأصول ١: ٢٩٠.

(٢) معاني القرآن ٢: ٢٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٩، وفيه أيضًا لغة بني تميم التي ذكرها الشارح.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٥) سورة يونس: الآية ٩٨.

(٦) الكتاب ٢: ٣١٩، وقد سبق في ص ١٥٥.

(٧) الكتاب ٢: ٣٤٢، وقد تقدم في ص ١٥٣.

ص: وله بعدَ «إلا» من الإعراب إن تُرك المستثنى منه وفُرِّغَ العامل له ما له مع عدمها؛ ولا يُفعل ذلك دون نهيٍ، أو نفيٍ صريحٍ أو مُؤَوَّل. وقد يُحذَف على رأيٍ عاملُ المتروك. وإن لم يُترَك المستثنى منه[1] فللمستثنى بإلا النصبُ مطلقًا بها، لا بما قبلها معدًّى بها، ولا به مستقلاًّ، ولا بـ«أستثني» مضمَرًا، ولا بـ«أنَّ» مقدَّرة بعدها، ولا بـ«إنْ» مخففة مركبًا منها ومن «لا» «إلا»، خلافًا لزاعمي ذلك، وفاقًا لـ«س» والمبرد.

ش: ذكر أنَّ المستثنى يكون على حسب العامل، إن طلَبه مرفوعًا رفَعه، أو منصوبًا نصَبه، أو مجرورًا بحرفِ جَرٍّ جُرَّ به.

وشَرط في ذلك شرطين:

أحدهما: أن يُترك المستثنى منه، وهو الذي كان تسلط عليه العامل بأحد الأعاريب.

والثاني: أن يكون العامل قد فُرِّغ لِما بعد إلا. ومعنى التفريغ: أنه يشغل بالعمل فيه.

واحترز بالشرط الأول من أن يكون العامل قد أثَّر في المستثنى منه لكونه مفرَّغًا له؛ وبالشرط الثاني من أن يكون المستثنى منه[2] متروكًا، ولكن العامل لم يُفَرَّغ لِما بعد إلا، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا، وما قام زيدٌ إلا عمرًا، فإنَّ ذلك قد تُرك فيه المستثنى منه، ولم يُفَرَّغ العامل لقوله إلا عمرًا؛ إذ قد شُغل بقولك: إلا زيد، وكذلك التقدير في: ما قام زيدٌ إلا عمرًا، حُذف المستثنى منه، ولم يُفَرَّغ قام لقولك إلا عمرًا؛ إذ قد شُغل بزيد: وتقديره: ما قام زيدٌ ولا غيرُه إلا عمرًا، /فعمرو مستثنًى من هذا المقدَّر الحذف، وهو قولك: ولا غيرُه. [٤: ٣٢/أ]

---

(١) منه: سقط من ك.

(٢) منه: سقط من ك، ن.

وقول المصنف **وفُرِّغ العامل له فيه قصور**؛ لأنَّ المُفَرَّغ للمستثنى[1] أعم من أن يكون عاملاً أو غير عامل، ولهذا كان قوله في ألفيته[2]:

وإنْ يُفَرَّغْ سابقٌ ....

أوجز من قوله هنا: وفُرِّغَ له العامل. ومثال تفريغ العامل: ما قام إلا زيدٌ، ومثال تفريغ غير[3] العامل قولك: ما في الدار إلا عمرٌو، فقولك «ما في الدار» يقتضي: إلا عمرو، وليس بعامل فيه الرفع، بل هو مرفوع بالابتداء، كقولك: ما في الدار زيدٌ.

والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكّد؛ فإنه لا يكون فيه، ولذلك تُؤُوِّل قوله تعالى ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[4] على حذف الوصف، أي: ظنًّا ضعيفًا[5]. أو على تضمين نَظُنُّ معنى نَعتقد[6]، فيكون مفعولاً. أو على وضع إلا غير موضعها، والتقدير: إنْ نحن إلا نَظُنُّ ظنًّا[7]، وعلى هذين التأويلين يُخرَّج قول الأعشى[8]:

---

(١) الذي في المخطوطات: للمستثنى منه.

(٢) قال:

وإنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ إلا لِما بَعدُ يَكُنْ كَما لَوِ الاَّ عُدِما

وقوله «في ألفيته ... أوجز من قوله»: انفردت به د. وقوله «أوجز» ورد في د: أو جرد.

(٣) غير: سقط من ك.

(٤) سورة الجاثية: الآية ٣٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٧.

(٦) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٧) المسائل الحلبيات ص ٢٢٩. وفي إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٥٥ ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٦٦٣ أنَّ هذا تقدير المبرد.

(٨) تقدم في ٤: ٣٠١. وتقدير التأويل الثاني: وما هو إلا اغترَّه الشيب. المسائل الحلبيات ص ٢٢٩.

وَحَلَّ به الشَّيبُ أثقالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيبُ إلا اغْتِرارا

وعند أكثر النحاة لا يكون إلا في غير الموجب، وهو النفي والنهي والاستفهام، والموجب ما عداها، نحو الخبر والأمر والتمني والشرط.

وإذا فُرِّغ لشيء من أسماء الاستفهام فلا يُفَرَّغ إلا لما يدل[1] عليه، لو قلت: متى قام إلا زيدٌ؟ لم يصح؛ لأنَّ التقدير: أشيء من الأزمان قام فيها إلا زيد؟ فيكون تفريغًا على الإيجاب، وهو لا يجوز.

وزعم بعض المتأخرين أنَّ غير الموجب هو الوجه الذي يكون فيه النفي، وما عداه ليس بموجب، وبنى عليه أنَّ التفريغ لا يكون إلا فيه، وعزاه إلى س لقوله[2] «فأما الاسم بمنْزلته[3] قبل أن تلحق فهو أن تُدخل الاسمَ في شيء تنفي عنه ما سواه»، وهذا ينبغي أن يحمل النفي فيه على الترك الشامل للنفي والنهي والاستفهام المراد به النفي.

وقوله **ولا يُفعَل ذلك** أي: جعلُ[4] ما بعد إلا بالنسبة إلى ما قبلها كحاله لو لم تدخل إلا.

وقوله **دونَ نَهي** مثاله: لا يقمْ إلا زيدٌ، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[5]، ولا تَمرُرْ إلا بزيد.

وقوله **أو نفيٍ صريح** مثاله ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[6]، وما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد.

---

(١) ك، ن: يدار.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٠. وأول النص فيه كما يلي: «فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمترلته قبل أن تلحق إلا فهو ...».

(٣) ك، د: فبمنْزلته.

(٤) جعل: انفردت به د.

(٥) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

وقوله أو **مُؤوَّلٍ** ظاهره أنَّ قوله «صريح أو مؤول» قيد في قوله «أو نفي» لا في قوله «أو نهي»، وبيّن في الشرح[1] أنَّ ذلك راجع إلى النهي، قال: كقوله تعالى ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾[2]، قال: «معناه لا تُوَلُّوا الأدبار إلا متحرِّفين لقتال أو متحيِّزين إلى فئة».

وذَكر من النفي المؤول الاستفهامَ، نحو قوله تعالى ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[3]، وقولِك: زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخبزَ، وقوله ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[4]، قال[5]: «المراد بالكِبَر[6] هنا الصعوبة، كأنه قيل: لا تَسهُل إلا على الخاشعين». / وقولَهم: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ ، وأَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ. وذكره هذين المثالين في النفي المؤول صحيح، لكنه بالنسبة لما يتكلم فيه ليس بصحيح؛ لأنه يتكلم في النفي المفرَّغ فيه العامل ، وفي هذين المثالين لا يُفرَّغ فيهما العامل لِما بعد إلا ، فلا يجوز : قَلَّ إلا المال؛ لأنَّ «قَلَّ» لفظة موجبة[7] ، فلا يمكن فيها التفريغ ، أما «أَقَلّ» فلأنه لازم الإضافة، فلا يمكن أيضًا فيه التفريغ. [٤ :٣٢/ب]

فلو كان الموجب لازمًا له نفي، نحو لولا ولو - فذهب المبرد إلى جواز التفريغ، تقول: لولا القومُ إلا زيدٌ لأكرمتك، ولو كان معنا إلا زيدٌ [لغُلِبنا][8]، قال: يقتضي القياس جوازه لأنه تفريغ كالبدل.

---

(١) ٢: ٢٧٠.

(٢) سورة الأنفال: الآية ١٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٤٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ٤٥.

(٥) ٢: ٢٧٠.

(٦) ن: بالكبير. ك، وشرح المصنف: بالكبيرة.

(٧) ك: لفظة توجب. ن: لفظه موجب.

(٨) لغلبنا: تتمة من الارتشاف ص ١٥٠٣.

ورُدَّ ذلك في لولا بأنَّ التفريغ يدخل في جملة بعد لولا، وهي ثابتة، والجواب خارج عما دخلت فيه إلا. وأمّا مسألة لو فيأتي الكلام فيها عند تعرض المصنف للوصف بإلا.

ولا بُدَّ أن يكون النفي محققًا في اللفظ أو في المتضمن، وكل منهما تارة يباشر ما دخلت عليه إلا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا، وقَلَّما يقوله إلا زيدٌ، أو غير مباشر[1]، وشرطه أن يكون ما دخل عليه النفي غير مقصود النفي، بل دخل ليبين جهة ما في المنفي الذي هو الخبر، فيكون كالمباشر، وذلك إنما يوجد في أفعال القلوب في بعضها، وهي المفيدة[2] في الجملة وجهًا من وجوه الاعتقاد، نحو: ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا، وما ظننتُ أن يقول هذا أحدٌ إلا زيدٌ، وكذا سمعت وشهدت، كأنك قلت: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ في علمي، وما يقول ذلك أحدٌ في ظنّي، وفي تفريغٍ لِما بعد أنَّ وقد تقدمه «ما علمت»، نحو: ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا، وهو مثال س[3] - نَظَرٌ، وينبغي ألاَّ يُقدَم على إجازته إلا بسماع.

وأجاز الأخفش التفريغ في نحو، ما علمته، وما ظننته يقول ذلك إلا زيد، والهاء ضمير الشأن. ومنعه غيره. وقال الأخفش: «لو قلت ما أرى، وما أعلم بقي من الشهر إلا يومان لم يحسن؛ لأنك جئت إلى جنب أرى بفعل، وإنما ينبغي أن تجيء[4] باسم» انتهى.

---

(١) كذا وردت هذه العبارة في المخطوطات والارتشاف. وينبغي أن يقول: وتارة لا يباشره.

(٢) في المخطوطات: البعيدة. صوابه في الارتشاف ص ١٥٠٣.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٧.

(٤) في المخطوطات: أن تخبر. صوابه في الارتشاف ص ١٥٠٤.

وأمّا ما تقدم من قولهم أَقَلُّ[1] رجلٍ يقول ذلك إلا زيد، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيد - وإن كانا موجبين صورة - فمعناهما النفي، والبدل على المعنى لا على «أقلُّ رجلٍ»، وعلى رجل من «قَلّ رجلٌ»؛ لأنّ المعنى: ما رجلٌ يقول ذلك. ويجوز النصب على الاستثناء.

ودلّ كلام المصنف على أنّ ما قبل إلا يتسلط على ما بعدها، كحاله لو لم تكن إلا، بشرط نهي أو نفي صريح أو مؤوّل، فدلّ ذلك على أنّ الموجب المحض لا يكون فيه ذلك، لا تقول: قام إلا زيدٌ، ولا: ضربتُ إلا زيدًا ولا: مررتُ إلا بزيدٍ. قال المصنف وغيره: «لأنه يلزم منه الكذب»[2]، قال[3]: «ألا ترى أنّ حقيقة قولك رأيت إلا زيدًا: عَمَّ نظري الناسَ إلا زيدًا، وذلك غير جائز. فلو كان في الإيجاب معنى النفي عومل معاملته، نحو: عدمتُ إلا زيدًا، وصمتُ إلا يومَ الجمعة، فإنهما [٤: ٣٣/أ] بمعنى: لم أجِد، ولم أُفطِر» /انتهى.

وهذا الذي ذكره سائغ تقديره في كل موجب؛ إذ ما من فعل موجب إلا ويمكن نفي نقيضه، فيقدر قوله ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[4]: لا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نورَه، وتقدير قام إلا زيدٌ: لم يفعل إلا زيدٌ، أو: لم يَجلس إلا زيدٌ. والذي يمكن أن يذهب إليه أنّ الفعل الموجب إذا أمكن تعلقه بعامٍّ محذوف جاز أن يُفرَّغ لِما بعد إلا؛ فيعمل فيه، ما لم يكن ذلك العامُّ مرفوعًا بالفعل، نحو: بَرِئتُ إلا من ذِمامك، التقدير: بَرِئتُ من ذِمام كلِّ أحدٍ إلا من ذِمامك، وقد جاء نحو من ذلك في أشعار المولّدين، وينبغي ألا يُقْدَم على تجويز ذلك إلا بسماع من العرب.

---

(١) ك، ن: هل.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٧٠.

(٤) سورة التوبة: الآية ٣٢.

ونقول: غير الموجب بالنسبة إلى تفريغه لِما بعد إلا إمّا أن يكون ما قبل إلا تامًّا في اللفظ، أو غير تامّ:

إن كان تامًّا فإنه يقتضي منصوبًا، أو مجرورًا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا، وما مررتُ إلا بعمرٍو، فيجوز فيما بعد إلا وجهان:

أحدهما: أن يكون معمولاً لِما قبل إلا على سبيل التفريغ، فيكون زيدًا منصوبًا بضربت، وبعمرو متعلقًا بما مررت.

والثاني: النصب فيهما على الاستثناء، ويكون معمول الفعل محذوفًا لأنه فضلة، والفضلات بابها أن يجوز فيها الحذف، ويكون مستثنًى من ذلك المعمول المحذوف، ومن ذلك قوله(1):

نَجا سالِمٌ ، والنَّفسُ مِنهُ بِشِدْقِهِ ... ولم يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيفٍ ومِئزَرا

وإن كان غير تامٍّ فإمّا أن يمكن أن يقدَّر له محذوف يَتِمّ(2) به، أو لا يمكن:

فإن أمكن وجب(3) أن يرفع ما بعد إلا إن لم يقدر المحذوف، فإن قدرته جاز فيه الرفع والنصب، ومثال ذلك قوله(4):

هل هو إلا الذِّيبُ لاقى الذِّيبا ... كِلاهما يَطمَعُ أنْ يُصيبا

روي برفع الذِّيب، ونصبه على تقدير: هل هو شيء إلا الذِّيبَ، فحذف خبر المبتدأ لدلالة المعنى عليه، ويجوز رفع الذِّيب على أن تجعله خبرًا للمبتدأ، ولا تقدر محذوفًا. فأمّا قوله(5):

---

(1) تقدم في ٧: ١٠٧. والتقدير: ولم ينج بشيء.

(2) يتم: انفردت به د.

(3) وجب: انفردت به د.

(4) أنشدهما ابن الدهان في الغرة [باب الاستثناء] ق: ١٠٨/ب [نسخة كوبريلي برقم ١٤٩٥] وأنشد الأول أبو حيان في منهج السالك ص ١٦٥ وفي الارتشاف ص ١٥٠٥.

(5) هو عروة بن حزام كما في ذيل الأمالي ص ١٦٠، والبيت من نونيته المكسورة، وعجزه فيه: «وما لي - والرحمنِ - غير ثمانِ». وهو كرواية أبي حيان في شرح الكافية للرضي ١: ٧٥٥ والخزانة ٣: ٣٧٥ [٢٣٠]. والرواية المشهورة: يطالبني عمي.

يُطالِبُني عمرٌو ثَمانينَ ناقةً وما لِيَ - يا عَفْراءُ - إلا ثَمانِيا

فيحتمل أن تكون «ما» استفهامية، فلا يُقَدَّر محذوف، وأن تكون نافية، فيقدر مبتدأ محذوف، أي: وما لي نوقٌ، كما قدّر الخبر محذوفًا في: «هل هو إلا الذّيبَ».

وإن لم يمكن وجب رفع ما بعد إلا، نحو: ما قام إلا زيد، وإنما وجب الرفع لأنه فاعل، ولا يمكن أن يقدَّر ما قبل إلا محذوف؛ لأنه يكون فاعلاً، والفاعل لا يُحذَف.

[٤ :٣٣/ب] وأجاز الكسائي في نحو هذا الرفع على الفاعل، والرفع على البدل /من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذف الفاعل.

وما أجازه من البدل ومن النصب مبنيّ على جواز حذف الفاعل، وهو لا يجوز. ولا يجوز أن يُضمَر فيكون التقدير: ما قام هو - أي: قائمٌ - إلا زيدٌ؛ لأنه يلزم أن يكون أحد ركني الإسناد مستفادًا من الآخر، فكأنك[1] لم تأت إلا بالفعل خاصةً، والفعل لا يكون منه كلام، ولذلك منع النحاة: رَبُّ الجاريةِ سَيِّدُها؛ لَمّا كان أحد الجزأين مستفادًا من الآخر.

فأما قول الشاعر[2]:

لم يَبقَ إلا المَجدَ والقَصائدا غيرَكَ ، يا بنَ الأكرَمينَ والِدا

فروي بنصب المجد وفتح غير، فلا حجة فيه، ولا يكون التقدير: لم يبق أحدٌ غيرَك، فحذف الفاعل؛ لاحتمال أن يكون غير مرفوعًا، وبُني لإضافته إلى مبنيّ، كما بُني [في][3] قوله[4]:

---

(١) ك، ن: وبأنك.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) تقدم في ١: ١٣٣.

لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ حَمائمٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوقالِ

وأمّا قول العرب «ما قامَ إلا امرأةٌ»[1] فلا حجة فيه على البدل من فاعل محذوف - وإن كان ظاهره يقتضي ذلك - من حيث أُسند الفعل بلا علامة تأنيث في فصيح الكلام؛ ولا يُلحقونها إلا في ضرورة، وهي لا تُحذف من فعل المؤنث الحقيقي إلا في نادر أو ضرورة؛ لأنه يحتمل أن يكون المسوِّغ لحذفها كون الكلام في معنى كلام لا تَلحق الفعلَ فيه العلامة؛ ألا ترى أنّ «ما قامَ إلا امرأةٌ» في معنى: ما قام أحدٌ إلا امرأةٌ.

وفي البديع[2]: «أجاز قوم: ما قامَ إلا زيدًا»، وأنشد:

يُطالبني عمرٌو ....

البيت.

وفي الإفصاح ما نصه: وقد زعم بعضهم[3] أنّ ما بعد العامل هنا بدلٌ، فقولك[4]: ما جاءني إلا زيدٌ، [زيدٌ][5]: بدل من فاعل دلّ عليه الفعل، أي: ما جاءني جاءٍ إلا زيدٌ. وكذلك يُقَدَّر في ما رأيتُ إلا زيداً، [وما مررتُ إلا بزيدٍ][6]: ما رأيتُ مَرْئِيًّا إلا زيدًا، وما مررتُ بممرورٍ به[7] إلا بزيدٍ.

وقد رَدُّوا هذا بقولهم: ما جاءني إلا امرأةٌ، و لم يقولوا غيره، وبامتناع النصب في الرفع، وقد حكاه أهل الكوفة، و لم يأت ما استشهدوا به إلا فيما يُؤَوَّل.

---

(١) انظر اللباب ١: ١٨٧.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ٢٢٦.

(٣) بعضهم: انفردت به د.

(٤) ك، ن: بقولك. وقوله «فقولك ما جاءني إلا زيد بدل»: سقط من د.

(٥) زيد: تتمة يلتئم بها السياق.

(٦) وما مررتُ إلا بزيد: تتمة يقتضيها السياق.

(٧) به: انفردت به ن، وهو في الارتشاف ص ١٥٠٥.

وقوله **وقد يُحذَف على رأي عاملُ المتروك** مثاله قول الشاعر[(١)]:

تَنُوطُ التَّميمَ ، وتَأبَى الغَبُو قَ مِن سِنَةِ النَّومِ إلا نَهارا

خرَّجه الفارسيُّ على أنه يريد: لا تغتذي الدهرَ إلا نهارًا، فحذف «لا تغتذي»، وهو عامل في المستثنى المتروك، وهو الدهر، يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة، فهي تأبى أن تغتبق - أي: تغتذي بالعشيّ - لئلا يَعوقها عن الاضطجاع للراحة.

وقال المصنف في الشرح[(٢)]: «وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد: وتأبى الغَبوق والصَّبوح، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه، وهو كثير».

وقوله **وإن لم يُترَك المستثنى منه فلِلمستثنى بإلا النصبُ مطلقًا بها** أي: النصب في الموجب وغيره بـ«إلا». وقال المصنف في الشرح[(٣)]: /«يُنصب في [٤: ٣٤/أ] الموجب وغيره[(٤)]، لكن في الموجب لا يُشارَك النصب، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحًا أو مرجوحًا» انتهى. فقوله «في الموجب لا يُشارَك النصب» ليس بصحيح؛ لأنه يشاركه النعت على ما يبين، وقد ذكر هو ذلك. وقوله «وفي غير الموجب يُشاركه» لا يقتصر فيه على البدل، بل يجوز فيه النعت على ما يبين.

وقوله **لا بما قبلها مُعَدًّى بها**[(٥)] هذا مذهب السيرافي[(٦)]، وهو أنَّ الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا.

---

(١) الأعشى. الديوان ص ٩٩. تنوط: تعلِّق.

(٢) ٢: ٢٧٠.

(٣) ٢: ٢٧١.

(٤) وغيره ... وفي غير: سقط من ك. وغيره لكن في الموجب: سقط من ن. وفي غير الموجب ... انتهى فقوله: سقط من ن.

(٥) انظر الإنصاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ [المسألة ٣٤] وأسرار العربية ص ١٨٥ - ١٨٩.

(٦) قال: «والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدًا بالفعل الذي قبل إلا». شرح الكتاب ٨: ١٨٤.

ونقل ابن عصفور[1] عن السيرافي وابن الباذش أنه منصوب بالفعل بوساطة إلا، وانتصب «غير» وما في معناه بالفعل من غير واسطة، وشبَّهه ابن الباذش في ذلك بالظروف، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف المختص بحرف الجر فكذلك ما بعد إلا بمنْزلته، فلا يصل الفعل إليه إلا بوساطتها، وغير لإبهامها مشبهة بالظرف المبهم، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما في معناها.

ونَسب هذا المذهبَ شيخُنا الحافظ أبو الحسن الأُبَّذيُّ[2] إلى الفارسيّ وابن بابشاذ وأبي علي الرُّنْديّ.

وقال ابن عصفور: «ذهب جماعة من البصريين والفارسي في هذا الكتاب - يعني الإيضاح[3] - إلى أنَّ الناصب للاسم المستثنى الفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بوساطة إلا، وشبَّهه بالمفعول معه، وصل الفعل بوساطة إلا كما وصل بوساطة الواو».

وقال الأستاذ أبو علي: «هو مذهب المحققين، والصواب نصبه بما قبله فعلاً كان أو غيره».

قال أستاذنا أبو جعفر: هو مذهب س؛ لأنه قال[4]: «انتصب بما قبله»، وشبَّهه بعشرين. وهو اختيار شيخنا ابن الضائع[5].

وقال ابن عصفور: هو قول س، والفارسي في تذكرته، وجماعة من البصريين.

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٣.

(٢) قال في شرح الجزولية ٢: ٢١٣ [مخطوط]: «وهو مذهب السيرافي وغيره وابن الباذش».

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٠٥.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٠. ولفظه: «عاملاً فيه ما قبله».

(٥) شرح الجمل له ١: ٩٥٣ [رسالة].

وقد رد المصنف[1] مذهب من زعم أنه منصوب بما قبله من فعل أو غيره بوساطة إلا بصحة تكرير الاستثناء؛ نحو: قبضتُ عشرة إلا أربعة إلا درهمًا إلا رُبعًا؛ إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضتُ، فإذا جُعل معدًّى بـ«إلا» لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحط، وإلى الدرهم بمعنى الجبر، وإلى الربع بمعنى الحط، وذلك حكمٌ بما لا نظير له، فإنه استعمال فعل واحد معدًّى بحرف واحد على معنيين متضادين. انتهى هذا الوجه من الرد.

ولا حجة فيه؛ لأنه قد يُعَدَّى الفعل بحرفٍ واحد إلى معنيين مختلفين إذا كان الحرف صالحًا لذلك؛ ولا فرق بين كونهما متضادين أو مختلفين، تقول: رأيت زيدًا بثيابه بالبصرة بقصدٍ مني، فالباء الأولى للمصاحبة، والثاني للظرفية، والثالثة للسبب، وكلها تتعلق برأيت، فكذلك تعدى الفعل بوساطة إلا إلى هذه المنصوبات؛ لأنه قد تقرر أنَّ الاستثناء من الموجب منفيّ، ومن المنفيّ موجب، فمعنى إلا أربعةً: لم أقبضها، ومعنى إلا درهمًا: فقبضته، ومعنى إلا رُبعًا: لم أقبضه.

[٤: ٣٤/ب] قال المصنف[2]: «وكذا لو كررت إلا دون[3] /تخالف[4] في المعنى، نحو: قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا، فإنَّ الثاني موافق للأول في المعنى، فإن جُعلا منصوبين بالفعل مُعَدًّى إليهما بإلا لزم من ذلك عدم النظير؛ إذ ليس في الكلام فعل مُعَدًّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف، فوجب اجتنابه» انتهى.

وردَّ ما نقله ابن عصفور عن السيرافي وابن الباذش بأنه قد ينتصب الاسم بعد إلا و لم يتقدمه فعل؛ نحو قولك: القومُ إخوتُك إلا زيدًا.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

(٣) إلا دون ... فإن الثاني موافق: سقط من د.

(٤) ن: بخلاف. وفي شرح المصنف: عطف.

وقوله **ولا به مستقلاً** أي: ولا بما قبل إلا مستقلاً دون أن يكون تعدى إليه بوساطة إلا. وهذا ذكر المصنف[1] أنه مذهب ابن خروف. وحجته[2] في ذلك انتصاب غير إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها بلا واسطة. قال[3]: «فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرًا إلى واسطةٍ لم تنصب غير بلا واسطة. وجرّأه قولُ س في باب غير: (ولو جاز أن تقول أتاني القوم زيدًا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لَما كان إلا نصبًا)[4]».

وأجيب[5] عن نصب غير في الاستثناء بأنها انتصبت على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وسيأتي الكلام على نصب غير والخلاف في ذلك إن شاء اللّٰه.

وأجيب[6] عن كلام س بأنه يُحمل على حذف إلا وإبقاء عملها، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها في الإعراب، كما يفعل في كل مضاف إليه إذا حُذف المضاف وأقيم هو مقامه.

وقوله **ولا بـ«أستثني» مضمرًا** هذا مذهب المبرد والزجاج فيما حكاه عنهما السيرافي[7]. قال المصنف في الشرح[8]: «وكلامه - يعني المبرد - في المقتضب بخلاف ذلك، فإنه قال في أول أبواب الاستثناء[9]: (وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم وقع

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

(٢) أي: ابن خروف.

(٣) يعني ابن خروف. شرح التسهيل ٢: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) الكتاب ٢: ٣٤٣.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨.

(٧) شرح الكتاب ٨: ١٨٤.

(٨) ٢: ٢٧٣.

(٩) المقتضب ٤: ٣٩٠.

عند السامع أنَّ زيدًا فيهم، فلما قلت إلا زيدًا كانت إلا بدلاً من قولك: لا أعني[1] زيدًا، أو: أستثني[2] ممن جاءني زيدًا، فكانت بدلاً من الفعل). فهذا نصه مبينًا بأنَّ العامل إلا، فإنها بدلٌ من الفعل، ولو كان الفعل عاملاً لكان في حكم الموجود، ولزم من ذلك جمعٌ بين البدل والمبدل منه في غير إتباع ولا ضرورة.

وقال[3] أيضًا: «هو مردود لمخالفته النظائر؛ إذ لا يُجمع بين فعلٍ وحرف يدلُّ على معناه لا بإظهارٍ ولا بإضمار، ولو جاز ذلك لنُصب ما ولي ليت وكأنَّ ولا بأَتَمَنَّى وأُشَبِّه وأنفي، وفي الإجماع على امتناع ذلك دليل على فساد إضمار أستثني».

وقوله **ولا بأنَّ مقدَّرةً بعدها** هذا المذهب معزوّ إلى الكسائي، عزاه إليه السيرافي[4].

وقال ابن عصفور: «حكاه ابن بابشاذ عن الكسائي، وأنَّ التقدير: إلا أنَّ زيدًا لم يقم، فأضمر أنَّ، وحذف خبرها. وهذا شيءٌ لم يحكه أحد من أصحابه عنه، وإنما حكوا عنه أنَّ المستثنى ينصب بخروجه من الوصف[5]، ويعني بذلك أنه خرج عن معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنًا من أركانها؛ بل فضلةً مطلوبةً لها» انتهى.

وهذا قريب من مذهب من زعم أنه منتصب بالجملة المتقدمة عليه بوساطة إلا؛ وهو الذي عزاه أستاذنا لـ«س»، وابن عصفور لـ«س» /والفارسيٍّ في «التذكرة». [٤ :٣٥/أ]

---

(١) الذي في المقتضب: «أعني» بدون لا.

(٢) زيد هنا في ك: فيهم فلما قلت.

(٣) يعني المصنف. شرح التسهيل ٢: ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٤) شرح الكتاب ٤: ١٨٦، ولفظه: «فيما حُكي عنه».

(٥) ذكر السيرافي أنَّ هذا حُكي عن الكسائي، ولم يسمّ من حكاه عنه. شرح الكتاب ٨: ١٨٧.

ورُدَّ مذهب من ادَّعى إضمار أنَّ بأنه يؤدي إلى إضمار الموصول وإبقاء صلته. وأيضًا فإنها بتأويل مصدر، فلا بدَّ لها من عامل، وذلك العامل الذي يعمل فيها ينبغي أن يُجعل عاملاً في الاسم نفسه، ولا يُتكلف إضمار أنَّ. وأيضًا فإنَّ العرب لا تُضمر أنَّ وأخواتها وتُبقي عملها لضعفها عن العمل، ولا يُحفظ في كلامهم شيءٌ من ذلك.

وقال ابن عصفور[1] أيضًا: «ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب لمخالفته الأول؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام القوم إلا زيدًا كان ما بعد إلا منفيًّا عنه القيام، وما قبله موجبٌ له القيام، وهو مذهب الكسائي» انتهى. وهذا هو الذي فهم الفراء عن الكسائي، وهو معنى ما حكى ابن عصفور عنه من أنه انتصب بخروجه من الوصف.

وردَّ الفرَّاء[2] ذلك بأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لأوجبه في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، وفي: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو؛ لأنَّ ما بعد لا ولكنْ مخالفٌ لِما قبلها.

وقوله **ولا بـ«إنْ» مخففةً مركبًا منها ومن لا إلا** هذا المذهب عزاه السيرافي[3] إلى الفراء، وهو أنَّ إلا مركبةٌ من لا ومن إنْ مخففة من إنَّ.

وزاد ابن عصفور في تقرير هذا المذهب أنَّ مَن نصب في نحو قامَ القومُ إلا زيدًا غلَّب حكم إنَّ، فجعل زيدًا منتصبًا بها، وخبرها محذوف، و«لا» كافية منه، والتقدير: إنَّ زيدًا لم يقم. ومَن رفع غلَّب حكم لا، فكان زيد معطوفًا بها على

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٣.

(٣) شرح الكتاب ٨: ١٨٧، وانظر ما قيل في مذهب الفراء فيما تقدم في ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤.

القوم، وكأنه قال: قامَ القومُ لا زيدٌ، قال: وإذا غلّبت حكم إنّ مع المضمر اتّصل الضمير بإلا، ومن ذلك قوله[1]:

وما علينا إذا ما كُنتِ جارتَنا ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ

وإن غلّبت حكم لا فصلتَ الضمير، فقلت: قامَ القومُ إلا أنت، إجراءً له مجرى قوله: قامَ القومُ إلا زيد، ومن ذلك قوله[2]:

ويومَ الحربِ إذْ حَشَدَتْ مَعَدٌّ وكانَ الناسُ إلا نحنُ دِينا

ورُدَّ هذا المذهب بأنك تقول: ما قام القوم إلا زيدٌ، برفع زيد ونصبه، فلو كان الرفع على ما ذكرهُ من تغليب حكم لا لم يجز مع النفي؛ لأنّ «لا» لا يُعطف بها بعد النفي، لا يقال: ما قام القومُ لا زيدٌ، ولو كان النصب على ما ذكره للزم اتصال الضمير المنصوب بها في الفصيح كما يتصل بإنّ، فتقول: قام القومُ إلاك، والعرب لا تقول ذلك إلا في الضرورة، وأما في الفصيح فلا بدّ من فصله: فتقول: إلا إيّاك.

ورَدَّ المصنف هذا المذهب بأنّ التركيب دعوى لا دليل عليها. ولأنه لو صح التركيب لتغير العمل لتغير المعنى معه، كما تغير الحكم بتركيب إذما وحيثما[3]، لَمّا جوزي بهما زال معنى الإضافة والعمل اللائق بهما. ولأنه لو صحَّ لم يلزم نصب ما وليَ إلا في موضع، ولكان الإلغاء أولى كما كان قبل التركيب إذا خففت، بل كان يمتنع النصب لازدياد الضعف بالتركيب. ولأنه لو صح لوجب ألاّ يتم الكلام /بالمنصوب مقتصرًا عليه؛ كما لا يتمُّ به بعد إنّ؛ لأنّ العامل المنقوص لا ينقص عمله. انتهى ملخَّصًا. [٤: ٣٥/ب]

---

(١) تقدم في ٢: ٢٣٣، ٤: ٢٢١.

(٢) هذا أول بيتين في معاني القرآن للفراء ٣: ٨١. وهو في شرح المصنف ٢: ٣٠٠، وقال بعده: «أراد: وكان الناس المغايرون لنا دينًا». وفيهما: ويوم الحزن.

(٣) ك، د: وحيث.

وقوله **خلافًا لزاعمي ذلك** قد ذكرنا مَن نُسبت إليهم هذه الأقوال.

وقوله **وِفاقًا لـ«س» والمبرِّد** أمّا هذا المذهب - وهو أنَّ النصب بإلاَّ نفسها - فعزاه المصنف[1] إلى س والمبرِّد وعبد القاهر الجرجاني[2]. قال ابن عصفور: ذهب المبرد والمازني ومن أخذ بمذهبهما إلى أنَّ الناصب للمستثنى ما في إلاَّ من معنى أستثني؛ ألا ترى أنَّ قولك قام القوم إلاَّ زيدًا بمنْزلةِ قولك: قام القومُ أستثني زيدًا. وهذا فاسد؛ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل لا في ظرف ولا مجرور ولا حال، إلاَّ أنَّ بعضها قد عمل بما فيه من معنى الفعل إذا أشبه الفعل، نحو كأنَّ، فإنها تعمل في الحال، وأمَّا المعنى مجردًا من اللفظ فلا يعمل في شيء في ذلك. وأيضًا فإنك قد تقول: قام القومُ غيرَ زيد، فيكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلاَّ، فكما أنَّ معنى الاستثناء المفهوم من غير لا يصحُّ إعماله فيها لأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يعمل في الكلمة معناها؛ فكذلك أيضًا لا ينبغي أن يجعل الناصب للاسم الواقع بعد إلاَّ ما فيها من معنى الاستثناء، بل يكون الناصب له هو الناصب لغير.

وقال الرُّمَّاني: «روي عن الزجَّاج أن نصبه بإلاَّ لأنها بمعنى أستثني. ويَبطل بنصب غير، ولا يصح معها تقدير أستثني لفساد المعنى، ولأنَّ إعمال الحروف بمعانيها غير مطرد، كـ«ما» النافية، ولأنه ليس تقدير أستثني بأولى من تقدير تخلَّف أو امتنع مما يَرفع، ولأنَّ المستثنى يُرفع في مواضع مع وجود إلاَّ، ولأنّا إذا قدَّرنا أستثني صار الكلام جملتين، وتقديره على الجملة الواحدة أولى» انتهى كلام الرماني.

وظاهرُ نقل ابن عصفور عن المبرد غير موافقٍ لِما نقلَه المصنف عنه؛ لأنَّه نقل عنه من المقتضب أنَّ إلا بدل من قولك: لا أعني زيدًا، أو: أستثني ممن جاءني زيدًا،

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧١ - ٢٧٧.

(٢) كذا! وقد قال في المقتصد ص ٦٩٩: «ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة إلا».

فكانت بدلاً من الفعل. وابن عصفور نقل أنّ النصب بما في إلاّ من معنى أستثني. وغير موافق أيضًا لما يدلُّ عليه كلام المصنف أنّه منصوب بنفس إلاّ من غير مراعاةِ أنّ مدلولها أستثني، ولا أنها بدلٌ من الفعل.

وأمَّا مذهب س فقد تقدَّم النقل أنّه منصوب بالجملة المتقدِّمة عليه بوساطة إلا. وزعم المصنف أنّه منصوب في مذهب س والمبرد والجرجاني بنفس إلا، وهو اختياره، قال[1]: «وقد خفي كون هذا مذهب س على جمهور الشُّراح لكتابه، وأنا أستعين اللّه على بيان ما خفيَ عليهم من ذلك بنصوص يَعضُد بعضها بعضًا، فمن ذلك قوله[2]: (إلاّ يكون الاسم بعدها على وجهين:

أحدهما: ألاّ تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنّ «لا» حين قلت: لا مَرحَبًا ولا سَلامٌ، لم تُغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلاّ، ولكنها تجيء لمعنًى كما تجيء «لا» لمعنًى.

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه /ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهمًا). [٤: ٣٦/أ]

فجعل «إلاّ» نظيرة «لا» المحمولة على «إنّ» في أنّ ما تدخل عليه تارةً تصادفه مشغولاً بعاملٍ غيرها، فتؤثر في معناه دون لفظه، وتارةً تصادفه غير مشغول بعاملٍ غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه. ثم صرَّح بأنّ العامل في زيد من نحو قاموا إلاّ زيدًا ما قبله من الكلام، فإما أن يريد بما قبله «إلا» وحدها، أو الفعل وحده، أو كليهما، فدخول «من» مانع من أن تريد كليهما؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس؛ فإنّ التي لبيان الجنس لا تدخل بعد «ما» إلا على نكرة، كقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٧١ - ٢٧٢.
(٢) الكتاب ١: ٣١٠.

مِن شَىْءٍ ﴾[1]، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾[2]، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾[3]، فلو كانت «مِن» في قول س لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرَّفًا، بل كانت تدخل عليه منكرًا، وإذا لم تدخل عليها إلا معرَّفًا فهي للتبعيض، ويلزم من ذلك انتفاءُ أن تريد كليهما وثُبوتُ إرادة الفعل وحده أو إلا وحدها، وإرادة «إلا» أولى؛ لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره، والفعل قبله وقبل غيره، فإرادته مرجوحة، وإرادة «إلا» راجحة. ولأنَّ ما قبل الشيء إذا لم يُرَد به الجميع حُمل على الذي يلي، ولهذا إذا قال النحوي: (ياء التثنية مفتوحٌ ما قبلها وياء الجمع مكسور ما قبلها) عُلم محل الفتحة والكسرة. ويَعضُد إرادة إلا قوله (كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهمًا)، فجعل موقع المستثنى من عامله موقع الدرهم من العشرين، فعُلم أنه لم يُرد الفعل لأنه منفصل مكتفٍ، بخلاف إلا، فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء، فكانت مرادة» انتهى ذكره النص الأول من كلام س واستدلاله.

ولا دليل له في شيء منه، بل هو دليل عليه، وكلامه مدخول على ما نُبَيِّنه إن شاء الله، وكلام س يدل على أنَّ الناصب هو الجملة بوساطة إلا كما نسبه الجماعة إليه، فنقول:

أمّا تشبيهه إلا في الاستثناء المفرغ بـ«لا» الداخلة على «مَرحَبًا وسلامٌ» فليس[4] فيه أكثر من أنَّ ما بعد إلا مشغول بما قبلها، فهو على حسبه، لا يجوز فيه إلا شغله بما قبله، فكأنك لم تذكر إلا، كما أنَّ مَرحَبًا مشغول بعامل له ناصب له

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٥.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٤١.

(٣) سورة النحل: الآية ٥٣.

(٤) فليس: سقط من د. ك، ن: فلي منه.

مضمر، فكأنك لم تذكر لا؛ لأنها دخلت على متأثرٍ بشيءٍ قبلها، كما دخلت إلا على شيء متأثر بشيءٍ قبلها.

وأمّا أنّ في ذلك إشعارًا بأنّ إلا هي العاملة النصب في المستثنى فلا.

وأمّا قوله «فجعل إلا نظيرة لا المحمولة على إنّ» إلى آخره فليس كذلك، ليست لا هذه هي المحمولة في العمل على إنّ، بل هي للدعاء في قولك: لا مَرحَبًا بهم، ولا سلامٌ على عمرو، وليست للنفي العام؛ بدليل أنّ الجملة التي هي فيها[1] ليست خبرية؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، بل في تشبيهها بـ«لا» التي للدعاء إشعار بأنّ إلا لا تعمل، كما لا تعمل لا التي للدعاء.

وأمّا قول المصنف «ثم صرَّح بأنّ العامل في زيد من نحو: قاموا إلا زيدًا، ما قبله من الكلام» فهذا هو مُدَّعى الجماعة ومُستَنَدهم أنّ مذهب س أنّ زيدًا [٤ :٣٦/ب] منصوب /بما قبله من الكلام، وهي الجملة بأسرها، ولذلك عبَّر بعض أصحابنا[2] عن هذا المعنى بأنه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز.

وأمّا ترديد المصنف في أن يريد بـ«ما قبله» إلا وحدها، أو الفعل وحده، أو كليهما، وحصره ذلك في هذا التقسيم - فليس هذا التقسيم حاصرًا؛ إذ بقي قسم، وهو أن يريد بـ«ما قبله» من الكلام الجملة بأسرها، وهو مُدَّعى الجماعة في أنه مذهب س.

وأمّا قول المصنف «فدخول مِن مانع مِن أن تريد كليهما» فلا حاجة لهذا؛ لأنه لم يذهب أحد إلى أنّ الاسم بعد إلا منصوب بالفعل وإلا معًا.

وقوله «لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس» الظاهر أنها لبيان الجنس، هذا إذا فرَّعنا على أنّ مِن تكون لبيان الجنس، وأمّا على من نفى ذلك المعنى عنها فتكون

---

(١) في المخطوطات: فيه.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٢٥٤.

للتبعيض، ومعنى التبعيض هنا أنّ ما قبل إلا هو كلام من جملة الكلام، ولا يراد بالتبعيض هنا جزء الكلام، بل كلام من جملة الكلام.

وأمّا قوله «فإن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد ما إلا على نكرة»، وذكره آيات من القرآن جاء فيها[1] بعد «ما» الاسم المجرور بمن نكرة فلا يدل ذلك على أنها لا تجر المعارف بعد «ما»، لا يمنع أحد: اشتريت من عندك من الثياب، وما تريد من الفضة أُعطيك، ونظرتُ إلى ما نظرتَ من الخيل، وأكلتُ ما أشبَعَني من اللحم، والقرآن ملآن[2] من مجيء المعرفة بعد «ما»، قال تعالى ﴿فَانكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[4]، ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[5]، ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[6]، ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[7]، فاشتراط التنكير في ذلك ليس بشيء. وهكذا عادة هذا الرجل، يُقَعِّد قواعد يَستبدُّ فيها برأيه، ولا دليل عليها: ثم كلام المصنف بعد ذلك تكثير لا طائل[8] تحته ولا فائدة.

وقوله «ويَعضُد إرادة إلا قوله كما يعمل عشرون» إلى آخره بل يَعضُد ما قال الجماعة؛ لأنّ لفظ س[9] «عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها»، فشبَّه عمل الجملة بعمل عشرين، وليس في ذلك تشبيه إلا بعشرين.

---

(١) في المخطوطات: فيه.

(٢) ك، ن: ما إن.

(٣) سورة النساء: الآية ٣.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(٦) سورة النساء: الآية ٥٤.

(٧) سورة الأحزاب: الآية ٣٤.

(٨) ن: بعد ذلك ليس بكثير طائل. ك: بعد ذلك بكثير طائل.

(٩) الكتاب ٢: ٣١٠.

ثم قال المصنف[1]: «وأظهرُ من هذا قوله[2] في خامس أبواب الاستثناء: (حدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا). ثم قال س[3]: (فعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا، فتنصب زيدًا على غير رأيتُ، وذلك أنك لم تجعل الآخِر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول، فيعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم)، فصرح بأنّ نصب زيدًا في المثال المذكور على لغة من لا يُبدل، إنما هو بغير رأيت فتعيَّن نصبه بإلا، فلم يكتف بذلك التصريح حتى قال (ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول)، فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلناه إلا بمكابرة وعناد» انتهى ما ذكره في هذا النص.

وكلام س عليه لا له؛ لأنه إذا انتصب في الاستثناء لا يدعي س أنه منصوب بالفعل /الناصب لأحد في قوله : ما رأيتُ أحدًا، وإنما هو منصوب بالجملة نفسها [٤: ٣٧/أ]
لا بجزئها الذي هو الفعل، بخلاف جعله بدلاً، فإنه منصوب بالفعل وحده، إما نفس رأيت الناصب لأحد، وإما بتكرره على الخلاف في العامل في البدل، وسيأتي. وقول المصنف «فتعين نصبه بإلا» لا يتعين من انتفاء نصبه بالفعل وحده أن يكون الناصب إلا، بل الجملة بأسرها. وقول س «ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول» أي: لم يُسَلَّط عليه الفعل فينصبه كما نصب أحدًا. ثم قال «وعمل فيه ما قبله» أي: الجملة بكمالها، فهو منتصب عن تمامها لا عن جزئها، ولم يختلف كلام س في أنّ الناصب له ما قبله.

وقول المصنف «هذان تصريحان» إلى آخره، نَعَمْ، هما تصريحان يشهدان بخلاف دعواه، وهو المكابر المعاند.

---

(١) ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٩.

ثم قال المصنف[1]: وقال - يعني س - في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثَّل بأتاني[2] القوم إلا أباك: «وانتصب[3] الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام»[4]، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبًا بلفظة أتى، كما لم يكن لمعناه حظ من معناه، فإذا لم يكن النصب بأتى تعيَّن أن يكون بإلا، فحاصل كلام س أنَّ إلا هنا ناصبة ما استُثني بها إذا لم يكن[5] بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى منها، ومَن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوَّل أو غلط فيما تأوَّل» انتهى ما فهمه عن س في هذا الفصل.

ولا حجة له فيه، بل هو حجة عليه؛ لأن س إنما نفى أن يكون داخلاً في الإتيان الذي دخل فيه القوم، ولم يكن صفةً فيتبع ما قبله في الرفع، بل بقي فضلةً من الفضلات، عمل فيه ما قبله من الكلام، فليس العامل[6] فيه الفعل، ولا يتعيَّن إذ ذاك في قوله «ما قبله من الكلام» أن يكون العامل فيه إلا، بل تكرار س أنَّ العامل فيه ما قبله من الكلام ينفي أن يكون العامل إلا؛ لأنَّ إلا ليست كلامًا، وس يقول «يعمل فيه ما قبله من الكلام»، فهذا هو النص على أنَّ العامل فيه الجملة بأسرها لا الفعل ولا إلا.

وقوله «فحاصل كلام س أنَّ إلا هي ناصبة» إلى آخره ليس بصحيح، بل حاصل كلام س أنَّ الناصب لِما بعد إلا ما قبله من الكلام، والذي قبله من الكلام هو الجملة.

---

(١) ٢: ٢٧٣.

(٢) ك، ن: لا يأتي. د: ما يأتي. صوابه في الكتاب وشرح المصنف.

(٣) ك، د: فانتصب. صوابه في الكتاب وشرح المصنف.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣١.

(٥) النصب بأتى ... إذا لم يكن: سقط من ك، ن.

(٦) فليس العامل فيه الفعل ولا يتعيَّن إذ ذاك في قوله ما قبله من الكلام: سقط من ك، ن.

وقوله «ومن نسب إليه خلاف هذا - أي خلاف أنّ الناصب إلا - فقد تقوَّل أو غلط فيما تأوَّل» وهو الذي تقول أو غلط فيما تأوَّل، وكلامه هذا من ضِنَّته[1] بنفسه، وهو جسور على الرد على الأئمة س فمن دونه، وهي عادةُ مَن نظر وحده، واستبدَّ برأيه، وهذا الرجل قليل النظر في كتاب س، ويجهل كثيرًا من مذاهبه ومن نقوله عن العرب، فيخالفه، وقد بَيَّنَّا من ذلك كثيرًا في هذا الشرح، وحين أمعن النظر في كتاب س في هذه المسألة التي لا يجدي الخلاف فيها شيئًا؛ لأنه خلاف ليس راجعًا إلى نطق ولا إلى اختلاف في المعنى - فهِمَ كلام س[2] غير ما فهمه المفتشون كتاب س /المنقِّرون عن معانيه، كالأستاذ أبي علي وأصحابه. [٤: ٣٧/ب]

ثم قال المصنف[3] «وإذ قد بيَّنت النصوص الشاهدة بأني فيما اخترته موافق لـ(س)، فلم يبق إلا تبيين ما يدل على صحة ذلك».

قلت: وأي نصوص شهدت بأنه موافق لـ«س»؟ بل شهدت بمخالفته، وقد بيَّنَّا ذلك.

ثم أخذ المصنف[4] في الاستدلال على أنّ إلا هي العاملة، وملخَّص ما طَوَّل به أنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه، فيجب لها العمل كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرَّغ ومعمول، فتُلغى وجوبًا إن كان التفريغ محقَّقًا، وجوازًا إن كان مقدَّرًا، نحو: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ.

ثم[5] اعترض على نفسه بأنّ إلا قد ثبت دخولها على الفعل، فلا تصح دعوى الاختصاص. وأجاب بأنّ الفعل في موضع الاسم، فلم يَزُل اختصاصها،

---

(١) ن: من ظنه. ولعله يريد بضِنَّته بنفسه إعجابه بها، فإنّ الضِّنّن: الشحاع. وأمَّا ما في ن فإنّ الظنّ هاهنا بمعنى اليقين.

(٢) ك، ن: ولا إلى اختلاف في معنى كلام س.

(٣) ٢: ٢٧٣.

(٤) ٢: ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٥) زيد هنا في د: عمرو.

نحو: نَشَدتُك اللّه[1] إلا فعلتَ، معناه: ما أسألك إلا فعلَك، وما زادَ إلا ما نقصَ، وما نفعَ إلا ما ضرَّ، أي: إلا النقصان، وإلا الضرر، وما تأتيني إلا قلت حقًّا، وما أتيتك إلا تكلمت بالجميل، وما زاد إلا نفع، وما قل إلا ضرَّ، وما تكلّم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، فجميع هذه أحوال، وهي أفعال مؤولة بالاسم، ولو كان مطلق الدخول على الفعل يبطل الاختصاص بالاسم ما أضيف اسم إلى فعل؛ ولا وقع القول حالاً، ولا ثانيًا لظنَّ، ولا خبر كان أو إنَّ؛ لأن هذه مسلط عليها عامل الاسم، فكما لم يبطل اختصاص هذه بالأفعال لا يبطل اختصاص إلا بدخولها على الفعل.

ثم اعترض[2] على نفسه بأنها لو كانت عاملةً لاتصل الضمير بها كما اتصل بإنَّ، فكونه فُصل بقوله تعالى ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[3]، وفي الاستثناء المنقطع: ما في الأرض أخبثُ منه إلا إياه - دليل على أنها ليست بعاملة، وبهذا رُدَّ [على][4] من ذهب إلى أنَّ «إلا» هي الناصبة.

وأجاب بأنه انفصل تشبيهًا بالمنصوب على التحذير والنداء من حيث هو منصوب لا مرفوعَ معه. وبأنه انفصل حملاً على انفصاله في التفريغ ليجري الباب على سَنَن واحد. وبأنَّ إلا والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكُره اختصار الضمير باتصاله، والاختصار بعد الاختصار إجحاف. وبأنَّ نسبة ما النافية في موافقة الفعل معنًى لا لفظًا، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول ما إذا كان مضمرًا كان منفصلاً، فأُلحقت بها. وبأنَّ إلا تشبه لا العاطفة في لزوم التوسط

(١) في المخطوطات: بالله. والتصويب من شرح المصنف.

(٢) الاعتراض والجواب في ٢: ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٦٧.

(٤) على: تتمة يقتضيها السياق.

وجعل ما بعدها مخالفًا لِما قبلها، والضمير بعد لا منفصل[١]، فجرت في ذلك إلا مجراها، ومع ذلك فللمستحقِّ بعد إلا النصب على الاستثناء شبهٌ بالمفعول المباشرِه عامله، فكان له بذلك حظ في الاتصال إذا كان مضمرًا، فنبهوا على ذلك بقوله[٢]:

.... ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيَّارُ

وقولِه[٣]:

أَعُوذُ بِرَبٍّ العَرشِ مِن فئةٍ بَغَتْ عليَّ ، فما لي عَوضُ إلاّهُ ناصِرُ

[٤: ٣٨/أ] /وليس هذا ضرورة لتمكن أن يقال: أن لا يكون لنا ظلٌّ ولا جار، وأن يقال: عليَّ فما لي غيرَه عوضُ ناصر. وأيضًا فالمعروف من كلام العرب إيقاع المنفصل موضع المتصل في الضرورة، نحو قوله[٤]:

.... قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ ....

والعكس غير معروف، فلو لم يكن الأصل في الضمير في الاستثناء الاتصال لم يَسُغ في البيتين أن يتصلا، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المفعول معه.

قلت: قد نص المصنف في باب المضمر على أنَّ «إلاك» شاذ، وأمّا «إلاه ناصر» فلا يتعين أن يكون ضمير نصب، بل يجوز أن يكون ضمير رفع، حذف منه الواو، كقوله[٥]:

فبينا هُ يَشري رَحلَهُ ....

---

(١) منفصل: سقط من د.

(٢) تقدم في ٢: ٢٣٣، ٤: ٢٢١، وفي ص ١٨٨ من هذا الجزء.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل من مصادري.

(٤) تقدم في ٢: ٢٤٧.

(٥) تقدم في ٦: ١٣٧.

والتقدير: إلا هو، وارتفع بعد إلا وإن كان مقدَّمًا كما ارتفع في قوله[1]:

.... فلم يَبقَ إلا واحدٌ منهمُ شَفْرُ

وأما قوله «وليس هذا بضرورة» إلى آخره فهذا ليس بشيء؛ لأنه ليس من ضرورة إلا ويتمكن الشاعر من أن يبدلها بنظم آخر، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة، فالمصنف لا يفهم معنى الضرورة، وقد تكلمنا معه في ذلك في باب الجوازم كلامًا طويلاً في كتاب التكميل.

ثم اعترض المصنف على نفسه فقال[2]: «فإن قيل: لو كانت عاملة لعملت الجر، كما عمل غيرها من الحروف التي لا تشبه الفعل، ولذلك حكم بحرفية عدا وخلا وحاشا إذا جَرَّت، وفعليتها إذا نَصبت».

وأجاب[3] بأنه لا يُسَلِّم ذلك، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة؛ لأنه أخف من الجر، لكن مُنعت منه عدا وأختاها لأنهن يكنَّ أفعالاً، فتستوجب النصب حينئذ، فلو عملته وهن أحرف لجُهلت الحرفية، فتعيَّن الجر بها إذا كُنَّ أحرفًا، ولم يَمنع من النصب مانع، فعملته. وأيضًا فإنَّ إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأُوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخفِّ الإعرابين. انتهى ما لُخِّصَ من كلامه.

---

(١) صدر البيت: «رأتْ إخوتي بعد الولاء تَتابَعوا»، ويأتي كاملاً في ق ٤٧/ب. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٣ والمقرب ١: ١٦٩ واللسان والتاج (شفر) والخزانة ٧: ٣٥٩. وهو أول بيتين لتوبة بن مضرس العذري في حماسة البحتري ص ٢٢٨ والحماسة البصرية ص ٧٢٦ [٥٥٤]، وآخرهما فيهما: «فَرْدُ»، و«عَهْدُ». يقال: ما في الدار شفر، أي: ما فيها أحد.

(٢) ٢: ٢٧٦.

(٣) ٢: ٢٧٧.

وذكر[1] شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2] الخلاف في ناصب المستثنى، فقال: «زعم س أنه منتصب بما قبله، كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهمًا»، فظاهر هذا أنه انتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول به، كما انتصب الدرهم.

ثم ذكر مذهب السيرافي أنه انتصب بالفعل، ومذهب المبرد أنه انتصب بما في إلا من معنى الاستثناء، ومذهب الكسائي أنه انتصب بمخالفته للأول، ومذهب الفراء. وذَكر ما رُدَّت به هذه المذاهب.

ثم قال: «المقصود في ذكر هذه العوامل ربط القوانين وتثبيتها في النفس، فأولى هذه بالنظر إلى ذلك المعنى أن يكون انتصابه بما تقدم أولاً على التشبيه، ويكون في ذلك كالتمييز، والأمر في ذلك قريب».

ص: فإن كان المستثنى «بإلا» معصلاً مؤخَّرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه
[٤: ٣٨/ب] **نهيٌ أو معناه ، أو /نفيٌ صريح، أو مؤوَّلٌ غيرُ مردودٍ به كلامٌ تضمَّن الاستثناءَ - اختيرَ فيه متراخيًا النصبُ ، وغيرَ مُتَراخٍ الإتباعُ إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين. ولا يُشتَرط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه، خلافًا للفراء، ولا في جواز الإبدال عَدَمُ الصلاحية للإيجاب، خلافًا لبعض القدماء.**

ش: غرضه تبيين المواضع التي يشرك[3] فيها بين النصب والبدل، وكان قد ذكر أنه يجوز في المستثنى بإلا النصب مطلقًا، أي: في موجب وغير موجب إذا ذكر المستثنى منه، وإذا حصر المشترك تعين النصب لما سواه.

---

(١) الذي في المخطوطات: وقال. والصواب ما أثبتناه.
(٢) ذكر ذلك كله في شرح الجمل ١: ٩٥١ - ٩٥٣ [رسالة].
(٣) ن: يشترك.

واحترز بقوله **بإلا** من المستثنى بغيرها فإن له أحكامًا ستأتي. وبقوله **متصلاً** من الاستثناء المنقطع، فالنصب فيه راجح أو واجب. وبقوله **مؤخرًا عن المستثنى منه** من أن يكون مقدَّمًا عليه. وبقوله **المشتمل عليه كذا** من الموجب.

وقال **المشتمل**، ولم يقل: الكائن معه، أو نحوه - تنبيهًا على أنه إذا انتقض النفي أو النهي فلا يكون له حكم، نحو: ما شربَ[1] أحدٌ إلا الماءَ إلا زيدًا، ولا تأكلوا إلا اللحمَ إلا عمرًا. وكذا إن انتقض الحال، نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا زيدًا. فهذا وما أشبهه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي؛ إذ المعنى: شربوا الماءَ إلا زيدًا، وأكلوا اللحمَ إلا زيدًا، ومررتُ بهم قائمينَ إلا زيدًا. ولا يجوز في قائمًا أن يكون صفة لأحد؛ لأنَّ «إلا» لا تعترض بين الصفة والموصوف. ولا حالاً من التاء؛ لأنَّ معنى ما مررتُ إلا قائمًا: مررتُ قائمًا، ولو قلت مررتُ قائمًا بأحدٍ لم يجز، فكذلك ما في معناه، فثبت أنَّ قائمًا حال من أحد، وزيدًا منصوب؛ لأنه بعد إيجاب، ذكر هذا أبو علي في «التذكرة».

وقوله **أو معناه** أي: معنى النهي. ومثَّل المصنف[2] بقول عائشة رضي الله عنها (نَهى عن قتلِ جِنّانِ البيوتِ إلا الأبْترُ وذو الطُفْيَتَينِ)[3]، فهو محمول على تقدير: لا يُقتَل جِنّانُ البيوت إلا الأبتَرُ، هكذا مثَّل المصنف هذه المسألة، وخرَّج هذا الأثر على أنَّ التقدير: لا يُقتَل جِنّانُ البيوتِ إلا الأبترُ، فالرفع على البدل من

---

(١) ك: ما شربه.

(٢) ٢: ٢٨٠.

(٣) الأثر بهذا اللفظ في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٣٣٢. وفي المعجم الأوسط للطبراني ٥: ٢٦٧ - ٢٦٨ عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «وذا الطفيتين»، وفي الحاشية ما نصه: «في المخطوطة (وذو) وهو خطأ من الناسخ». وهو عن عائشة - رضي الله عنها - في حلية الأولياء ٩: ٢٢٦ - ٢٢٧. وأخرجه البخاري والمسلم بروايات أخرى لا شاهد فيها لما نحن فيه. الأبتر: قصير الذنب. والجِنّان: الحيّات، جمع جانّ، وهي الحيّة الصغيرة. وذو الطفيتين: حيّة خبيثة، والطفيتان: الخطان الأسودان على ظهر الحيّة.

تقدير المرفوع الذي هو معمول لقوله «لا يُقتَلُ» الذي هو معنى نَهى. ويمكن أن يكون الرفع من تحريف الرواة؛ لأنه لا وجه له؛ لأنَّ [ما][1] قبله موجب. وإن صحت الرواية بالرفع فله تخريج غير الذي ذكره المصنف، وهو أن يرتفع صفةً على الموضع؛ لأنَّ «جِنّان البيوت» - وإن كان مجرورًا - هو مرفوع الموضع بإضافة المصدر المقدَّر أنَّ ما ينحلُّ إليه مبني للمفعول، والتقدير: نَهى عن أن يُقتَل جِنّانُ البيوت إلا الأبتَرُ وذو الطُّفْيَتَين.

وقوله والمؤوَّل مثاله ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[3]، فهذا هو استفهام في اللفظ ونفي في المعنى، وأكثر ما يكون ذلك في هل ومَن، وقد جاء في أيّ، ولذلك عطف بعدها بـ«ولا»، قال[4]:

[٤: ٣٩/أ] /فاذهبْ ، فأيُّ فتًى في الناسِ أحرَزَهُ ... عن حَتفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

فلو قيل على هذا: أيُّ الناس يَنظر الغَنِيَّ إلا الجاهلون، على الإبدال من ضمير يَنظر - لَحَسُنَ.

ومن النفي المؤوَّل: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، وأَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، إذا أريد بهما النفي، وارتفاع زيد على أنه بدل من الضمير المستكن في يقول في المسألتين؛ لأنَّ المعنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ. ولا يجوز أن يكون بدلاً من رجل في: قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ.

وعلَّل الأستاذ أبو علي ذلك بأمرين:

---

(١) ما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٣٥.

(٣) سورة الحجر: الآية ٥٦.

(٤) هو المتنخِّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٤، ٤٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ٢٦٦، ٣٩٧.

أحدهما: أنَّ قَلَّ لا تعمل إلا في نكرة، ولذلك قيَّد س[1] قوله «وقَلَّ مَن يقول ذلك»، فقال: «إذا جعلت مَنْ بمنْزلة رجل»، يعني: نكرة.

والثاني: أنها لا تعمل إلا في منفيّ، فهو بدل من الضمير محمول على المعنى، ولا يجوز في أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ أن يكون «إلا زيدٌ» بدلاً من «أَقَلّ»؛ لأنَّ «أَقَلُّ رجلٍ» لا يمكن تفريغه لقولك إلا زيدٌ. وأجازه ابن خروف حملاً على المعنى. والمنع مذهب السيرافي[2]، وهو الراجح؛ لأنَّ أَقَلّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا أن يكون المبدل منه يبقى في اللفظ المقدَّر المحمول عليه؛ وأَقَلّ لا يبقى، فالبدل من الضمير.

فإن أردت بأَقَلّ رجلٍ التقليل لا النفي المحض فزعم ابن خروف أنه لا يجوز في إلا زيدًا إلا النصب؛ لأنه موجب محض. وأجاز السيرافي[3] فيه البدل؛ لأنه نفيٌ للكثير، فالمعنى: ما يقول ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ، أي: ما يقوله إلا زيدٌ.

قال بعض شيوخنا: وظاهر كلام س قول السيرافي؛ لأنه لم يفصِّل في أَقَلّ بين أن يكون للنفي المحض أو للتقليل.

ونقول: لا يحتاج فيه إلى التفصيل؛ لأنه قد تقرر أنَّ الموجب لا يكون فيه البدل، فالذي يظهر أنَّ مذهب ابن خروف هو الصواب.

قال المصنف[4]: «ومن النفي المؤوَّل قراءة بعض السلف ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قليلٌ﴾[5]؛ لأنَّ قبله ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، فبذلك صار فشربوا بمعنى: لم يتركوه» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) شرح الكتاب ٨: ١٧٣.

(٣) شرح الكتاب ٨: ١٧٤.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٨١.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٤٩. ورفع قليل قراءة أُبَيّ والأعمش وعبد الله بن مسعود. شواذ ابن خالويه ص ١٥ والكشاف ١: ٣٨١ والبحر المحيط ٢: ٢٧٥.

وزعم الفراء[1] وتبعه ابن خروف أنَّ ارتفاع (إلا قليلٌ) على الابتداء، والخبر محذوف، التقدير: لكنْ قليلٌ منهم لم يشربوا منه، ونظيره ما حكى س[2] من قولهم: واللّه لأفعلَنَّ كذا إلا حِلٌ ذلك أنْ أفعلَ كذا، أي: لكنْ حِلٌ ذلك، وإلا منقطعة، وحِلّ مبتدأ.

وهذا الذي ذهبا إليه ضعيف؛ لأنه لا دليل على الخبر؛ لأنَّ شربوا لا يدل على أنَّ غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير لم يشربوا المقدَّر لأمكن، فيحتمل: إلا قليل اغترفوا غُرفة، ويحتمل: إلا قليل لم يشرب. ولا تدلُّ قراءة النصب على الاستثناء على أن يكون التقدير: إلا قليل منهم لم يشرب؛ لأنَّ لكل قراءة حكمها؛ ألا ترى أنَّ س[3] منع في: أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها، بالرفع على أن يكون مبتدأً محذوف الخبر؛ لاحتمال أن يكون الخبر لا يقدَّر بـ«مأكول» وإن كانت حتى إذا عَطفت أو جَرَّت تدلُّ /على أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها ؛ [٤ :٣٩/ب] فلا تجعل قراءة الاستثناء دليلاً على تعين الخبر أنه: لم يشربوا، كما لم يجعل تعين الخبر بعد حتى أنه «مأكول» لأنها إذا جَرَّت أو عطفت كان ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وإذا لم يتعين ذلك فلا دليل على الخبر.

وزعم الزمخشريُّ[4] أنه محمول على المعنى، أي: لم يبق إلا قليل منهم، كذا قدره. واستبعد ابن خروف[5] قول الزمخشري لترك ظاهر اللفظ، وحذف فعل وفاعل، والبدل من شيءٍ مقدَّر، ولا يكون البدل إلا من ملفوظ به.

---

(١) شرح المصنف ٢: ٢٦٦. وقد تقدم هذا في ص ١٥٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٢.

(٣) لم أقف عليه في الكتاب. وهذا القول منسوب له في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٣.

(٤) أخذ أبو حيان هذا التخريج من شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤١. والذي في الكشاف ١: ٣٨١ هو: «فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه حُمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم». والذي حمله الزمخشري على ما ذكره أبو حيان هو قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ ... من المال إلا مُسحَتًا أو مُجَلَّفُ

فإنه قال فيه: «كأنه قال: لم يبق من المال إلا مُسحَتٌ أو مُجَلَّف». وقد نقل أبو حيان قول الزمخشري هذا في البحر ٢: ٢٧٥ عند تفسيره الآية المذكورة.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٢.

وزعم ابن عصفور[1] أنَّ قوله (إلا قليلٌ) صفة للضمير في (فشربوا)، وأنَّ الوصف بإلا يخالف جميع الأوصاف، فتكون صفة للضمير، وسيأتي الكلام على ذلك عند تكلم المصنف على الوصف بـ«إلا»، إن شاء اللّه.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[2]: «الأولى عندي أن تكون بدلاً من الضمير، حُكم لها بحكم غير، وأُبدلت كما أُبدلت غير، فلو قال فشربوا منه غير قليل منهم لجاز بالرفع على البدل، فكذلك يجوز في إلا.

فإن قيل: فليجز أن تقول: قام إلا زيدٌ، كما تقول: قام غيرُ زيد.

قلت: من شرط إجراء «إلا» مجرى «غير» جواز الاستثناء في ذلك الموضع الذي تجري مجراها فيه؛ ومع ذلك يجوز[3] الاستثناء؛ لأنَّ الاسم المستثنى منه مذكور، فلا يجوز: قام إلا زيدٌ؛ لأنه لا يجوز أن يكون استثناء هنا.

فإن قيل: ليس أصل غير أن تكون بدلاً، فكيف تُحمل على غير فيما ليس أصلاً فيها؟

قلت: «غير» صفة استُعملت استعمال الأسماء، فحكمها أن يجوز فيها كل ما يجوز في الأسماء، فلِمَ لا تكون «إلا» مثلها مع إبقاء جواز حكم الاستثناء فيها؟ ثم إنَّ البدل يجوز في إلا في الواجب إذا تُؤُوِّل فيه معنى النفي، فلِمَ لا يجوز هنا على أن يُتَأَوَّل فيها حكم غير؟ وهذا أقرب في تأويل الشاذ وتوجيهه» انتهى كلامه، وكان قد قدَّم[4] أنَّ قراءة ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ شاذة.

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٢٥٤ ولابن الضائع ١: ٩٤١.

(٢) شرح الجمل له ١: ٩٤٣ - ٩٤٤.

(٣) د: لا يجوز.

(٤) ذكره في شرح الجمل ١: ٩٤١ قبل ذكره توجيه الزمخشري.

قال المصنف في الشرح[1]: «ومن النفي المؤوّل ما أنشده الأخفش من قول الشاعر[2]:

لِدَمٍ ضائعٍ ، تَغَيَّبَ عنهُ أقْرَبُوهُ إلا الصَّدى والجَبُوبُ

ومن قول الآخر[3]:

وبالصَّريمة منهم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

لأن تغيَّب بمعنى: لم يحضر، وتغيَّر بمعنى: لم يبق على حاله» انتهى. وما ساغ من التأويل في ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ هو سائغ هنا ومحتمل.

وقوله **غيرُ مردودٍ به كلامٌ تَضَمَّنَ الاستثناء** مثاله قول القائل: قاموا إلا زيدًا، وأنت تعلم أنَّ الأمر بخلاف ذلك، فتدخل النفي، وتأتي بالكلام مثل ما كان تعلق به المردود عليه، فتنصب زيدًا، /ولا ترفعه؛ لأنك لم تقصد معنى: ما قام إلا زيدٌ، فتقول: ما قاموا إلا زيدًا. وكذلك إذا قال: لي عندك مئةٌ إلا درهمين، فأردتَ جَحدَ ما ادَّعاه - فإنك تقول: ما لك عندي مئةٌ إلا درهمين، فيكون هذا بمنزلة قولك: ما لك عندي الذي ادَّعيتَه. ولو رفعت الدرهمين لكنتَ مُقِرًّا بهما جاحدًا الثمانية والتسعين؛ لأنَّ المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال، فكأنك قلت إذا رفعت: ما لك عندي إلا درهمان[4]. [٤: ٤٠/أ]

---

(١) ٢: ٢٨١.

(٢) هو أبو زُبَيد الطائي كما في طبقات فحول الشعراء ص ٦١٣ والمعاني الكبير ص ١٠٢٣. وآخره فيهما: إلا الصَّدى والجَبُوب. الصدى عند أهل الجاهلية: طائر يخرج من هامة القتيل الذي لم يدرك به الثأر يظل يصيح اسقوني، اسقوني، فإذا قُتل قاتله كف عن صياحه. والجبوب: وجه الأرض ومتنها من سهل أو حزن أو جبل.

(٣) هو الأخطل. شعره ص ٤٣٤ وشرح أبيات المغني ٥: ١٢٦ - ١٢٧ [٤٤٣]. الصريمة: الرملة المنقطعة. والنؤي: حفيرة حول الخيمة تقيها الماء.

(٤) هذه الفقرة من شرح المصنف ٢: ٢٨١ - ٢٨٢.

وهذا الشرط الذي هو «غير مردود به كلام تضمَّن الاستثناء» لم يذكره أصحابنا؛ إلا أنَّ ابن عصفور ذكر عن ابن السراج أنه ذهب إلى أنَّ قولك «ما جاءني القوم إلا زيدٌ» إنْ قُدِّر أنَّ الأصل: ما جاءني القومُ، ثم أُتي بعد ذلك بالاستثناء - فالمختار الرفع. وإن قُدِّر أنَّ الأصل: جاءني القومُ إلا زيدًا، ثم دخل حرف النفي - فالنصب؛ لأنَّ حرف النفي لا يُغَيِّر عمل العامل الذي يدخل عليه.

قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه من دخول حرف النفي في هذا الباب على إيجابٍ ملفوظ به قبل ذلك ليس من كلام العرب؛ بدليل أنَّ قولك قام القومُ إلا زيدًا معناه: قام القومُ و لم يقمْ زيدٌ، وأنت إذا نفيتَ قام القومُ و لم يقمْ زيدٌ احتمل الكلام ثلاثة معان: أحدها ألا يكون واحد من القوم قد قام. والثاني أن يكون جميعهم قد قاموا. والثالث أن يكون بعضهم قد قام وبعضهم لم يقم. فلو كان النفي من قولك ما قام القوم إلا زيدًا داخلاً على الإيجاب كان الكلام محتملاً لهذه المعاني الثلاثة، وليس كذلك، بل لا[1] يستعملون هذا الكلام إلا إذا أرادوا أن يجيزوا أنَّ زيدًا قام من القوم و لم يقم غيره.

وقوله **اختير فيه متراخيًا النصبُ** مثاله: ما ثبتَ أحدٌ في الحرب ثَباتًا نفعَ الناسَ إلا زيدًا، ولا تَنْزلْ على أحد مِن بني تميم[2] إن وافيتَهم إلا قيسًا؛ لأنه قد ضعُف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، وهذا أيضًا لم يذكره المصنف.

قال المصنف[3]: «والأصل في هذا قول النبي ﷺ [4](لا يُختَلى خَلاها، ولا يُعْضَد شَوكُها). فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذْخِرَ. فقال: (إلا الإذْخِرَ). وقد

---

(١) لا: سقط من د، ن.

(٢) تميم: سقط من ك، ن.

(٣) ٢: ٢٨٣.

(٤) الحديث في فضل مكة، وقد أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي: باب من شهد الفتح ٥: ٩٨، ومسلم في كتاب الحج: باب تحريم مكة ص ٩٨٦ - ٩٨٨. الخلى: النبات الرقيق ما دام رطبًا. ويعضد: يقطع. والإذخر: نبات عشبي له رائحة عطرة.

يكون من هذا: (ما لِعَبدي المؤمنِ عندي جزاءٌ إذا قَبَضتُ صَفيَّه مِن أهل الدنيا ثُمَّ احتَسَبَه إلا الجنة)[1].

وعلّل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء، قال ابن السراج: فإن لم تقدر البدل، وجعلت قولك: ما قام أحدٌ، كلامًا تامًّا[2] لا تنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت - نصبت، فقلت: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي سببان: التراخي، وعروض الاستثناء» انتهى.

وقول المصنف «فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي سببان» ليس بجيد لفظه لـ«لزوم»؛ لأنه قال في الفص: «اختير النصب»، فليس بلازم.

[٤ :٤٠/ب] وقوله وغيرَ مُتَراخٍ الإتباعُ مثاله: /ما قام القومُ إلا زيدٌ، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ.

ونذكر تقسيم أصحابنا في المستثنى بالنسبة إلى الموجب وغير الموجب إذا ذُكر المستثنى منه وكان المستثنى متصلاً مؤخرًا؛ فنقول:

الموجب: ما ليس بمنفي في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفيًّا أم لم يكن، فقام القوم إلا زيدًا، واضرب القوم إلا زيدًا، وإن قام القوم إلا زيدًا قمت، وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدًا، وما جاء القوم إلا ركبانًا إلا زيدًا، وأمثال هذه - كل هذا موجب، وكل هذا نصب.

وحكى الأخفش عن بعض العرب أنهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضًا، فتقول: مررت بالقوم إلا بزيد. قال: «وهذا ضعيف؛ لأنَّ الباء مُعَدِّية، وإلا مُعَدِّية، ولا يُجمَع بين مُعَدِّيَين» انتهى. وينبغي أن تجعل الباء زائدة؛ لأنَّ الجمع

---

(١) حديث قدسي، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب العمل الذي يبتغى به وجه الله، ٧: ١٧٢، والرواية فيه برفع الجنة. وانظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٢٦٨.

(٢) تامًّا: سقط من ك. «كلامًا تامًّا ... ما قام أحد»: سقط من ن.

بين أداتي تعدية ليست إحداهما في معنى الأخرى لا يجوز؛ فإن كانت في معناها فربما جاء ذلك في الشعر، نحو قوله(١):

فأصبَحنَ لا يَسألنَني عَن بِما بِهِ ....

وغير الموجب: ما هو منفيٌّ في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفيًّا أم لم يكن، فما قام إلا زيدٌ، ولا تَضربِ القومَ إلا زيدًا، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ - كل هذا غير موجب، وحكمه اختيار الإتباع على ما يبين. فأمّا إذا دخل حرف النفي على المبتدأ، أو على نواسخه، أو كانت أداة النفي هي الناسخة - فسنذكره(٢) عند تعرض المصنف لذلك.

مسألة من المثل السابقة: قال أبو علي: وتقول: ما أكلَ أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا. قال ابن هشام: هذا فصل عظيم المنفعة في هذا الباب، وذلك أنه قد تقدم أنَّ المُخرَج في هذا الباب من المنفي موجب، ومن الموجب منفي(٣)، والاستفهام الذي بمعنى النفي كالنفي، والاستفهام الحقيقي إعرابه كالنفي، يُفَرَّغ لِما بعد إلا العامل، ولا يُفَرَّغ، فإذا كان اللفظ نفيًا والمعنى إيجابًا، أو كان الأمر بالعكس، أو(٤) التفتَّ هنا المعنى أم اللفظ - فالمُلتَفَت في هذا الفصل المعنى دون اللفظ، ولذلك لا يجوز في هذه المسألة إلا النصب وإن صدرت بالمنفي؛ لأنك إنما تستثني زيدًا ممن أوجبتَ لهم(٥) أكل الخبز، وأخرجتَ زيدًا عنهم فيما أوجبتَه لهم، وصار المعنى: كلهم أكلوا الخبز إلا زيدًا، فإنه لم يأكل الخبز، أو أكله وغيره من الأطعمة، أو لم يأكل شيئًا أصلاً؛ إذ المعنى خروجه من حكم الأول، وعلى كل واحد من هذه المعاني يخرج من حكم الأول، فهذا ما تقتضيه جميعه «ما» و«إلا» من الحصر.

---

(١) تقدم في ٤: ٢٥٨، ٥: ٩٦.

(٢) في المخطوطات: فسنذكر.

(٣) في المخطوطات: نفي.

(٤) أو: انفردت به د. د: أو تلنفت. ك، ن: اتلتفت. ولعله يريد بالْتَفَتَّ: قصدتَ.

(٥) لهم: انفردت به د.

ومثل هذا: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا زيدًا، أوجَبتَ لكل واحد منهم حالة القيام، ونفيتَ عنهم كل ما يناقضه، وأخرجتَ زيدًا منهم فيما أوجبت لهم من القيام، فلم يجز فيه إلا النصب.

ومثل ذلك: ما أتاني بنو محمد إلا بنو جعفر إلا خالدًا، فنفيت عن بني محمد
[٤: ٤١/أ] الإتيان سوى بني جعفر، وأوجبته لبني جعفر، ثم أخرجتَ خالدًا - وهو /منهم - مما أدخلتهم فيه من الإتيان، فلم يكن فيه إلا النصب لا غير.

وعكس هذه المسألة: أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالدٌ، ترفعه، تحمله[1] على المعنى؛ لأنك حين استثنيتَ من إيجاب نصبتَ كما قدَّمنا، فبنو جعفر قد نفيتَ عنهم الإتيان، فكأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، ثم استثنيتَ منهم خالدًا، فأدخلتَه فيما نفيتَ، فصار موجبًا له عن نفي، فرفعه على المعنى.

فإن قلت: قد رفعت، ولا ترفع هنا بعد «إلاَّ» إلاَّ ما ترفعه[2] قبلها، أو كان بدلاً من مرفوع.

قلنا: هذه القسمة غير حاصرة، العربُ تُبدل في هذا الباب على التوهم، كأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، فلذلك قلت: إلا خالدٌ، لاسيَّما البدل، فإنك تحمله على عامل آخر، فالتقدير: ما أتاني من بني عمك[3] إلا خالدٌ.

ومن هذا الباب: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فأَقَلُّ موجب في اللفظ منفيٌّ في المعنى، فكأنك قلت: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فأَقَلُّ: مبتدأ، وزيدٌ: بدل منه على توهم: ما أحدٌ يقولُ ذلك.

ثم تقول العرب: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، قال س[4]: «فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في قَلَّ، ولكن قَلَّ رجلٌ في موضع: أَقَلُّ رجلٍ، ومعناه كمعناه، وأَقَلُّ

(١) في المخطوطات: فحكمه. وفي تمهيد القواعد ص ٢١٤١: حملاً.
(٢) ك، ن: رفعه.
(٣) كذا! وينبغي أن يكون: جعفر.
(٤) الكتاب ٢: ٣١٤.

رجلٍ: مبتدأ مبنيّ عليه، والمستثنى بدل منه». يريد أنّ قَلّ رجلٌ لَمّا كان في معنى أَقَلُّ رجلٍ حملت ما استثني فيه على ما استثني فيما هو في معناه؛ فزيد هنا بدل من متوهَّم لا ملفوظ به حملاً على المعنى كما قدَّمنا.

ومثل هذا: ما جئتَني فأُكرمَك[1]، نصبوه بأَنْ، وعطفوه على متوهَّم من المعنى؛ لأنَّ ما جئتني [بمنْزلة][2]: لم يكن منك مجيءٌ، فـ«أنْ أُكرمَك» بمنْزلة: فإكرام[3]. انتهى. وتقدم الكلام[4] في أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك.

ومن هذا الفصل ما حكى الخليل وس[5] عن العرب من قولهم: ما علمتُ أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدٌ، ترفع زيدًا بدلاً من الضمير في يقول من حيث كان منفيًّا في المعنى وإن لم يدخل على فعله حرف النفي.

ومن هذا الفصل قولهم: أَبيت إلا الخروجَ، فسلَّطوا الفعل على ما بعد إلا في الإيجاب لأنه في معنى النفي، كأنه قال: ما أردت إلا الخروجَ، وقال تعالى ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[6]. ويقولون: أعطيتُه إلا ثيابي، أي: لم أمنحه. ويأتي هذا في كلامهم، ومنه عندي قول ابن اللَّبَّانة[7]:

---

(١) فأكرمك ... لأن ما جئتني: سقط من د.

(٢) بمنْزلة: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) ك، ن: فأكرم.

(٤) تقدم في ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٢، ٣١٣.

(٦) سورة التوبة: الآية ٣٢.

(٧) البيت في نفح الطيب ٤: ٢٢٣ ضمن قصيدة له في المعتمد بن عبّاد أيام كان مسجونًا. وابن اللَّبَّانة هو أبو بكر محمد بن عيسى بن محمد اللخمي [- ٥٠٧ هـ]. من أهل دانية، شاعر أندلسي أديب ناثر، تردد كثيراً على ملوك الطوائف وخصوصاً على صاحب ميورقة ناصر الدولة مبشر بن سليمان، ثم على المعتمد بن عبَّاد صاحب إشبيلية الذي ربطته به صداقة حميمة حتى بعد سجن ابن عباد. كانت أمه تبيع اللَّبَن. توفي بميورقة. صنف «مناقل الفتنة»، و«نظم السلوك في وعظ الملوك» في رثاء بني عباد، و«سقيط الدرر ولقيط الزهر». المُغرب في حلى المَغرب ٢: ٤٠٩ - ٤١٦.

أنكرتُ إلا التِواءاتِ القُيودِ بهِ وكيفَ تُنكَرُ في الرَّوضاتِ حيّاتُ

كأنه قال: لم أعرف، فلعله سمع هذا من كلامهم، وإن كان قاسه فقياس صحيح على ما تمهد مما أعطى أبو علي أصله وإن لم يمد فروعه.

وقوله **إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين** مذهب س[1] والبصريين أنَّ تبعية المستثنى للمستثنى منه في مثل هذه المسألة هي على طريقة البدل، وهو بدل بعض من كل؛ لأنه على /نية تكرار العامل، فيتقدر ما قامَ القومُ إلا زيدٌ: ما قامَ [٤: ٤١/ب] إلا زيدٌ، ولما كان معنى النصب على الاستثناء والتبعية على البدل واحدًا كان البدل أولَى لِما فيه من مشاكلة الإعراب. ويدل على اختيار الرفع قراءةُ السبعة ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[2] بالرفع، وقراءةُ أكثرهم ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3]، وقال أبو عمرو[4]: الرفع في لغة العرب الوجه.

وذهب الكسائي والفراء[5] إلى أنه تابع على العطفية لا على البدلية. وقد رَدَّ أحمد بن يحيى ثعلب[6] البدل؛ لأنَّ البدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى، وهذا مخالف؛ لأنَّ الأول منفيٌّ عنه القيام، والثاني مثبَت له القيام، والعطف توجد فيه المخالفة، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، وما قام جعفرٌ لكنْ خالدٌ، فـ«إلا» إذ ذاك حرف عطف.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١١.

(٢) سورة النور: الآية ٦.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٦. قرأ ابن عامر (إلا قليلاً)، وقرأ بقية السبعة (إلا قليلٌ). السبعة ص ٢٣٥.

(٤) الكتاب ٢: ٣١١.

(٥) مذهبهما في شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٦٨. ومذهب الفراء في معاني القرآن ٢: ٢٤.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٦٩.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[١]: «وهذا فاسد؛ لأنَّ الذي يعنى بالبدل هنا إنما هو بدل البعض من الكل،[٢] وبدلُ البعض من الكل الثاني فيه مخالف للأول في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت رأيتُ القومَ بعضَهم[٣] فتكون رأيتَ القومَ أولاً مجازًا، ثم تبيَّنتَ بعد ذلك مَن رأيتَ منهم، وهو البعض، وإنما يُشترط في البدل أن يكون شريك الأول في العامل خاصة، وأنت إذا قلتَ ما قامَ القومُ إلا زيدٌ كان زيد شريك القوم في العامل، والتقدير: ما قام إلا زيدٌ» انتهى.

وقد وجدنا من البدل ما يكون فيه الثاني مخالفًا للأول، نحو: مررتُ برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرٍو[٤]، فهذا بدل، وليس بعطف؛ لأنَّ من شرط «لا»[٥] العاطفة أن تكون مؤكدة، ولو جاز هنا أن تكون[٦] عاطفة لجاز: مررتُ برجلٍ لا زيدٍ، كما تقول: مررتُ بزيدٍ لا عمرو، فلزوم تكريرها دليل على أنها ليست بعاطفة. وكما جاز في النعت المخالفة إثباتًا ونفيًا، نحو: مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ، كذلك جاز في البدل.

فإن قلت: إذا كان بدلَ بعض من كل فلا بدَّ فيه من ضمير يعود على المبدل منه؛ فإن حُذف فذلك قليل، وهذا البدل لم نجد العرب تصرح [معه][٧] بالضمير إلا قليلاً، كقوله ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾.

---

(١) شرح الجزولية له ٢: ٢١٢ [مخطوط].

(٢) زيد هنا في الأبذي ما نصه: «لأن زيدًا بعض من القوم».

(٣) زيد هنا في الأبذي ما نصه: «كان البعض مرئيًا والقوم غير مرئيين، والتقدير: رأيت القوم رأيت بعضهم».

(٤) د: مررت برجل إلا زيد إلا عمرو.

(٥) ك: إلا.

(٦) د: أن لا تكون.

(٧) معه: تتمة يلتئم بها السياق.

فالجواب: أنه أغنى عن الضمير في أكثر الكلام قوةُ تشبُّث المستثنى بالمستثنى منه بالأداة؛ لأنه إذا قيل ما قامَ القومُ إلا زيدٌ عُلم أنَّ زيدًا من القوم، وأنه أوجب له ما نفي عنهم، ولقوة الاتصال بإلا جاز: ما قامَ زيدٌ إلا قعدَ عمرٌو، فأغنتْ «إلا» عن الواو وقد، وإن كان الأصل: إلا وقد قعدَ عمرٌو.

وقال ابن عصفور: «إلا مع الاسم المقرون بها بمنْزلة غير لو أضيف إلى ذلك الاسم؛ ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني القومُ إلا امرأةٌ كان معناه ومعنى قولك ما جاءني القومُ غيرُ امرأة واحدًا، فكما أنَّ (غيرُ امرأة) بدل من القوم إذ لا يمكن أن يكون معطوفًا عليهم عطف نسق؛ إذ ليس في الكلام حرف عطف، ولا نعتًا له ولا عطف بيان؛ لأنه نكرة، والقوم معرفة ـ فكذلك (إلا امرأةٌ)؛ لأنه في / معناه» [٤: ٤٢/أ]
انتهى.

وقد رُدَّ مذهب العطف بوجهين:

أحدهما: أنه لو كانت إلا عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيدٌ، وحروف العطف لا تلي العوامل.

والثاني: أنها لو كانت عاطفة لعطفت في الإيجاب كما عطفت في النفي.

وهذا لا يلزم؛ لأنَّ لبعض الحروف خصوصيات في العطف، فهذه «لا»، يعطف بها في الإيجاب، ولا يعطف بها في النفي[(١)]، وهذه لكنْ، يُعطف بها في النفي، ولا يُعطف بها في الإيجاب.

وقوله ولا يُشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه، خلافًا للفراء[(٢)]

ومذهب الفراء مردود بالسماع والقياس:

---

(١) ولا يعطف بها في النفي ... ولا يُعطف بها في الإيجاب: سقط من ك، ن.

(٢) انظر معاني القرآن ١: ٢٣٤.

أمّا السماع فهو ما روى س[1] عن يونس وعيسى جميعًا أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا، بالنصب بعد النكرة، ويرجح أن يكون من هذا قراءة من قرأ ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[2] في قراءة من نصب لتتفق القراءتان في الاستثناء من شيء واحد، ولأنه قيل[3]: أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت[4] منهم أحد إلا هي، فلما سمعتْ هَدَّةَ العذاب التفتتْ، وقالت: يا قوماه. فأدركها حجرٌ فقتلها. ويحتمل أن تكون قراءة النصب استثناء من ﴿بأهلك﴾[5]، فيكون من معرفة، فلا يكون في ذلك حجة على الفراء.

قال المصنف في الشرح[6]: «ويمكن في قراءة ابن كثير وأبي عمرو أن تجعل ﴿امرأتُك﴾ مبتدأ، و﴿إنه مُصيبُها ما أصابَهم﴾ خبره، والاستثناء منقطع» انتهى.

وأمّا القياس فالنصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جعل تقدير ترجيحه عليه مانعًا منه لكان ذلك إجحافًا بالأصل، فضعف هذا الاعتبار.

وقوله **ولا في جواز الإبدال** إلى آخر المسألة حكى س[7] عمن لم يُسَمّ أنّ المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز البدل، نحو: ما أتاني القومُ إلا أباك؛ لأنه بمنْزلة: أتاني القومُ إلا أباك.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٩.

(٢) سورة هود: الآية ٨١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إلا امرأتُك﴾ برفع التاء، وقرأ بقية السبعة ﴿إلا امرأتَك﴾ نصبًا. السبعة ص ٣٣٨.

(٣) الكشاف ٢: ٢٨٤.

(٤) ن: وإن أمر ألا يلتفت. ك: وإن مر ألا يلتفت. واخترت ما في د، وهو موافق لما في الكشاف.

(٥) هذا قول الفراء في معاني القرآن ٢: ٢٤ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٦٩ - ٧٠.

(٦) ٢: ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٧) الكتاب ٢: ٣١١.

واستدلُّوا على ذلك بأنَّ الأصل قبل دخول الحرف النافي النصب؛ فإذا دخل حرف النفي لم يتغير الإعراب عما كان عليه، وإنما يجوز ذلك عندهم فيما لا يصلح للإيجاب، نحو: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ.

وما ذهبوا إليه مردود بالسماع والقياس:

أمّا السماع فقوله تعالى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1] في قراءة الجمهور، وحكى يونس[2] عن أبي عمرو أنَّ الوجه في اللغة: ما قام القومُ إلا عبدُ اللّه، بالرفع، و(فعلوه) و«قام القوم» يقع في الإيجاب.

وأمّا القياس فللنفي أحكام لا تكون في الواجب، منها: حذف المستثنى منه وتفريغ العامل للمستثنى، قال س[3]: «ولو كان حكم النفي حكم الواجب ما جاز: ما أتاني أحدٌ» انتهى. ومسوِّغ جواز البدل فيما أجمع عليه صلاحيته للتفريغ، وهذا موجود في: ما أتاني القومُ إلا زيدٌ، كما هو موجود في: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل، كما تساويا في تضمُّن المسوِّغ، وهو صلاحيَّة التفريغ.

[٤: ٤٢/ب] وزعم /بعض النحويين أنَّ البدل يختصُّ بما يكون ما بعد إلا مستثنًى مما يكون فيه المستثنى منه مفردًا؛ نحو رجل وامرأة.

وقد رُدَّ بقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[4]، فشهداء ليس مفردًا، بل هو جمع، وقد أُبدل منه.

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٦. وقد تقدم تخريجها في ص ٢١٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣١١. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٣) الكتاب ٢: ٣١١.

(٤) سورة النور: الآية ٦.

ص: وإتباعُ المتوسِّطِ بين المستثنى منه وصفتِه أولَى من النصب، خلافًا للمازني في العكس. ولا يُتْبَعُ المجرورُ بـ«من» و«الباء» الزائدتين ولا اسمُ «لا» الجنسيةِ إلا باعتبار المحلّ، وأجاز بنو تميم إتباعَ المنقطعِ المتأخِّرِ إنْ صَحَّ إغناؤه عن المستثنى منه، وليس من تغليب العاقل على غيره فيُخَصّ بـ«أحد» وشبهِه، خلافًا للمازني.

ش: مثال ذلك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا خيرٌ منك، وما قام القومُ إلا زيدًا العقلاءُ، وما بالبادية غَنَمٌ إلا غَنَمك خيرٌ مِن غَنَمي، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك، فيجوز في زيد الإتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء، كحاله لو تأخر عن الصفة، وكما كان المختار البدل حال التأخر كذلك هو المختار حال التقدم على الصفة، هذا ظاهر مذهب س[1]، وهو اختيار المبرد[2] أيضًا.

واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه أنه يجوز الوجهين، ويختار النصب[3] على الاستثناء. ونقل ابن عصفور[4] عنه في بعض تصانيفه أنه لا يجيز فيه المازني إلا النصب على الاستثناء؛ وأنّ يونس وغيره أجازوا البدل. ونقل عنه في بعض تصانيفه أيضًا أنه يختار النصب، ولا يوجبه، واختلف اختياره: فمرة اختار البدل، ومرة اختار النصب على الاستثناء.

فحجة من اختار النصب أنّ المبدل منه منويٌّ به الطرح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك، بل إذا أردت الوصف نصبته على الاستثناء؛ لأنّ المستثنى منه إذ ذاك لا يكون منويًّا به الطرح، وإذا لم يكن منويًّا به الطرح ساغ وصفه.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٢) المقتضب ٤: ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٣) المقتضب ٤: ٣٩٩.

(٤) ذكر ذلك في شرح الجمل ٢: ٢٦٤.

وأيضًا فإنَّ البدل على نية تكرار العامل، فإذا أبدلت كنت قد فصلت بين النعت والمنعوت بجملة، وإذا نصبت على الاستثناء كنت قد فصلت بينهما بمفرد معمول لِما تقدم، فسهُل الفصل به. وأيضًا فإنَّ حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدَّمة على البدل.

وحجة من اختار الرفع أنَّ الصفة فضلة، ولا اعتداد بالتقدم عليها، ولأنَّ المستثنى في نحو ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ إنما رجح إتباعه على نصبه لأنه إذا أُتبِع شاكل ما قبله وما بعده؛ فكان إتباعه متوسطًا أولى من إتباعه غير متوسط.

قال المبرد[1]: «والقياس عندي قول س؛ لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معًا، لم يوضعا على أن يَسقُط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإنَّ المبدل منه بمنْزلة ما ليس في الكلام».

والبدل - وإن كان في تقدير جملة أخرى - إنما أُتي به ليبين المبدل منه، كما أنَّ النعت كذلك، وإذا كانت جمل الاعتراض يحسن الفصل بها بين الصفة والموصوف لِما فيها من /تسديد الكلام وإن لم يكن لها موضع من الإعراب - [٤ :٤٣/أ] فالأحرى أن يَحسُن الفصل بين المنعوت والنعت بالبدل؛ لأنه مفرد في اللفظ، وتابع لِما قبله، ومبين له كالنعت، فالفصل به أيضًا بين المنعوت والنعت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما؛ لأن الاستثناء لا يشبه النعت.

وقال ابن عصفور[2]: «النصب أضعف من البدل؛ لأنَّ فيه الفصل بينهما بالاستثناء». قال[3]: «ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا في الشعر، كقوله[4]:

---

(١) المقتضب ٤: ٤٠٠.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٦٤.

(٣) شرح الجمل ٢: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٤) البيت ثاني ثلاثة أبيات في الأمالي ١: ١٩٥. وهو في شرح القصائد السبع ص ٨٨، ١٦٤ والشيرازيات ص ٦٢٢. ويروى عجزه: جَرِيًّا إلى أُخرى قَرِيبًا تُعينُها. وهو في الخصائص ٢: ٣٩٦ والمحتسب ٢: ٢٥٠. أمرَّت خيطًا: أحكمت فتله. والجري: الرسول. هذه امرأة كانت تنتظر عودة زوجها، فأرسلت رسولاً إلى جارة لها تنتفها لتزيَّن».

أَمَرَّتْ مِنَ الكَتّانِ خَيطًا ، وأَرْسَلَتْ رَسُولاً ، إلى أُخرَى ، جَرِيًّا ، تُعِينُها»

ولولا السماع ما أجزنا: ما لي أحدٌ إلا أباك صديقٌ، وكان ينبغي ألاّ يجوز؛ ألا ترى أنه لا يجوز: ضرب زيدٌ عمرًا العاقلُ.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «إذا كان الفصل بين الصفة والموصوف بما هو من تمام الموصوف لم يكن ضعيفًا، والاستثناء من تمام المستثنى منه؛ لأنه بيان له، بل إن قيل إنه أشدُّ اتصالاً من البدل كان؛ ألا ترى أنّ أسماء العدد مع المستثنى قد صار لها دلالة أخرى خلاف ما وُضعت له، فإنّ اسم العدد نص في معدوده، لا يجوز أن تقول: (عندي عشرة) وعندك تسعة، ومع المستثنى تصير العشرة اسمًا للتسعة إذا قلت: عندي عشرة إلا واحدًا، فقياس ابن عصفور الفصل بالاستثناء على ما ذكر فاسد. والصحيح في المسألة أنّ النصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود من النصب [فيه][2] متأخرًا».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذِيُّ[3]: «مَن لَحَظَ أنّ الصفة هي في المعنى الموصوف، فإذا تقدم الاستثناء عليها فكأنه تقدم على الموصوف - نصب. ومَن لَحَظَ أنّ المستثنى منه قد تقدَّم على المستثنى أجاز البدل كما أجازه في مثل قولك: ما قام القومُ إلا زيدٌ، والوجهان متكافئان» انتهى.

ومِن أمثلة هذه المسألة: ما لي أحدٌ إلا زيدٌ صديقٌ، ومَن لي إلا زيدٌ صديقٌ، فـ«إلا زيدٌ» بدل مِن مَن، ومَن: مبتدأ، خبره: لي. ومثل س[4] هذا بنصب صديق حالاً مِن مَن، فقال: مَن لي إلا أبوك صديقًا.

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٠٤ [رسالة].

(٢) فيه: تتمة من شرح الجمل.

(٣) شرح الجزولية له ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ [مخطوط].

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٦، ٣٣٧.

وزعم المبرد[1] أنّ «إلا أبوك» خبر لـ«مَن»، كقولك: ما لي إلا أبوك، وأدخلت إلا على الخبر لأنّ الكلام في معنى النفي، فإذا أنكر أن يكون له أحد غير الأب صديقًا[2] فكأنه قال: ما لي إلا أبوك، وصديقًا: حال متعلق به. وغرّه قول س[3]: «لأنك أخليتَ مَن للأب»، فتوهم أنه خبر له. ومقصود س أن يكون «مَن لي[4]» مستقلاً، و«لي» هو الخبر، وكأنه قال: أيّ إنسان كائن لي، ففي «لي» ضمير مرفوع ،ومنه استثني، وصديقًا: حال منه، والحال صفة في المعنى، فقد تقدم المستثنى على الصفة، وبهذا دخل في باب تقديم المستثنى على الصفة.

والصحيح أنه بدل؛ لأنه يبقى المجرور لا عامل له؛ لأنّ مَن لا تعمل، وكذلك الأب، وقد[5] فصل بين صديقًا وبين ما يعمل فيه بخبر المبتدأ، فهو[6] لحن، وس في مسألة تقديم المستثنى على /الصفة بدأ بالبدل، ثم حكى النصب عن بعض العرب[7]، ومن ذلك قول الشاعر[8]: [٤ :٤٣/ب]

وإنّي لَعَبدُ الضَّيفِ ما دامَ نازِلاً ... وما شِيمةٌ لي غيرَها تُشبَهُ العَبدَا

وفي شرح أبي الفضل الصَّفّار: «س فصل بتابع، فهو بمنْزلة الصفة، ولا يجوز: ضرب زيدٌ عمرًا العاقلُ، ولولا السماع ما أجزنا: ما لي أحدٌ إلا أباك صديقٌ؛ ألا ترى قوله[9]: (وقال بعضُهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ منه)، فهو قد حكاه عن بعض العرب».

---

(١) المقتضب ٤: ٣٩٨.
(٢) ك، ن: غير إلا تصديقًا.
(٣) الكتاب ٢: ٣٣٦.
(٤) لي: ليس في ك، ن.
(٥) ك، ن: وبه.
(٦) د: فهي.
(٧) الكتاب ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧.
(٨) هو المُقنَّع الكِنديّ. الحماسة ١: ٦٠٤ [٤٤٣].
(٩) الكتاب ٢: ٣٣٦.

وقوله **ولا يُتْبَعُ** إلى قوله **إلا باعتبار المحلّ** هذه مسائل ثلاث، مثالها: ما في الدار مِن أحدٍ إلا زيدٌ، ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبأ به، لا إلهَ إلا اللهُ. رفعت المبدل من «أحد» لأنّ أحدًا في موضع رفع بالابتداء، و لم تحمله على اللفظ فتجره لأنه معرفة موجب، و«مِن» الزائدة لا تجرُّ إلا منكَّرًا غير موجب. ونصبت المبدل من «بشيء» لأنه في موضع نصب بليس، و لم تحمله على اللفظ فتجره لأنه خبر موجب، ولا عمل للباء الزائدة في خبر موجب. ورفعت المبدل من اسم «لا» لأنه في موضع رفع بالابتداء، و لم تحمله على اللفظ فتنصبه لأنه معرفة موجب، و«لا» إنما تعمل في منكّر منفيّ.

وهذا ظاهر قول س[1] وأبي علي[2]، ومقتضاه أنه يجوز في النكرة. وقد قال بعض النحويين إنه لا يجوز إجماعًا.

وقال ابن هشام: «فإن قيل: إذا كان هذا الاسم نكرة، نحو: لا رجلَ في الدار إلا رجلاً من بني تميم أو إلا تميميًّا - قلنا: قد كان يجوز لولا أمر آخر يمنع من جوازه، وهو أنّ «لا» لا تعمل في الواجب، بمنْزلة مِنْ، فلذلك لا يجوز حمل البدل بعد إلا على اللفظ هنا في معرفة ولا نكرة. وهذا الموضع مما استفدته بنظري ومباحثتي، و لم أستفده بتعليم ولا من كتب القوم» انتهى.

ومِن الإتباع على محلّ الباء الزائدة قولُه[3]:

يا بَنِـيْ لُبَـيْنَى ، لَستُمـا بِيَـدٍ   إلاَّ يَدًا ، لَيسَـتْ لَها عَضُـدُ

والعطف والبدل من باب واحد، فكما تقول: ما أتاني مِن أحدٍ لا عبدُ اللهِ ولا زيدٌ، ولا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو، فتحمل على الموضع لا على اللفظ - فكذلك تفعل في البدل.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٥ - ٣١٦ وشرحه للسيرافي ٨: ١٧٧ - ١٨٠.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ - ٢٠٧ والتعليقة ٢: ٥١ - ٥٢.

(٣) تقدم في ٤: ٢٦١.

وقال الأستاذ أبو علي: «إن قلت كيف يكون عبدُ الله في قوله لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله بدلاً من أحد، وأنت لا يمكنك أن تُحلّه محلّه؟

فالجواب: أنَّ هذا إنما هو على توهُّم: ما فيها مِن أحدٍ إلا عبدُ الله؛ إذ المعنى واحد، وبلا شك أنَّ هذا يُمكنك فيه الإحلال، والتقدير: ما فيها إلا عبدُ الله».

قال ابن عصفور: «وهذا الإشكال الذي ذكره لا يتقدر في المسألة، وإذا لم يتقدر لم يحتج إلى الانفصال عنه؛ من جهة أنه لا يلزم أن يحل (إلا عبدُ الله) محل (أحد) الواقع بعد «لا»؛ لأنَّ البدل إنما يلزم أن يكون على نية تكرار العامل، وقد حصل ذلك في هذه المسألة وأمثالها؛ ألا ترى أنَّ (عبد الله) بدل من موضع (لا أحد)، /فيلزم أن يكون العامل فيه الابتداء، كما أنَّ العامل في موضع (لا أحد) [٤: ٤٤/أ] الابتداء، وبلا شك أنك إذا أبدلته منه كان مبتدأ في التقدير، وخبره محذوف، وكذلك حرف النفي؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لا أحدَ فيها لا فيها إلا عبد الله، ثم حذف، واختصر» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف في مسألة «ما في الدار مِن أحدٍ إلا زيدٌ» هو على مذهب جمهور أهل البصرة؛ وكذلك مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنهم لا يجيزون دخول مِن الزائدة على معرفة(١)، فلو كان نكرة جاز عندهم الحمل على اللفظ، نحو: ما أتاني مِن أحدٍ إلا غلامٌ.

وفي البسيط: ذكر الفراء(٢) أنَّ الكسائيَّ يجوِّز هذا بالجر، فيقول: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ، وما من إلهٍ إلا إلهٍ واحدٍ. قال: وليس ذلك بشيء.

وأمّا الأخفش(٣) فيجيز دخولها على النكرة والمعرفة في الواجب وغيره، فيجوز عنده حمل زيد على اللفظ.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣١٨.

(٢) معاني القرآن ١: ٣١٧ - ٣١٨، ٢: ١٠١.

(٣) معاني القرآن ص ٩٨ - ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٧٤، ٣٠٧.

فإن كان الحمل على اللفظ وعلى الموضع لا يتعذر جاز فيه الوجهان، والاختيار الحمل على اللفظ لِما فيه من المشاكلة في لفظ الإعراب، مثاله: ما خَشَّنتُ بصدرِ رجلٍ إلا صدرَ زيدٍ، بخفض صدر على اللفظ، ونصبه على الموضع؛ لأنَّ موضع صدر المتقدم نصب؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: ما خَشَّنتُ صدرَ رجلٍ[1].

ويجوز النصب على أصل الاستثناء، فتقول: لا رجلَ في الدار إلا زيدًا، وما جاءني من أحد إلا زيدًا، ومنه قوله[2]:

مَهامِهًا وخُروقًا ، لا أنيسَ بِها إلا الضَّوابِحَ والأَصداءَ والبُوما

ويجوز جر الاسم فيما كان قبله مجرور، على أن تكون «إلا» وما بعدها صفة لذلك المجرور، وأنشدوا بيت النابغة بالخفض[3]:

إلا الأواريِّ لأيًا ما أُبيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ

على الصفة لـ«مِن أحَد» من قوله:

.... عَيَّتْ جَوابًا ، وما بالرَّبعِ مِن أحَدِ

وأنشد الفراء والكسائي[4]:

أَبَنِـــيْ لُبَيْـــنَى ، لَسْتُـــما بِيَدٍ إلا يَدٍ ، لَيســـتْ لها عَضُـــدُ

---

(١) خشَّنت صدره: أغضبته وهيَّجته.

(٢) هو الأسود بن يعفر. الديوان ص ٦٠ والمفضليات ص ٤١٩ [١٢٥] والخزانة ٣: ٣٨٢ - ٣٨٥ [٢٣١]. المهامه: جمع مَهْمَه، وهو القَفْر. والخُروق: جمع خَرْق، وهي الفلاة التي تنخرق فيها الرياح. والضوابح: جمع ضابِح، وهو الثعلب. والأصداء: جمع صَدًى، وهو ذكر البوم.

(٣) تقدم هذا البيت والذي يليه في ص ١٦٩. وتقدم الثاني في ٣: ٣٠، ٦: ٢٩.

(٤) تقدم في ٤: ٢٦١، وص ٢٢١ من هذا الجزء.

وأجاز هذا الفراء، ولم يجز مثل بيت النابغة. قال[1]: «ورأيت الكسائي يخفضه، وأنزلَ إلا بعد الجحد بمنزلة غير، وحمله على (إلا يدٍ)، وليس مثله؛ لأنَّ الباء قد تدخل في الجحد في المعرفة».

وقال بعض أصحابنا: ولا دليل فيه، ولا فرق بين المسألتين، والباء - وإن دخلت على المعارف - لا تدخل في الإيجاب، فهي لا يصح تقديرها داخلة على ما بعد إلا، وإذا كانت إلا لا تدخل بعدها الباء ولا مِن فقد استويا من هذا الوجه، وهو المطلوب هنا في الإثبات والنفي، وقد ذكرنا أنَّ ذلك يجوز على الصفة، وإنما امتنع ذلك على تقدير البدل.

[٤ :٤٤/ب] **وقوله وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخِّر إن صحَّ إغناؤه عن /المستثنى منه** مثال ذلك: ما في الدار أحدٌ إلا وَتِدٌ، فبنو تميم[2] يجعلون المنقطع المؤخَّر من المستثنيات في غير الإيجاب كالمتَّصل، والحجازيون ينصبونه وجوبًا.

واحترز بقوله «المتأخِّر» من أن يكون متقدمًا، نحو: ما في الدار إلا حمارًا أحدٌ، فإنه لا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب، وسيأتي ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه فقط، إن شاء الله.

واحترز بقوله «إن صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه» من كونه لا يصحُّ ذلك فيه، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها، من ذلك قولهم: ما زادَ إلا ما نقصَ، وما نفعَ إلا ما ضَرَّ، ففي زادَ ونفعَ ضميران فاعلان، فالمعنى: لكنَّه نقصَ، ولكنَّه ضَرَّ، وما مصدرية، كأنه قال: ما زاد إلا النقصَ، وما نفع إلا الضرَّ، قال س[3]: «فـ(ما) مع الفعل اسم»، يعني: هي مصدرية، ولذلك شبَّهه بقولهم: ما أَحسَنَ ما كَلَّمَ زيدًا! أي: ما أحسنَ كلامَه زيدًا! فلو فرَّغت

---

(١) معاني القرآن ١: ٣١٧ - ٣١٨.

(٢) لغة تميم والحجاز في الكتاب ٢: ٣١٩ - ٣٢٢.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٦، ولفظه: «فما مع الفعل بمنزلة اسم».

العامل على النقص والضر لم يصحّ. فهذا النوع لا يجوز فيه عند جميع العرب إلا النصب.

وزعم السيرافي[(1)] أنّ المصدر المقدَّر مبتدأ، خبره محذوف، أي: لكنِ النقصانُ أمرُه، فكأنه قال: ما زاد النهرُ لكنِ النقصانُ أمرُه، وما نفعَ زيدٌ لكنِ الضَّرَرُ شأنُه، ونقله عن مَبرَمان.

ولو كان على ما ذهب إليه السيرافي لجاز عند أهل الحجاز: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ، على أن يكون مبتدأ، خبره محذوف.

وزعم الأستاذ أبو علي[(2)] أنّ المصدر هنا مفعول به حقيقة لـ«زادَ»، والتقدير: ما زادَ شيئًا إلا النُّقصانَ، ثم فرَّغه له، كـ«ما ضربَ إلا زيدًا»، وجعله متصلاً. وكان الذي قام مقام الزيادة النُّقصان، ومقام النفع الضَّرَر.

ورُدَّ هذا بأنّ الضَّرَر لا نسبة بينه وبين النفع.

وجعل ابن الطراوة ما زائدة، وخَطَّأ س في جعل ما مصدرية؛ لأنه يكون المعنى: ما زادَ إلا النَّقصُ، وما نفعَ إلا الضَّرَرُ، وهذا خَلْفٌ؛ لأنّ الضَّرَر لم ينفع، والنقص لم يزد.

ورُدَّ على ابن الطراوة بأنّ س لم يُرد الاتصال، وهو جعله متصلاً، وإنما أراد س: ما نفع، لكنِ الضَّرَرُ حصَل أو وقَع، فلم يجعل الضرر مفرغًا له العامل كما توهمه ابن الطراوة عليه، وإنما قال بزيادتها لأنه لم يفهم عن س إلا أنّ الفعل مفرَّغ.

ووَجَّهَ زيادتها بأن قال: فرقوا بين فَعَلَ الذي يكون حالاً، فلا تزاد فيه ما، وما لا يكون حالاً، فزادوا فيه ما.

وهذا الذي قال لم يَثبت نظيره، وفيه دعوى الزيادة من غير داعية إلى ذلك.

---

(١) شرح الكتاب ٨: ٢٠٤.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠١٣ [رسالة].

ومن هذا النوع عند المصنف[1] قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2]، فـ«مَن» في موضع نصب عنده؛ لأنك لو حذفت المستثنى منه - وهو عاصِم - واستغنيت بالمستثنى[3] عنه - / لم يصحّ. [٤: ٤٥/أ]

ومنه عنده[4] قول الشاعر[5]:

ألا لا مُجيرَ اليومَ مِمّا قَضَتْ بِهِ صَوارِمُنا إلا امْرأً كانَ مُذْعِنا

ومن هذا النوع عند ابن عصفور قوله تعالى ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[6]، فـ(الموتةَ الأولى) منصوبة على الاستثناء. ولا يجوز أن يجعل مع إلا بدلاً من الموت؛ لأنه لا يستقيم ذلك لفساد المعنى.

وفي قوله **وأجاز بنو تميم** دلالة على أنه لا يتحتم عندهم البدل، بل الأفصح عندهم النصب، وأمّا البدل فهو ضعيف؛ لأنه لا يتصور إلا على ضربين من التأويل:

أحدهما: أن يكون مجازًا، وتنْزيل ما ليس من الجنس منْزلة ما هو من الجنس، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، جعلت الحمار في الدار قائمًا مقام الأناسي، على حد قولهم: عِتابُك السَّيفُ[7]، وقول أبي ذؤيب[8]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٨٧.

(٢) سورة هود: الآية ٤٣.

(٣) ك، ن: بالمستثنى منه.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٨٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٨٧ وتمهيد القواعد ص ٢١٥١.

(٦) سورة الدخان: الآية ٥٦.

(٧) الكتاب ٣: ٥٠. وانظر ٢: ٣٢٠.

(٨) شرح أشعار الهذليين ص ١٥٠ والكتاب ٢: ٣٢٠. رهوة: اسم عقبة. وثاويًا: مقيمًا. والأصداء: الهام، الواحد صَدًى.

فإنْ تُمْسِ في قَبرٍ بِرَهْوةَ ثاوِيًا أنيسُكَ أَصْداءُ القُبورِ تَصِيحُ

ويكون البدل في هذا الوجه من قبيل بدل بعض من كل.

والثاني: أن يكون الاسم الذي قبل إلا ذُكر توكيدًا، فمراده: ما في الدار إلا حمارٌ، وذُكر أحد توكيدًا لِيُعلم أنه ليس بها آدميّ. والبدل على هذا من قبيل بدل الإضراب، بمنزلة قوله[1]: ما أعانَه إخوانُه إلا إخوانُكم. وهذان الضربان عامّان في كل ما أبدل من الأول وليس بعضه.

وزعم بعض النحويين أنّ البدل في الاستثناء المنقطع قد يجوز على وجه آخر؛ وهو ألاّ تريد نفي الأول خاصّة، بل نفيه ونفي ما يلابسه؛ لأنّ الدار إذا عُلم أنه ليس بها أحد فليس بها ما يُلابِس الأحَدِين، كالأوارِيّ وغيرها مما يُلابِسهم، فجاز لذلك إبدال «الأوارِيّ» في قوله[2]:

.... وما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ

إلا الأوارِيُّ لأيًا ما أُبيِّنُها ....

من «أحد» لعمومه في المعنى، على طريق بدل بعض من كل؛ لأنّ أحدًا إذ ذلك بمنْزلة الخاصّ الموضوع موضع العامّ.

وهذا المذهب لا يصح؛ لأنه لا يَطَّرد في هذا الباب؛ إذ قد يكون ما بعد إلا ليس بعض الأول ولا ملابسًا له، نحو قوله[3]:

وبَلدةٍ ليسَ بِها أنيسُ إلا اليَعافيرُ ، وإلا العِيسُ

فاليَعافير ليس بعض الأنيس ولا مُلابِسًا له.

---

(١) يعني سيبويه، فهذا من أمثلته. الكتاب ٢: ٣٢٥. ولفظه: ما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه.

(٢) تقدم قريبًا.

(٣) تقدم في ٤: ٢٢٦، ٥: ٢٠٧.

وزعم بعض المتأخرين - ونقل ابن الضائع[1] أنه الأستاذ أبو عليّ - أنّ البدل يُتَصور على تقدير حذف حرف العطف والمعطوف، والتقدير: ما في الدار أحدٌ ولا غيرُه إلا الأواريُّ، والعرب قد تحذف المعطوف لفهم المعنى.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وهذا غير سائغ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ حذف المبدل منه وإبقاء البدل لم يثبت من كلام العرب.

[٤ :٤٥/ب] والآخر: أنه لا يمكن /أن يكون التقدير : ولا غيرُه إلا الأواريُّ؛ لفساد المعنى؛ لأنه لم يرد نفي غير الأحدين عنها؛ إذ معلوم أنه قد يكون بها نبات وشجر ووحش وغير ذلك مما هو غير الأحدين» انتهى.

والوجه الأول قد تنازع فيه، فقد أجازوا: الذي ضربتُ زيدًا أخوك، استغنت الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه، وسيأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله في باب البدل حيث تعرض لها المصنف.

وتقدير «ولا غيرُه» يُخرج أن يكون ما بعد إلا من الاستثناء المنقطع؛ لأنّ قوله (الأواريّ)[2] مندرج تحت عموم تقديره: ولا غيرُه، فهو تقدير يحيل الاستثناء المنقطع، فلا يجوز.

وذكر المصنف[3] أنّ بني تميم يقرؤون ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾[4] بالرفع، إلا مَن لُقِّنَ النصب، وهذا مخالف لِما حكيناه عنهم مِن أنّ الأفصح عندهم النصب، قال[5]: «وعلى لغتهم:

وبَلدةٍ ليسَ بِها أَنِيسُ ....

---

(١) شرح الجمل له ١: ١٠٠٩ [رسالة].

(٢) د: إلا ولا. ن: بها ولا. ك: لها ولا.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٨٦.

(٤) سورة النساء: الآية ١٥٧.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٨٦.

البيت، وقول الفرزدق[1]:

وبيتَ كَريمٍ قد نَكَحنا ، ولم يَكُنْ   لنا خاطِبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُهْ»

قال المصنف[2]: «ويلتحق بهذا إتباع أحد المتباينين الآخر، نحو: ما أتاني زيدٌ إلا عمرٌو، وما أعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه، وهما من أمثلة س[3]، والأصل: ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو، وما أعانَه أحدٌ إلا إخوانُه، فجعل مكان (أحد) بعض مدلوله، وهو: زيد، وإخوانكم، ولم يُذكر زيد ولا إخوانكم فيمن نفي عنه الإتيان والإعانة لذاقما، لكن ذُكرا توكيدًا لقسطهما من النفي، ودفعًا لتوهُّم المخاطب أنَّ المتكلم لم يعرِض له هذا الذي أكّد به، فذكرهما توكيدًا» انتهى. وأنشد[4]:

والحَــربُ لا يَبقَــى لِجا   حِمِهــا التَّــخَيُّلُ والمِــراحُ

إلا الفَتَــى الصَّبَّــارُ في الــ   ــنَّجَداتِ والفَــرَسُ الوَقــاحُ

وأنشد أيضًا[5]:

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّماحُ مَكانَها   ولا النَّبْلُ إلا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

---

(١) الديوان ص ٧٣٧، وأوله فيه: «وبنت كريم». عامل الرمح: أعلاه مما يلي السِّنان بقليل.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٥.

(٤) البيتان للحارث بن عُباد أو لسعد بن مالك. الكتاب ٢: ٣٢٤ والحماسة ١: ٢٦٥ - ٢٦٦ [١٦٩] وشرح المصنف ٢: ٢٨٦ والخزانة ١: ٤٦٧ - ٤٧٤. جاحم الحرب: معظمها وأشدها. والتخيل: الخيلاء والتكبر. والمِراح: المرح واللعب. والنجدات: جمع نجدة، وهي الشدة. والوقاح: الصلب الحافر.

(٥) البيت لضرار بن الأزور ﷺ. الكتاب ٢: ٣٢٥ وشرح المصنف ٢: ٢٨٧ والخزانة ٣: ٣١٨ - ٣٢٧ [٢٢٢]. مكانها: أي مكان الحرب. والمشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام، وهي قرًى من أرض العرب تدنو من الريف. والمصمم: الذي يمضي في العظم ويقطعه.

وقوله **وليس من تغليب العاقل إلى قوله للمازني**[1] وذلك أنَّ أحدًا من الألفاظ الخاصة بمن يعقل، فيقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل، نحو مَنْ، قال تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[2].

وهذا الذي ذهب إليه المازني لا يطرد في باب الاستثناء المنقطع[3]؛ لأنهم قد يفعلون ذلك حيث لا يمكن تغليب، نحو قوله[4]:

ليسَ بَيني وبينَ قَيسٍ عِتابٌ ... غيرُ طَعنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

فالطعن والضرب ليسا من العتاب، وقد أبدلت «غير» المضافة إليهما مع أنه لا يمكن التغليب.

[٤: ٤٦/أ] وقال ابن خروف رادًّا على قول المازني: «لا يُتَوَهَّم ذلك محصورًا في /لفظ أحد وما يشبهه؛ لأنَّ ما جاء مما ليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى» انتهى.

والاستثناء إن كان بلفظ «إلا» أو «غير»، وكان لا يمكن توجه العامل عليه - وجب النصب. أو يمكن فالحجاز تنصبه[5] وجوبًا، وتميم تجيز فيه الإبدال، وهذا كما تقدم.

وإن كان الاستثناء بأداة غير لفظ «إلا» و«غير» كان حكم الاسم المستثنى كحكمه إذا كان الاستثناء متصلاً في جميع ما ذكر؛ ومن الاستثناء المنقطع بأداة غير «إلا» و«غير» قول الشاعر[6]:

لم أُلْفِ في الدارِ ذا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ ... قد كادَ يَعفُو ، وما بالعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

---

(١) رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٧ ولابن الضائع ١: ١٠١٠ - ١٠١١.

(٢) سورة النور: الآية ٤٥.

(٣) انظر الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٧ ولابن الضائع ١: ١٠١١ - ١٠١٢.

(٤) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبي. الكتاب ٢: ٣٢٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ٣٧.

(٥) ك، ن: تنصب.

(٦) البيت في شرح المصنف ٢: ٣١٤ والمقاصد النحوية ٣: ١١٩.

فقوله «ذا نُطق» كلفظ «أحَد»، و«سِوَى طَلَلٍ» استثناء منقطع. فعلى هذا الذي تقرر تقول: ما بالدار أحدٌ ليس حمارًا، أو لا يكون حمارًا، أو عدا حمارًا، أو عدا حمارٍ، أو سِوَى حمارٍ، وكذلك باقي الأدوات.

ص: وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ«إلا» الصالحِ للإتباع على المستثنى منه العاملِ فيه ابتداءٌ أو أحدُ[1] نواسخه أُتبع الضميرَ جوازًا وصاحبَه اختيارًا، وفي حكمهما المضافُ والمضافُ إليه في نحو: ما جاء أخو[2] أحدٍ إلا زيدٌ. وقد يُجعل المستثنى متبوعًا، والمستثنى منه تابعًا. ولا يقدَّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا، بل على أحدهما، وما شذ من ذلك فلا يقاس عليه، خلافًا للكسائي.

ش: مثال ذلك في المبتدأ: ما أحدٌ يقول ذلكُ إلا زيدٌ. ومثال ذلك في الناسخ: ما حسبتُ أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدًا، وما كان أحدٌ يَجترئُ عليك إلا زيدٌ.

فيجوز في هذه المسائل ونحوها أن تجعل زيدًا تابعًا للمبتدأ، أو المفعولِ[3] الأول لحسبت، أو لاسمِ كان، فيكون بدلاً منه على حسب إعرابه؛ لأنَّ المسوِّغ للإتباع هو النفي، وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر، وهو المختار.

ويجوز أن تجعل زيدًا تابعًا للمضمر الذي في الخبر، أو في المفعول الثاني، أو في خبر كان[4]، فيكون بدلاً منه؛ لأنَّ النفي متوجِّه عليه من جهة المعنى.

ويشمل قوله **وإن عادَ ضميرٌ** هذه المسائلَ التي عاد فيها الضمير من الخبر على المبتدأ، أو على المفعول الأول من الثاني لظننت، وعلى اسم كان من خبرها،

---

(١) ك: ابتداء واحدًا.

(٢) أخو: سقط من ك، ن.

(٣) الذي في المخطوطات: والمفعول.

(٤) أو في خبر كان فيكون بدلاً منه ... أو على المفعول الأول: كرر في ك.

وقد مثّلنا ذلك، والمسائلَ التي يعود فيها من صفة المبتدأ عليه، ومن صفة المفعول الأول عليه، ومن صفة اسم كان عليه، ومثال ذلك: ما فيهم أحدٌ اتَّخذتُ عنده يدًا إلا زيدٌ، وما ظننتُ فيهم أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدٌ، وما كان فيهم أحدٌ[1] يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فحكم هذه المسائل في الصفة حكمها في الخبر، فالأولى الإبدال من
[٤ :٤٦/ب] الظاهر، ويجوز الإبدال من المضمر، وقال س /عن الخليل محتجًّا على جواز الحمل على ما توجه عليه النفي في المعنى بقولهم: ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدٌ، وما ظننتُه يقوله إلا عمرٌو[2]، فالهاء ضمير الأمر، وفاعل يقول ما بعد إلا، وجاز تفريغه وإن كان ليس فيه ضمير المبتدأ لأنه المنفي في المعنى.

ومن ذلك قوله[3]:

يَهدي كَتائبَ خُضْرًا ، ليسَ يَعصِمُها   إلا ابْتِدارٌ إلى مَوتٍ بإلْجامِ

ففي ليس ضمير الأمر، وابتدار: فاعل بيَعصمها. ويمكن حمل «ليس» هنا على «ما»، فلا عمل لها.

ويشمل قوله قبل المستثنى بإلا الاستثناء المتصل، كهذه المسائل التي مثّلنا بها، والاستثناء المنقطع، نحو: ما أحدٌ يُقيمُ بِدارِهم إلا الوَحْشُ، فلك أن تُتبع الوحش للمبتدأ، ولك أن تُتبعه للضمير في: يُقيمُ بدارِهم. وكذلك: ما حَسِبتُ أحدًا يُقيمُ بها إلا الوَحشَ، وما كان أحدٌ يُقيمُ بها إلا الوَحشُ. والدليل على مجيء ذلك في الاستثناء المنقطع قولُ الشاعر[4]:

---

(١) أحد: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٤.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٨٤.

(٤) هو أُحَيحة بن الجُلاح أو عدي بن زيد. ملحقات ديوان عديّ ص ١٩٤ والكتاب ٢: ٣١٢. وانظر والخزانة ٣: ٣٤٨ - ٣٦٣ [٢٢٧] والارتشاف ص ١٥١٥. اللَّبّات: جمع اللَّبَّة، وهي موضع القلادة من الصدر. والترائب: عظام الصدر ما بين التَّرقُوَتَين إلى الثدي.

ما أحسنَ الجيدَ مِن مُلَيكةَ والـــــــلَّبّاتِ إذْ زانَها تَرائبُها!

يا لَيتَني ليلةً ، إذا هَجَعَ النـّـــــــاسُ ، ونامَ الكِلابُ ، صاحِبُها

في لَيلةٍ ، لا نَرى بِها أَحَدًا يَحكي علينا إلا كَواكِبُها

فـ«كواكبُها»: بدل من الضمير المستكن في يَحكي، وهو استثناء منقطع؛ لأنَّ أحدًا وضميره مختصّ بمن يعقل، و«نَرى» هنا بمعنى نَعلم، و«يَحكي» في موضع المفعول الثاني لها، ومعنى يَحكي علينا: يُخبر عنّا.

واحترز بقوله **قبل المستثنى** من أن يكون مذكورًا بعده، فإنه لا يُتَصور فيه ذلك، نحو: ما أحدٌ[1] إلا زيدًا يقولُ ذلك، فهذا لا يكون فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الضمير في يقولُ.

واحترز بقوله **بإلا** من أن يكون مستثنًى بأداة غير إلا، فإنه إن كانت الأداة اسمًا فالمستثنى مجرور بالإضافة، أو حرفًا فمجرور بالحرف، أو فعلاً فمنصوب، فلا يمكن فيه الإبدال.

ولم يمثل النحويون إلا بالمستثنى بإلا، والذي يظهر أنَّ غيرًا حكمها حكم المستثنى بإلا في ذلك، فيجوز: ما ظننت أحدًا يقول ذلك غيرُ زيدٍ، بالنصب تبعًا لأحد، وبالرفع تبعًا للضمير في يقول.

واحترز بقوله **الصالح للإتباع** من أن يكون ما بعد «إلا» لا يصلح للإتباع، وهو أن يكون استثناءً منقطعًا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل ولا يفرَّغ له، مثال ذلك: ما أحدٌ ينفعُ إلا الضر، وما[2] مالٌ يَزيد إلا النقص، فهذا يصدق عليه أنه عاد ضمير قبل المستثنى بإلا على المستثنى منه، إلا أنَّ المستثنى بإلا لا يصلح أن يكون تابعًا، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لا من «أحد»، ولا من «مال»، ولا من الضمير في يَزيد ولا في يَنفع.

---

(١) ك، ن: ما أحدًا.

(٢) د: ولا.

واحترز بقوله **العاملِ فيه ابتداءٌ أو أحدُ نواسخه** من أن يكون العامل فيه غير ذلك، مثاله: ما شكرَ رجلٌ أكرمتُه إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ أعرفُه إلا عمرٍو، /فيلزم إتباع الظاهر، ولا يجوز إتباع الضمير؛ لأنَّ المعنى: ما شكرَ مِمَّن أكرمتُهم إلا زيدٌ، وما مررتُ مِمَّن أعرفُهم إلا بعمرٍو، ولا تأثير للنفي في أكرمتُ، ولا في أعرفُ، بل هما مثبتان، فلذلك امتنع إتباع معموليهما. [٤: ٤٧/أ]

والظاهر أنَّ قوله «العاملِ فيه ابتداءٌ أو أحدُ نواسخه» يشمل أن يكون المبتدأُ أو معمولُ أحد النواسخ نكرةً ومعرفة، لكنِ النحويون - فيما وقفت عليه - لا يمثِّلون إلا بالنكرة، والذي يظهر مساواة المعرفة للنكرة في ذلك، فتقول: ما القومُ يقولون ذاك إلا زيدٌ، وما إخوتُك يقولون ذلك إلا زيدٌ. وهل تجري الحال مجرى الصفة فيما ذكر، نحو: ما إخوتُك في البيت عاتبين عليك إلا زيدٌ، فيكون يجوز في زيد أن يكون بدلاً من القوم، وأن يكون بدلاً من الضمير المستكن في عاتبين؟ في جواز ذلك نظر، والقياس يقتضيه؛ لأنَّ الحال متوجِّه عليها النفي في المعنى.

ويَرِدُ على قوله **أو أحدُ نواسخه** أنَّ بعض النواسخ مما دخل عليه حرف النفي أو ما أشبهه لا يجوز فيه ما ذكر؛ وذلك ما زال وأخواتها، فإذا قلت: ما زال وافدٌ من بني تميم يَستَرفِدُنا[1] إلا زيدٌ ، فإنه لا يجوز في إلا زيد أن يكون بدلاً من وافد، ولا من الضمير؛ لأنه ليس هنا نفي حقيقة، بل هو نفي معناه الإيجاب، فكان ينبغي للمصنف أن يحترز منه؛ لأنه يصدق عليه جميع ما ذكر من القيود في المسألة.

وذكرُ المصنف وغيره الإتباعَ في ذلك على البدل يدلُّ على أنَّ المبتدأ أو الناسخ يدخل عليه النفي أو ما جرى مجراه؛ فلا يحتاج في ذلك إلى نص على النفي؛ لأنَّ البدل لا يكون إلا مع النفي أو ما أشبهه، كما ذكره بعضهم، فقال: وإذا توجَّه النفي على مبتدأ، أو على فعل داخل عليه، ووقع في الخبر ضمير له، ثم

---

(١) زيد هنا في ك، ن: ما زال.

استثنيتَ من ذلك المبتدأ اسمًا - فإنه يجوز أن تبدله من الظاهر، وأن تبدله من الضمير. وكذلك إذا وصفتَه بصفة يجوز الحمل على ضميرها.

ومما يلحق بالنفي قولهم: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ، فـ«زيدٌ» بدل من الضمير في يقول؛ لأنَّ المعنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ.

واختلفوا: هل يجوز أن يكون بدلاً من أقلّ؟

فذهب السيرافي[1] إلى أنه لا يجوز أن يكون بدلاً من أقلّ؛ لأنه لا يمكن التفريغ إليه.

وذهب ابن خروف إلى جواز ذلك حملاً على المعنى.

والصحيح ما ذهب إليه السيرافي؛ لأنَّ أَقَلَّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا إن كان المبدل منه يبقى في اللفظ المقدَّر المحمول عليه، وأَقَلُّ لا يبقى، فـ«زيد» بدل من الضمير.

وإذا أردت بـ«أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك» التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض فاختلفوا: هل يجوز البدل من الضمير أم لا؟ فأجازه السيرافي[2]، ومنعه ابن خروف، وأوجب النصب في: إلا زيدًا. وهذا أظهر لأنه استثناء من موجب، فلا يجوز فيه البدل. وقال السيرافي[3]: /«المعنى: ما يقولُ ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ»، أي: ما يقوله إلا زيدٌ. [٤: ٤٧/ب]

والمسائل التي يجوز فيها الإبدال من الضمير يجوز فيها النصب على الاستثناء، والبدل أحسن من النصب، نص عليه السيرافي[4] وغيره، وهو ظاهر كلام س[5].

---

(١) شرح الكتاب ٨: ١٧٣.

(٢) شرح الكتاب ٨: ١٧٤.

(٣) شرح الكتاب ٨: ١٧٤.

(٤) شرح الكتاب ٨: ١٧١ - ١٧٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٢.

ويظهر من كلام ابن عصفور أهما مستويان؛ لأنه قال فيها[1]: «حسُن النصب والبدل، النصب بالنظر إلى اللفظ، والبدل بالنظر إلى المعنى».

وقوله **وفي حكمِهما المضافُ والمضافُ إليه** في نحو: ما جاء أخو أحدٍ إلا زيد، معناه: في حكم الظاهر والمضمر من إتباع «إلا زيد» ما شئت[2] من المضاف، فترفع[3]، ومن المضاف إليه، فتجرّ.

وقوله **وقد يُجعَل المستثنَى متبوعًا والمستثنَى منه تابعًا** مثال ذلك ما حكاه س، قال[4]: «حدثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق هم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثلِه أحدٍ، فجعلوه بدلاً» انتهى.

وفي الإفصاح: «وقد قال جماعة: جعله س من باب الصفة وإبدال الموصوف منها، نحو: جاءني مُقبِلٌ رجلٌ، أي: شخصٌ مقبلٌ رجلٌ، فهي (إلا زيد) التي تكون صفة.

وهذا باطل أن يكون، مذهبه ما ذكرنا عنه قبل، وهو منصوص في كتابه، فلا يلي (إلا زيد) عامل إذا كان صفة؛ لأنه عنده كأجمعين، وإنما أراد أنَّ هذا اللفظ جعلوه في تقدير الحلول محلَّ (إلا) و(زيد) المتقدمين، وكأنه قال: ما أتاني إلا زيدٌ، والأولى أن يكون (إلا زيدٌ) فاعلاً، والثاني بدل، على تقدير: ما أتاني أحدٌ، وهو صريح مذهبه في البدل تكرير العامل» انتهى.

وأنشد يونس والفراء[5]:

رأتْ إخوَتِي بعدَ الوَلاءِ تَتابَعُوا   فلَمْ يَبقَ إلا واحِدٌ مِنهُمُ شَفْرُ

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٥، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) ما شئت: سقط من ك، ن.

(٣) فترفع: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٧.

(٥) تقدم في ص ١٩٩.

وأنشد الفراء[1]:

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمارِ ، ليسَ لهُ إلا الضِّراءُ وإلا صَيدُها نَشَبُ

وقال حسان[2]:

لأنَّهمُ يَرجُونَ منهُ شَفاعةً إذا لم يَكُنْ إلا النَّبِيُّونَ شافِعُ

وقال الفراء: أنشدني أبو ثروان[3]:

ما كان منذُ تَركنا أهلَ أَسْنُمةٍ إلا الوَجيفَ لها رِعْيٌ ولا عَلَفُ

فنصب الوجيف، ورفعه غيره، وأنشدوا[4]:

.... ليسَ لهُ إلا بَنيهِ ، وإلا عِرْسَهُ ، شِيَعُ

ويُنشَد: إلا بَنُوه وإلا عِرْسُه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا فيه خلاف:

قال الفراء في المعاني[5]: «ومن العرب من يرفع الاستثناء /المتقدم على أن يجعل الثاني بدلاً من الأول». [٤: ٤٨/أ]

---

(١) أنشده في معاني القرآن ١: ١٦٨ منسوبًا لذي الرمة. وهو في شرح المصنف ٢: ٢٩١. يصف صائدًا. الديوان ص ١٠٠. مقزَّع: خفيف الشعر. وأطلس: أغبر. والأطمار: جمع طِمر، وهو الثوب الخَلَق. والضراء: كلاب الصيد، واحدها ضِرْو، وضِرْوة. والنشب: المال.

(٢) الديوان ١: ٢٦٧ وشرح التسهيل ٢: ٢٩٠.

(٣) معاني القرآن ١: ١٠٠. وهو لجرير. الديوان ص ١٧٣. أسنمة: موضع في بلاد تميم. والوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل. والرِّعي: الكلأ.

(٤) أول البيت: «بالثِّني أسفلَ مِن جَمّاءَ». وهو لأبي زُبَيد الطائي في وصف أسد. الديوان ص ٦٤٤ والطرائف الأدبية ص ٩٩ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٨. الثِّني: منعطف الوادي ومنقطعه. وجَمّاء: موضع.

(٥) معاني القرآن ١: ١٦٨.

وقال ابن أصبغ: «إذا قدّمت المستثنى على المستثنى منه لم يجز عند البصريين إلا النصب خاصة، وأجاز البغداديون فيه الرفع».

وقال ابن عصفور[1]: «إذا قدّمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب، نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، ولا يجوز الرفع على الفاعلية وأحدٌ بدل منه؛ لأنه أعمُّ من إلا زيد، والأعمُّ لا يُبدل من الأخصّ، ولا على البدل وأحد فاعل بقام كما كان لو تأخر؛ لأنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه».

وأجاز الكوفيون الرفع، وأنشدوا شاهدًا على ذلك:

.... فلم يَبقَ إلا واحدٌ مِنهمُ شَفْرُ

والصحيح أنّ ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه. ووجهه أن يكون شَفْر بدلاً من أحد، ووضع العام موضع الخاص.

وقال ابن عصفور أيضًا - وقد ذكر الدليل على امتناع أن يكون ما بعد إلا مبنيًّا على ما قبلها - وحكى عن بعض النحويين جوازه، قال[2]: «ويجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص، فيكون من بدل الشيء من الشيء، إلا أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة، مثل قوله:

.... فَلَمْ يَبْقَ إلا واحدٌ مِنهمُ شَفْرُ

ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قولُه[3]:

أُحِبُّ رَيًّا ما حَيِيتُ أَبَدا ولا أُحِبُّ غَيرَ رَيًّا أَحَدا

وقولُ الآخر[4]:

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٦٣ باختصار.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣) أنشد الأول ابن جني في التنبيه ق ٧٦/أ. والاثنان في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩١.

(٤) البيتان في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٤ وعنه في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩٢ [رسالة]. وهما في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٢١٩ [مخطوط]. وفي ك: دع التفنيد.

نَهانِي أَبِي عن لَذَّةٍ أنْ أنالَها ... فقلتُ: دَعِ التَّقييدَ - وَيحَكَ - في الخَمرِ
فَلستُ - على ما كانَ مِنِّي - بِراكِبٍ ... حَرامًا سِواها ما حَيِيتُ يَدَ الدَّهرِ

فأبدل أبدًا ويدَ الدهر من: ما حَيِيتُ، وهما أعمّ، فكذلك في مسألتنا، تجعل أحدًا بدلاً من إلا زيدٌ، وهو أعمّ منه».

وقال ابن عصفور أيضًا في «المقرب»[1]: «وإن قدمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب على كل حال، نحو: ما قامَ إلا زيدًا القومُ، وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله، ويجعل ما بعده بدلاً، وذلك قليل» انتهى.

وقد نص الفارسي[2] وغيره من البصريين على أنه لا يجوز في المستثنى إلا النصب. قال ابن عصفور: «إنما يعني به إذا حملت الكلام على الوجه المختار وإلا فقد حكى يونس أنّ بعض العرب يقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ[3]؛ ألا ترى أنّ ذاك لُغَيَّة ضعيفة، ووجهها أن يكون الاسم العام فيها قد أريد به الخصوص، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، كان المراد بأحد غير زيد من الآدميين».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4] رادًّا على ابن عصفور: «واعلم أنّ الذي قاله خطأ، وذلك /أنه زعم أنّ أحدًا من قولنا ما قامَ إلا زيدٌ أحدٌ يراد به زيد، وهو بدل منه، وكذلك شَفْر في البيت، فيلزم على قوله أن يكون أحدٌ وشَفْر مستعمَلَين في الواجب، وقد نص أئمة اللغة على خلاف ذلك، ولو كان ذلك لجاز: ما قامَ إلا أحدٌ زيدٌ، وما قامَ إلا شَفْرٌ عمرٌ،و وما هما إلا طُورِيٌّ[5] زيدٌ، وذلك غير جائز. [٤: ٤٨/ب]

(١) المقرب ١: ١٦٩.
(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٦.
(٣) الذي في الكتاب ٢: ٣٣٧: ما لي إلا أبوك أحدٌ.
(٤) شرح الجمل ١: ٩٩٢ [رسالة].
(٥) ابن الضائع: صورة.

ويلزم على قوله إنْ قِيسَ مثل هذا أن يقال: ما قامَ[1] إلا زيدٌ إخوتُك، وتريد بالإخوة زيدًا، وهو أقرب على بعده من ذلك الذي أجاز؛ لأنَّ الإخوة ليس يمتنع مجيئه[2] في الإيجاب، وهذا كله خطأ[3].

والوجه فيه أن يقال: إنه بدل من الاسم مع إلا مجموعين، فيقدر العامل: لم يَبقَ إلا شَفْر.

فإن قلت: من أيِّ أقسام البدل هو هذا[4]؟

فالجواب: أنه شبيه ببدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فإذا قلت ما قام إلا زيدٌ فهو في قوة: غيرُ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ هو أحد، فيصح انطباقه عليه» انتهى كلامه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذِيّ[5]: «لا يُتَصَوَّر هاهنا في (إلا) أن تكون وما بعدها بدلاً؛ لأنَّ البدل تابع، ولا يتقدم على المبدل منه، ولا صفة لذلك، ولأنَّ إلا التي للصفة لا تلي العامل لضعفها، فتعيَّن النصب على الاستثناء، هذا هو المشهور من اللغة. وزعم يونس أنَّ العرب قد تجيز فيه مع التقديم ما كانت تجيز فيه مع التأخير، فيقولون: ما قامَ إلا زيدٌ أحدٌ، وأنشد الكوفيون:

.... فلم يَبقَ إلا واحدٌ مِنهُمُ شَفْرُ

ويتخرج على أن يكون شَفْر بدلاً من واحد، وُضع العام موضع الخاص» انتهى. وقد ردَّه ابن الضائع كما ذكرناه قبلُ، إلى آخر المسألة.

---

(١) ما قام ... والوجه فيه أن يقال: سقط من د.

(٢) كذا في مخطوطات التذييل وشرح الجمل المحقق، وفي نسخته المخطوطة ق ٢١٩/أ: «ليس بممتنع مجيئهم».

(٣) هنا ينتهي كلام ابن الضائع في شرح الجمل، وبقية النص ليس فيه.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «كذا وجد».

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٢١٩ [مخطوط]، وفيه تصرف.

ومن مسائل هذا: ما أتاني إلا عمرًا إلا[1] بِشرًا أحدٌ[2]، وهو جائز على ضعف، ويكون من وضع العامّ موضع الخاصّ.

وما أتاني إلا بِشرٌ[3] إلا عمرًا أحدٌ، فنصُّوا على أنه لا يجوز[4]؛ لأنّ فيه الفصل بالفضلة بين البدل والمبدل منه.

ولا يُقَدَّمُ دُونَ شُذوذ[5] إلى آخر المسألة مثاله: إلا زيدًا قامَ القومُ، وهذه المسألة فيها خلاف[6]:

ذهب الجمهور إلى المنع، واستدلوا بأنّ ذلك لم يُسمع من كلامهم، وأنّ[7] إلا مشبَّهة بلا العاطفة وواو مع، نحو: قام القومُ لا زيدٌ، وجاء البردُ والطَّيالِسةَ، وهذان لا يتقدَّمان، فكذلك ما أشبههما.

وذهب الكسائيُّ والزجاجُ[8] إلى جواز ذلك، واستدلّ له بقولِ الشاعر[9]:

خلا اللّه لا أرجُو سِواكَ ، وإنَّما أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا

---

(١) د: وإلا.

(٢) قال سيبويه: «كأنك قلت: ما أتاني إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشرٌ، فجعلت بِشرًا بدلاً من أحد، ثم قدَّمتَ بِشرًا، فصار كقولك: ما لي إلا بِشرًا أحدٌ؛ لأنك إذا قلت: ما لي إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشرٌ، فكأنك قلت: ما لي أحدٌ إلا بِشرٌ». الكتاب ٢: ٣٣٩.

(٣) ك، ن: إلا بشرًا.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٢٠/ب.

(٥) وقوله ولا يقدم دون شذوذ: موضعه في ك، ن قبل قوله السابق: «ومن مسائل هذا». وقوله «إلى آخر المسألة»: سقط من ك، ن.

(٦) الإنصاف ص ٢٧٣ - ٢٧٧ [المسألة ٣٦].

(٧) ك، د: ولأن.

(٨) مذهبهما في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٣٠/أ. والإنصاف ص ٢٧٣.

(٩) نسب البيت في الخزانة ٣: ٣١٤ إلى الأعشى، وليس في قصيدته المثبتة في ديوانه ص ١٣٩-١٤١. وأنشده ابن مالك غير منسوب في شرح التسهيل ٢: ٢٩١، ٣١٠.

وقولِ الآخر[1]:

وبَلْدةٍ ليسَ بِها طُورِيُّ ولا خَلا الجِنّ بِها إنْسِيُّ

[٤: ٤٩/أ] /ووجه الدلالة من هذا أنّ الاستثناء بإلا هو الأصل، وسائر الأدوات محمول عليها، وقد صحّ الاستثناء مقدمًا بها، ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل، فلو لم يكن تقديم إلا جائزًا ما جاز ذلك في خلا؛ لأنه لا يتصرف في الفرع أكثر من التصرف في الأصل.

واستدلّ الزجاج[2] على جواز ذلك بقوله[3]:

خَلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا أَحَسْنَ بهِ ، فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

وهذا من الزجاج غلط بَيِّن؛ لأنّ الاستثناء لم يتقدم أول الكلام المستثنى منه؛ ألا ترى أنّ قبل هذا البيت قوله[4]:

إلى أنْ عَرَّسُوا ، وأَغَبّ عنهُمْ قَرِيبًا ، ما يُحَسُّ لهُ حَسِيسُ

ألا ترى أنّ المعنى: ما يُحَسُّ له حَسيسٌ خلا أنّ العِتاق من المطايا أَحَسْنَ به.

---

(١) هو العجاج. الديوان ١: ٤٩٨، والتخريج في ٢: ٤١٠ - ٤١١.

(٢) ذكر استدلالَه هذا والردَّ عليه السيرافيُّ في شرح الكتاب ٩: ٢٢ - ٢٣ والأُبَّذيُّ في شرح الجزولية ٢: ٢١٨ [مخطوط].

(٣) هو أبو زبيد الطائي يصف الذئب. ديوانه ص ٦٣١ وطبقات فحول الشعراء ص ٦٠٠. وانظر تخريجه في معجم شواهد العربية ص ١٩٨. العتاق: جمع عتيق، وهو الكريم الرائع من كل شيء. وأَحَسْنَ: أحسَسْن. وشُوس: جمع أَشْوَس، والشَّوَس: أن ينظر بإحدى عينيه، ويميل وجهه في شق العين التي ينظر بها.

(٤) الديوان ص ٦٣١ وطبقات فحول الشعراء ص ٥٩٩. عَرَّسَ المسافرون: نزلوا عن رواحلهم آخر الليل للراحة. وأَغَبَّ: من الغِبّ، وهو أن تشرب الإبل يومًا، ويومًا لا تشرب. والحسيس: الحس أو الصوت الخفي.

وقال مَن تأول السماع: قدَّر أنه قال: سِواكَ خَلا اللّه لا أرجو. وقدَّر أنه قال: ولا بها إنْسِيٌّ خَلا الجِنّ، فاستحاز مع المقدَّر ما استحاز مع المحقَّق، وخَلا الجِنّ استثناء منقطع.

ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أنَّ تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، لا يقال: إلا زيدًا قام القومُ، وقد نصَّ المصنف وغيره[1] على إجازة الكسائي ذلك، ونقله غير المصنف عن الزجاج، ونقله ابن عصفور أيضًا في بعض تصانيفه عن الكسائي، فقال: «تقديمه أول الكلام لا يجوز عند أحد إلا الكسائي، فإنه أجازه، أجاز: إلا زيدًا ما أكلَ أحدٌ طعامَك. والصحيح المنع قياسًا على التمييز في كونهما انتصبا عن تمام الكلام» انتهى.

وقال ابن أصبغ: إن قدَّمته على حرف النفي لم يجز عند الجمهور مطلقًا، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم.

وفي البسيط ما معناه: أجمع البصريون على أنَّ المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه، فلا تقول: إلا زيدًا ضُربَ القومُ. وخالفهم طائفة من الكوفيين، فجوزوا ذلك. وأظن الاتفاق وقع على عدم تجويزه في المفرَّغ للفاعل.

ولا يتقدم معمول ما بعد «إلا» عليها، لا تقول: ما قومُك زيدًا إلا ضاربون، فإن وقع ففي الشعر، ويؤوَّل على إضمار ناصب من جنس المذكور.

ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليه وبعدها، نحو: ما قام قومُك إلا زيدًا ضاربينَ، أي: إلا ضاربينَ زيدًا، ولم نر نصًّا لهم فيه؛ لأنَّ «إلا» بمنْزلة الحروف المعدِّية، ولا يُفصل بين الحرف والمفعول، كالباء وواو المفعول معه.

وشمل قول المصنف **والمنسوبِ إليه** - أي: إلى المستثنى منه - أن يكون المنسوب إليه مسندًا إليه، نحو: قام إلا زيدًا القومُ، والقومُ إلا زيدًا[2] ذاهبون، وفي

---

(١) كالسيرافي في شرح الكتاب ٩: ٢٣.

(٢) والقوم إلا زيدًا: سقط من ك، ن.

[٤: ٤٩/ب] الدار إلا عمرًا أصحابُك، وهاهنا(١) إلا زيدًا /قومُك، وأين إلا زيدًا قومُك(٢)، وكيف إلا زيدًا قومُك، وهذه الثلاثة من مُثُل الأخفش(٣). وواقعًا على المستثنى منه، نحو: ضربتُ إلا زيدًا القومَ.

ولَمّا تنَزَّل المستثنى منْزلة الصفة المخصِّصة ومنْزلة المعطوف بـ«لا» كان القياس ألاّ يجوز تقديمه؛ كما لا يتقدمان، إلا أنه احتمل ذلك إذا تقدَّم ما يُشعر بالمستثنى منه من مسند إليه أو واقع عليه.

وحُسن تقدُّم المستثنى على المستثنى منه إنما يكون في الرفع، فإن تقدَّم على المفعول لم يحسن، نحو: ضربتُ إلا زيدًا قومَك، نصَّ عليه الرماني. وإنما ضعُف لأنَّ طلب الفعل لِما هو فَضلة ليس كطلبه لِما هو عُمدة، فتقدُّم ما يطلب العُمَد بمنْزلة تقدُّمها بنفسها، ولا كذلك ما يطلب الفَضَلات.

ويظهر من كلام المصنف أنه لا يجوز: ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ. ونصَّ على منع جوازه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع، وقال(٤): «لا يجوز التقديم على المستثنى منه إلا أن يكون المستثنى متوسطًا بين(٥) أحد جزأي الكلام».

ويظهر من كلام شيخنا الأستاذ أبي الحسن الأُبَّذيِّ [عدم](٦) إجازته؛ لأنه قال في قوله:

.... ولا خَلا الجِنّ بِها إنْسِيُّ

---

(١) الذي في شرح المصنف: أهاهنا.

(٢) وأين إلا زيدًا قومك: سقط من ك، ن.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٩١. ولفظه: «وقال الأخفش: لو قلت: أين إلا زيدًا قومك، وكيف إلا زيدًا قومك، لجاز؛ لأنَّ هذا بمنْزلة: أهاهنا إلا زيدًا قومك».

(٤) شرح الجمل له ١: ٩٨٨ [رسالة].

(٥) ك، ن: بين بين.

(٦) عدم: تتمة يقتضيها السياق. انظر شرح الجزولية ٢: ٢١٨ [مخطوط].

قال: «لم يقدِّمه على الكلام بجملته لأنه قد تقدّم على الاستثناء (لا) النافية، والتقدير: ولا بها إنْسِيٌّ خلا الجنّ».

وفي البسيط: وقع الإجماع على جواز تقديمه على أحد جزأي الجملة من فاعل أو مفعول؛ فأما تقدم النفي أو حرف إن فيمنع من ذلك أنه لا يليها إلا، وقد جوزه بعضهم.

ويظهر من كلام المصنف أنه لا يجوز: القومُ إلا زيدًا جاؤوا؛ لأنّ «إلا زيدًا» تقدم على المنسوب إلى المستثنى منه وعلى المستثنى منه، وهو الضمير في جاؤوا؛ لأنّ زيدًا ليس مستثنًى من القوم، بل هو مستثنى من الضمير المسند إليه المجيء.

وقد مثَّل المصنف[1] بجواز: القومُ إلا زيدًا ذاهبون، وهو مستثنًى مقدم على المسند، وهو اسم الفاعل، وعلى المستثنى منه، وهو الضمير المستكنّ في ذاهبون.

وهذه المسألة أعني تقديم المستثنى على[2] المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزأي كلام، فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، سواء أكان العامل متصرفًا أم غير متصرف، فلا يجوز: القومُ إلا زيدًا قاموا، ولا: القومُ إلا زيدًا قائمون، ولا: القومُ إلا زيدًا في الدار؛ لأنّ العامل الفعل واسم الفاعل والظرف بما فيه من معنى الفعل؛ وإنما لم يجز ذلك لأنّ المستثنى يشبه المفعول معه في نصب العامل له بوساطة الحرف الذي هو إلا؛ كما نصب المفعول معه بوساطة الحرف الذي هو الواو، فكما لا يجوز التقديم مع الواو فكذلك لا يجوز مع إلا، وهذا مذهب من يرى العامل في المستثنى الفعل ومعنى الفعل.

المذهب الثاني: جواز ذلك على الإطلاق.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩١.

(٢) المستثنى على: سقط من د.

[٤: ٥٠/أ] المذهب /الثالث: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفًا، فيجوز، نحو: القومُ إلا زيدًا جاؤوا. أو غير متصرف، فلا يجوز، نحو: القومُ إلا زيدًا في الدار، وهو مذهب الأخفش.

قال بعض أصحابنا: «والصحيح جواز ذلك على الإطلاق؛ لأنّ الناصب للمستثنى إنما هو تمام الكلام، وإذا كان ذلك لم يتقدم على العامل؛ إذ قد تقدم جزء الكلام الذي انتصب التمييز عن تمامه، بل كان يتقدم على العامل لو كان أتى به أول الكلام، والدليلُ على جواز توسيطه - وإن أدى ذلك إلى تقديمه على المستثنى وعلى العامل فيه - قولُ ذي الرُّمّة(١):

مُعَرِّسًا في بَياضِ الصُّبحِ وَقْعَتُهُ وسائرُ السَّيرِ إلا ذاكَ مُنْجَذِبُ

فـ«إلا ذاك» مستثنًى من الضمير المستتر في مُنجَذِب، ومُنجَذِب عامل فيه» انتهى.

وقال الآخر(٢):

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللّهَ باطِلُ وكُلُّ نَعيمٍ - لا مَحالةَ - زائلُ

فـ«ما خَلا اللّهَ» استثناء من الضمير المستتر في باطِل، وباطِل عامل في ذلك الضمير. ومثل(٣) ذلك قولُ ابن أبي الصَّلت(٤):

كُلُّ دِينٍ يومَ القِيامةِ عندَ الـــــــلّهِ إلا دِينَ الحَنيفةِ بُورُ

وقولُ الآخر(٥):

---

(١) الديوان ص ٤٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٩٥٥. التعريس: النّزول. والوقعة: النومة في وجه السحر. ومنجذب: ماض سريع. وتقدير العجز: وسائر السير منجذب إلا ذاك التعريس. والذي في المخطوطات: «وسائر الشيء». وفي الجمهرة: «وسائر الليل».

(٢) تقدم في ١: ١٥.

(٣) ك، ن: ومثال.

(٤) ديوان أمية ص ٣٩٣. ك، ن: الحنفية. الحنيفة: دين إبراهيم عليه السلام. وبور: باطل.

(٥) هو أُسَيد بن أبي إياس الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٢٧.

تَعَلَّمْ بأنَّ الوَفدَ إلا عُوَيْمِرًا هُمُ الكاذِبُونَ المُخْلِفُو كُلِّ مَوعِدِ

والذي نختاره مذهب الأخفش؛ لأنَّ السماع إنما هو محفوظ فيما كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، أمّا[1] إذا كان غير متصرف، نحو: القومُ إلا زيدًا في الدار - فينبغي ألاَّ يُقْدَم على جوازه إلا بثبت من العرب.

وأمّا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، نحو: قامَ إلا زيدًا القومُ - فلا خلاف في جوازه، ويصير الوجه الذي كان غير مختار في التأخير مختارًا في التقدم، وهو النصب. وإنما تبع في حال التأخر إعراب المستثنى منه لأنه شبيه ببدل بعض من كل، ولا يجوز في هذا التقدم، فكذلك لا يجوز فيما أشبهه.

وشَبَّهه س[2] بنعت النكرة المتقدم عليها، وهو تشبيه حسن، وذلك أنهما مؤخران تابعان ما قبلهما في الإعراب، ويجوز فيهما النصب على الاستثناء والحال ضعيفًا، فإذا تقدما لم يجز فيهما إلا النصب، وبطل التبع.

وعلَّل س[3] لزوم النصب في الاستثناء المقدَّم وامتناع البدل بأنَّ الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه؛ فحدُّه أن يكون بدلاً لا مبدلاً منه؛ لأنَّ البدل ثانٍ عن المبدل منه، فلذلك لم يجز: ما أتاني إلا زيدٌ أحدٌ، على أن يكون أحدٌ بدلاً من إلا زيد، كأنه في التقدير: ما أتاني إلا زيدٌ ما أتاني أحدٌ، قال س[4]: «فلما لم يكن حدُّه أن يكون مبدلاً منه بل بدلاً، ولم يمكن مع التقديم أن يكون بدلاً - /حملوه على وجه قد يجوز فيه وهو مؤخر، وهو النصب». ويظهر من س أنه يمكن أن يكون المستثنى منه بدلاً من المستثنى، ولذلك علله بذلك التعليل. [٤: ٥٠/ب]

---

(١) أما: سقط من ك، ن.

(٢) الكتاب ٢: ٣٣٥. وقوله «وشبهه»: سقط من د. وهذه الفقرة بلفظها في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٨ [رسالة].

(٣) ذكر سيبويه أنَّ هذا تعليل الخليل. الكتاب ٢: ٣٣٥. وهذا معنى كلام س لا لفظه، والفقرة بلفظها في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٨ - ٩٨٩ [رسالة].

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٥، وهذا معنى قوله لا لفظه.

وقد عدل النحويون[1] عن تعليل س، فقالوا: امتنع البدل لأنَّ الثاني أعمُّ من الأول، فلا يجوز أن يقع بدلاً منه؛ لأنه لا بدلَ كلٍّ من بعض في كلامهم، ولذلك قال ابن خروف: «كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل»، يعني كلاً من بعض.

فإن قلت: أقول: «إلا زيدٌ» أعمُّ من «أحد»؛ لأنَّ «إلا زيدٌ» بمعنى: غيرُ زيد، وغيرُ زيد يكون من الأحدين ومن غيرهم، فإذا أبدلنا أحدًا من إلا زيد كان من إبدال البعض من الكل.

فالجواب أن نقول: إنَّ[2] العرب لا تستعمل «إلا زيدًا» وتريد به كل ما عدا «زيد» من أي الأصناف كان؛ وإنما تريد ما عداه من صنفه؛ ألا ترى أنك لو قلت ما رأيتُ إلا زيدًا إنما تريد: ما رأيتُ غيرَ زيد من الناس، ولولا ذلك لكان قولك ما رأيتُ إلا زيدًا كذبًا؛ لأنه معلوم أنك رأيت السماء والأرض وأشياء كثيرة هي غير زيد، وكذلك كل اسم يقع بعد إلا يُراد به: إلا غير ذلك الاسم من صنفه، لا غيره من أي صنف كان، وإذا ثبت أنَّ المراد بقوله «إلا زيدٌ» غير زيد من صنفه كان أحد أعمَّ منه؛ لأنه يقع عليه وعلى المغاير له من صنفه، و لم يجز لذلك إبداله[3] منه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: «وعندي أنهم لم يفهموا عن س، فاعلم أنَّ البدل في الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ما قام أحدٌ[5] إلا زيدٌ[6] فليس (زيد) وحده بدلاً من (أحد)، و«إلا زيدٌ» هو[7]

---

(١) هذه الفقرة في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٩ [رسالة].

(٢) إنَّ: انفردت به د.

(٣) ن: البدل. وفي ك بياض في موضع جزء من الكلمة، والباقي منها رسم هكذا: الد.

(٤) شرح الجمل ١: ٩٨٩ - ٩٩٠ [رسالة].

(٥) أحد: سقط من ك، ن.

(٦) زيد هنا في شرح ابن الضائع ما نصه: «فإلا زيد هو البدل، وهو الذي يقع موقع أحد».

(٧) هو: سقط من ك، ن.

الأحد الذي نفيتَ القيام عنه، فـ(إلا زيدٌ) بيان للأحد الذي عنيتَ؛ ألا ترى أنّ (إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى. وإذا قلت ما أتاني أحدٌ غيرُ زيد فـ(غيرُ زيد) بدل من (أحد)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، فـ(غير زيد) هو الأحد الذي عنيتَ، و(إلا زيدٌ) هو (غير[1] زيد) في المعنى، فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء - وهما لعين واحدة - من بدل البعض من الكل.

والدليل على ذلك أنّ بدل البعض من الكل إنما هو على أن وضعت الكل في موضع البعض مجازًا؛ ثم بيَّنت[2] بالبعض الذي أردته بالكل بيانًا، وليس كذلك في الاستثناء، بل البعض في الاستثناء ليس هو البعض الذي وضعت الكل موضعه، بل هو بعض[3] آخر مخالف لذلك البعض في الحكم.

وأيضًا فالبدل من شرطه وقوعه مكان المبدل منه، والبعض في الاستثناء لا يقع موقع المبدل منه وحده إلا مع إلا، فليس البدل إلا الحرف مع الاسم.

والدليل على أنّ س أراد هذا الذي فسَّرتُ تشبيهه - أعني البدل في الاستثناء - بقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ[4]، وهذا ليس بدل بعض من كل، ولا تعرَّض حيث ذكر البدل لبدل البعض من الكل أصلاً، وتعليله في منع البدل في المستثنى /المقدَّم [٤: ٥١/أ]
دليل على ذلك، ولم يفهم عنه أحد مراده.

ولو قيل إنّ البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي بينت في غير الاستثناء لكان وجهًا، وهو الحق وحقيقة البدل فيه؛ لأنه[5] يقع موقع (إلا زيد) لا موقع (زيد) وحده» انتهى.

---

(١) غير: سقط من ك، ن.

(٢) في ابن الضائع: جئت.

(٣) بعض: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ٢: ٣١١.

(٥) زيد هنا في ابن الضائع ما نصه: «يقع موقع الأول، ويبدل مكانه، فهو».

وأنشد س على تقديم المستثنى على المستثنى منه قول الشاعر، وهو كعب بن مالك[1]:

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ، ليسَ لنا   إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنا وَزَرُ

وأنشد أبوا القاسم الزجاجي قول الكميت[2]:

وما لِيَ إلا آلَ أحمدَ شِيعةٌ   وما لِيَ إلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

فرع: إذا عطفتَ على المستثنى المقدَّم المنصوب اسمًا نصبتَ، نحو: قامَ إلا زيدًا وعمرًا القومُ، ولا يجوز غير النصب، فإن أخَّرتَ المعطوف بعد المستثنى منه فالاختيار النصب، نحو: قامَ إلا زيدًا القومُ وعمرًا، ويجوز[3] أن يُرفَع حملاً على المعنى؛ لأنَّ قامَ إلا زيدًا القومُ في معنى: لم يقمْ زيدٌ من القوم، فكما يجوز: لم يقمْ زيدٌ من القوم وعمرٌو، فكذلك يجوز: قام إلا زيدًا القومُ وعمرٌو.

---

(١) كذا في الكتاب ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦ والكامل ص ٦١٤. والصحيح أنه لحسان بن ثابت. ديوانه ص ١: ٢٦٥ والسيرة النبوية ٢: ٤٩٨ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١٧٥. الألب: القوم يجتمعون على عداوة إنسان. والقنا: الرماح. والوزر: الملجأ والحصن. فيك: سقط من المخطوطات، وبعد علينا في د بين السطرين: «كذا».

(٢) الديوان ص ٥١٧ والكامل ص ٦١٤ والجمل ص ٢٣٤. ويروى آخره: «وما لِيَ إلا مَذهَبَ الحقِّ مَذهَبُ».

(٣) ك: ونحو.

ص: فصل

لا يُستَثنَى بأداةٍ واحدةٍ دُونَ عطفٍ شيئان، ومُوهِمُ ذلك بدلٌ ومعمولُ عاملٍ مُضمَر لا بَدَلانِ، خلافًا لقوم.

ولا يَمتنع استثناءُ النِّصف، خلافًا لبعض البصريين، ولا استثناءُ الأكثر وفاقًا للكوفيين. والسابقُ بالاستثناء منه أولَى من المتأخِّر عند توسُّط المستثنى، وإنْ تأخَّر عنهما فالثاني أولَى مطلقًا، وإنْ تقدَّم[1] فالأوَّلُ أولَى إنْ لم يكن أحدُهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى، وإن يكنه[2] فهو أولَى مطلقًا إن لم يَمنع مانعٌ.

ش: مثال ذلك بحرف العطف: قام القومُ إلا زيدٌ وعمرٌو، وضربتُ القومَ إلا زيدًا وعمرًا، ومررت بالقومِ إلا زيدًا وعمرًا. ومثاله دون حرف العطف: أعطيتُ الناسَ [المال][3] إلا عمرًا الدنانيرَ، قال ابن السراج[4]: «فهذا لا يجوز؛ لأنَّ حرف الاستثناء إنما يُستثنَى به واحد، بل تقول: أعطيتُ الناسَ الدنانيرَ إلا عمرًا» انتهى.

قال[5]: «فإن قلت: ما أعطيتُ أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانِقًا[6]، وأردت الاستثناء - لم يجز، فإن أردت البدل جاز، فأبدلت عمرًا من أحد، ودانِقًا من درهم، كأنك قلت: ما أعطيتُ إلا عمرًا دانِقًا» انتهى.

---

(١) وإن تقدم ... فهو أولى مطلقًا: سقط من د.

(٢) ك: تكنفه.

(٣) المال: تتمة من الارتشاف ص ١٥٢٠ وتمهيد القواعد ص ٢١٦٤. وفي البديع ١: ٢٣٣: «فلا تقول: أعطيتُ الناسَ الدنانيرَ إلا زيدًا الدراهمَ».

(٤) الأصول ١: ٢٨٣.

(٥) الأصول ١: ٢٨٣.

(٦) الدانق: سدس الدرهم.

وهذا التقدير الذي قدَّره في البدل - وهو: ما أعطيتُ إلا عمرًا دانقًا - لا يؤدي إلى أنّ حرف الاستثناء يُستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيتُ، وأعطيتُ المقدَّرة لا تتوقف على وساطة إلا؛ لأنه استثناء مفرَّغ، فلو أسقطتَ إلا، فقلتَ: ما أعطيتُ عمرًا درهمًا - جاز عملها في الاسمين، بخلاف عمل العامل في المستثنى الواقع بعد إلا، فهو متوقف على وساطتها.

[٤ :٥١/ب] وذهب الزجاج إلى أنّ البدل هنا ضعيف، قال: لأنه لا يجوز بدل اسمين /من اسمين[1]، لو قلت: ضربَ زيدٌ المرأةَ أخوك هندًا، لم يجز، وإنما جاز هنا تشبيهًا لأداة الاستثناء بحرف العطف، فكما يجوز: ضربَ عمرٌو زيدًا وبكرٌ سعدًا كذلك جاز هذا، إلا أنه ضعيف؛ لأنّ المشبَّه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به.

والسماع على خلاف مذهب الزجاج، وهو أنه يجوز إبدال اسمين من اسمين مع عدم إلا، قال الشاعر[2]:

فلمّا قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بَعضَهُ ... بِبَعضٍ أَبَتْ عِيدانُهُ أنْ تَكَسَّرا

فقوله بعضَه بدل من النَّبع، وببعض[3] بدل من بالنبع.

وأمّا قول الشاعر[4]:

وليسَ مُجيرًا إن أَتى الحيَّ خائفٌ ... ولا قائلاً إلا هو المُتَعَيَّبا

---

(١) من اسمين: سقط من د.

(٢) هو زفر بن الحارث الكلابي. الحماسة ١: ٩٧ [٢٨] والمرزوقي ص ١٥٥ [٢٨]. النبع: خير الأشجار التي تتخذ منها القسي وأصلبها، وهو هنا الأصل. والعيدان: أراد بها الرجال. ونسبه البغدادي في الخزانة ٣: ١٧١ [عند الشاهد ١٨٦] إلى النابغة الجعدي، وأنشده ضمن أبيات من رائيته المشهورة. ديوان الجعدي ص ٧١.

(٣) ك: وبعضه.

(٤) هو الأعشى. الديوان ص ١٦٣. والبيت بلا نسبة في البديع لابن الأثير ١: ٢٣٤.

فشاذ، وهو محمول على فعل آخر.

وقال المصنف في الرد على ابن السراج ما نصه[1]: «حاصل كلامه جواز أن يقال: ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا، على أن يكون الاسمان بعد إلا بدلين لا منصوبين على الاستثناء. وفي هذا ضعف بَيِّن؛ لأنَّ البدل في الاستثناء لا بُدَّ من اقترانه بإلا، فكان لذلك[2] أشبه شيء بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان؛ فإن ورد ما يُوهم[3] ذلك قُدِّر ناصب للثاني كما يقدر خافض للثاني في نحو[4]:

أَكُلَّ امرئٍ تَحسبينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدِ باللَّيلِ نارا»

انتهى كلامه.

وفيه تعقب؛ لأنَّ قوله «لأنَّ البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بإلا» ليس بصحيح؛ لأنه إمّا أن يعني أن يُبدل من المستثنى منه أو من المستثنى، وكلاهما لا يلزم فيه؛ ألا تقول: ما ضربَ القومُ بعضَهم إلا بعضًا، وما قامَ القومُ إلا إخوتُك بعضُهم، وقد ذكر هو في الفصل بعد هذا الفصل[5] أنه يجوز أن تكرر إلا على سبيل التوكيد، فتبدل ما يليها مما يليه، نحو: ما مررتُ إلا بأخيك إلا زيدٍ، ولا خلاف بين النحويين في جواز: ما مررتُ بأحدٍ إلا أخيك زيدٍ.

وأمّا قوله «فكان لذلك أشبه شيءٍ بالمعطوف فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع[6] بعد حرف الاستثناء [بَدَلان][7]» فليس بصحيح؛ لأنَّ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) د، ن: كذلك.

(٣) يوهم: سقط من ك، ن.

(٤) البيت لأبي دُواد الإيادي في الكتاب ١: ٦٦ والأصمعيات ص ١٩١ [٦٦]. ونسب في الكامل ص ٣٧٦، ١٠٠٢ إلى عدي بن زيد، وهو في ديوانه ص ١٩٩. د: في الليل.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٩٥.

(٦) كذلك لا يقع ... بعده معطوفان: سقط من د.

(٧) بدلان: ليس في المخطوطات.

حرف العطف يقع بعده معطوفان وثلاثة، تقول: ضربَ زيدٌ عمرًا وبِشرٌ خالدًا، وضربَ زيدٌ عمرًا بِسَوطٍ وبِشرٌ خالدًا بجريدة، وأعلَمَ زيد[1] عَمرًا كَبشَك سمينًا وبشرٌ خالدًا فرسَك مُلجَمًا، فهذا حرف العطف هنا قد عطف أربعةً على أربعة، والعجب للمصنف في ذلك.

والنحويون مَن أجاز ذلك منهم علَّل الجواز بتشبيه[2] إلا بحرف العطف، وجعل ذلك المصنف مانعًا. وإنما علَّل المنع منهم مَن منع بأنَّ الحروف المؤدية معنى عمل العامل إلى المعمول لا يُوصل واحد منها العمل إلا إلى معمول واحد، نحو واو مع وحرف الجر، فإذا جعلناهما في مسألة /«ما أعطيت» بَدَلَين لم تكن «إلا» وصلتْ أعطيتُ إليهما؛ لأنَّ أعطيتُ يتعدى إلى مفعولين. [٤: ٥٢/أ]

وهذا الذي ذكر المصنف من أنه لا يجوز أن يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان قد أجازه قوم من النحويين؛ ذهبوا إلى إجازة: ما أخذَ أحدٌ إلا زيدٌ درهمًا، وما ضربَ القومُ إلا بعضُهم بعضًا.

ومنع ذلك الأخفش والفارسي، واختلفا في إصلاحها:

فتصحيحها عند الأخفش بأن تقدم على إلا المرفوع الذي بعدها، فتقول: ما أخذَ أحدٌ زيدٌ إلا درهمًا، وما ضربَ القومُ[3] بعضُهم إلا بعضًا، وهذا موافق لما ذهب إليه ابن السراج والمصنف من أنَّ حرف الاستثناء إنما يُستثنى به واحد.

وتصحيحها عند الفارسي بأن تزيد فيها منصوبًا قبل إلا، فتقول: ما أخذَ أحدٌ شيئًا إلا زيدٌ درهمًا، وما ضربَ القومُ أحدًا إلا بعضُهم بعضًا.

ولم ندر تخريجه لهذا التركيب، قيل: هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما، كما ذهب إليه ابن السراج في: ما أعطيتُ أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانِقًا،

---

(١) د: وأعلمت زيدًا. ك: وأعلمت زيد. وسقط قوله «بجريدة ... وبشر خالدًا» من ن.

(٢) ك، ن: تشبيه. د: بنسبة.

(٣) القوم: سقط من ك، ن.

فتبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب، أو هو على أن تجعل أحدهما بدلاً والثاني معمول عامل مضمر، فيكون «إلا زيدٌ» بدلاً من «أحد»، و«إلا بعضُهم» بدلاً من «القوم»، ودرهمًا منصوب بـ«أخذَ» مضمرة، و«بعضًا» منصوب بـ«ضربَ» مضمرة، كما اختاره المصنف.

والظاهر من قول المصنف **خلافًا لقوم** أنه يعود إلى قوله: بَدَلان، فيكون ذلك خلافًا في التخريج لا خلافًا في صحة التركيب، والخلاف كما ذكرناه موجود في صحة التركيب، فمنهم من قال: هذا التركيب صحيح، ولا يحتاج إلى تخريج، لا بتصحيح الأخفش ولا بتصحيح الفارسي، وقد ورد السماع بإبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله:

فلَمّا قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَه ببعضٍ ....

فالمنفي جائز فيه ذلك، وكذلك الإيجاب بعد النفي[1]، فتقول: ما قَرَعنا النَّبعَ بالنَّبع إلا بعضَه ببعضٍ.

وقوله **ولا يمتنع استثناء النِّصف، خلافًا لبعض البصريين**[2]**، ولا استثناء الأكثر وفاقًا للكوفيين** اتفق النحويون[3] على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرِقًا للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه، وأنه يجوز أن يكون أقل منه، نحو: قام إخوتُك إلا زيدًا.

واختلفوا فيما سوى ذلك: فأكثر النحويين على أنه لا يجوز إذا كان المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين، وإياه

---

(١) زيد هنا في ك: بعد.

(٢) ك، ن: النحويين.

(٣) الأقوال في هذه المسألة مع الأدلة في البديع لابن الأثير ١: ٢٣٦ - ٢٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٩ - ٢٥٢ ولابن الضائع ١: ٩٢٠ - ٩٢٦ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤ [مخطوط] والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٥٣٦ - ٥٤٨.

اختار ابن عصفور في بعض تصانيفه[1]، وشيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[2]، وأكثر الكوفيين، وكثير من الفقهاء[3] أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيد، والسيرافي، وإياه اختار ابن خروف، والأستاذ أبو علي، وابن عصفور في بعض تصانيفه، على تفصيل ذكره ابن عصفور في الأكثر: فقال: «إن جاز وقوع المستثنى منه على المنفي بعد الاستثناء فلا بعد في جوازه؛ لأنّ العرب قد توقع اسم الشيء على أقل /من نصفه، كقوله ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[4]، وإن لم يجز لم يجز الاستثناء، [٤ :٥٢/ب]
نحو: عندي إخوتُك العشرةُ إلا تسعةً منهم؛ لأنك أوقعت الإخوة على واحد منهم، وذلك لا يجوز».

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرَج النصف فما دون ذلك؛ ولا يجيزون أن يكون أكثر.

واستدلّ من ذهب إلى جواز استثناء الأكثر بقوله ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[5]، والغاوون أكثر من الراشدين، وبقوله ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[6]، وقوله ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[7]، وبقول الشاعر[8]:

---

(١) منها شرح الجمل ٢: ٢٥٢ والمقرب ١: ١٦٦.

(٢) شرح الجزولية ٢: ٢٠٤ [مخطوط].

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٣٣ - ٤٣٨ والاستغناء ص ٥٣٦.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ٢٥.

(٥) سورة الحجر: الآية ٤٢.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٣٠.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٩٩.

(٨) نُسب البيت إلى أبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك في الخزانة ١٠ : ٢٥٠ [عند الشاهد ٨٤٤] عن ضالة الأديب لأبي محمد الأعرابي، وهو ثالث خمسة أبيات ميمية فيه، وآخره: عَلَّاما. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٩ والاستغناء ص ٥٣٨.

أَدُّوا التي نَقَصَتْ تِسعينَ مِن مِئةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بالحَقِّ قَوَّالا

وتأوَّل من منع ذلك بأن قوله ﴿إِنَّ عِبَادِى﴾ لا يراد به العموم، بل المراد المؤمنون، ويكون العباد جمع عبد، وأضافهم إليه، وهي إضافة تشريف وتقريب، كقوله ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[1]، أو يكون جمع عابِد، كنائم ونِيام، وصاحِب وصِحاب، وكافِر وكِفار، قال[2]:

وشُقَّ البَحرُ عن أَصحابِ مُوسى وغُرِّقَتِ الفَراعِنةُ الكِفارُ

ويكون الاستثناء على هذين منقطعًا، أي: لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم سلطان، والخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل.

ويجوز أن يكون متصلاً، ويكون (عبادي) يعم الملك والإنس والجانّ، فيكون الاستثناء إذ ذاك أقلّ.

وأمّا ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ فاستثناء منقطع، والإنكار وقع على كل من يرغب عن ملة إبراهيم، وكأنه قال: لكن من سفه نفسه يرغب عنها.

وأمّا ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ فاستثناء مفرَّغ، ولم يذكر المستثنى منه فيه، وعلى تقدير أن لو صرح بالمستثنى منه قدِّر عامًّا، أي: فلا يأمن مكرَ الله أحدٌ، و«أحد» يعمّ العاقل ملكًا وإنسًا وجانًّا.

وأمّا البيت فليس فيه استثناء، لا بـ«إلا» ولا بما هو في معناها.

واستدلّ من أجاز إخراج النصف فما دونه بقوله تعالى ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ﴾[3]، فـ(نِصفَه) عنده بدل من قوله (إلا قليلاً)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، وكأنه قال: قُم الليلَ إلا نِصفَه، وأطلق القليل على النصف، وليس

---

(١) سورة الزخرف: الآية ١٦٨.

(٢) هو القطامي. ديوانه ص ١٤٣. واللسان (كفر) و(فرعن).

(٣) سورة المزمل: الآيتان ٢ - ٣.

القليل معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل، والمعنى: قُم نِصفَ الليل، فالضمير في منه عائد إلى النصف، وكذا الضمير في عليه، والتقدير ـ والله أعلم ـ قُم نصفَ الليل أو أقلَّ منه أو أكثرَ منه، قاله ابن خروف، قال[1]: «فخرج من هذا أنَّ المستثنى النصف[2] أو أقلّ منه أو أكثر، ولا يصح عود الضمير إلى القليل؛ لأنه غير معلوم القدر، فلا يُعلم نصفه، ولا يعود الضمير في منه ولا في عليه إلى الليل لفساد المعنى؛ لأنه يؤول إلى: قُم أكثر من الليل».

وقال ابن عصفور[3]: «بل ضمير نصفه يعود إلى القليل، وهو بدل منه، بدل بعض من كل، وجاز ـ وإن كان القليل مبهمًا ـ لأنَّ القليل قد تعيَّن /بالعادة والعرف، أي: ما سمي قليلاً في العادة». [٤: ٥٣/أ]

قال[4]: «ويدل على بطلان أن يكون القليل هو النصف أنَّ النصف ليس بقليل، فمن قام نصف الليل لا يقال له فيه: قام الليلَ إلا قليلاً».

وردَّ شيخنا الأستاذ ابن الضائع على ابن عصفور، فقال[5]: «أما تَعيُّن القليل بالعادة فإن أراد به أنَّ العادة قد عيَّنت شخصه حتى صار يقع على ثلث الليل مثلاً أو جزء منه متعين فهو باطل، بل كل ما دون النصف قليل، فيقع على الثلث والربع والسدس إلى غير ذلك، وإن أراد خلاف ذلك، بل ما يقع عليه القليل، فلا فائدة لبيانه بأن يبدل منه نصفه، فلو قال قائل: أكلتُ قليلاً من الرغيف نصفَه، يريد: نصف القليل ـ لم يكن له معنًى؛ لأنَّ القليل يتناوله».

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٢٢ - ٩٢٣ [رسالة].
(٢) النصف: سقط من ك، ن.
(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٢٣.
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٢٣. وهذا القول يلي قوله السابق بدون فاصل.
(٥) شرح الجمل ١: ٩٢٣.

قال[1]: «والأولى أن يقال في الانفصال: إنَّ النصف بدل من الليل بدل إضراب، وهو جائز على مذهب ابن خروف» انتهى.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[2]: «وهذا - يعني قول من استدلَّ بالآية على جواز أن يُستثنى النصف - مردود؛ لأنَّ النصف لا يقال فيه أبدًا قليل، فوجب ألاَّ يُجعل بدلاً من قليل، بل يكون مفعولاً بفعل مضمر[3]، يدلُّ عليه ما قبله، كأنه قال: قُم نصفَه إن شئت[4]، فلا يكون النصف على هذا مستثنًى» انتهى.

وما قاله فيه نظر؛ وذلك أنه يكون قد أمره أولاً بقيام الليل إلا قليلاً، فيكون أمرًا بقيام أكثر الليل، وتقدير قم نصفَه أو انقصْ منه قليلاً أو زِدْ عليه أمرٌ بقيام نصف الليل أو أقلَّ منه أو أزيدَ؛ وهو مخالف للأمر الأول، فيلزم أن يكون ناسخًا له، وليس كذلك؛ لأنه متصل به، وشرط الناسخ أن يكون الخطاب الثاني متراخيًا عن الأول، كما ثبت في أصول الفقه[5].

وأجاز بعض النحويين أن يكون (نصفَه) بدلاً من الليل[6]، بدل بعض من كل، فيكون قد أُمر بقيام نصف[7] الليل. وغاب عنه أنَّ الليل لم يُرد به جملته، بل الليل المستثنى منه القليل، فيلزم أن يكون أُمر بقيام نصف الباقي من الليل، وذلك مبهم؛ لأنَّ الاستثناء من المبهم مبهم.

---

(١) شرح الجمل له ١: ٩٢٣. وهذا القول يلي قوله السابق بدون فاصل.

(٢) شرح الجزولية له ٢: ٢٠٣ [مخطوط].

(٣) هذا قول أبي جعفر النحاس. إعراب القرآن ٥: ٥٦.

(٤) إن شئت: ليس في شرح الجزولية.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٣: ١٥٠ - ١٥٥، ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٦) ممن قال هذا الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٥: ٢٣٩ والزمخشري في الكشاف ٤: ١٧٥.

(٧) نصف: سقط من د.

والذي ينبغي أن يُسلك في مقدار ما يُخرج إنما هو ما سُمع من لسان العرب؛ لأنّ هذه تراكيب ينبغي أن يراعى فيها التركيب المسموع، والذي لا شك فيه أنّ المسموع من اللسان هو استثناء الأقل، ويبقى المستثنى منه بعد الإخراج أكثر من المستثنى، قال تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[(1)]، وقال تعالى ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾[(2)]، وقال تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[(3)]، و لم يَثبت من اللسان أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه ولا أكثر؛ لأنّ ما استدلوا به محتمل، وإذا دخل الدليلَ الاحتمال سقط به الاستدلال.

وقد استدلّ بعض النحويين على هذا بأن قال: «إنّ الاستثناء في الموجب[(4)] نظير الاستثناء في النفي، فكما أنّ المستثنى منه في النفي من نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وفي الاستفهام، نحو: هل قامَ أحدٌ إلا زيدًا، ونحو ذلك - لا[(5)] يكون ما يبقى بعد الاستثناء إلا أعمّ من المستثنى، فكذلك ينبغي أن يكون في الموجب./ ويدلُّ على صحة ما ذكرته أنّ أحدًا لا يجيز: قام زيدٌ إلا عمرًا، وما قام زيدٌ إلا عمرًا» انتهى. [٤ :٥٣/ب]

وقوله والسابقُ بالاستثناء منه أولى من المتأخِّر عند توسُّط المستثنى مثال ذلك قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِصْفَهُ﴾[(6)]، فـ(إلا قليلاً) قد توسَّط بين الليل ونصفه، فهو مستثنًى من الليل؛ لأنّ تأخُّر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل، ولا يُعدَل عنه إلا بدليل.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٤.

(٢) سورة الحجر: الآيتان ٥٩ - ٦٠.

(٣) سورة هود: الآية ٨١.

(٤) د: الواجب.

(٥) ك، ن: ألا.

(٦) سورة المزمل: الآيتان: ٢ - ٣.

وقوله **فإن تأخَّر عنهما فالثاني أولى مطلقًا** قال المصنف[1]: مثاله: غَلَبَ مِئةُ مؤمنٍ مِئَتَي كافرٍ إلا اثنين.

ومعنى **مطلقًا** أنه سواء أكان الثاني فاعلاً أو مفعولاً مراعاة للقرب.

وقوله **وإن تقدَّم فالأول أولى إن لم يكن أحدُهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى** مثاله: استبدلتُ إلا زيدًا من أصحابنا بأصحابكم، فـ«إلا زيدًا» مستثًنى من قوله: بأصحابكم.

وقوله **وإن يَكُنْه فهو أولى مطلقًا** أي: وإن يكن أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى فهو أولى بأن يكون الاستثناء منه، مثال ذلك وأحدهما مرفوع لفظًا: ضربَ إلا زيدًا أصحابُنا أصحابَكم. ومثال ذلك وأحدهما مرفوع معنًى لا لفظًا: ملَّكتُ إلا الأصاغرَ عَبيدَنا أبناءَنا، فـ«أبناءنا» فاعل من حيث المعنى؛ لأنهم هم المالكون للعبيد، فـ«إلا الأصاغرَ» استثناء منهم لا من عبيدنا.

ومعنى **مطلقًا** أنه سواء أَوَلِيَ الاستثناء الفاعل لفظًا أو معنًى، أم وَلِيَه الذي ليس فاعلاً لا لفظًا ولا معنًى، نحو: ضربَ إلا زيدًا أصحابُكم أصحابَنا، وملَّكتُ إلا الأصاغرَ أبناءَنا عَبيدَنا.

قال الرماني: ما ضربَ إلا زيدًا قومُك أصحابَنا: إن استثنيته من قومك جاز، أو من أصحابنا لم يجز. والفرق أنَّ الفاعل أصل في الجملة.

وكذا قال الأخفش: إنه إذا تقدم الاستثناء على اسمين: أحدهما فاعل، والآخر مفعول - فالمستثنى من الفاعل، ولا يجوز أن يكون مستثًنى من المفعول وإن كان المعنى قابلاً لذلك.

فإذا قلت: ضربَ إلا زيدًا القومُ إخوتَك، فـ«زيد» عنده مستثًنى من القوم لا من الإخوة. وسبب ذلك أنَّ الاستثناء من معمول الفعل إنما هو بالنظر إلى الفعل

---

(1) ٢: ٢٩٤.

لِما تبيّن أنّ الاستثناء من الاسم والفعل لا من الاسم وحده كما ذهب إليه الكسائي؛ ولا من الفعل كما ذهب إليه الفراء، وإذا كان كذلك وجب أن يُجعل من الفاعل؛ لأنّ طلب الفعل له أقوى من جهة أنّ الفعل مبنيّ له لا للمفعول.

وقوله **إن لم يَمنع مانع** يعني: فيكون المستثنى على حسب المعنى، ولا يُلحَظ فيه تقديم ولا تأخير ولا توسيط، نحو: طلّق نساءَهم الزيدون إلا الحُسْنَيات، فـ«إلا الحُسْنَيات» استثناء من نسائهم؛ لأنه لا يمكن أن يكون مستثنًى من الزيدون. وتقول: أصبَى الزيدينَ نساؤهم إلا ذَوي النُّهى، فـ«إلا ذوي النُّهى» استثناء من الزيدِين؛ لأنه لا يمكن أن يكون مستثنًى من «نساؤهم». وتقول: استبدلتُ إلا زيدًا من إمائنا بعبيدنا، وضربَ إلا هندًا بنونا[1] بناتِنا[2]، فهذه المسائل تُركت فيها القرينة اللفظية لأنّ المعنى يمنع من الحمل عليها.

[٤: ٥٤/أ] **ص: وإذا أمكن أن يشرك /في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتَصر عليه إن كان العامل واحدًا. [وكذا[3] إن كان غيرَ واحد والمعمولُ واحد في المعنى].**

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «وإذا ذُكر شيئان أو أكثر، والعامل واحد، فالاستثناء معلّق بالجميع إن لم يمنع مانع، نحو: اهجُرْ بني فلان وبني فلان إلا مَن صلَح، فـ«مَن صلَح» مستثنًى من الجميع؛ إذ لا موجب للاختصاص.

فلو ثبت موجب فعلى مقتضاه، نحو: لا تحدِّث النساءَ ولا الرجالَ إلا زيدًا، وقد تضمنت الأمرين آيةُ المائدة ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[5] إلى ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾،

---

(١) بنونا: سقط من د.

(٢) ك: بأبنائنا. ن: بإمائنا.

(٣) وكذا إن كان غير واحد والمعمول واحد في المعنى: ليس في المخطوطات، ويأتي في الشرح.

(٤) ٢: ٢٩٤.

(٥) سورة المائدة: الآية ٣. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾.

فاشتملت على ما فيه مانع، وهو (ما أُهِلَّ) وما قبله، وعلى ما لا مانع فيه، وهو ما بين (به) و(إلا)، فـ(ما[1] ذكَّيتم) مستثنًى من الخمسة؛ إذ كانت تذكيته سبب موته» انتهى.

وينبغي أن يكون الحكم كذلك إذا كُرِّر العامل للتأكيد لا للتأسيس، نحو: اهجُرْ بني فلان واهجُرْ بني فلان إلا مَن كان صالحًا.

ويعني بكون العامل واحدًا العامل الذي يعمل فيما يصلح أن يكون المستثنى منهما.

وقوله وكذا إن كان غيرَ واحد والمعمولُ واحد في المعنى قال المصنف في الشرح[2]: «نحو قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾[3] إلى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾.

واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو: لا تَصحَبْ زيدًا ولا تَزُرْه ولا تُكَلِّمْه إنْ ظلمَني.

واختلف في الاستثناء [في][4] نحو: لا تَصحَبْه ولا تَزُرْه ولا تُكَلِّمْه إلا تائبًا من الظُّلم: فمذهب مالك والشافعي[5] تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سدّ كل منهما مسدَّ الآخر في نحو: اقتُل الكافرَ إن لم يُسلم، واقتُله إلا أن يُسلم» انتهى.

وهذه المسألة قلَّما تعرض لها النحويون، و لم أر أحدًا تكلم فيها فيما وقفت عليه غير هذا المصنف، وغير رجل يعرف بالمُهاباذي، قال في «شرح اللُّمَع» من

---

(١) في المخطوطات: «ما» بدون فاء، وهي في شرح المصنف.

(٢) ٢: ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣) سورة النور: الآيتان ٤ - ٥. ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾.

(٤) في: تتمة يستقيم بها السياق، وهي في تمهيد القواعد ص ٢١٧٢ ضمن نص المصنف.

(٥) انظر مذهب أصحاب الشافعي في الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٣٨ - ٤٥١ والاستغناء ص ٦٥٧.

تصنيفه: «إذا استثنيت من جمل مختلفة لم يكن المستثنى إلا من الجملة التي تليه، نحو قوله ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾، فـ(الذين تابوا) مستثنًى من الفاسقين لا غير، وحَمْلُه على أنه مستثنًى من جميع الكلام خطأ ظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك، ولأنك لو حملته على أنه مستثنًى من جميع[1] ما قبله لصار تقدير الكلام: فاجلدوهم ثمانين جلدةً إلا الذين تابوا ولا تقبلوا لم شهادةً أبدًا إلا الذين تابوا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا » انتهى كلامه. وهو مخالف لِما قاله المصنف.

وإنما أجاز المصنف[2] أن يعود إلى الجميع لأنّ العامل عنده في المستثنى إنما هو إلا لا الأفعال السابقة المسلّطة على المستثنى منهم، بخلاف قول المُهاباذيّ، فإنه علّل منع ذلك بأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك لأنه يُفهم من كلامه أنّ المستثنى بعد إلا هو معمول لما هو[3] عامل في المستثنى منهم، فلا يمكن أن تكون تلك العوامل جميعها عاملة في المستثنى.

والذي نختاره هو أنّ الجملة الأخيرة هي المستثنى منها.

وأمّا تسوية المصنف الاستثناء بالشرط فليس بسديد؛ لأنّ الشرط ليس معمولاً /لشيء قبله، بخلاف المستثنى، فإنه معمول لِما قبله، وإن كانوا قد اختلفوا في العامل، وإذا كان كذلك ظهر الفرق بين الاستثناء والشرط، فلا يُلحق به. [٤ :٥٤/ب]

ومذهب أبي حنيفة[4] أنّ الاستثناء راجع إلى المسند إليه الحكم في الجملة الأخيرة؛ ولا يجوز أن يعود إلى الجمل كلها. وهذه المسألة تُكُلّم عليها في أصول الفقه، وفيها خلاف وتفصيل مذكور في ذلك العلم.

---

(١) جميع: سقط من ك، ن.

(٢) وإنما أجاز المصنف: سقط من ك، ن.

(٣) معمول لما هو: سقط من د.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٤٣٨ والاستغناء ص ٦٥٧.

ص: فصل

تُكَرَّر «إلا» بعد المستثنى بها توكيدًا، فيُبدَل ما يليها مما تليه إن كان مُغْنيًا عنه، وإلا عُطف بالواو. وإن كُرِّرَتْ لغيرِ توكيد ولم يُمكن استثناءُ بعضِ المستثنَيات من بعض شُغِل العاملُ ببعضها إن كان مُفرَّغًا، ونُصب ما سواه، وإن لم يكن مُفَرَّغًا فلِجَميعها النصبُ إن تقدَّمتْ، وإن تأخَّرتْ فلأَحَدِها ما له مُفردًا، ولِلبواقي النصبُ. وحُكمُها في المعنى حُكمُ المستثنى الأوَّل.

ش: يقول إذا كُرِّرت «إلا»، وكان معناها التوكيد - جعلتَها كأنها زائدة لم تُذكَر، نحو: قامَ القومُ إلا محمدًا إلا أبا بكر، إذا كان أبو بكر كنية لمحمد، وكقولك: ما قامَ القومُ إلا زيدٌ إلا أخوك. وشرط في هذا التكرار أن يكون الثاني يُغني عن الأول، فإذا قلت: قامَ القومُ إلا أبا بكر، أو ما قامَ القومُ إلا أخوك - أغنى ذلك عن ذكر محمد، وعن ذكر زيد؛ لأنَّ أبا بكر هو محمد، وأخوك هو زيد، وأنشدوا[1]:

ما لكَ مِن شَيخِكَ إلا عَمَلُهْ ، إلا رَسِيمُهُ وإلا رَمَلُهْ

والرَّسيم والرَّمَل ضربان من العدو، وهما يُغنيان عن قوله: إلا عَمَلُه، فلو قلت: ما لكَ مِن شَيخِك إلا رَسيمُه وإلا رَمَلُه[2] أغنى.

وقوله **وإلا عُطف بالواو** أي: وإلاَّ يكن مُغنيًا عُطف بالواو، ومثاله: قامَ القومُ إلا زيدًا وإلا جعفرًا وإلا خالدًا، وقولُه: وإلا رَمَلُه؛ لأنَّ قوله «وإلا رَمَلُه» لا يغني عن قوله: عَمَلُه؛ لأنَّ هذا من البدل التفصيلي الذي تجب في ثانيه الواو[3]، نحو قوله[4]:

---

(١) الرجز في الكتاب ٢: ٣٤١ والأعلم ص ٣٧١.

(٢) الذي في المخطوطات: «عمله». وفوقه في د: كذا! والتصويب من تمهيد القواعد.

(٣) ك، ن: بالواو.

(٤) تقدم في ١: ٢٦٥.

وكُنتُ كَذِي رِجلَينِ: رِجلٍ صَحيحةٍ ورِجلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ ، فَشَلَّتِ

وهو بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة.

وجَعلُ «إلا رَسيمُه وإلا رَمَلُه» في البيت من البدل التفصيلي مذهب ابن خروف، وهما كل عمل الشيخ.

وذهب السيرافي[1] إلى أنه يعني: بالرَّمَل في الطواف، وبالرَّسيم في السعي - والرَّسيم: الوَطء بشدة - وزعم أنه بدل بعض من كل؛ لأنَّ الرَّسيم والرَّمَل بعض العمل.

وتقول: ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو، وما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ وإلا عمرٌو. قال أبو علي[2]: «ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا أن تُدخل حرف العطف، فتقول: وإلا عمرٌو». ويجوز أيضًا: وعمرٌو، دون إلا.

وذكر أبو علي في «التذكرة» رفع الاسمين بغير حرف عطف، ورواه عن جماعة، وزعم أنه من إيقاع البعض موقع الكل، فقولك «إلا زيدٌ» كقولك: أحدٌ، فكأنك قلت: ما جاءني لا زيدٌ ولا غيرُه[3]، فرفعتَ إلا عمرٌو كما رفعتَه بعد أحد، وتنصبه / كما تنصبه بعد أحد، قال: «ولو أظهرتَ أحدًا لم ترفع اثنين؛ لأنَّ فعلاً [٤: ٥٥/أ] واحدًا لا يرفع اثنين دون عطف». قال: «وإلا زيدٌ هو الفاعل، وليس قبله مضمر ولا محذوف».

قال ابن هشام: «الأجود أن يُحمل على حذف حرف العطف. وقد أجازه ابن الطراوة على غير هذا، بل حمل الثاني على المعنى؛ لأنَّ معناه كمعنى الأول، وهو مستثنًى منه؛ ألا تراه يجوز عطفه عليه بإلا وبغير إلا، والحمل على المعنى في هذا

---

(١) شرح الكتاب ٣: ق ١٢٢/أ.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧.

(٣) د: ولا عمرو.

الباب قويّ، وقد ذكر س ما هو أبعد من هذا إذا تأملته، [إلا أنَّ هذا إذا لم نجد[1] غيره][2]، وقد ذكر س رفع الاسمين هنا، و لم يذكر في ذلك وجهًا من الثلاثة لما وجد مأخذًا أحسن منها، وأنشد لحارثة[3]:

يا كَعبُ صَبرًا على ما كانَ مِن حَدَثٍ يا كَعبُ لم يَبقَ مِنّا غَيرُ أَجْلادِ
إلا بَقِيّاتُ أَنْفاسٍ ، نُحَشْرِجُها كَراحِلٍ رائحٍ ، أو باكِرٍ غادِ

فجعل غيرًا هنا غير استثناء بل صفة كمثل، ورفعه على حذف الموصوف، ثم أبدل منه إلا بَقِيّات، فصار كقولك: ما جاءني مثلُك إلا زيدٌ.

وكذلك أنشد قول الفرزدق[4]:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مَرْوانا

جعل «غير» صفة لـ«دار» لا استثناءً، و«إلا دارُ مروان»: بدل من «دار» الأولى، قال[5]: «ومَن جعلها - يعني غيرًا - بمنْزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ مِن أن يَنصب أحدَهما».

وهنا قال س[6]: «فأمّا إلا زيدٌ فلا يكون بمنْزلة مثل إلا صفةً»، يريد: لا تقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرٌو، على أن تجعل إلا زيدٌ صفة قامت مقام الموصوف، ثم تبدل منها.

---

(١) د: لم يجر.
(٢) كذا في المخطوطات! و لم أهتدِ إلى تصويبه، وقد يكون في الكلام سقط.
(٣) هو حارثة بن بدر الغُدانيّ كما في الكتاب ٢: ٣٣٩ - ٣٤٠ والأعلم ص ٣٧٠. نحشرجها: نرددها في حلوقنا.
(٤) نسب البيت في الكتاب ٢: ٣٤٠ إلى الفرزدق، واختار المحقق رواية: مروانِ، بكسر النون، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٩٠ والمقتضب ٤: ٤٢٥ والأصول ١: ٣٠٣ والأعلم ص ٣٧١. مروان: هو مروان بن الحكم.
(٥) الكتاب ٢: ٣٤١.
(٦) الكتاب ٢: ٣٤١.

وما ذكره س من رفع الاثنين وتأوُّله على ما ذكرنا بلفظ غير لا يجوز، فإذًا ما جاءَ إلا زيدٌ إلا عمرٌو لا يصح على ما قال س، ولا يصح فيه ما تأوَّل في غير. وإذا تأوَّلنا تأويل أبي علي في ما جاءني إلا زيدٌ أنه فاعل ليس في الكلام حذف ولا إقامة، و«إلا عمرٌو» بدل - فكذلك يجوز أن يكون صفة؛ لأنه متى صح البدل صحت الصفة، فيكون في المسألة إذا وُجدت هكذا وسُمعت أربعة أوجه» انتهى.

و«إلا» المكررة إذا كانت للتوكيد فإمّا أن يكون ما بعدها هو الأول أو غيره: فإن كان الأول كان ما بعدها جاريًا على ما قبلها في الإعراب كما مثلناه. وإن كان غيره فجميعها مستثنًى من الأول، ولا بُدَّ من العطف بالواو وتكرارها توكيدًا، ليس على سبيل التحتم، بل يجوز أن تكرر، ويجوز ألا يؤتى بها، فيبدل الاسم مما قبله، أو يعطف عليه بالواو، على حسب المثل السابقة. ومن تكرارها والعطف بالواو لكون الثاني لا يغني عن الأول قول الشاعر[(١)]:

هل الدَّهرُ إلا لَيلةٌ ونَهارُها   وإلا طُلوعُ الشَّمسِ ثُمَّ غِيارُها

/وإنما وجب العطف لأنَّ ما دخلت عليه إلا الثانية مباين بالكلية لما دخلت عليه إلا الأولى. فإن كان المتكلم غالطًا أو مضربًا جاز أن يكون بدلاً على جهة الغلط أو الإضراب، قال ابن عصفور: «ومن البدل على جهة الإضراب[(٢)]: [٤: ٥٥/ب]

أمّا قُرَيشٌ فَلَنْ تَلْقاهُمُ أبدًا   إلا وَهُمْ خَيرُ مَن يَحفَى ويَنتَعِلُ

إلا وَهُمْ جَبَلُ اللّهِ الذي قَصُرَتْ   عنه الجِبالُ ، فَما ساواهُمُ جَبَلُ

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي. والبيت مطلع قصيدة له في شرح أشعار الهذليين ص ٧٠، وأوله في المخطوطات: «وما الدهر»، والصواب ما أثبتناه عن السكري ومجالس ثعلب ص ٥٨٣. وإنما أُتي أبو حيان من قبل المصنف، فقد أنشده هكذا في شرحه ٢: ٢٩٦. غيارها: غُيوبها.

(٢) البيتان للقطامي. جمهرة أشعار العرب ص ٨١١. ك، ن: فما سواهم. وفي الجمهرة: فما ساوى به.

فأبدل إلا الثانية مع الجملة التي دخلت عليها من إلا الأولى والجملةِ التي دخلت عليها وإن لم يتحد معنى الجملتين على جهة الإضراب» انتهى.

ولا يعني بالإضراب أنه أضرب عن الجملة السابقة على جهة الإبطال، بل على جهة الانتقال من غير إبطال؛ على أنه لا يتعين هنا الإضراب، بل يجوز أن يكون إبدالاً صحيحًا؛ لأنَّ قوله «إلا وهم خيرُ مَن يَحفى ويَنتَعِل» وصف لهم بأنهم خير الناس، وقوله «إلا وَهُمْ جَبَلُ اللّهِ» وصف لهم أيضًا بأنهم العالون في الناس، الراسخ قدمهم في العلياء، وهذا الوصف هو الأول من جهة المعنى، فهو بدل منه لا على جهة الغلط، ولا على جهة الإضراب، بل هُو هو من حيث المعنى؛ لأنه أراد بهاتين الحالتين تفوقهم[1] على الناس.

قال المصنف في الشرح[2] بعد ما أنشد :

ما لكَ مِن شَيخِكَ .... البيت.

«ومثله قول الفرزدق:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخَليفةِ إلا دارُ مَرْوانا»

انتهى.

وليس مثله؛ لأنَّ إلا لم تتكرر فيه، لكنه لَمّا كان يقع موقع «غير» هنا «إلا» ذكر س البيت في باب تثنية المستثنى، قال س[3]: «جعلوا غيرًا صفة للدار بمنْزلة مثل، ومَن جعلها بمنْزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ مِن أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق» انتهى.

قال ابن خروف: «والوجهان متباينان؛ وذلك أنه إذا جعل (غيرُ واحدة) صفة فقد أنبأ أنه ليس بالمدينة دار خليفة إلا دار مروان، وإذا جعله استثناءً أخبر أنه

---

(١) د، وتمهيد القواعد ص ٢١٧٧: شرفهم.

(٢) ٢: ٢٩٦.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤١.

ليس بالمدينة دار إلا داران: إحداهما دار الخليفة، والأخرى دار مروان، وقد زعم بعضهم أنها دار الخليفة» انتهى.

وما تقدم من قول س «لم يكن له بُدٌّ مِن أن ينصب أحدهما» نص على أنه لا يجوز رفعهما على أن يكونا بدلين؛ وظاهر كلام س أنه لا يجوز أن تكون غير بدلاً وإلا صفة، وذلك صحيح؛ لأنه إذا اجتمع صفة وبدل فالصفة أولى بأن تقدَّم، ويضعف تقديم البدل. هذا في الصفات المتمكنة، وأما في إلا فينبغي ألا يجوز لقلة تمكُّنها، على ما نبينه إن شاء الله، ولو جاز هذا لكان قول س «لم يكن بُدٌّ من نصب أحدهما» خطأً.

وأجاز أبو محمد بن السِّيْد[1] في هذا البيت ثلاثة أوجه: أحدها ما ذكره س من أنَّ غيرًا صفة، وإلا /دار: بدل. والثاني أن تكون غير بدلاً ، وإلا دار: صفة، [٤ :٥٦/أ] وقد بيَّنَّا ضعف ذلك. والثالث أن يكونا صفتين.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: «ولو قال قائل: لا يجوز أن يكونا صفتين؛ لأنه لا يقال: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ غيرِ عمرٍو؛ لأنَّ قولك (غيرِ زيدٍ وعمرٍو) أخصر، مع[3] كراهة تكرير اللفظ الواحد في كلام واحد، وإذا لم يتمكن تكرير غير صفة فهو في إلا أبعد - فكذلك ينبغي[4] ألا تجيء إلا صفة بعد غير.

وزعم السيرافيُّ[5] أنَّ المعنى في الرفع على وجهين:

أحدهما: - وهو جعل غير صفة - أن يريد: ما بالمدينة دارٌ ليست بواحدة كدور الخلفاء إلا دار مروان، فدار الخليفة[6] بدل، على معنى: مثل دار الخليفة، فمعنى هذا: ما بالمدينة دار تصلح للخلافة إلا دار مروان؛ لأنها بمنْزلة دور الخلافة.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٠٠ [رسالة].

(٢) شرح الجمل له ١: ١٠٠٠ - ١٠٠١ [رسالة].

(٣) ك، ن: من.

(٤) الذي في المخطوطات: وكذلك ينبغي. والذي في شرح الجمل: فينبغي.

(٥) شرح الكتاب ٣: ق ١٢٠/ب - ١٢١/أ.

(٦) فدار الخليفة ... تصلح للخلافة إلا دار مروان: سقط من ك، ن.

والثاني: أن تكون(غير) استثناءً، أي: ما بالمدينة دار إلا واحدة، هي دار الخلافة، و(إلا[1] دار مروان): توكيد، ويعني بدار مروان الواحدة التي هي دار الخلافة، فيكون كقولهم: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ إلا أبو عبد اللّه، وأبو عبد اللّه كنية زيد، كرَّره توكيدًا».

وقوله **وإن كُرِّرَتْ** إلى قوله **ونُصِبَ ما سواه** مثال ذلك: ما قامَ إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا. والذي يلي العامل من هذه الأسماء أولى أن يفرَّغ له العامل. ويجوز أن يفرَّغ للأخير، وتنصب المتقدمين، فتقول[2]: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرٌ[3]. ويجوز أن يفرَّغ للمتوسط، فتنصب المتقدم والمتأخر، فتقول: [ما][4] قامَ إلا زيدًا إلا عمرٌو إلا بكرًا.

ودلَّ قول المصنف «شُغِل العامل ببعضها» على أنه لا يتعين ما يُشغل به العامل، فيحوز أن تشغله بالمتقدم وبالمتوسط وبالمتأخر ولكن شغله بما يليه أَولى.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا كُرِّرت إلا، و لم يمكن فيها استثناء ما بعدها مما قبلها، وفُرِّغ العامل لِما بعد إلا - فيه تفصيل، ذكره بعض شيوخنا، فقال:

«إن كان المفرَّغ طالب فاعل أو مفعول لم يُسَمَّ فاعله كان أحد المستثنيات على حسبه: فإن رفعتَ الأول جاز فيما بعده الرفعُ على البدل بدل البداء، والنصبُ على الاستثناء. وإن رفعتَ الآخر نصبت المتقدم على الاستثناء؛ لأنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع. وإن رفعتَ المتوسط لم يجز فيما قبله إلا النصب على الاستثناء، ويجوز فيما بعده النصب على الاستثناء والرفع على التبعية بدل البداء، فتقول: ما قامَ إلا زيدًا إلا عمرٌو إلا بكرًا، وإن شئت: إلا بكرٌ.

---

(١) الذي في مخطوطات التذييل ومخطوطة ابن الضائع: «إلا»، بدون واو، والتصويب من شرح ابن الضائع المحقق.

(٢) فتقول ... فتنصب المتقدم والمتأخر: سقط من ن.

(٣) ك: إلا بكرًا.

(٤) ما: سقطت من المخطوطات.

وإن لم يطلب فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله فإن كان المعمول محذوفًا لفهم المعنى لم يجز في الأسماء التي بعد إلاّ إلا النصب على الاستثناء، نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا إلا عمرًا، أي: ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا إلا عمرًا. وإن لم يقدَّر المعمول محذوفًا لفهم المعنى فلا بُدَّ مِن جعل أحد الأسماء الواقعة بعد إلا على حسب العامل، فإن جعلتَ الأول كان معمولاً لضربتُ، والباقي منصوب على الاستثناء أو على البدل المتقدم. وإن جعلته الآخر لم يجز فيما قبله إلا النصب على /الاستثناء؛ لأنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع. وإن جعلته المتوسط كان منصوبًا على الاستثناء، وما بعده إما تابع وإما منصوب على الاستثناء. وكل موضع امتنع فيه البدل في حال انفراد الاستثناء على اللفظ فإنه يمتنع أيضًا ذلك فيه مع التكرار» انتهى. [٤ :٥٦/ب]

وتقول على هذا التفصيل: ما مررتُ إلا بزيدٍ إلا عمرًا إلا خالدًا، وإلا عمرٍو إلا خالدٍ، وما مررتُ إلا زيدًا إلا بعمرٍو إلا خالدًا، وإلا خالدٍ، وما مررتُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بخالدٍ.

وقوله في هذا التفصيل «فإن كان المعمول محذوفًا لفهم المعنى» إلى آخره لا يجيء هذا التقسيم؛ لأنه فرض ذلك في تفريغ العامل، فإذا كان معموله محذوفًا لفهم المعنى فلا تفريغ إذ ذاك.

ويجوز في نحو ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا أن تعطف بالواو داخلة على إلا، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو. وتعطف بغير إلا إن شئت، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ وعمرٌو، وتزيد على الاثنين ما شئت.

قال أبو علي[1]: «ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا أن تُدخل حرف العطف: فتقول وإلا عمرٌو». قال[2]: «لأنّ فعلاً واحدًا لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف»، يعني حرف العطف.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧.
(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧. وهذا القول يلي قوله السابق بغير فاصل.

وقد ذكر أبو علي في «التذكرة» رفع الاسمين بغير حرف العطف، ورواه عن جماعة، وقال: «إنه موجود»، وزعم أنه من إيقاع البعض موقع الكل، فقولك إلا زيد كقولك أحد، وكأنك قلت: ما جاءني أحدٌ لا زيدٌ ولا غيرُه، فرفعت إلا عمرو كما رفعته بعد أحد، وتنصبه كما تنصبه بعد أحد، قال: «ولو أظهرت أحدًا لم يرفع اثنين؛ لأنّ فعلاً واحدًا لا يرفع اثنين دون عطف، وإلا زيد هو الفاعل، وليس قبله مضمر ولا محذوف». وتقدم الكلام[1] على هذه المسألة وذكر مذهب ابنْ الطراوة فيها.

وقوله **وإن لم يكن مُفَرَّغًا فلجميعها النصب إن تقدَّمتْ** مثاله: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أحدٌ، وما لي إلا اللّهَ إلا إياك ناصرٌ، وقام إلا زيدًا إلا عمرًا القومُ. ويعني المصنف بقوله «فلجميعها النصب» أي: على الاستثناء.

وزعم ابن السِّيْد[2] أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه:

أحدها: النصب على الاستثناء، كما نص عليه النحويون.

والثاني: النصب على الحال فيهما، قال: لأنهما متأخرين يجوز أن يكونا صفتين، تقول: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، فيكون إلا زيدٌ صفة لأحد، كما تقول: قام القومُ إلا زيدٌ، فإذا تقدم إلا زيدٌ على موصوفه انتصب على الحال، وكذلك: قامَ إلا زيدًا القومُ، يجوز أن يكون منصوبًا على الحال.

الثالث: أن تجعل الأول حالاً والثاني منصوبًا على الاستثناء.

والرابع: عكسه وهو جعل الأول منصوبًا على الاستثناء والثاني حالاً. انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه ابن السِّيْد من جواز الحال لا يجوز[3]؛ وذلك أنها غير متمكنة في الوصف بها، فلا تكون إلا تابعة لموصوفها في اللفظ، فلا يجوز تقديمها

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٦٥ - ٢٦٨.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٧ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٩٧ - ٩٩٨.

(٣) هذا ردّ ابن الضائع في شرح الجمل ١: ٩٩٨ - ٩٩٩. ويأتي بعد قليل نصّ أبي حيان على ذلك.

[٤: ٥٧/أ] عليه أصلاً، كما لا يجوز: قامَ /إلا زيدٌ، تريد: قامَ غيرُ زيدٍ، وإذا كان من شرط وقوعها صفة وقوعها بعد المستثنى منه امتنع فيها الحال عند التقدم.

وأيضًا فنصبهما على الحال ممتنع من جهة أنه لا ينتصب حالان إلا على جهة التشريك. وأيضًا فإنه تضعف الحال في قوله «إلا اللَّهَ» من قول الشاعر[1]:

.... وما لِيَ إلا اللَّهَ غيرَكَ ناصِرُ

مع نصب غيرَك على الاستثناء من جهة المعنى؛ لأنه يكون قد نص على أنَّ المخاطب هو الناصر، وليس ذلك في اللَّه تعالى من جهة اللفظ.

ثم فيه من الضعف عكس ما عليه الأصل في إلا وغير، وهو أنه الأصل في إلا الاستثناء، والأصل في غير الصفة، وقد يمتنع الشيء عند زيادة الضعف.

وينبغي على ابن السِّيْد أن يجوز في قام القومُ إلا زيدًا النصب على الحال، بل يكون ذلك أولى بالجواز من الذي قال؛ لأنه واقع بعد المستثنى منه.

ومما يدلُّ على أنَّ إلا لا يجوز أن تكون صفة إلا والعامل فيها تبعُها للموصوف من كلام س قوله فيها «لا يجوز فيها ذلك إلا صفة»[2]، فلا يعني هنا بالصفة إلا التابعةَ بدليل تنظيرها بأجمعين، ونصه على أنَّ أجمعين «لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه رافع ولا ناصب»[3]، يريد: إلا تبعها لاسم قبلها، وفي ذلك نظّرها بأجمعين، وقد قال س في باب تثنية المستثنى[4]: «وأمّا إلا زيدٌ فلا يكون بمنْزلة مثل إلا صفة»، وليس يعني بالصفة هنا إلا التابعة، ولا يريد الصفة المعنوية.

---

(١) صدر البيت: «فما لِيَ إلا اللَّهُ لا رَبَّ غيرَهُ». وهو للكميت. الكتاب ٢: ٣٣٩، وعنه في ديوانه ص ١٩٧. وهو في المقتضب ٤: ٤٢٤ بلا نسبة.

(٢) الكتاب ٢: ٣٣٤.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٤.

(٤) الكتاب ٢: ٣٤١.

وقوله **وإن تأخَّرتْ فللأَحَدِها ما له مُفرَدًا ولِلبَواقي النَّصب** مثال ذلك: قامَ القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا، وما جاء أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا، فيجوز في الإيجاب الرفع في الجميع على النعت، ونصب الجميع على الاستثناء، ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء، هكذا قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[1]، واتَّبع في جعل إلا المكررة صفة فيهما ابنَ السِّيْد، وقد تقدَّم رَدُّ شيخنا أبي الحسن بن الضائع على ابن السيد ذلك في قوله:

ما بالمدينة دارٌ .... البيت.

ويجوز في النفي الرفعُ على البدل فيها، والنصبُ على الاستثناء فيها، والرفعُ فيها على النعت، وتقدَّم رَدُّ ابن الضائع لذلك، ورفعُ أحدها على البدل أو النعت والباقي على الاستثناء.

وقوله **وحكمُها في المعنى حكمُ المستثنى الأول** يعني أنَّ ما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ له في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفي الخروج إن كان من موجب.

ص: وإن أمكنَ استثناءُ بعضها من بعض استُثنِيَ كلٌّ مِن مَتْلُوِّه، وجُعِلَ كُلُّ وِتْرٍ خارجًا، وكُلُّ شَفْعٍ داخلاً، وما اجتمعَ فهو الحاصل. وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، خلافًا لِمَن يُخرِجِ الأوَّلَ والثانيَ، وإن قُدِّرَ المستثنى الأوَّلُ صفةً لم يُعتَدّ به، وجُعِل الثاني أولاً.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «نحو: عندي مئةٌ إلا خمسين /إلا عشرين إلا [٤ :٥٧/ب] عشرة إلا خمسة، أُخرج أولٌ وثالثٌ وما أشبههما في الوِتْريّة، وأُدخل ثانٍ ورابعٌ وما أشبههما في الشَّفْعيّة، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون؛ لأنّا

---

(١) شرح الجزولية ٢: ٢١٠ [مخطوط].

(٢) ٢: ٢٩٦ - ٢٩٧.

أخرجنا من المئة خمسين لأنها أول المستثنيات، فهي إذًا وِتر، وأدخَلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات، فهي إذًا شَفع، وأخرَجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات، فهي إذًا وِتر، فصار الباقي ستين، ثم أدخلنا خمسة لأنها رابع المستثنيات، فهي إذًا شفع، فصار الباقي خمسة وستين. وما زاد من المستثنيات عُومل بهذه المعاملة» انتهى.

ونقول: إذا أمكن استثناء بعضها من بعض فأربعة مذاهب:

أحدها: أنها كلها راجعة إلى الاسم المستثنى منه، فإذا قال: له عليَّ مئةُ درهم إلا عشرة إلا اثنين، لزمه ثمانية وثمانون درهمًا، وإلى هذا ذهب أبو يوسف القاضي.

المذهب الثاني: أنَّ الأخير مستثنًى من الذي قبله، والذي قبله مستثنًى من الذي قبله، إلى أن تنتهي إلى الأول، ويكون المُقَرُّ به على هذا اثنين وتسعين درهمًا، وهو مذهب أهل البصرة والكسائي.

والمذهب الثالث: أنَّ الاستثناء الثاني منقطع، ويكون المُقَرُّ به أيضًا على هذا المذهب اثنين وتسعين؛ لأنه يصير المعنى: له عندي مئة غير عشرة سوى الاثنين اللذين له، فإنها عندي، فيتَّحد مدلول الإقرار في هذا المذهب والمذهب الذي قبله وإن اختلف التخريج، وهذا مذهب الفراء. وإنما ذهب الفراء إلى الانقطاع لأنك إذا رددت المستثنيات إلى الأول، أو رددت بعضها إلى بعض إلى أن تصير إلى الأول - كان في ذلك من عيّ الطول والإسهاب ما لا يخفى؛ لأنَّ قولك له عندي عشرةٌ إلا أربعةً أخصَر من قولك: له عندي عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا واحدًا، وله عندي عشرةٌ إلا اثنين أخصَر من قولك: له عندي عشرةٌ إلا ثلاثة إلا واحدًا.

والمذهب الرابع: أنه يجوز فيه الأمران، وهو أن تعود كلها إلى الاسم الأول، وأن يعود بعضها إلى بعض حتى تنتهي إلى الاسم الأول. وصحَّح بعض أصحابنا[1] هذا المذهب، وقال: «إلا أنَّ الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من الاستثناء؛ لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب» انتهى.

---

(١) هو ابن عصفور، ذكر ذلك في شرح الجمل ٢: ٢٥٨، وفيه قوله التالي.

فعلى هذا إذا استثنيتَ من عدد عددًا يليه، ثم منه عددًا يليه، وهكذا إلى أن تنتهي إلى مبدأ العدد - فلا يخلو أن يكون المستثنى منه شَفعًا أو وِترًا: فإن كان شَفعًا فحكمه حكم الوِتر الذي تحته، وإن كان وِترًا فحكمه حكم الشَّفع الذي فوقه، فإذا كان شَفعًا فعُدَّ الأوتار، وأسقِط لكلِّ وِتر واحدًا، فما بقي فهو الباقي المستثنى منه، وما سقط فهو المستثنى. وإن كان وِترًا فعُدَّ الأشفاع، وأسقِط لكلِّ شَفع واحدًا، فما بقي فهو المستثنى منه، وما سقط فهو المستثنى. تمثيل ذلك في الشَّفع: له عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً /إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا [٤: ٥٨/أ] واحدًا، فالأوتار تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد، أسقِط لكل وِتر واحدًا، فيصير المُسقَط خمسة، ويصير الباقي المُقَرُّ به خمسة. وتمثيل ذلك في الوِتر: له أحدَ عشرَ إلا عشرةً إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحدًا، فالأشفاع عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنان، أسقِط لكلِّ شَفع واحدًا، فيصير المُسقَط خمسة، ويصير الباقي المُقَرُّ به ستة.

وطريقة أخرى، وهي أنك تجمع الأشفاع ضامًّا كل شَفع إلى ما يليه، وتضبط ما انتهى إليه جميعها من العدد، ثم تخرج مجموع الأوتار من مجموع الأشفاع، فما بقي فهو الباقي. مثال ذلك في التمثيل المتقدم أنك تجمع الأشفاع عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنين، فيصير الجميع ثلاثين، ثم تجمع الأوتار تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدًا، فيصير الجميع خمسة وعشرين، ثم تخرجها من الأشفاع التي هي ثلاثون، فالباقي خمسة. ومثال ذلك في التمثيل الثاني أنك تجمع الأوتار أحد عشر وتسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدًا، فيصير الجميع ستة وثلاثين، ثم تجمع الأشفاع عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنين، فيصير الجميع ثلاثين، ثم تخرجها من الأوتار التي هي ستة وثلاثون، فالباقي ستة.

وطريقة أخرى، أنك تأتي إلى آخر العدد، فتُسقط واحدًا من اثنين، فيبقى واحد، فتُسقطه من ثلاثة، فيبقى اثنان، فتسقطهما من الأربعة، فيبقى اثنان،

فتسقطهما من الخمسة، فيبقى ثلاثة، فتسقطهما من الستة فيبقى ثلاثة، فتسقطهما من السبعة، فيبقى أربعة، فتسقطها من السبعة فيبقى خمسة، فتسقطها من العشرة، فيبقى خمسة.

وطريقة أخرى، أنك تُسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه، ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المُسقَط، ثم تُخرج من الجميع ما بعده، ثم تُضيف ما يبقى إلى ما بعد المُسقَط، إلى أن تنتهي إلى الآخر، فما بقي فهو المُقَرُّ به. تمثيل ذلك المثال السابق، تسقط تسعة من عشرة، فيبقى واحد، تضيفه إلى ما بعد المسقط - وهو ثمانية - يصير تسعة، تُخرج منها ما بعده - وهو سبعة - فيبقى اثنان، تضيفه إلى ما بعد المُسقَط - وهو أربعة - فيبقى سبعة، تُسقط منها ما بعده - وهو ثلاثة - فيبقى أربعة، تضيفه إلى ما بعد المُسقَط - وهو اثنان - فيبقى ستة، تُسقط منها ما بعده - وهو واحد - فيبقى خمسة. ولاستخراج ذلك طرق غير هذه الأربعة، وهذا كله مخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر.

وأمّا مَن لم يُجزه ففي ذلك وجهان:

أحدهما: أنّ جميع الاستثناء باطل؛ لأنّ الأول قد بطل؛ لأنه استثناء الأكثر، فيبطل ما تفرع عليه.

[٤ :٥٨/ب] والوجه الثاني: أنه يبطل الأكثر إلى أن تصل إلى النصف، فيصحّ، / ثم تنظر في الباقي على هذا السياق.

ومخرج أيضًا على مذهب من أجاز الاستثناء من العدد، وقد تقدم أنّ فيه ثلاثة مذاهب[1]، يفرق في الثالث بين أن يكون المستثنى عَقدًا، فلا يجوز، أو يكون غير عَقد، فيجوز، وأنّ الصحيح أنه لا يجوز إلا فيما كان اسم العدد قد أُخرج عن النَّصيَّة إلى أن كُثّر به وبولغ، فيجوز.

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٦٣.

وعلى أنه يجوز مطلقًا بنى الفقهاء مذاهبهم في الأقارير، ولا يلزم من ترتب الأحكام على الألفاظ أن تكون التراكيب عربية، بل الأحكام تلزم بمقتضى الألفاظ، سواء أكان التركيب على قانون كلام العرب أم لم يكن، فلو قال: أنتِ طالق إن تدخلي الدار، فدخلت - لزمه الطلاق وإن لم يكن هذا التعليق على قانون كلام العرب؛ لأنّ العرب لا تحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه إلا إذا كان فعل الشرط ماضيًا، يقولون: أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلتَ[1]، ولا يقولون: أنتَ ظالمٌ إنْ تَفعل.

فإن قال قائل: ما المانع من أن تقول: جاءني إخوتك العشرة إلا تسعةً منهم، وعندي عشرةٌ إلا واحدًا، على أن يكون المُخبِر قد توهَّم أولاً أنّ العشرة جاؤوه، وأنّ العشرة عنده، ثم تذكَّر بعد ذلك أنّ الذي جاءه إنما هو واحد من الإخوة، وأنّ الذي عنده إنما هو تسعة، فاستثنى من الإخوة الذي تحقق أنه لم يجئه، ومن العشرة الذي تحقق أنه ليس عنده.

فالجواب: أنّ العرب إنما تستعمل في هذا المعنى بل، فتقول: جاءني إخوتك العشرة بل واحدٌ منهم، وعندي عشرةٌ بل تسعةٌ، ولا يُحفظ من كلامهم استعمال إلا في هذا المعنى، فإنْ وُجد من كلامهم استعمالها في هذا المعنى ساغ ذلك.

وقوله **وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، خلافًا لمن يُخرج الأول والثاني** قال المصنف في الشرح[2]: «أشرتُ بذلك إلى قول السيرافي[3]: (فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله، نحو: له عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، فالفراء يَستثني الثلاثة، ويَزيد على السبعة الباقية الأربعةَ، فيكون المُقَرُّ به أحدَ عشرَ. وغير الفراء يَستثني من العشرة الأربعةَ بعد استثناء الثلاثة، فيكون المُقَرُّ به ثلاثة)». قال المصنف: «وقول الفراء عندي هو الصحيح؛ لأنه جارٍ على القاعدة السابقة، أعني جعل الاستثناء الأول إخراجًا والثاني إدخالاً» انتهى.

---

(١) الكتاب ٣: ٧٩.

(٢) ٢: ٢٩٧، ويليه النص التالي بلا فاصل.

(٣) شرح الكتاب ٣: ق ١٢١/ب - ١٢٢/أ بتصرف.

وهذه المسألة من المسائل التي لا يمكن استثناء بعضها من بعض؛ ألا ترى أنَّ قوله «إلا أربعةً» لا يمكن استثناؤه من المستثنى الذي قبله، وهو «إلا ثلاثةً»، وقد تقدم لنا أنه إذا لم يمكن ذلك، نحو: قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا - كانت مستثنيات من الاسم الأول، فينبغي في العدد أن تكون كذلك، وأنه إذا قال: لِفلانٍ عندي عشرةٌ إلا واحدًا إلا ثلاثةً، تكون مستثناة من الأول، فيكون مُقِرًّا بستة، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين.

ولم يبين المصنف مذهب الفراء في كونه جعله مقرًّا بأحدَ عشرَ، وذلك أنه لَمّا لم يُمكن له أن يجعل[1] /وله «إلا أربعةً» مستثنًى من قوله «إلا ثلاثةً» عدل إلى أنه من الاستثناء المنقطع، فالمعنى عنده: له عندي عشرةٌ إلا ثلاثةً سوى الأربعة التي له عندي، فلذلك كان مُقِرًّا بأحد عشر. [٤: ٥٩/أ]

وقد رُدَّ[2] على الفراء بأنَّ حمله على الاتصال يمكن، فلا يُحمل على الانفصال.

وله أن يقول: يتعيَّن الحمل على الانفصال؛ لأنه لو أراد استثناءهما منه لقال: إلا سبعةً، فتخصيصه الثلاثة بالاستثناء من الأول، ثم جاء بالأربعة - دليل على أنَّ الأربعة تُزاد على ما أَقَرَّ به أولاً، وهي السبعة.

وهذا[3] [يكون][4] إذا لم يكن المستثنى الثاني بعض المستثنى الأول [كما في مسألة العدد، فأمّا إن كان بعضه][5]، نحو: قامَ القومُ إلا إخوتَك إلا زيدًا - وزيد بعض الإخوة - فهو مستثنًى، ولا بُدَّ، فيجب أن يكون زيد قد قام، ولا يجوز أن يكون مستثنًى مع الإخوة؛ لأنَّ الإخوة تشمله، فلم يحتج لتخصيصه.

---

(١) يجعل: سقط من ك، ن.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٨.

(٣) أي: القول بإخراج الأول والثاني معًا من الأول.

(٤) يكون: تتمة يلتئم بها السياق، وهي في تمهيد القواعد ص ٢١٨٤.

(٥) كما في مسألة العدد فأمّا إن كان بعضه: تتمة يقتضيها السياق، وهي في تمهيد القواعد ص ٢١٨٤ ضمن نص منسوب للمصنف، وليس في شرحه هذه المسألة.

وقوله وإنْ قُدِّرَ المستثنى الأول صفةً لم يُعتَدَّ به، وجُعل الثاني أولاً قال المصنف[1] «إنَّ له عندي مئةً إلا عشرين إلا عشرةً إلا خمسةً، فالعشرون خارجة من المئة، فيصير ثمانين، والعشرة داخلة فيصير تسعين، والخمسة خارجة، فالباقي إذًا خمسة وتسعون» انتهى.

وقوله «فالعشرون خارجة من المئة فيصير ثمانين» إلى آخره ليس بصحيح؛ لأنَّ قوله «إلا عشرين» صفة، فكأنك قلت: إنَّ له مئةً تُغاير عشرين، فلم تدخل العشرين في المئة فتخرج، ومتى كانت إلا مع ما بعدها صفة فليس فيها معنى الاستثناء، وكذلك «غير» إذا كانت صفة ليس فيها معنى الاستثناء، وهذا هو المفهوم من كلام س، ونص على ذلك ابن السراج، قال[2]: «إذا قلت: لك عندي مئة إلا درهمين، فقد أقررت بثمانية وتسعين». قال[3]: «وإذا قلت: له عندي مئة إلا درهمان، فجعلت إلا صفة، فقد أَقررتَ له بمئة؛ لأنك زعمت أنَّ له عندك مئة غير درهمين؛ وذلك أنَّ غيرًا نقيضة مثل، فإذا قلت: له عندي مئة مثل درهمين، فأردت أن تنفي هذا قلت: غير درهمين، أي: ليست مثل درهمين» انتهى، وسيأتي الفرق واضحًا بعد هذا - إن شاء الله - بين معنى إلا التي يُستثنى بها وبين إلا التي يوصف بها.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٩٧.

(٢) الأصول ١: ٣٠٤.

(٣) الأصول ١: ٣٠٤ بتصرف كبير.

ص: فصل[1]

تُؤَوَّل «إلا» بـ«غير»، فيُوصَف بها وبتاليها جمعٌ أو شبهُه مُنَكَّر أو معرَّف بأداة جنسية، ولا تكون «إلا»[2] كذلك دون متبوع، ولا حيث لا يصلح الاستثناء.

ولا يليها نعتُ ما قبلها، وما أوهَم ذلك فحالٌ أو صفةُ بدلٍ محذوف، خلافًا لبعضهم.

ويليها في النفي فعلٌ مضارع بلا شرط، وماضٍ مسبوقٌ بفِعلٍ، أو مقرونٌ بـ«قد». ومعنى أنْشُدُك إلا فَعَلتَ: ما أسألُك إلا فعلَك.

ش: أصل «غير» أن تكون وصفًا، وأصل «إلا» أن تكون استثناءً، ثم قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيما هو أصل فيها.

[٤ :٥٩/ب] وقد اضطرب كلام النحويين في الوصف بإلا، فالظاهر أنه يراد به /الوصف الصناعي، وهذا هو المتفهم من كلام الأكثرين.

وقال بعضهم: «قول النحويين (إنه يوصف بها) يعنون بذلك أنه عطف بيان».

والذين قالوا إنه وصف صناعي اختلفوا: فقال الأخفش في (الأوسط): إلا والاسم الذي بعدها تكون صفة للاسم الذي قبلها إذا كانت في معنى الاستثناء، أو كان الاسم نكرة، أو فيه ألف ولام، نحو: مررتُ بالقوم إلا أخيك، وجاءني القومُ إلا أخوك، قال الشاعر[3]:

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل وشرح المصنف أيضًا.

(٢) إلا: ليس في ك، ن.

(٣) صدر البيت: «أُنيخَتْ فألْقَتْ بَلدةً فوقَ بَلدة». ويأتي كاملاً في ص ٢٨٥. وهو لذي الرمة. ديوانه ص ١٠٠٤ والكتاب ٢: ٣٣٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٦ والمسائل الشيرازيات ص ٣٩٤ والخزانة ٣: ٤١٨ - ٤٢١ [الشاهد ٢٣٩]. يذكر ناقة. البلدة الأولى: الصدر، والثانية: الأرض.

.... قَليلٍ بِها الأصواتُ إلا بُغامُها»

انتهى.

وقول الأخفش «إذا كانت في معنى الاستثناء» إن عنى به أنه يوصَف بها حيث تصلح أن تكون للاستثناء فهو قريب، وقد ذكروا أنَّ ذلك شرط في الوصف بإلا، وسيأتي ذلك[1] عند ذكر المصنف لذلك. وإن عنى أنَّ إلا تكون صفة للاسم حال كونها في معنى الاستثناء فليس بصحيح، وقد بيَّنّا ذلك قبل.

وقال بعض أصحابنا: «إنَّ الوصف بإلا يخالف سائر الأوصاف بأنه يجوز أن يوصَف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة».

وقال صاحب «الضوابط» أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل السُّلَميّ[2] ما معناه: «تجرى إلا مجرى غير، فيُوصَف بها، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة، نحو: قامَ كلُّ أحدٍ إلا زيدٌ، فإن قلت: قامَ إخوتُك إلا زيدٌ، لم يجز إلا النصب، ولا يجوز الرفع على الصفة».

وقال بعض أصحابنا: إن كان ما بعد إلا معرفة جرت مجرى غير إذا أُضيفت إلى معرفة، فتجري وصفًا على النكرة، نحو قوله[3]:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أَبيكَ إلا الفَرْقَدانِ

يريد: وكُلُّ أخٍ غيرُ الفَرقَدَين مُفارِقُه أخوه، وعلى المعرفة، نحو قوله:

.... قَليلٍ بِها الأصواتُ إلا بُغامُها

أي: قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بُغامها.

---

(١) يأتي ذلك قريبًا في ص ٢٩٦ - ٢٩٩.

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل [٥٧٠ - ٦٥٥هـ]. نحوي أديب زاهد مفسر محدث فقيه أصولي، أخذ عن ابن غلبون، والشلوبين. كان نبيلاً ضريرًا. من تصانيفه: الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصل، وتفسير القرآن، والكافي في النحو. بغية الوعاة ١: ١٤٤ - ١٤٦.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١.

وإن كان ما بعد إلا نكرة جرت مجرى غير إذا أضيفت إلى نكرة، فتجري وصفًا على النكرة دون المعرفة، فتقول: قامَ كلُّ أحدٍ إلا غلامٌ من غلمانك، كأنك قلت: قامَ كلُّ أحدٍ غيرُ غلامٍ من غلمانك. ولا يجوز: قام القومُ إلا غلامٌ من غلمانك، كما لا يجوز ذلك مع غير لأنها مضافة إلى نكرة.

وقد تجري إلا مع ما بعدها على المضمر قبلها، إلا أنَّ ذلك لا يكون نعتًا؛ لأنَّ المضمر لا يُنعَت، بل يكون ذلك عطف بيان، وعليه قوله[1]:

وبالصَّريمةِ مِنهُم مَنزِلٌ خَلَقٌ عافٍ ، تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

فـ«إلا النُّؤْيُ» عطف بيان من المضمر المستكنّ في تَغَيَّر.

وقول من قال «إنه يوصف بها» فيه تجوُّز؛ لأنَّ الحرف لا يُوصَف، ولا يُوصَف به، لكنه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف، وهو المُغايَرة، فالصفة إنما استُفيدت من مجموعهما، والشيئان حالة /الاجتماع يَحدث لهما حكم لا يكون في كل واحد منهما حالة انفراده، وهذا معنى قول المصنف «فيوصف بها وبتاليها». [٤: ٦٠/أ]

ولِتَأَصُّل «غير» في الوصفية يُوصَف بها جمع، وشبه جمع، وما ليس جمعًا ولا شبه[2] الجمع، نحو: جاء رجالٌ غيرُ زيدٍ،[3]:

وكَفى بِنا فَضلاً على مَن غَيرِنا ....

ورجلٌ غيرُك أحبُّ إليّ. وجاز أن يُحذف الموصوف بها وتقام مقامه كما يحذف الموصوف بـ«مثل» وتقام مقامه، و«إلا» الموصوف بها لا يعامل بذلك.

وقوله **فيُوصَف بِها وبِتاليها جمعٌ أو شِبهُه مُنَكَّر أو معرَّف بأداة جنسية** قال ابن السِّيد[4]: «الوصف حصل من إلا والاسم بعدها، وكل واحد بالانفراد لا

---

(١) تقدم البيت في ص ٢٠٦.

(٢) ك، د: أشبه. وفي شرح المصنف: شبه جمع.

(٣) تقدم في ٣: ١١٩، ١٤٤.

(٤) الحلل ص ٣١٧ - ٣١٨ بتصرف.

يعطيه، كما في قولك: دخلتُ إلى رجل في الدار، فإنّ كون في الدار صفة لم يكن إلا بالمجموع؛ لأنه يحدث مع المجموع معنًى لا يكون في الإفراد، وكقولك: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، إذ الصفة للمجموع من الاسمين بواسطة الحروف، ولا يكونان وصفًا إلا بها» انتهى.

ومثال الجمع المنكّر: جاءني رجالٌ قُرَشيُّون إلا زيدٌ. ومثال شبه الجمع: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، إذا أعربت «إلا زيدٌ» صفة، وقول الشاعر(١):

لو كان غَيري - سُلَيْمَى - الدهرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادثِ إلا الصارمُ الذَّكَرُ

فـ«غَيْري» شبيه بالجمع المنكّر، ووصف بقوله: إلا الصارمُ الذَّكَرُ، التقدير: لو كان غَيْري غَيْرُ الصارمِ الذَّكَر غَيَّرَه.

ومثال المعرف بأداة جنسية قولُ الشاعر(٢):

ويوم الحَزنِ إذ حشدَتْ مَعَدٌّ وكان الناسُ إلا نحنُ دِينا

أي: وكان الناس المغايرون لنا دِينًا، وقولُ الآخر(٣):

أُنيختْ ، فَأَلْقَتْ بَلدةً فوقَ بَلدةٍ قَليلٍ بِها الأصواتُ إلا بُغامُها

أي: الأصواتُ غيرُ بُغامها، قاله س(٤)، وقد أثبت بها أصواتًا قليلة.

وأجاز السيرافيُّ(٥) أن يكون «قليل» بمعنى النفي، كأنه قال: ما بها أصوات إلا بُغامُها، وهو استثناء وبدل صحيح، كما تقول: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ.

---

(١) هو لبيد. ديوانه ص ٦٢ والكتاب ٢: ٣٣٣. الصارم: القاطع من السيوف. والذكر: الذي حديده فولاذ.

(٢) هذا أول بيتين في معاني القرآن للفراء ٣: ٨١، وقد ذكر أن المفضل أنشده إياهما. وهو في شرح المصنف ٢: ٣٠٠.

(٣) تقدم البيت في ص ٢٨٣.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣٢.

(٥) شرح الكتاب ٣: ق ١١٦/ب وشرح المصنف ٢: ٣٠٠.

ورَدَّ ذلك عليه الأستاذ أبو علي، وقال[1]: «لا يُتَصور البدل في هذا؛ لأنه يؤول إلى التفريغ، وذلك فاسد؛ ألا ترى أنه لم يُرد أن يقول: ما بها إلا بُغامُها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها وغير ذلك، وإنما أراد: ما بها صوت مغاير لِبُغامها» انتهى.

وهذا الذي اختاره المصنف من كون «إلا» لا يوصف بها إلا جمع أو شبهه منكَّر أو معرف بأداة جنسية تبع في ذلك ابنَ السَّرَّاج، فإنه قال ما معناه[2]: «إنها لا تكون وصفًا إلا بعد جماعة، أو واحد في معنى الجماعة، إما نكرة، وإما فيه الألف واللام على غير معهود».

وقال الأستاذ أبو علي[3]: «الأصوات - يعني في البيت السابق - جنس، فيجوز أن ينعت بغير. قال: ولا يجوز ذلك في المعهود غير الجنس/ إلا أن تريد بغير المعرفة». [٤ :٦٠/ب]

وقال المبرد في (المقتضب)[4]: «لا يوصف بها إلا ما يوصف بغير، وذلك النكرة، والمعرفة التي بالألف واللام على غير معهود، نحو: ما يَحسُن بالرجلِ مِثلِك أن يفعل ذلك، وقد أَمُرُّ بالرجلِ غيرِك فيُكرمني» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[5]: «وإنما وُصفت الأصوات - وهي معرفة - بما في معنى غير - وغير نكرة - لأنّ التعريف بالألف واللام الجنسية، وتعريفها كلا تعريف، ولذلك وصف ما هما فيه بالجملة في قوله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[6]، فكما وُصف ما هما فيه بـ(غير) في قولهم: إنِّي لأَمُرُّ بالرجلِ غيرِك

(١) قوله هذا في شرح المصنف ٢: ٣٠٠.

(٢) الأصول ١: ٢٨٥ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٩.

(٣) قوله هذا في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٩.

(٤) المقتضب ٤: ٤١١.

(٥) ٢: ٣٠٠.

(٦) سورة يس: الآية ٣٧.

فيُكرمني، وُصف بـ«إلا» الواقعة موقعها وبما بعدها» انتهى. وقد تكلمنا معه في تخريج قوله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ﴾ في باب المعرف بالأداة[1].

وقال المصنف في الشرح[2]: «وحاصل هذا الفصل أنَّ إلا الموصوف بها لا يُوصَف بها مفرد محض، ولا معرفة محضة، فلا يجوز أن يقال: قامَ رجلٌ إلا زيدٌ؛ لأنَّ رجلاً مفرد محض. ولا يجوز: جاء الرجالُ إلا زيدٌ، على أن يكون الرجال مَعهودينَ؛ لأنَّ تعريفهم تعريف محض، فلو قصد الجنس لم يمتنع» انتهى.

وفي البسيط: «جمهور النحويين على جواز كون غيرٍ تجري على المعرفة، فكذلك إلا». وفيه أيضًا: والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه غير إلا الموضع[3] الذي لا يتقدمها موصوف، سواء أكان في النفي أم الإثبات، أو منفردًا، أو مجموعًا، أو منكّرًا، أو معرَّفًا[4] على قصده[5] في التعريف، ولمّا كانت غير من أخوات مِثل وشِبه، وكان يصح فيها قصد التعريف - صحَّ جريها على المعرفة والنكرة، فكذلك إلا بمعناها، تجري على النكرة وعلى المعرفة. ويجوز فيها البدل إذا كانت بمعنى غير، كما يجوز في غير.

وهل يجوز فيها الحال كما في غير؟ فيه نظر، وأجازه ابن السِّيْد، وقال[6]: إنها قد تكون صفة للنكرة، وتتقدم، وتنتصب على الحال، فتقول: هذا رجلٌ إلا ضاحكٌ، ثم تقول: هذا إلا ضاحكًا رجلٌ. وكذلك أجاز[7] في قوله[8]:

---

(١) ٢: ١٠٩ - ١١٠.

(٢) ٢: ٣٠١.

(٣) د: إلا في الموضع.

(٤) في المخطوطات: معروفًا.

(٥) ك: على ما يفيده. د: على تقييده.

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٦.

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٧.

(٨) تقدم في ص ٢٧٤.

.... وما لِيَ إلا اللَّهَ غيرَكَ ناصِرُ

أربعة أوجه: أن يكونا معًا حالين من ناصر، واستثناءين مقدَّمَين، أو أحدهما استثناء والآخر حال. قال[1]: «وأكثر النحويين ينكرون هذا» انتهى.

وتمثيله هذا رجلٌ إلا ضاحكٌ على الصفة منازَع فيه؛ لأنهم قالوا: «لا تكون صفة إلا حيث يصح أن تكون استثناء»، ولا يصح أن يكون (إلا ضاحكٌ) استثناءً.

وأمّا س فإنه قال[2]: «هذا باب ما تكون فيه إلا وما بعدها وصفًا بمنْزلة غَيْر ومِثْل، وذلك [قولك][3]: لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان مَعَنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنا - وأنت تريد الاستثناء - لكنت قد أحَلْتَ» انتهى.

يعني س أنَّ «لو» لا يُفَرَّغ معها العامل كما يفرغ مع النفي، وإذا كان كذلك فارتفاع «إلا زيدٌ» على الصفة لا على البدل، فـ«لو» - وإن استلزمت امتناع الفعل - فلم تُجرها العرب مجرى النفي؛ ألا ترى أنها لا يعمل الفعل بعدها في مختص بالنفي، كأَحَد وعَرِيب وكَتِيع، ولا تزاد في النكرة بعد فعلها، /ولا ينتصب الفعل [٤: ٦١/أ] بإضمار أنْ بعد الفاء جوابًا لها إلا إذا أُشرِبت معنى التمني، و«لو» في اللفظ كالموجب؛ لأنها كإنْ، ولا يجوز: إنْ قام إلا زيدٌ قمت.

وقال س[4]: «ونظير ذلك قوله عز وجل ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5]» انتهى. يعني أنه ارتفع (إلا اللَّهُ) على الوصف.

وهذا الذي قاله س من أنَّ «لو» لا يصح التفريغ معها ولا البدل وافقه عليه المبرد في كتابه «المقتضب»[6]، وأبو الحسن الأخفش.

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٧.

(٢) الكتاب ٢: ٣٣١.

(٣) قولك: تتمة من الكتاب.

(٤) الكتاب ٢: ٣٣١ - ٣٣٢.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٦) المقتضب ٤: ٤٠٨ وحواشيه.

ونقل أبو بكر بن السراج عن المبرد إجازة التفريغ والبدل، قال[1]: «لو كان معنا إلا زيدٌ لَغُلبنا أجودُ كلام وأحسنُه».

وقَبِلَ هذا النقل عن المبرد ابنُ ولّاد[2]، والأستاذ أبو علي[3] وأصحابه.

وأنكر ابن خروف[4] ثبوته عن المبرد.

وعلى تسليم هذا النقل عن المبرد شيوخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]، والأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[6]. ونقله ابن عصفور عنه أيضًا، قال المبرد[7]: «الدليل على ذاك أنك إذا قلت لو كان معنا إلا زيد لَغُلبنا فزيدٌ معك، كقولك: ما معنا إلا زيدٌ». قال[8]: «وكذلك ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾».

وقال السيرافي[9] في قول س «لكنتَ قد أحَلْتَ»: «لأنه يصير المعنى: لو كان معنا زيد لهلكنا؛ لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب. وكذا ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، لو كان على البدل لكان التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد» انتهى.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[10]: «وفي هذا الذي قاله السيرافي نظر، فإنه لا يلزم[11] أن يكون حكمه هنا في التفريغ حكمَ النفي، فإذا قلت ما قامَ القومُ

---

(١) الأصول ١: ٣٠١.

(٢) الانتصار ص ١٦٦ - ١٦٩.

(٣) شرح المصنف ٢: ٢٩٩.

(٤) شرح المصنف ٢: ٢٩٩.

(٥) شرح الجمل ١: ٩٤٦ [رسالة].

(٦) شرح الجزولية ٢: ٢١٤ [مخطوط].

(٧) الأصول ١: ٣٠١ - ٣٠٢ والانتصار ص ١٦٦ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٦.

(٨) الانتصار ص ١٦٦.

(٩) شرح الكتاب ٣: ١١٦/ب.

(١٠) شرح الجمل ١: ٩٤٦ [رسالة].

(١١) لا يلزم: سقط من ك، ن.

إلا زيدٌ فالمعنى إثبات القيام لزيد، وإذا قلت هل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ فمن أين يلزم أن يكون زيد قائمًا كما هو في النفي، وكذلك حكمه مع لو، فإذا قلتَ لو قامَ أحدٌ إلا زيدٌ لقمتُ فمن أين يلزم أن يكون المعنى: لو قامَ زيدٌ لقمتُ، والبدل معناه معنى الاستثناء».

وقد ذكر أبو جعفر بن مضاء في كتابه «المشرق» أنَّ قول السيرافي «معنى ما قام إلا زيدٌ: قام زيدٌ» مسلَّم أنَّ القيام موجب لزيد، وكذلك لو أسقطت لو وجوابها كان المعنى: كان معنا زيدٌ، فكما تسقط «ما» في النفي تسقط «لو» وجوابها، وأمّا أن يعامل[1] «لو كان معنا زيدٌ» كـ«قام[2] زيد» فخطأ فاحش؛ لأنَّ لو عنها كان العموم[3]، كما كان العموم في النفي لـ«ما»، فيجوز إذًا في زيد البدل والنعت.

وقال الأستاذ أبو علي[4]: معنى قول س (قد أَحَلتَ) أنك إذا قلت: لو كان معنا أحَد إلا زيدٌ لَغُلِبنا فمعنى[5] (غير) فيه: لو كان معنا أحدٌ مكانَ زيدٍ لَغُلِبنا، فهذا معنى.

وإذا جعلت إلا استثناء أو بدلا فمعناه: لو كان معنا أحدٌ ليس فيهم زيدٌ لَغُلِبنا، فأراد س: لو قلت إلا زيدًا أو إلا زيد، تريد البدل مع أنك تريد المعنى الأول، لأَحَلْتَ، وإنما نزَّل المسألة على الآية، وذلك أنه لا يصح في الآية الاستثناء ولا البدل؛ لأنه يلزم أن يكون المعنى: لو كان فيهما آلهةٌ ليس اللّهُ فيهم لفسدتا، ومقصود الآية: لو كان فيهما / آلهة لفسدتا، فاشتراط ألا يكون اللّه فيهم يُفسد المعنى. [٤ :٦١/ب]

---

(١) د: يقال.
(٢) د: بقائم. وسقط لفظ زيد الذي يليه من ن.
(٣) د: المعمول.
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٤٧ [رسالة].
(٥) في المخطوطات: معنى، والتصويب من ابن الضائع.

فإن قلت: إنَّ الوصف أيضًا بهذا المعنى.

فالجواب: أنَّ الوصف قد يكون تأكيدًا، فلا يكون قيدًا وشرطًا فيما قبله، ولا يكون الاستثناء إلا كذلك.

قال: فلا بُدَّ أن يكون المعنى في البدل والوصف: ليس اللّه فيهم، إلا أنَّ الوصف قد يكون توكيدًا، وليس بشرط فيما قبله، ولا يفسد المعنى إلا بجعله شرطًا.

قال: ولا يجوز أن يكون المعنى: آلهة ليسُوا اللّه؛ لأنه لا يصح أن يقال: ليس الجمع الواحد؛ لعدم الفائدة».

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «هذا الذي زعم الأستاذ أبو علي من التفريق بين الوصف والبدل لا يصح على ما قال؛ لأنه إذا كان معنى الوصف: ليس اللّه فيهم، فهذا هو معنى الاشتراط، ثم هو اشتراط مناقض للمعنى المقصود؛ ألا ترى أنَّ المعنى: لو كان فيهما آلهة لفسدتا، على الإطلاق، كان اللّه فيهم ومن جملتهم أو لم يكن، بل المراد: لو كان فيهما آلهة مع اللّه لفسدتا. وقولنا ليس اللّه فيهم نقيض هذا المعنى. وإذا كان المعنى في الوصف والبدل واحدًا فأي فائدة لمجيء الوصف مؤكدًا في غير هذا الموضع.

ثم لقائل أن يقول: قد يكون البدل أيضًا مؤكّدًا، وقد نص عليه س[2].

فاعلم أنه لا يصح المعنى عندي إلا على أن تكون إلا في معنى غير التي يراد بها البدل، أي: لو كان فيهما آلهة عوض واحد، أي: بدل الواحد الذي هو اللّه لفسدتا، وهذا المعنى أراد س[3] في المسألة التي جاء بها توطئة، ولذلك زعم أنَّ البدل فيها محال على ذلك المعنى» انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن.

---

(١) شرح الجمل ١: ٩٤٧ - ٩٤٧ [رسالة].

(٢) الكتاب ٢: ٣٨٧ - ٣٨٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣١.

ولا يريد الأستاذ أبو علي ما فهمه عنه؛ لأنَّ معنى قول الأستاذ أبي علي «فلا بُدَّ أن يكون المعنى في البدل والوصف: ليس اللَّه فيهم» إذا حملنا الوصف على التأسيس لا على التأكيد.

ثم قال الأستاذ أبو علي: «إلا أنَّ الوصف قد يكون توكيدًا»، فهذا فرق ما بين البدل والوصف، وهو أنَّ البدل في باب الاستثناء إذا كان مفيدًا ما يفيده الاستثناء لا يمكن أن يراد به التوكيد؛ وقد بيَّن الأستاذ أبو علي أنه لا يصح في الآية الاستثناء ولا البدل، وقد قال هو: «فاشتراط ألا يكون اللَّه فيهم يفسد المعنى»، فإذا كان قد ذكر أنَّ اشتراط ذلك يُفسد المعنى فكيف يقدر في الآية: ليس اللَّه فيهم، وإنما أشار إلى أنَّ الوصف حقيقته هكذا، ثم قد يكون للتأكيد، فهو في الآية للتأكيد، ولا يريد أنه ليس في الآية للتأكيد كما فهم عنه الأستاذ أبو الحسن؛ لأنه قد ذكر أنَّ تقدير ليس اللَّه فيهم يُفسد المعنى.

وأمّا الذي اختاره الأستاذ أبو الحسن من أنَّ المعنى: لو كان فيهما آلهة عوض اللَّه وبدل اللَّه، فهو قول الأستاذ أبي علي الذي قدمناه مِن أنَّ قولك: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، أي: مكان زيد.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: زعم المبرد في المسائل التي ردَّها على س أنَّ قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ينبغي أن يجعل(إلا اللَّه) بدلاً من (آلهة)؛ لأنَّ ما بعد لو غير موجب في المعنى، والبدل /في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف. [٤: ٦٢/أ]

واستدلَّ على أنَّ ما بعد لو غير موجب من جهة المعنى بأنك إذا قلت لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو كان قيام زيد غير واقع؛ كما أنَّ القيام من زيد غير واقع إذا قلت: ما قامَ زيدٌ.

ومما يستدلُّ لهذا المعنى أن يقال: الدليل على أنَّ ما بعد لو غير موجب استعمال أحد بعدها، وهي من الأسماء التي تختص بالنفي، قال الشاعر[1]:

(١) هو الراعي. ديوانه ص ٧٩ واللسان (بيض) و(رقع).

لو كُنتَ مِن أَحَدٍ يُهجَى هَجَوتُكُمُ   يا بْنَ الرِّقاعِ ، ولكنْ لَستَ مِن أَحَدِ

فاستعمل أَحَدًا بعد لو.

ولا حجة له في شيء من ذلك؛ لأنَّ أَحَدًا في البيت بمعنى ناس، حكى الكسائي[1] أنَّ العرب تقول: ما أنتَ مِنَ الأَحَدِ، أي: ما أنت من الناس، وأنشد[2]:

وليسَ يَطلُبُني في أمرِ غانيةٍ   إلا كَعَمرٍو ، وما عَمْرٌو مِنَ الأَحَدِ

وتعريفها بالألف واللام يدل على أنها ليست المختصة بالنفي؛ لأنَّ تلك لا يجوز تعريفها. ومما يبين لك ذلك أنَّ أخوات «أحد» التي لا خلاف في اختصاصها بالنفي كَعَرِيب وطُورِيّ لا يُحفظ من كلامهم استعمالها بعد لو.

وما ذكره من أنَّ الفعل بعد لو غير واقع كما أنه بعد أداة النفي كذلك فصحيح، إلا أنه - وإن كان غير واقع - فهو مقدَّر الوقوع، ومفروض الوقوع، وإذا كان كذلك فينبغي أن تكون[3] الأحكام تابعة للفرض والتقدير، كما[4] أنَّ «إلا» إذا كان الفعل واقعًا لم يتبع ما بعدها لِما قبلها على البدلية أيضًا.

ومما يبين لك أنَّ إلا وما بعدها وصف لا بدل أنه لم يُسمع من كلامهم: لو قامَ إلا زيدٌ قام عمرٌو، ولو كان بدلاً لَمَا مَنع من ذلك مانع، فلمّا لم يُسمع ذلك من كلامهم دلَّ على أنَّ إلا وما بعدها وصف؛ لأنها إذا كانت وصفًا لم يجز حذف الموصوف الذي جرت عليه.

---

(١) اللسان (وحد).

(٢) تقدم في ٣: ٢٣٦.

(٣) د: أن لا يكون.

(٤) في المخطوطات: فكما.

وقال صاحب كتاب (المشرق): «لو كان عندنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، إلا صفة، ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلاً مما قبل؛ لأنه لا يصلح أن يقال: لو كان عندنا إلا زيدٌ لَغُلِبنا، هذا مذهب س[1].

وقال غير س: ذلك جائز. والدليل على جوازه دخول أحد في هذا الموضع، لو قيل لو كان عندنا أحدٌ غيرُ زيدٍ لَغُلِبنا لَساغ، كما يسوغ قولنا: ما قام أحدٌ غيرُ زيد، فكما تقول ما قامَ إلا زيدٌ كذلك تقول لو كان عندنا إلا زيدٌ، ولو لم يصح الاستثناء لَمَا صحَّ أن تكون صفة؛ لأنَّ إلا لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يصلح أن تكون فيه استثناء.

ومما يقوي صحة الاستثناء أنَّ القائل إذا قال لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا فإنه لو أسقط من كلامه إلا زيد وقعت الغلبة مع كون زيد معهم، فدلَّ ذلك على أنَّ زيدًا وغيره داخل في عموم رجل، فإذا أراد المتكلم أن يُخرج زيدًا من هذا العموم، ويُعلم أنَّ زيدًا كان معهم، وأنَّ كونه معهم هو الموجب لئلا يُغلَبوا ـ قال: [٤ :٦٢/ب] إلا زيدًا، فحكم زيد غير حكم غيره من الرجال؛ لأنَّ غيره من الرجال /لو كان معهم لَغُلبوا، وكون زيد معهم هو الموجب لئلا يُغلَبوا، فهو إذًا بمنْزلة: ما كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ، في أنَّ زيدًا لو سُكت عنه لكان داخلاً تحت النفي، وباستثنائه خرج من النفي، وليس بمنْزلة: معنا رجلٌ إلا زيدٌ، لو قيل؛ لأنَّ رجلاً هو واقع على واحد بعينه، لو اقتُصر عليه لاحتمل أن يكون زيدًا وغيره» انتهى.

وما ذكره غير س ليس بصحيح:

أمّا جواز دخول أحد الذي يختص بالنفي العام في هذا الموضع فليس بجائز، لا يُحفظ من كلامهم: لو جاء أحدٌ لكان كذا، وكذلك لا يُحفظ من كلامهم ما بناه على الجواز مِن أنك تقول: لو كان عندنا إلا زيدٌ، من التفريغ للفعل بعد لو.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣١.

وأمّا قوله «ولو لم يصح الاستثناء» إلا آخره فنحن نتكلم على ذلك، وهل من شرط الوصف بـ«إلا» أن تصلح للاستثناء، حيث تعرض له المصنف[1]، إن شاء الله.

وأمّا قوله «ومما يُقوي صحة الاستثناء» إلى آخره فهو مبنيّ على جواز إسقاط رجل وتفريغ الفعل بعد لو لما دخلت عليه إلا؛ وقد ذكرنا أنّ ذلك لا يُحفظ من كلامهم.

وأمّا التفرقة بين ذكر «إلا زيد» وعدم ذكره فذلك مستفاد[2] من الصفة كما يستفاد من الاستثناء، و«رجل» الواقع في: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، ليس موضوعًا في هذا التركيب للعموم الاستغراقيّ، إنما هو موضوع لعموم البدل، فالمعنى إذا وصفته بقولك «إلا زيدٌ» أنّ زيدًا معهم هو من حيث[3] مفهوم الصفة، فيكون وقوع الغلبة على تقدير وجود رجل ليس زيدًا معهم، ومفهومه أنه إذا كان ذلك الرجل زيدًا لم يُغلَبوا. أمّا لو حذفت «إلا زيدٌ»، فقلت: لو كان معنا رجلٌ لَغُلِبنا - فمن حيث عموم البدلية صلح أن يدخل تحته زيد، كما صلح أن يدخل تحته غير زيد، فتكون الغلبة تقع على تقدير وجود رجل أي رجل كان على سبيل البدل، و«زيد» صالح لإطلاق رجل عليه، فكانت الغلبة تقع على ذلك التقدير.

وقوله **ولا تكون «إلا» كذلك دون متبوع** يعني أنّ موصوفها لا يُحذف وتقام هي وما بعدها مقامه، وهذا حكم خالف فيه الوصف بـ«إلا» الوصف بـ«غير»، فلا يجوز أن تقول في قام القومُ إلا زيدٌ: قامَ إلا زيدٌ، وتحذف الموصوف لدلالة المعنى عليه، وتسند الفعل لقولك: إلا زيدٌ، ويجوز ذلك في غير، فتقول في قام القومُ غير زيد: قام غيرُ زيد. وعلة ذلك أنّ الوصف بها ليس بمتأصل، فلم يكونوا

---

(١) يأتي ذلك قريبًا.

(٢) ك، ن: مستقلاً.

(٣) هو من حيث ... ليس زيدًا معهم: سقط من د، ن.

ليحذفوا الموصوف بها ويقيموها مقامه، وقد نصَّ س[1] على منع ذلك، وشبّه إلا هذه التي يوصف بها بأجمعين، في أنها لا تكون إلا تابعة، ولا يُنكر أن تكون صفة لا يجوز أن تقام مقام موصوفها[2]؛ ألا ترى أنَّ الجمل والظروف والمجرورات إذا وقعت صفات لا تقام مقام موصوفها. والوصف بـ«إلا» يجوز فيما يجوز فيه البدل وفيما لا يجوز فيه.

وزعم أبو العباس أنَّ الوصف بـ«إلا» لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلا زيدٌ، بحذف الموصوف وجعل إلا صفة؛ لأنه لا يجوز فيه البدل.

[٤: ٦٣/أ] وما / ذهب إليه خَلْف؛ لأنه قد جاء الوصف بـ«إلا» حيث لا يجوز البدل، نحو قوله[3]:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُــهُ أَخُـوهُ - لَعَمْـرُ أبيكَ - إلا الفَرْقَــدانِ

فـ«إلا الفرقدان» صفة، ولا يمكن فيه البدل.

ورَدَّ عليه الزجاج بقوله[4]:

.... قَليلٍ بِها الأَصواتُ إلا بُغامُها

وقيل: وللمبرد أن يقول: يجوز هنا؛ لأنَّ قليلاً قد تستعمل في النفي.

وقوله **ولا حيث لا يصلح الاستثناء** هذا أيضًا من الفرق بين الوصف بـ«إلا» والوصف بـ«غير»، فيجوز أن تقول: عندي درهمٌ إلا دانِقٌ، فتكون وصفًا؛ لأنك لو قلت إلا دانقًا لصَحَّ، ولا يجوز أن تقول: عندي درهمٌ إلا جيِّدٌ؛ لأنك لو قلت عندي درهمٌ إلا جيدًا لم يجز. ويجوز ذِلك في غير، فتصف بها ما يمكن الاستثناء فيه وما لا يمكن، فتقول: عندي درهمٌ غيرُ دانِق، وعندي درهمٌ غيرُ جيِّد.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٤.

(٢) الذي في المخطوطات: أن يقام موصوفها مقامه.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١، وفي ص ٢٨٣ من هذا الجزء.

(٤) تقدم في ص ٢٨٣، ٢٨٥.

وهذا الفرق الذي بين الوصف بـ«إلا» وبين الوصف بـ«غير» كالمجمع عليه من النحويين. وفي كلام س ما يقضي ظاهره بخلاف ذلك، وذلك قوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا، فـ«إلا زيدٌ» عند س[1] وصف لرجل، ولا يجوز أن يستثنى منه فتقول: إلا زيدًا، وقد منع س الاستثناء المفرَّغ فيه، وكذلك الاستثناء غير المفرَّغ. وسبب ذلك أنَّ رجلاً في قولك لو كان معنا رجلٌ ليس عامًّا استغراقيًّا، وإنما هو مطلق، فعمومه عموم بدل، فلا يصح الاستثناء منه. وكذلك قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]، لا يصح النصب فيه على الاستثناء؛ لأنَّ (آلهة) ليس بعامٍّ عموم الاستغراق، فيندرج فيه ما بعد إلا، بل هو عامٌّ عموم البدل.

وقد تكلم أهل أصول الفقه في الاستثناء أهو مما لو لم[3] يُستثن لوجب أن يدخل في حكم الأول، أو هو مما لو لم يُستثن لجاز أن يدخل في حكم الأول[4]، والأصح عندهم القول الأول.

وأمّا النحويون فكالمجمعين على أنَّ المستثنى المتصل لا بُدَّ أن يكون يندرج تحت المستثنى منه لو لم يُستثن. وإذا تقرر هذا فما بعد إلا في تمثيل س وفي الآية ليس مما وجب اندراجه في رجل ولا في آلهة؛ فقولهم «إنَّ الوصف بإلا شرطه صحة الاستثناء» لا يصحّ.

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ذلك بأنه لا يُعنى بصحة الاستثناء الاستثناءُ المتصل بل الاستثناء مطلقًا، سواء أكان متصلاً أم منفصلاً، قال:

فإن قال قائل: الدليل على أنَّ إلا مع ما بعدها ليس وصفًا في الآية أنه لا يجوز النصب على الاستثناء لِما تقدم من أنَّ الوصف لا يجوز إلا حيث يجوز

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣١.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٣) ك: أهو مما لم ولم. ن: أهو مما لم.

(٤) أو هو مما لو لم يستثن لجاز أن يدخل في حكم الأول: سقط من ك، ن.

الاستثناء؛ وإنما امتنع النصب على الاستثناء لأنّ معنى الآية يكون إذ ذاك: لو كان فيهما آلهة و لم يكن اللّٰه في تلك الآلهة لفسدتا، وهذا المعنى غير مستقيم؛ لأنه يلزم عنه أنه لو كان فيهما آلهة فيها اللّٰه لم تفسدا، وذلك باطل.

فالجواب أن تقول: إنّ الاستثناء إنما يمتنع في الآية إذا قُدِّر متصلاً، وأمّا إذا قُدِّر منقطعًا فمعنى الاستثناء /صحيح؛ لأنّ المعنى إذ ذاك يكون: لو كان فيهما آلهة لفسدتا، لكن فيهما اللّٰه، وهو واحد، فلم تفسدا، فلمّا ساغ الاستثناء المنفصل ساغ الوصف؛ لأنّ الوصف إنما يكون حيث يُتصور الاستثناء على وجه من الوجوه، والاستثناء المنفصل في الآية سائغ، فالوصف أيضًا سائغ، ولذلك قال الجرمي والمبرد[1] في قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[2]: لو رفع القليل على الصفة للمرفوع قبله لكان حسنًا لو قرئ به. فأجازا الوصف بـ«إلا» وما بعدها مع أنّ الاستثناء بها في الآية لا يكون إلا منقطعًا. [٤ :٦٣/ب]

ومما يدلُّ على أنّ الوصف بـ«إلا» حيث لا يكون الاستثناء إلا منقطعًا سائغ قولُ أبي زُبَيد[3]:

لِدَمٍ ضائعٍ، تَغَيَّبَ عنهُ أَقْرَبُوهُ إلا الصَّبا والجَنُوبُ

فـ«أقربوه» موصوف بـ«إلا الصَّبا والجنوب»، والصَّبا والمعطوف عليه ليس من جنسه، قال أبو الحسن الأخفش: «والقصيدة التي منها هذا البيت مرفوعة» انتهى.

وكما تُؤَوَّل الآية يمكن أن يُؤَوَّل المثال الذي ذكره س، وهو: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا، أي: لكنْ معنا زيدٌ فلا نُغلَب.

---

(١) المقتضب ٤: ٤١٦.

(٢) سورة هود: الآية ١١٦.

(٣) تقدم في ص ٢٠٦.

وتقول: جاءني رجلٌ غيرُ زيد، ورجُلان غيرُ زيد، ورجالٌ غيرُ زيد، ولا تدخل إلا مكان غير. وما جاءني إخوتُك إلا زيدٌ أصلحُ منهم[1]، وجاءني رجلٌ غيرُ صالح، لا تدخل إلا لأنه لا يصلح فيه الاستثناء. وما رأيتُ أحدًا إلا زيدٌ خيرٌ منه، ولا أقومُ إلا أن تقومَ، لا تكون فيهما غير. وعندي أصحابُك غيرَ جُلوس، لا يجوز: إلا جلوسًا، جعلوا الحال هنا كالصفة، و﴿غَيْرَ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[2] من هذا عند بعض المتأخرين، أي: لا يستوي القاعدون أصِحّاءَ. ويدلُّ على ذلك ذكرُ س[3] الآية في (باب ما تكون فيه إلا وما بعدها صفة)، وذكره فيما لا يكون إلا صفة من الأمثلة، ثم فصل ما يجوز فيه الوجهان، ورجع لباقي الباب.

وقوله **ولا يَليها نعتُ ما قبلَها، وما أوهَم ذلك فحالٌ أو صفةُ بدلٍ محذوف** قال أبو الحسن في (كتاب المسائل): «لا يُفصل بين الموصوف والصفة بإلا». ثم قال: «ونحو ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ تقديره: إلا رجلٌ راكبٌ، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم».

وقال أبو علي في (التذكرة): «تقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا إلا أخاك، لا يجوز كون قائمًا صفة لأحد؛ لأنَّ إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف. ولا كونُه حالاً من التاء؛ لأنَّ معنى ما مررتُ إلا قائمًا: مررتُ قائمًا، ولو قلت مررتُ قائمًا بأحدٍ لم يجز، فكذلك ما في معناه، فإذا بطل هذان ثبت أنَّ قائمًا حال من أحد، وإذا ثبت ذلك تعيَّن أن تنصب أخاك؛ لأنه بعد إيجاب صحيح».

---

(١) ك، د: «أصلح منهما». أصلح منهم ... وما رأيت أحدًا: سقط من ن.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٥. ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾. قرأ نافع والكسائي وابن عامر ﴿غيرَ أُولي الضَّرَر﴾ نصبًا، وقرأ بقية السبعة برفع الراء. السبعة ص ٢٣٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣.

قال المصنف في الشرح[1]: «وما ذهبا إليه هو الصحيح؛ لأنَّ الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هما كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر، كالمتوسط بينهما إلا، فإنَّ الصفة توضِّح موصوفها كما

[٤: ٦٤/أ] توضح الصلة /الموصول، وكما يوضِّح المضاف إليه المضاف، فكما لا تقع إلا بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه - كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأنَّ إلا وما بعدها في حكم جملة مُستأنفة، والصفة لا تُستأنف، ولا تكون في حكم مُستأنف».

وقوله **خلافًا لبعضهم** هو الزمخشري، قال في ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه: «يكون ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد»[2]، وزعم في الكشاف[3] في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[4] أنَّ قوله ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ واقعة صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ.

وفي البسيط: «ما ضربتُ أحدًا إلا عمرٌو خيرٌ منه، معناه: إلا مفضَّلاً عليه عمرٌو، فهي مفرَّغة للحال. وقال الزمخشري[5]: (إنَّ ما بعد إلا صفة لِما قبله - وهو أحد - و(إلا) لغو في الكلام، معطية في المعنى فائدتها، جاعلة عمرًا خيرًا مِمَّن ضربت).

وإذا جاز أن تدخل على الجملة التي هي صفة على هذا صحَّ أن تدخل على الصفة المفردة، فتقول: ما مررتُ برجلٍ إلا صالحٍ، فتكون إلا إيجابًا في العُمَد وفي

---

(١) ٢: ٣٠١ - ٣٠٢.
(٢) المفصل ص ٩٠ [تحقيق د. فخر قدّارة].
(٣) الكشاف ٢: ٣٨٧.
(٤) سورة الحجر: الآية ٤.
(٥) المفصل ص ٩٠.

الفَضَلات وفي التَّمامات، ولا تدخل في البدل الذي هو عين الأول، ولا في عطف البيان، ولا في كل تابع هو الأول؛ لأنَّ الشيء لا يكون منفيًّا موجبًا. قال: وإنما كانت هذه في موضع الصفة لأنها لو كانت حالاً لدخلت الواو. وأُجيب بأنَّ إلا أغنت عن الواو لأجل الاتصال، ولأنه فيها ضمير الأول، وأنت تقول: مررت بزيدٍ أبوه قائمٌ» انتهى.

وتابعه صاحب البديع[1] وابن هشام.

وقد رَدَّ عليه المصنف[2] في قياسه في ذلك الصفة على الحال - وبينهما فروق - بجواز[3] تقديمها على صاحبها، وتخالفهما في الإعراب، وبالتنكير والتعريف، وإغناء الواو عن الضمير، وبأنه مذهب لم يُعرف لبصري ولا كوفي، فلا يُلتفت إليه، وبأنه معلّل بما لا يناسب؛ لأنَّ الواو تدلُّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزِم لتغايرهما[4]، وهو ضد[5] لِما يراد من التوكيد. ولأنَّ الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها[6]. ولأنَّ الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو: إنَّ رجلاً رأيُه سَديدٌ لَسعيدٌ، فـ(رأيُه سَديدٌ) جملة نُعت بها[7]، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحية موضعها للحال، بخلاف ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾، فإنها جملة تصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد منفيّ، والمنفيُّ صالح لأن

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٢٣١.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٣) ك، : كجواز.

(٤) ك: لتغايرها.

(٥) د: كضد.

(٦) د، وشرح المصنف: لصوقهما.

(٧) ك: نعتتهما.

يُجعل صاحب حال، كما هو صالح لأن يُجعل مبتدأ، وإذا ساغ في شبه النفي في قوله[1]:

لا يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحْجامِ يومَ الوَغى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ

فليَجُز بعد النفي، وهو أولى؛ لأنَّ النهي لا يصحب المبتدأ، والنفي يصحبه. انتهى رده /على الزمخشري، وفيه تلخيص وبعض حذف. [٤: ٦٤/ب]

وقوله **ويليها في النفي فعل مضارع بلا شرط** يعني أنه لا يُشترط في مجيء المضارع بعد «إلا» إلا وجود النفي، سواء تقدمه فعل أم اسم، نحو: ما كان زيدٌ إلا يضرب عمرًا، وما خرج زيدٌ إلا يَجُرُّ ثوبه، وما زيدٌ إلا يفعل كذا.

وقوله **وماضٍ مسبوقٌ بفعلٍ، أو مقرونٌ** بـ«**قد**» مثال الماضي المسبوق بفعل قوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]. ومثال المقرون بفعل مصحوب بـ«قد» قوله[3]:

ما المجدُ إلا قد تَبَيَّنَ أنه بِنَدًى وحُكْمٍ لا يزالُ مُؤَثَّلا

قال المصنف في الشرح[4]: «وإنما أغنى اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل لأنَّ اقترانه بها يقرِّبه من الحال، فيكون بذلك شبيهًا بالمضارع. وإنما كان المضارع مستغنيًا عن شرط[5] في وقوعه بعد إلا لشبهه بالاسم، والاسم بـ(إلا) أولى؛ لأنَّ المستثنى لا يكون إلا اسمًا أو مؤوَّلاً بالاسم. وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الماضي

(١) تقدم في ٦: ١١٣.

(٢) سورة يس: الآية ٣٠.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٠٤. وفيه: بندًى وحِلم. الندى: الجود. والحكم: الحكمة. والحلم: الأناة. والمؤثل: المؤصل.

(٤) ٢: ٣٠٤.

(٥) ن: عن شروطه.

بعد إلا لأنّ تقدم الفعل مقرونًا بالنفي يجعل الكلام بمعنى: كلّما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه فعلان، كما كان مع كلّما» انتهى.

وقال أبو بكر بن طاهر: لا يجوز: ما زيدٌ إلا قام، فإن قلت إلا يقوم صح[1]، ولم يقل[2] مَن تقدم مِن النحاة أكثر من هذا. وأجاز المبرد: ما زيدٌ إلا قد قام، قال: لأنّ قد تقرِّبه من المضارع ومن الأسماء؛ ألا تراه يصلح للحال بها، ولا يصلح[3] دونها.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[4]: «لا تدخل (إلا) إلا على الاسم، أو على الجملة الاسمية، أو على الفعل المضارع، فتقول: ما قام إلا زيدٌ، وما زيدٌ إلا أبوه قائمٌ، وما زيدٌ إلا يقوم. ولو قلت: ما زيدٌ إلا قام، لم يجز، وسبب ذلك أنّ إلا إنما هي أبدًا للاستثناء في اللفظ أو في المعنى، فلما كان الذي يُتَصوَّر استثناؤه إنما هو الاسم لم تدخل (إلا) إلا عليه، أو على ما أشبهه، وهو المضارع؛ لأنه يشبهه، ولذلك أُعرب. وكذلك الجملة الاسمية؛ لأنّ إلا إذا دخلت عليها كانت في اللفظ مباشرة للاسم، فأشبه دخولها على الجملة الاسمية دخولها على الاسم، ولمّا كان الماضي ليس باسم ولا يشبهه[5] لم يجز دخولها عليه» انتهى، وفيه بعض اختصار.

وولاية الفعل المضارع إلا والماضي بشرطه من الفوارق بين إلا وغير، فلا يلي غيرًا فعل، وكذلك لا يليها جملة ابتدائية، وتلي إلا، فتقول: ما رأيتُ أحدًا إلا زيدٌ خيرٌ منه، ولا تقول: غيرَ زيدٌ خيرٌ منه، برفع زيد؛ لأنّ غيرًا لا تضاف إلى الجمل، فلو خفضت زيدًا بعد غير، ورفعت غيرًا بالابتداء، وخير خبر عنه - جاز

---

(١) ك، ن: صلح.

(٢) ك: ولم يطل. د: ولم نقل. ن: ولم يبطل.

(٣) للحال بها ولا يصلح: سقط من ك، ن.

(٤) شرح الجزولية ٢: ٢١٥ [مخطوط].

(٥) ك: «ولا شبهه». واخترت ما في د لأنه موافق لما في شرح الجزولية.

ذلك، واختلف مدلول إلا وغير؛ لأنه في مسألة إلا أنَّ: كل من رأيته زيدٌ خيرٌ منه، وفي مسألة غير المعنى: ما رأيتُ أحدًا مُتَّصفًا بأنَّ غيرَ زيدٍ خيرٌ منه،ولم تقصد تفضيل زيد[1] على أحد، وإنما نفيت أن يكون غيرُ زيد خيرًا منه، وهذا معنى يخالف المعنى /الأول. [٤: ٦٥/أ]

وإن قلت: قد منع النحويون: ما زيدٌ إلا قام، إلا بدخول قد على قام، فتقول: ما زيدٌ إلا قد قام، وشرطوا في مجيء الماضي بعد إلا أن يتقدم إلا فعل منفيّ، نحو ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]، أو يكون النفي سابقًا على اسم دون فعل، ويكون ذلك الماضي مقرونًا بقد، نحو: ما زيدٌ إلا قد قام. وإذا كان كذلك فما تصنع بقول الشاعر[3]:

وكُلُّهمُ حاشاك إلا وَجَدتُهُ كَعَينِ الكَذُوبِ جَرِيها واحْتِفالِها

قلت: قد زعموا أنَّ كلّهم في تأويل الجحد، والمعنى: ما منهم أحدٌ حاشاك إلا وجدتُه، فهو نظير: أنشُدُك باللّه إلا فَعلتَ.

وفي البديع[4]: «لو قلت: ما زيدٌ إلا قامَ - لم يجز، فإن أدخلت قد أجازها قوم».

وقوله **ومعنى أنشُدُك إلا فَعَلتَ: ما أسأَلُك إلا فعلَك** أنشُدُك صورته صورة واجب، فكان القياس ألا تجيء بعده إلا، فكما لا يجوز ضربتُ إلا زيدًا كان ينبغي ألاَّ يجوز[5]: أنشُدك إلا فعِلَك، لكنه كلام محمول على معنى النفي، كما جاء «شرٌّ

---

(١) ك: بفضل زيد. ن: بفضل لزيد.

(٢) سورة يس: الآية ٣٠.

(٣) تقدم في ٤: ٤٤، ٢٠١. وآخره في ن: واختلافها.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ٢٣١.

(٥) الذي في المخطوطات: كان لا يجوز.

أَهَرَّ ذا ناب»[1]، صورته صورة المثبت، والمعنى على النفي المحصور فيه نسبة الحكم إلى المبتدأ، وقُدِّر فَعَلتَ هنا بالمصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك، فهو كلام يعنون به النفي المحصور فيه المفعول، وقد صُرِّح بـ(ما) المصدرية مع الفعل بعد إلا، قال الشاعر[2]:

عَمَّرْتُكِ اللَّهَ إلا ما ذَكَرتِ لنا   هل كُنتِ جارتَنا أيامَ ذي سَلَمِ

وقال بعض أصحابنا: «قولهم (باللّهِ[3] إلا فَعَلتَ) جاؤوا بإلا جوابًا للقسم؛ لأنها في الكلام على معنى الحصر، فدخلت هنا لذلك المعنى، وكأنك قلت:[4] باللّه لا تفعل شيئًا إلا كذا، فحُذف الجواب، وتُرك ما يدل عليه؛ لأنَّ الإيجاب لا بُدَّ أن يتقدمه نفي: وعَمَّرتُك بمعنى ذكَّرتُك وسألتك به، وهو مثبت معناه النفي، أي: ما سألتُك باللّه إلا ذِكرَك لنا».

وفي البسيط: «الصحيح أنَّ إلا جواب القسم، والأصل: نَشَدتُك اللّهَ لَتَفعَلَنَّ كذا، ثم أوقعوا موضع المضارع الماضي، كما قالوا: غفرَ اللّهُ لفلان، و لم يدخلوا لام التوكيد لأنها لا تدخل على الماضي، فجعلوا بدلها إلا، ثم حملوا عليها لَمّا. أو يقال: إنه لَمّا امتنع دخول اللام بنفسها فصلوا بينهما بـ(ما)، فقالوا: لَمّا فعلتَ، كما يقولون: ربما يكون كذا، فصارت موطئةً، ثم حُملت عليه إلا لأنها في معناها من الإيجاب».

وقال في البديع[5]: «قد أوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: أقسَمتُ عليك إلا فَعَلتَ، ونَشَدتُك باللّه إلا جئتَ، وعَزَمتُ عليك إلا أجَبتَني، ومنه قول

---

(١) تقدم في ٣: ٣٣٠.

(٢) تقدم في ٧: ١٦٣.

(٣) باللّه: ليس في ك، ن.

(٤) قلت: سقط من ك.

(٥) البديع لابن الأثير ١: ٢٣٨.

ابن عباس للأنصار - وقد نهضوا له - (بالإيواء والنصر إلا جَلَستُم)[1]، التقدير: ما أطلب إلا فِعلَك، ولا أُريد إلا جلوسَكم[2]».

ص: ولا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها مطلقًا، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنًى، أو مستثنًى منه، أو تابعًا له، وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولاً لِما قبلها قُدِّر له عاملٌ، خلافًا للكسائي/ في منصوب ومخفوض، وله ولابن الأنباري في مرفوع. [٤: ٦٥/ب]

ش: قال المصنف في الشرح[3]: «الاستثناء في حكم جملة مستأنفة؛ لأنك إذا قلت: جاء القومُ إلا زيدًا، فكأنك قلت: جاء القومُ ما منهم زيدٌ، فمقتضى هذا ألاَّ يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق، كما لا يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، فاستمرَّ على ما اقتضته هذه المناسبة[4] من هذا المنع فيما تقدمها، نحو: ما زيدٌ إلا أنا ضاربٌ، فلا يجوز إعمال ضارب في زيد، بل تقدر هاء عائدة على زيد، وترفع زيدًا بالابتداء» انتهى.

وقال الرُّمّانيّ: «لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، كقولك: ما قومُك زيدًا إلا ضاربون؛ لأنَّ تقدم الاسم الواقع بعد (إلا) عليها غير جائز، فكذلك معموله؛ لِما تقرَّر أنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع[5] العامل إذ كان تابعًا له وفرعًا عليه، فإن جاء ذلك في الشعر أُضمر له فعل من جنس المذكور».

---

(١) المفصل ص ٩٠ وأساس البلاغة (أوى)، وربيع الأبرار ٢: ٢٩٣. يريد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾. سورة الأنفال: الآية ٧٢.

(٢) في المخطوطات: «جلوسكم»، والتصويب من البديع، والارتشاف ص ١٥٣١.

(٣) ٢: ٣٠٤.

(٤) في شرح المصنف: المسألة.

(٥) إلا حيث يقع: سقط من ك.

وقوله **ولا ما قبلَها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنًى** يعني: مستثنًى فُرِّغ له العامل، نحو: ما قام إلا زيدٌ. وإنما شرط في المستثنى كون العامل فُرِّغ له لأنه إن لم يكن مفرَّغًا له فنصبه إنما هو بـ(إلا) على مذهبه.

وقوله **أو مستثنًى منه** نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، **أو تابعًا** له نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ من عمرو.

وقوله **وما ظُنَّ من غير الثلاثة** هي المستثنى والمستثنى منه وتابعه **معمولاً لِما قبلها قُدِّر له عامل** فإذا وُجد مثل: ما ضربَ إلا زيدٌ عمرًا، وما ضربَ إلا زيدًا عمرٌو، وما مَرَّ إلا زيدٌ بعمرٍو - قُدِّر له عامل بعد إلا، يُفَسِّره ما قبله.

وقوله **خلافًا للكسائي في منصوب ومخفوض** مثال تأخر المنصوب قوله[1]:

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيرَ بائسٍ أمانيُّه منه أُتيحَتْ بِلا مَنٍّ

ومثال تأخر المخفوض قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾[2]، التقدير: كَفَّ ضَيرَ بائس، وأرسَلناهم بالبَيِّنات والزُّبُر.

وقوله **وله ولابن الأنباريّ في مرفوع** أي: وخلافًا للكسائي وابن الأنباري، ومثال تأخر المرفوع قولُه[3]:

تَزَوَّدتُ مِن لَيلَى بِتَكليمِ ساعةٍ فما زادَني إلا غَرامًا كَلامُها

وقولُ الآخر[4]:

وهل يُنبِتُ الخَطِّيَّ إلا وَشِيجُهُ وتُغرَسُ إلا في مَنابِتِها النَّخلُ

---

(١) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٠٥.

(٢) سورة النحل: الآيتان ٤٣ - ٤٤.

(٣) تقدم في ٦: ٢٨٨.

(٤) تقدم في ٦: ٢٨٨.

وقولُ الآخر[1]:

مَشائيمُ ، لَيسُوا مُصلِحِينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبًا إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

وهذه المسألة والخلاف فيها عن الكسائي في المنصوب والمجرور، وعنه وعن ابن الأنباريّ [في المرفوع][2] - تكرر ذكرها للمصنف هنا، وقد سبق له ذكرها في آخر الفصل الثاني من فصلي باب /النائب عن الفاعل[3]، وأمعنَّا الكلام عليها هناك[4]، واخترنا هناك مذهب الكسائي. وذكر هنا المصنف في الشرح[5] عن ابن الأنباريّ فرقًا بين المرفوع وغيره، وقد أشرنا إليه مختصرًا في آخر ذلك الفصل. [٤: ٦٦/أ]

قال ابن الأنباري[6]: «الدليل يقتضي ألاّ يتأخر مرفوع ولا غيره؛ لأنّ مسائل الاستثناء المفرَّغ فيها العامل لِما بعد إلا حقيقةً بأن تُختم بالمستثنى. فإنَ كان الواقع بعده مرفوعًا نُوي تقديمه واتصاله برافعه لأنه كجزء منه، وتأخرُه لفظًا لا يمنع أن يُنوى تقديمه، فإنه الأصل، ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختومًا به. وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن يُنوى تقديمه؛ لأنه متأخر بالأصالة، وقد وقع في موضعه، فيلزم من تجويزه منعُ كون المستثنى المفرَّغ له العامل غير مختوم به لفظًا ولا تقديرًا» انتهى.

وقد وافق[7] الأخفش الكسائي في الظرف، والجار والمجرور، والحال، فأجاز: ما جلس إلا زيدٌ عندَك، وما مَرَّ إلا عمرٌو بك، وما جاء إلا زيدٌ راكبًا، والقياس على قوله:

---

(١) تقدم في ٤: ٣١٥، ٧: ١٦.

(٢) في المرفوع: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) التسهيل ص ٧٨ - ٧٩.

(٤) ٦: ٢٨٦ - ٢٩٠.

(٥) ٢: ٣٠٥.

(٦) القول بلفظه في شرح المصنف ٢: ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٧) وافق: سقط من ك، ن.

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيرَ بائسٍ ....

لا يمنع، بل هذا أولى؛ لأنه تسامح في الظرف[1] والمجرور بالتقديم والتأخير والفصل ما لا[2] يتسامح بغيره.

(١) إلا ماجد ... في الظرف: ليس في د.

(٢) ك، ن: والفصل بإلا.

ص: فصل

يُستثنَى بـ«حاشا» و«خلا» و«عَدا»، فيَجرُرنَ المستثنَى أحرُفًا، ويَنصبنَه أفعالاً، ويَتعيَّن الثاني لـ«خَلا» و«عَدا» بعدَ «ما» عند غير الجرميّ. والتَزم سيبويه فعليّة «عَدا» وحرفيّة «حاشا»، وإن وَلِيَها مجرور باللام لم تَتعيَّن فِعليَّتها، خلافًا للمبرد، بل اسميَّتها لجواز تنوينها. وكثُر فيها حاشَ، وقلَّ حَشا وحاشْ، وربَّما قيل: ما حاشا، وليس أُحاشي مضارع حاشا المستثنى بها، خلافًا للمبرد، والنصب في «ما النساءَ وذِكرَهنَّ» بـ«عدا» مضمرة، خلافًا لمن أوَّل «ما» بـ«إلا».

ش: ذكر المصنف من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا، وأنه إذا انجرَّ ما بعدهن كُنَّ حروفًا، وإذا انتصب كُنَّ أفعالاً. وإنما دلَّ على تباين الماهية فيها بالعمل لأنَّ الجر من عمل الحروف، والنصب من عمل الأفعال، ولا يمكن إذا انجرَّ ما بعدهنَّ أن يُدَّعى فيهن أنهن أسماء؛ لأنَّ عمل الجر بالأصالة إنما هو للحروف، فلذلك ادُّعي فيها أنها حروف.

ولو زعم زاعم أنَّها أسماء، وما بعدها انجرَّ بالإضافة، واستُثنِي بها كما استُثنِي بغير وسوى، وشاركت الأفعال في الوزن - لم يكن ذلك ببعيد.

وأمّا إذا انتصب ما بعدها فهي أفعال، وهي لا تتصرف حالة كونها استثناء، فلا يُستعمل منها مضارع ولا أمر.

ولو زعم زاعم أنها حروف، نَصبت ما بعدها حملاً على إلا؛ لأنهما متوافقان معنًى - لم يبعد. ولا تكون حجة في اتصال نون الوقاية بها على فعليَّتها؛ لأنَّ نون الوقاية قد تتصل بالحروف، نحو إنَّني وليتَنِي.

ولكنا نتكلم على ما قرَّره النحاة من كونها إذا انجرَّ ما بعدها حروفًا، وإذا /انتصب كنَّ أفعالاً، وقد نظموا دليلاً على ذلك، فقالوا: يتعين أن يكنَّ إذا انجرَّ ما [٤: ٦٦/ب]

بعدهن حروفًا لأنها لو كانت أسماء - وليست بظروف - لجاز أن يباشرن العوامل كما باشرتْها غير، ولو كانت أفعالاً لم يباشرن الجر بغير واسطة حرف جر. ويتعين أن يكنَّ إذا انتصب ما بعدهن أفعالاً لانتفاء الاسمية بما سبق، ولنصب ما بعدهن، ولسْنَ من قبيل الأسماء العاملة، ولانتفاء الحرفية لاستلزام ثبوتها أن يلين العوامل، فكما تقول ما قام إلا زيدٌ كنت تقول: ما قام القومُ خلا زيدٌ، بالرفع، ولم يقولوا ذلك. وإذا بَطَلت الاسمية والفعلية إذا انجرَّ ما بعدهن تعيَّنت الحرفية، وإذا بَطَلت الاسمية والحرفية إذا انتصب ما بعدهن تَعيَّنت الفعلية.

وفي البسيط: مذهب س[1] - وهو الأكثر - أنهما - يعني خلا وعدا - فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء، أمَّا خلا فالأصل فيه ألاّ يتعدى، تقول: خلا المكان: بمعنى تفرغ، ويدخله معنى فارقَ وجاوزَ وانفصل، فتقول: خلوتُ من المكان، وخلوتُ المكانَ، بمعنى: فارَقْته وجاوَزْته، قالوا: خلاكَ ذمّ، أي: جاوزَك، فلما لحقه معنى المفارقة والانفصال صار فيه معنى الخروج عن الشيء، فضمَّنوه ذلك، وأدخلوه في الاستثناء، فإذا قلت قام القومُ خلا زيدًا فمعناه: خلا بعضُهم زيدًا، أي: جاوزَ بعضُهم زيدًا، والبعضُ هنا خلاف زيد من القوم، كأنك قلت: جاوزَ أكثرُهم زيدًا، بخلاف البعض المقدَّر في ليس ولا يكون؛ لأنه هو زيد في المعنى، فيكون في هذا بمنْزلة ليس ولا يكون، بمعنى أنه محذوف الفاعل، وهو غير الأول، فلذلك لم يظهر، وهو بعيد لأنَّ فيه حذف الفاعل، ولا يجوز. وقد يقال: إنَّ خَلا خرجت عن أصلها إلى معنى إلا، فصارت بمنْزلتها سواء، فلا تحتاج إلى فاعل أصلاً.

وأمّا عَدا فالأصل فيه عَدا من العَدْو، وهو ضرب من المشي السريع، وهو مما تلزمه المفارقة، فضُمِّن ذلك، فصار على معنى: عَدا زيدٌ عمرًا، فإذا قلنا قامَ القومُ عدا زيدًا كان المعنى: عدا بعضُهم زيدًا، أي: جاوزَ.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٨.

والجملتان حكمهما ما تقدم في كونهما[1] في موضع إعراب أم لا، لكن هل يجوز أن تكونا[2] صفة؟ فيه نظر، ونصَّ على منعه بعض النحويين؛ لأنهما لا يبقى فيهما معنى غير، أعني من احتمال الاستثناء.

ومن الجر بـ«حاشا» قولُ الشاعر[3]:

مَن رامَها حاشا النَّبِيِّ ورَهطِهِ ... في البَحرِ غَطْمَطَةُ هناك المُزْبِدُ

وقولُ الآخر[4]:

في فِتيةٍ جَعَلُوا الصَّليبَ إلهَهُمْ ... حاشايَ إنِّي مُسلِمٌ مَعذورُ

وقولُ الآخر[5]:

.... وما لك حاشا بيتِ مكةَ من عدْلِ

[٤: ٦٧/أ] /وقولُ الآخر[6]:

حاشا أبي ثَوبانَ ، إنَّ أبا ثَوبانَ ليسَ بِبُكْمةٍ فَدْمِ

عمرَو بنَ عبدِ اللهِ ، إنَّ بهِ ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتمِ

وأكثر النحاة يُركب صدر البيت الأول على عجز الثاني ، فينشدونه كذا[7]:

---

(١) في كونهما: سقط من د.

(٢) الذي في المخطوطات: تكون.

(٣) نسب البيت لعمر بن أبي ربيعة في تهذيب اللغة ٥: ١٤٠ واللسان (حشا). وهو من قطعة له في الأغاني ١٦: ١٢٤ طبعة دار صادر (أخبار الفضل بن العباس) وملحقات ديوانه ص ٤٩١. الغَطمَطة: اضطراب الأمواج. وبحر مُزبِد: مائج يقذف بالزَّبد. د: غطبطه.

(٤) هو الأُقَيشر الأسدي. اللسان (حشا) وشرح المصنف ٢: ٣٠٧. المعذور: المختون.

(٥) صدره: «فلا أهلَ إلا دونَ أهلك عندَنا»، ويأتي كاملاً في ق ٦٨/أ. ن: من جدل.

(٦) هو الجميح الأسدي. المفضليات ص ٣٦٧ [١٠٩] والأصمعيات ص ٢١٨ [٨٠]. بكمة: أبكم. والفدم: العيي عن الكلام في ثقل وقلة فهم. والملحاة: الإلحاح باللائمة.

(٧) شرح المصنف ٢: ٣٠٨.

حاشا أبي ثَوْبانَ ، إنَّ بهِ ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وعلى الصواب أنشدهما ابنُ عصفور، والمصنف في الشرح[1]، وهما للجُمَيح الأسدي، وقبلهما[2]:

وبَنُو رَواحةَ يَنظُرونَ إذا نَظَرَ النَّديُّ بآنُفٍ خُثْمِ

ثم استَثنَى، فقال: حاشا أبي ثوبان. وقال المرزوقي: رواه الضَّبِّيّ[3]: حاشا أبا ثَوْبان، بالنصب.

ومن الجر بـ«خلا» قولُ الشاعر[4]:

خَلا اللّهِ لا أَرجُو سِواك، وإنَّما أَعُدُّ عِيالِي شُعْبةً مِن عِيالِكا

ومن الجر بـ«عدا» قولُ الشاعر[5]:

تَرَكْنا في الحَضيضِ بَناتِ عُوجٍ عَواكِفَ ، قد خَضَعنَ إلى النُّسورِ

أَبَحْنا حَيَّهُمْ قَتلاً وأَسْرًا عَدا الشَّمطاءِ والطِّفلِ الصَّغيرِ

ومن النصب بـ«حاشا» قولُ الشاعر[6]:

---

(١) ٢: ٣٠٨.

(٢) المفضليات ص ٣٦٧ والأصمعيات ص ٢١٨. النديّ: النادي، أراد أهله. وخُثم: كبار عظام.

(٣) المفضليات ص ٣٦٧.

(٤) تقدم البيت في ص ٢٤١.

(٥) البيتان في شرح المصنف ٢: ٣١٠. ك، ن: بنت عرج. د: بنات عوج كواعب. عوج: جمع أعوج، وهو فرس كريم تنسب إليه الخيل الكرام. والشمطاء: التي يخالط سواد شعرها بياض.

(٦) أنشده المصنف في شرحه ٢: ٣٠٧، وذكر أنَّ ابن خروف أنشده في شرح الكتاب. وهو في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٧٨ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٢١٦ [مخطوط]. وللفرزدق في ديوانه ص ٢٦٦ بيت من قصيدة رائية قريب من هذا، وهو:

إلا قريشًا ، فإنَّ اللّـهَ فَضَّلَهـا مع النُّبوَّةِ بالإسـلام والخَـيرِ

حاشا قُرَيشًا، فإنَّ اللّه فَضَّلَها على البَرِيّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

وحكى أبو زيد الأنصاري، قال: كنا في جماعة، وفينا رجل يقال له أبو الأصبغ، فوقع علينا أعرابي، فدعا لنا، وقال : فَعَلَ اللّه لكم وصَنَع حاشا الشَّيطانَ وأبا الأصبغ. والدعاء الذي دعا به الأعرابي روي أنه قوله: اللّهمَّ اغفرْ لي ولمن سمعني حاشا الشَّيطان وأبا الأصبغ(١). وروى هذا أيضًا أبو عمرو الشيباني(٢)، وغيره.

وفي البسيط: مذهب س(٣) وأكثر البصريين(٤) أنَّ حاشا حرف خافض دالٌّ على الاستثناء كإلا. وزعم بعض الكوفيين والمبرد(٥) والفراء(٦) أنّها فعل ناصبة للاسم بعدها بمنْزلة: عدا زيدًا، وخلا عمرًا. واستدلوا بالتصريف حاشَى يُحاشي، وبدخول حرف الجر، وبالحذف، قالوا حاشَ، وبحكاية الشيباني. ورُدَّ جميع ذلك، وأنَّ ما حكاه الشيباني شاذّ. وجوَّز المبرد في الاستثناء الوجهين(٧). وقال بعض الكوفيين(٨): هي فعل استُعملت استعمال الحروف، فحُذف فاعلها.

والذي يظهر لي أنَّ س لا يُنكر أن يُنطق بها فعلاً لغير الاستثناء، ففي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل، تقول: قد فعل زيدٌ كذا، فنقول: حاشى له أن

---

(١) الأصول ١: ٢٨٨ وشرح المصنف ٢: ٣٠٦.

(٢) المفصل ص ٢٩٥ وشرح المصنف ٢: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) انظر الخلاف فيه في الإنصاف ص ٢٧٨ - ٢٨٧ [المسألة ٣٧].

(٥) المقتضب ٤: ٣٩١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٧٦.

(٦) قال السيرافي: «فأما الفراء فزعم أن حاشى فعل، وزعم أنه لا فاعل له». شرح الكتاب ٩: ١٩.

(٧) المقتضب ٤: ٣٩١ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٩ - ٢٠.

(٨) هذا تفسير ابن الضائع لقول الفراء: إنما فعل لا فاعل له. شرح الجمل له ١: ٩٧٦.

يفعل كذا، ومعناه: جانَبَه ذلك الفعل. ويتعدى بنفسه وباللام: حاشاك السوءُ، وحاشى لك السوءُ، حكاه الجوهري[1].

ومن النصب بـ«خلا» قولُ الشاعر[2]:

/وبَلدةٍ ليس بِها طُورِيٌّ ولا خلا الجِنَّ بِها إنْسِيُّ [٤: ٦٧/ب]

ومن النصب بـ«عدا» قولُ الراجز[3]:

يا مَن دَحا الأرضَ ، ومَن طَحاها أَنْزِلْ بِهِمْ صاعِقةً ، أَراها

تَحترقُ الأحشاءُ مِن لَظاها عَدا سُلَيمى ، وعَدا أباها

ويحتمل أن تكون هنا جارّة؛ لأنَّ «سُليمى» مقصور، لا يظهر فيه إعراب، و«أباها» يحتمل أن يكون على لغة من استعمله مقصورًا، فقال: قام أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك. وأوضحُ من هذا في استعمالها ناصبةً قولُ الشاعر[4]:

تُمَلُّ النَّدامى ما عَداني ، فإنَّني بِكُلِّ الذي يَهوى نَديميَ مُولَعُ

وقوله **ويَتعيَّن الثاني لـ«خلا» و«عدا» بعدَ «ما» عند غير الجرمي** أي: ويتعين النصب إذا قلت: قام القومُ ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا، هذا قول الجمهور إنه يتعين النصب وكونهما فعلين. ومن النصب بعد «ما خلا» قولُ الشاعر[5]:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ

وقال الفراء[6]: «إذا استثنيت بـ(ما عدا) و(ما خلا) ضمير المتكلم قلت: ما عداني وما خلاني. ومَن نصب بحاشا قال: حاشاني، ومَن خفض قال: حاشاي».

---

(١) الصحاح (حشا)، وليس فيه: السوء.

(٢) تقدم في ص ٢٤٢، ٢٤٤.

(٣) الرجز في شرح المصنف ٢: ٣١٠. د، وشرح المصنف: تحرّق.

(٤) البيت في شرح المصنف ٢: ٣٠٧.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٥.

(٦) نصه هذا في شرح المصنف ٢: ٣٠٧.

و«ما» الداخلة عليهما مصدرية، وانتصاب الاسم بعدهما على أنه مفعول، وموضع ما والفعل نصب. واختلفوا في محل انتصابه: فزعم السيرافيُّ أنه بتأويل مصدر منصوب، وأنه لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين، قال[1]: «وهو مصدر موضوع موضع الحال، وجاز وقوع ما المصدرية مع صلتها موضع الحال إجراء لها مجرى المصدر الذي هي في تقديره، كما وصف بها في قولك: مررتُ برجلٍ ما شِئتَ مِن رَجلٍ، إجراء لها مجرى المصدر الموصوف به في نحو قولك: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ».

وزعم ابن خروف[2] أنَّ انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ؛ ألا ترى أنَّ «ما» وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى إلا كما أنَّ غيرًا كذلك.

قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه السيرافي بدليل أنها لا يُفَرَّغ لها الفعل، لا يقال: ما جاءني ما خلا زيدًا، ولو كانت بمنْزلة غير لجاز ذلك فيها كما يجوز في غير، فلما التزمت العرب فيها أن تكون في موضع نصب دلَّ ذلك على أنها موقع الحال، ولما كانت (ما) مصدرية لم يكن بدٌّ من أن يكون لهذا المصدر موضع من الإعراب.

وقال س[3]: «ما هنا اسم، وعدا وخلا صلة له»، وقدره س: أتوني[4] مُجاوَزَتَهم زيدًا.

---

(١) شرح الكتاب ٩: ١٨، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٢.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) الذي في المخطوطات: «أتاني»، صوابه في الكتاب ٢: ٣٤٩.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: «قول السيرافي أقرب من قول ابن خروف لبقائه على ما استقر فيه قبل الاستثناء، وأقرب عندي من قول السيرافي أن يكون موضع /ما عدا نصبًا على الظرف، أي: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدًا، ودخله معنى الاستثناء، وما المصدرية كثيرًا ما تكون ظرفًا، ولم يثبت فيها النصب على الحال» انتهى. [٤: ٦٨/أ]

وفي البسيط: ويحتمل أن ينصبا نصب الظرف، والمعنى: وقتَ خُلُوِّهم، كما تقول: أتاني مَقدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجم.

وأجاز الكسائيّ، والجرميّ[2]، وأبو عليّ في «كتاب الشعر»[3]، والربعي الجرَّ بعد: ما خلا، وما عدا، فعلى قولهم تكون ما زائدة، وخلا وعدا حرفا جر.

قال بعض أصحابنا: «النصب هو الكثير الشائع، والجرمي يخفض، فإن كان ذلك منه قياسًا فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتها، وإن كان حكى ذلك فهو شذوذ» انتهى. والجرميّ حكاه عن العرب[4]، ذكر ذلك في باب الجر من كتاب (الفَرخ).

فإن قلت: هلا جعلت ما زائدة في النصب كما جعلت زائدة مع الخفض؟

فالجواب: أنَّ دخول ما المصدرية على الفعل جائز منقاس، وزيادة ما قبل الفعل لا تنقاس، فكان حملها على ما ينقاس أولى.

وقوله والتزمَ سيبويه فِعليّة عدا وحرفية حاشا لَمّا كان الجر بـ«عدا» قليلاً لم يعرفه س، وكذلك خلا، لم يعرف الجرَّ بها س، وإنما نَقل الجرَّ بهما الأخفش، وقال

---

(١) شرح الجمل له ١: ٩٨٢ - ٩٨٣، وفيه اختصار.

(٢) المسائل البصريات ص ٨٧٤ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٣.

(٣) إيضاح الشعر ص ٣٣. ك، ن، س: «كتاب الشعراء»، وهو أحد أسماء هذا الكتاب.

(٤) قال أبو علي الفارسي: «لا أدري أجازه أم رواه». المسائل البصريات ص ٨٧٤.

الأخفش[1] في الأوسط: «كل العرب يَجُرُّون بخلا، وقد زعموا أنه يُنصب بها، وذلك لا يعرف» انتهى. فهذا الذي التزمه س من النصب بـ«خلا» قال فيه الأخفش: «إنه لا يُعرف».

وقال الأخفش[2] في الأوسط أيضًا: «وأمّا عدا فإنهم يَنصبون بها ويَجُرُّون، فإذا جَرُّوا فهو حرف جاءٍ لمعنًى، وُضع للجرِّ بمنْزلة مِن، وإذا نصبوا فهو فعل، كأنك قلت: جاوزَ بعضُهم زيدًا، وكذلك تفسير خلا» انتهى.

وأمّا حاشا فلا يُجيز س[3] في المستثنى بها إلا الخفض؛ لأنه لم يحفظ النصب بعدها، وأجاز النصب الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والزَّجّاج، وحكي ذلك بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته، حكاه أبو زيد الأنصاري، والفراء، والأخفش، وأبو عمرو الشيباني[4]، وابن خروف.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ حاشا فعل. وهو فاسد لورود الجر، قال الشاعر[5]:

فلا أهلَ إلا دونَ أهلِك عندَنا وما لك حاشا بيتِ مكةَ مِن عَدلِ

وإذا كانت عدا وخلا وحاشا حروفًا فجَرَّت ما بعدها فمن النحويين من ذهب إلى أنها تتعلق بالفعل أو معنى الفعل، فموضع الجارّ والمجرور نصب به. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجارّ والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٤، ٩٨٠.

(٢) مذهبه هذا في المسائل البصريات ص ٣٢٨، وبعض هذا القول في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٨٠ حيث ذكر أنَّ ابن خروف حكاه عن أبي الحسن.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢٠.

(٥) لم أقف عليه.

وإذا كانت أفعالاً فنصبت فالنصب بـ«عدا» ظاهر؛ لأنّها كانت متعدية قبل أن يُستثنَى بها، قالت العرب: عدا فلانٌ طَورَه، أي: جاوَزَه.

وكذلك حاشا، هي فعل متعدٍّ، حكى ابن سِيْدَه[(١)] أنَّ حاشَيتُ بمعنى استَثنَيتُ[(٢)]، /وأُحاشي بمعنى أستثني. وزعم بعض أصحابنا[(٣)] أنها مشتقَّة من [٤: ٦٨/ب] الحَشى، وهي الناحية؛ لأنَّ المستثنى بها لّما خالفه المستثنى منه صار لذلك كأنه في حَشًى خلاف حَشاه، أي: في ناحية خلاف ناحيته.

وأمّا خلا فإنها في غير الاستثناء لا تتعدى البتة، ومعناها مخالف له في الاستثناء، لكنها ضُمِّنت معنى جاوَزَ؛ لأنَّ مَن خلا مِن شيء فقد جاوَزَه.

واختلف النحويون في فاعل هذه الأفعال: فذهب س[(٤)] وأكثر البصريين إلى أنه ضمير مستكنّ في الفعل ، لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يُثنَّى، ولا يُجمع، ولا يؤنث؛ لأنه عائد على مفرد مذكر، فإذا قلت قام القومُ عدا زيدًا فالتقدير: عدا هو، أي: بعضُهم زيدًا، فإذا كان البعض واقعًا على مَن عدا زيدًا من القوم فينبغي ألاّ يجوز ذلك على مذهب الكسائي وهشام؛ لأنهما زعما أنَّ بعضًا لا يقع إلا على ما دون النصف ، والصحيح وقوعه على أزيد مما ذكراه، قال الشاعر[(٥)]:

دايَنتُ أروَى ، والدُّيونُ تُقضَى فمَطَلَتْ بعضًا ، وأدَّتْ بَعضَا

فـ«بعض» في هذا البيت لا بدَّ أن يكون واقعًا على النصف أو على أكثر منه، وحكى ابن الأعرابي عن العرب أنها توقع بعضًا على النصف.

---

(١) المحكم ٣: ٣١٩ (حشي).

(٢) ن: حاشيته بمعنى استثنيته.

(٣) كذا! وهذا قول الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢٠ - ٢١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٧٧.

(٤) الكتاب ٢: ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٥) الرجز لرؤبة. الديوان ص ٧٩ والكتاب ٤: ٢١٠.

وذهب المبرد إلى أنَّ الضمير فيها واقع على «مَن» المفهوم مِن معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت «قام القومُ» علم المخاطب أنَّ ثَمَّ مَن قام، وجعل في نفسه أنَّ زيدًا بعض مَن قام، فإذا قلت «عدا زيدًا» فالتقدير: عدا هو، أي: عدا مَن قام زيدًا[1]. وكأنَّ الذي حمله على التقدير الفرار من إيقاع «بعض» على أكثر القوم.

وذهب الفراء[2] إلى أنَّ حاشا فعل، ولا فاعل له - ويمكن القول في عدا وخلا بذلك - وأنَّ النصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا، والتزم فيه النصب لأنه لم يتمحَّض للحرفية، والفروع يُقتصر فيها على بعض الأحكام، ولا يُنكَر أن يَعرَى الفعل من الفاعل إذا استُعمل استعمال الحروف؛ ألا ترى «قَلَّما» قد استُعملت للنفي المحض، فاستَغنت عن الفاعل، فتقول «قَلَّما يقومُ زيدٌ» إذا أردت معنى: ما يقوم، فلا تحتاج إلى فاعل، وكذلك هذه الأفعال، لَمّا كانت معانيها في الاستثناء بمعنى إلا، ولم يظهر فرق من جهة المعنى بين قولنا: قام القومُ إلا زيدًا، وقام القومُ عدا زيدًا - أُجريت مُجرى إلا في العُرُوّ عن الفاعل.

وقال المصنف في الشرح[3]: «يُقَدِّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا (بعضهم). وفيه ضعف؛ لأنَّ قولك قاموا عدا زيدًا إن جُعل تقديره جاوَزَ بعضُهم زيدًا لم يستقم إلا بأن يراد بالبعض [مَن][4] سوى زيد، وهذا - وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحدًا - فلا يحسن لقلته في الاستعمال. فالأجود أن يُجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيُقدّر قاموا عدا زيدًا: جاوزَ /قيامُهم زيدًا، [٤: ٦٩/أ]
ويُستمرّ على هذا السَّنَن أبدًا إذا دعت إليه حاجة» انتهى.

---

(١) الذي في المقتضب ٤: ٤٢٦: «أي جاوز بعضهم زيدًا».

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٩.

(٣) ٢: ٣١١.

(٤) من: تتمة من شرح المصنف.

وهذا الذي ذهب إليه لا يطرد له ، فإنَّ مِن صُور الاستثناء ألاَّ يتقدم فعل ولا ما جرى مجرى الفعل، نحو قولهم: القومُ إخوتُك ما عدا زيدًا، والقومُ قُرَشيُّون ما خلا زيدًا، فهاهنا لا يمكن أن يقدر: جاوزَ فعلُهم زيدًا؛ لأنه لم ينسب إليهم فِعل، وإذا كان كذلك بَطَلَ هذا التقدير ، ورجعنا إلى تقدير ما هو عامّ فِي الاستثناء، وهو ضمير بعض يدل عليه سياق الكلام، إذ هو المطرد دون تقدير المصدر.

واختلف النحويون هل لجملة عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وحاشا زيدًا موضع من الإعراب أم لا:

فجوَّز السيرافيُّ أن تكون في موضع نصب على الحال، والماضي يقع موقع الحال، وكأنك قلت: خالين زيدًا، وعادِين زيدًا، ومُحاشين زيدًا[1]، أي: مجاوزًا هو - أي بعضهم - زيدًا. وجوَّز أيضًا أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب - وإن كانت جملة مفتقرة من جهة المعنى إلى الكلام الذي قبلها - من حيث كان معناها كمعنى إلا، ولا يُنكَر[2] ذلك؛ ألا ترى أنَّ قولك «ما رأيتُه مُذْ يومان» الجملة الابتدائية التي هي «مُذْ يومان» لا موضع لها من الإعراب، وهي مفتقرة إلى ما قبلها، ولو قطعت «مُذْ يومان» من الكلام الذي قبله لم يكن له فائدة.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «والصحيح أنه لا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنك إذا جعلتها حالاً احتاجت إلى رابط يربطها بذي الحال، ولا رابط؛ لأنَّ الضمير في عدا وخلا وحاشا ليس عائدًا على المستثنى منهم، وإنما هو عائد على البعض المفهوم، وهو مضاف إلى القوم، ولا يقال: إذا كان البعض مضافًا إلى القوم فقد حصل الرابط لأنه كالمصرح به، وكأنك قلت: عدا بعضُهم زيدًا؛ لأنَّ هذا هو ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس؛ ألا تراهم قصروه على السماع في نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين، ومنعوه في: مررتُ برجلٍ قائمينِ لا قاعدِ

---

(١) ومحاشين زيدًا: سقط من د.

(٢) س: يمكن. وسقط «ينكر» من ن.

أبواه، على إعمال قاعد في الأبوين، لأنَّ الرابط بالمعنى إنما سُمع في الصفة الثانية لا في الصفة الأولى، فلم يتجاوزوا به موضع السماع، وعدا وخلا وحاشا لا يجوز فيها أن تكون صفة لِما قبلها إن كان مما يوصف بالجمل، بل يلزم الاستثناء، ولذلك كان الضمير الذي تحملته مفردًا مذكرًا دائمًا».

وذكر في البسيط الخلاف في «ليس» و«لا يكون» في الاستثناء، أللجملة موضع من الإعراب أم لا. وحكمها في ذلك الخلاف حكم عدا وخلا وحاشا إذا نَصبن، قال: «فقال قوم: لا موضع لها؛ لأنها جملة منفصلة، أُعطيت معنى الاستثناء بإعقابها الجملة الأخرى قياسًا على غيرها من الجمل. وقال قوم: لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ تغييرهم لها واختصاصهم هذه من سائر الجمل يدلُّ على إرادة [٤ :٦٩/ب] الاتصال كما بعد إلا. وإنما يكون ما ذكروه في الجمل التي لم تغير هذا النوع / من التغيير. وأيضًا فإنه كلام يجري تابعًا لا يكون ابتداءً، فدلَّ على الافتقار إلى ما قبل وجعلها جزءًا منه. وهؤلاء قالوا: إنها في موضع الحال، والتقدير: أتوني غيرَ مُلابِسِينَ زيدًا، أي: مُستَغنِينَ عنه وغير كائنين معه. وفيه نظر، فإنَّ هذا التقدير يدفع التقدير المتقدم في حذف الاسم ، وإنَّ الاسم البعض لا الأول، وسبك الجملة إنما يكون بما يبقي فيها المعنى الأول» انتهى.

وقال بعض أصحابنا ما معناه: يدلُّ على تشبث (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء بما قبلهما أنَّ العرب لو قَصدت أن تكونا جملتين منفصلتين يحصل منهما الاستثناء بحكم الانجرار أو أن تكونا حالاً لأتت بالواو فيهما؛ لأنَّ كلام العرب أن تذكر جملة بعد جملة حمّلتها الواو، فتقول: قام القومُ وخرجَ عمرٌو، ولا تستعمل بغير الواو إلا قليلاً، كذا قال الأخفش. وكذلك لو قصدوا الحال لأتَوا بالواو، ولو في موضع واحد، فكونهم لم يُدخلوا عليهما الواو قطُّ دليل على أنهم لحظوا فيهما معنى الاستثناء، فلم يُدخلوا فيهما الواو كما لا يُدخِلونها على إلا وغير، ولو قلت: قامَ القومُ ولم يقمْ زيدٌ، أو: ونَقصَ منهم زيدٌ، جئتَ بالواو، فلم يلحظوا معنى الاستثناء إلا في هاتين الجملتين.

وقوله وإن وَلِيَها مجرور باللام لم تَتَعَيَّنْ فِعلِيَّتُها، خلافًا للمبرد، بل اسْمِيَّتُها لجواز تنوينها قال المصنف في الشرح[1]: «إذا وَلِيَها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ، وإذا لم تكن حرفًا فهي إما فعل وإما اسم» انتهى.

وذكر غيره[2] أنّ الفراء زعم أنّ حاشا فعل، ولا فاعل له، وزعم أنّ الأصل: حاشى لِزيدٍ، لكن كَثُرَ الكلام بها حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها. فإذا كان قد زعم في «حاشا زيدٍ» أنها فعل، وأنّ أصلها حاشى لزيدٍ - فهي فعل إذا وليها مجرور باللام، وإذا قلت حاشى لِزيدٍ فليس معناها الاستثناء، وإنما يؤتى بها لتنْزيه الاسم المذكور حيث يذكر فيه سوء أو في غيره، وقد يريدون تنْزيه الاسم من السوء، فيبتدرون تنْزيه اسم اللّه تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن برَّؤوه[3] منه، كقوله تعالى ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[4] كـ«مَعاذ اللّه»، و«سُبحان اللّه» في ذلك المعنى .

ويمكن أن يُستَدَلَّ للمبرد على فعليتها بأنها قد ثبتت فعليتها في الاستثناء حالة النصب، ولم تثبت اسميتها قبل، وانتفت حرفيتها بدخول حرف الجرّ على الاسم، ولا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ إلا في الشعر، بشرط أن يكون الفعل يتعدى تارةً بهذا الحرف وتارةً بهذا الحرف، كقوله[5]:

فأصبحنَ لا يَسألنَنِي عَن بِما بِهِ ....

---

(١) ٢: ٣٠٨.

(٢) هو السيرافي، وقد ذكر ذلك في شرح الكتاب ٩: ١٩.

(٣) في المخطوطات: «لم يروه». صوابه في شرح الكتاب.

(٤) سورة يوسف: الآية ٥١.

(٥) تقدم في ٤: ٢٥٨، ٥: ٩٦.

و«حاشى لِزيدٍ» ليس مدلول حاشى مدلول اللام.

ويلزم على مذهب المبرد أن تكون اللام في لِزيدٍ زائدة؛ لأنَّ حاشى تتعدى بنفسها، فيكون نحو قوله[1]:

[٤: ٧٠/أ] .... /أنَخْنا لِلكَلاكِلِ ، فارْتَمَينا

أي: أَنَخْنا الكَلاكل، وفاعل حاشى مضمر يفسره سياق الكلام، والمعنى: جاوز هو - أي: السوء - زيدًا.

وذهب الزجاج[2] إلى أنَّ حاشى للّه[3] في معنى: براءة للّه، وهو مشتق من الحَشَى، وهو الناحية، يقال: كنت في حَشَى فلان، أي: في داره وناحيته، وهو من قوله[4]:

.... بأيِّ الحَشَى صارَ الخَليطُ المُبايِنُ

قال: فإذا قلت حاشى لزيد فالمعنى: قد تنحَّى زيدٌ من هذا وتَباعد منه. قال: وكذلك تَحاشى، أي : صار في حَشًى منه.

وقال السيرافي[5]: «وعلى هذا زعم بعض أصحابنا أنَّ حاشا في معنى المصدر، قال: ويقال: حاشَى[6] اللّهُ، وحاشَ[7] للّه، كما يقال: براءةَ اللّه، وبراءةً للّه».

---

(١) تقدم في ٧: ٢٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢٠ - ٢١. والنص موافق لِما في شرح الكتاب.

(٣) للّه: ليس في ك، ن. وفي معاني القرآن: «فالمعنى في حاشَ للّه: برّأه اللّه».

(٤) صدر البيت: «يقولُ الذي أمسى إلى الحِرزِ أهلُهُ». وهو من قصيدة لمالك بن خالد الخناعي الهذلي، ويقال: إنها للمعطّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٤٤٦. الحرز: الموضع الحصين. والخليط: الذين يخالطون الناس. والمباين: المُفارق والمُزايل.

(٥) شرح الكتاب ٩: ٢١.

(٦) ك، س: حاش. ن: حاشا.

(٧) في شرح الكتاب: وحاشا.

وقال السيرافي[1] للزجاج: «لِم لَمْ ينوّن حاشا للّه إذا جعله مصدرًا؟ فقال: هو مبني كـ«بَلْهَ» ، جعله س[2] مصدرًا، وهو مبنيّ».

قال[3]: «ويُنقَص، فيقال: حاشَ للّه، وحَشا للّه، كغَدٍ في غَدْوٍ».

وقال المصنف في الشرح[4]: «الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال حاشى للّه فكأنه قال: تنزيهًا للّه. ويؤيد هذا قراءةُ أبي السَّمّال ﴿حاشًى للّه﴾[5] بالتنوين، فهذا مثل قولهم: رَعْيًا لزيد، وقراءةُ ابن مسعود[6] ﴿حاشى اللّهِ﴾ بالإضافة، فهذا مثل سُبحانَ اللّهِ ومَعاذَ اللّه، فأمّا القراءة المشهورة ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بلا تنوين فالوجه فيها أن يكون (حاشَ) مبنيًّا لشبهه بحاشا الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظًا ومعنًى، فجرى مجراه في البناء كما جرى (عن) في قوله[7]:

.... مِنْ عَنْ يَمينِي تارةً وأمامي

مجرى (عن) في نحو: رويتُ عن زيد».

وقوله وكَثُرَ فيها حاشَ، وقَلَّ حَشا يعني في التي تستعمل للتنزيه والبراءة من السوء. ولا يُحفظ حاشَ في المستثنى بها، وحُفظ حَشا، قال الشاعر[8]:

---

(١) ألحق هذا النص بحاشية شرح الكتاب ٣: ق ١٢٩/ب، ولفظه: «وقال الباهلي: لم ينوّن حاشا إذا جعله مصدرًا لأنه مبنِيّ مثل بله ...». وليس في المطبوع.

(٢) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٣) النص في شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٢١، وموضعه فيه بعد قوله السابق: «كما يقال براءة اللّه وبراءة للّه».

(٤) ٢: ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٥) سورة يوسف: الآية ٣١. شواذ ابن خالويه ص ٦٣ والكشاف ٢: ٣١٧.

(٦) شواذ ابن خالويه ص ٦٣ والكشاف ٢: ٣١٧. وفي معاني القرآن للفراء ٢: ٤٢: حاشا للّه.

(٧) تقدم في ٦: ١١٣.

(٨) البيت في تهذيب اللغة ٥: ١٤٠ (حشا) وفيه أنّ الفراء أنشده، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٩.

حَشا رَهطِ النَّبيِّ ، فإنَّ منهم بُحُورًا لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: ويقال: حاشا وحَشا وحاشَ إلا أنَّ حاشَ لا تستعمل في الاستثناء.

وقوله **وربَّما قيل ما حاشا** قال المصنف في الشرح[(١)]: «قد قيل: ما حاشا، في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (أُسامةُ أَحَبُّ الناس إلي ما حاشا فاطمةَ)[(٢)]» انتهى.

وقول المصنف «وربَّما قيل ما حاشا» يُوهم أنَّ ذلك في حاشا المراد بها التنْزيه لا المراد بها الاستثناء، وتمثيله بما ورد في الحديث يدلُّ على أنه أراد في الاستثناء.

وقد اختلف النحويون في جواز دخول «ما» المصدريــة على «حاشا» في الاستثناء : فمنع من ذلك س ، قال س[(٣)] : « لو قلتَ أتونِي ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا».

وأجاز ذلك بعضهم على قلة، وقد سُمع ذلك من كلامهم، ومن ذلك قول الشاعر[(٤)]:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيشًا فإنّا نحنُ أفضَلُهُمْ فَعالا

---

(١) ٢: ٣٠٨.

(٢) مسند عبد الله بن عمر لأبي أمية الطرسوسي ١: ٤٧ [الحديث ٩١] طبعة دار النفائس ١٣٩٣هـ. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩: ٥١٨ [٥٧٠٧]، وبعده: «ولا غيرها»، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، وفيه تخريجه. وانظر تخريجه أيضًا في السلسلة الصحيحة للألباني ٢: ٣٨١. وقيل: «قوله ما حاشا فاطمة ولا غيرها» من قول ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٠.

(٤) نسب البيت للأخطل، وليس في ديوانه. الخزانة ٣: ٣٨٧ - ٣٨٨ [٢٣٣] وشرح أبيات المغني ٣: ٨٥ - ٨٦ [١٨٢].

/واختلف النحويون في جواز دخول إلا على حاشا: [٤: ٧٠/ب]

فذهب الكسائي[1] إلى جواز ذلك إذا جَرَّتْ حاشا، ومَنع ذلك إذا نَصَبتْ، نحو: قام القومُ إلا حاشا زيدٍ.

ومنعَ البصريون ذلك على كل حال.

وحكى أبو الحسن الأخفش[2] عن العرب أنهم يقولون: قام القوم إلا حاشا زيدٍ.

وهذا عندنا شذوذ لا ينبغي أن يقاس عليه غيره، وهو جمع بين أداتين على جهة التأكيد.

وقوله وليس أحاشي مضارع حاشا المستثنى بها، خلافًا للمبرد[3] استدل المبرد[4] على فعلية حاشا بقول النابغة[5]:

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ ... ولا أُحاشي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

قال المصنف في الشرح[6]: «وهذا غلط؛ لأنَّ حاشا إذا كانت فعلاً، وقُصِد بها الاستثناء - فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحقُّ بمنع التصرف؛ لأنَّ فيها مع مساواتها للأربع شبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنًى.

---

(١) الأصول ١: ٣٠٣.

(٢) البديع ١: ٢٣٦، والذي فيه أنه أجازه، و لم يذكر أنه حكاه عن العرب.

(٣) اللباب ١: ٣٠٩.

(٤) الانتصار ص ١٦٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٩ - ٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٠، ٢: ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٥) الديوان ص ٢٠.

(٦) ٢: ٣٠٩.

وأمّا أُحاشي فمضارع حاشَيتُ بمعنى استَثنَيتُ، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشا، كما اشتُقَّ سَوَّفتُ من لفظ سَوْفَ، ولَوْلَيتُ مِن لفظ لولا، ولالَيْتُ مِن لفظ لا، وأيَّهتُ مِن لفظ أيّها، وأمثال ذلك كثيرة» انتهى.

وقال بعض شيوخنا: زعم المبرد أنّها تكون فعلا ك(خلا). واستدلَّ على ذلك بتصريف الفعل: حاشَيتُ زيدًا أُحاشيه، وبقولهم: حاشى لزيدٍ، ولو كانت حرف جر لم تدخل على حرف جر.

قال السيرافي[1]: «ولا حُجَّة له في حاشيتُ لأنه مشتقّ من (حاشا) حرف الاستثناء، كهَلَّلَ، وبَسْمَلَ، وسَوَّفَ من سَوْفَ».

وقوله **والنصبُ في «ما النِّساءَ وذِكرَهُنَّ» ب(عدا) مضمرة** روي من كلام العرب: «كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ وذِكرَهُنَّ»[2]، وخرَّجه المصنف على أنَّ صلة ما محذوفة، وهي عدا، حذفوها، وأبقوا معمولها، قال المصنف[3]: «ومعناه: كلُّ شيءٍ يَسيرٌ ما عدا النساءَ وذِكرَهُنَّ».

وقال غيره: والْمَهَهُ: الطَّراوة والنَّضارة، يقال: زانَ المرأةَ مهَهُهَا، قال الراجز[4]:

إنَّ سُلَيمى زانَها مَهَهُها

وإنّما أضمر عدا لأنها مُتَّفَق على فعليتها، بخلاف خلا وحاشا، فإنه مُختَلَف في فِعلِيَّتها، فكان الْمُتَّفَق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف.

---

(١) شرح الكتاب ٩: ٢٠، باختصار.

(٢) هذا مثل. أمثال أبي عبيد ص ١٠٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٢ والرواية فيه: ما خلا النساء. أي: إنَّ الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣١٠.

(٤) لم أقف عليه.

وقوله **خلافًا لِمَنْ أوَّلَ ما بإلا** قال المصنف في الشرح[1]: «وزعم بعض الناس أنَّ ما هاهنا بمعنى إلا، وليس بشيء» انتهى.

وإنما قال «وليس بشيء» لأنَّ ما لم يثبت لها قَطُّ معنى إلا في لسان العرب، بخلاف كونها مصدرية، فهو ثابت في لسان العرب، وقد حصر النحويون مواقع ما في نيف على ثلاثين قسمًا، ليس منها أنها تكون بمعنى إلا.

وقال أبو زيد السهيلي: «ليس ما تدخل فيه ليس تحسن فيه ما، فيستثنى بليس دونَ ما إلا في كلمة جاءت مثلاً، وهي: كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذِكرَهُنَّ، أي: ليس النساءَ وذِكرَهن» انتهى.

فهذا ثالث؛ لأنها عنده نافية، ليست مصدرية ولا بمعنى إلا، /واستعمال ما [٤: ٧١/أ]
النافية كـ«ليس» في الاستثناء غير معهود، وحذف صلة ما المصدرية كذلك أيضًا، فتتكافأ دعوى إضمار عدا ودعوى كون ما بمعنى ليس مستثنًى بها، ووقوعُ الشيء موقع الشيء لاشتراكهما في المعنى أقرب من حذف صلة ما، ولا يوجد حرف مصدري حُذفت صلته، فأمّا قول الشاعر[2]:

إذا رَيدةٌ مِن حيثُ ما نَفَحَتْ له ... أتاهُ بِريَّاها خَليلٌ يُواصِلُهْ

فقد قدَّره المصنف[3]: مِن حيثُ ما هبَّت، فحَذف صلة ما.

وقد تكلمنا عليه في باب المفعول المسمَّى ظرفًا، وخرَّجناه على غير تخريج المصنف بما ظهر لنا أنه أرجح، فيُنظر هناك.

وقال بعض أصحابنا: وزعم الفراء والأحمر أنَّ العرب تستثني بـ(ما)، وحكيا من كلامهم: كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذِكرَهنَّ، وهذا شيء لا يُحفظ منه غير هذا

---

(١) ٢: ٣١٠.

(٢) تقدم البيت في ص ٦٨.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣٣.

الذي حكيناه، وقد يتخرج على أن يكون (النساءَ) منصوبًا بفعل استثناء مضمر يدل عليه المعنى، فالتقدير: ما خلا النساءَ وذِكرَهنَّ، فأبقى ما المصدرية والمفعولَ، وحذف الفعل، كما قالوا: أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، أبقَوا أن المصدرية، وحذفوا الفعل الذي هو كان، وأبقَوا اسمها وخبرها.

ص: ويُستَثنَى بـ«ليس» و«لا يكون»، فينصبان المستثنَى خبرًا، واسمُهما بعضٌ مضاف إلى ضمير المستثنَى منه لازمُ الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة. وقد يُوصَف على رأيٍ المستثنَى منه مُنَكَّرًا أو مصحوبَ أل الجنسية بـ«ليسَ» و«لا يكون»، فيلحقهما ما يلحق الأفعالَ الموصوف بها من ضمير وعلامة.

ش: مثال ذلك: قامَ القومُ ليسَ زيدًا، وخرجَ الناسُ لا يكونُ عمرًا، و «لا» قيد في «يكون»، وهو أن تكون منفية بـ«لا»، فلو كانت منفية بما أو بلَمْ أو لَمّا أو لن أو إنْ لم تقع في الاستثناء؛ وتكون هي الناقصة، ولا يُدَّعى أنّها أُخرى ارتُجلت للاستثناء؛ لأنَّ كونها الناقصةَ التي تقررت ممكن فيها، فلا يُعدَل إلى غيره.

ومِن وقوع ليس استثناءً قول الشاعر[1]:

عَدَدتُ قَومي كعَديدِ الطَّيسِ ... إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ لَيسي

يريد: لَيسَنِي. وقال آخر[2]:

فأصبحَ ما في الأرضِ مِنّي تَقِيّةً ... لِناظِرِها ليسَ العِظامَ العَواريا

وذُكر في الحديث قول النبي ﷺ: (يُطبَعُ المؤمنُ على كلِّ خُلُقٍ ليسَ الخيانةَ والكذبَ)[3]، وعن علي بن أبي طالب كرَّم اللّه وجهه: (كان رسولُ اللّه ﷺ

---

(١) تقدم في ٢: ١٨٥، ٢٤٠.

(٢) البيت في تهذيب اللغة ١٣: ٧٤ واللسان (ليس)، وآخره فيهما: العواليا.

(٣) الحديث بهذه الرواية في الجامع لشعب الإيمان للبيهقي ٦: ٤٥٥ - ٤٥٦ [٤٤٧١]، وفيه تخريجه. و في مسند أحمد ٣٦: ٥٠٤ [٢٢١٧٠]: «إلا الخيانة والكذب»، وفيه تخريجه.

يَخرج من الخلاء يقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، و لم يكن يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابةَ)[1].

وقوله **واسْمُهما بعضٌ مضاف إلى ضميرِ المستثنى منه لازمُ الحذف** هذا الذي قاله لم يذهب إليه أحد من النحويين، وهو أنَّ اسمهما - كما قال - بعضٌ مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازمُ الحذف، بل اتَّفق البصريون والكوفيون على أنه مضمر فيهما ليس ظاهرًا محذوفًا، /بل هو مضمر مفرد مذكر، قال البصريون[2]: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق؛ لأنَّ القائل «قام القومُ» يسبق إلى فكره أنَّ بعضهم زيد، فقيل: ليس زيدًا، أو: لا يكون زيدًا، أي: ليس هو زيدًا، ولا يكون هو زيدًا. [٤: ٧١/ب]

وقال الكوفيون[3]: هو عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفردًا مذكرًا على كل حال، كما أنَّ الفعل كذلك، فإذا قلت قام القومُ ليس زيدًا فمعناه: ليس هو زيدًا، أي: ليس فعلُهم فعلَ زيد، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ورُدَّ هذا المذهب بأن فيه دعوى مضاف محذوف لم يُلفظ به قطُّ.

وأقول: قد يأتي الاستثناء بهما حيث لا يتقدر ما قدره الكوفيون، نحو قولك: القومُ إخوتُك ليس زيدًا، أو: لا يكون زيدًا، وما أشبه هذا، فهنا لا يمكن تقدير: ليس فعلُهم فعلَ زيد؛ إذ لم يُسند إليهم فعل البتة.

---

(١) أخرجه النسائي في سننه ١: ١٤٤ [كتاب الطهارة: الباب ١٧١] تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، وأبو داود في سننه: كتاب الطهارة: باب في الجنب يقرأ القرآن، وأخرجه غيرهم. وفي سنن ابن ماجه ١: ١٩٥ [كتاب الطهارة: الباب ١٠٥] «إلا الجنابة».

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٥ - ١٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٦.

وإنما التُزم إضماره لجريان هذه الأفعال مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي إلا، فكما أنه لم يظهر بعد إلا سوى اسم واحد فكذلك بعد ما جرى مجراه.

وإنما أُفرد لكونه عائدًا على مفرد كما قررناه، ولذلك تقول: جاء الناسُ ليس الزيدَين، أو[1]: ليس الزيدينَ، أو: ليس هندًا، أو: ليس الهندات، وكذلك لا يكون، فأُفرد إذ التقدير: ليس هو، أي: بعضُهم.

وإنما لم يذهبوا إلى أنّ اسم ليس لا يكون[2] ظاهرًا محذوفًا لأنّ اسم كان وأخواتها لا يحذف لأنه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما شبِّه به، وإنما هو من باب الإضمار.

إلا أنّ في البسيط ما يوافق قول المصنف، قال: هما باقيان على أصلهما في رفعهما الاسم ونصبهما الخبر، وإنما خرجا عن أصلهما تنبيهًا على معنى الاستثناء في أنّ اسمهما لا يظهر لفظًا، ولا يُثنّى، ولا يُجمع، وكأنه محذوف من باب حذف المبتدأ لدلالة الكلام، وليسا حرفي استثناء، وإنما فُهم الاستثناء من التأليف وإعقابهما الجملة المتقدمة، والجمل الباقية سواءٌ في ذلك، إلا أنه اختصت هذه سماعًا بذلك، فلو أتيت بجملة نحو جاء القوم لكنَّ زيدًا ما جاء لم يكن استثناء؛ لأنه لم يغير تغييرًا يلزم منه أن يكون في حكم أدواتها، وهذا التغيير هو أن حذفوا الاسم، وذلك لقوة دلالة الكلام عليه، فإن القائل إذا قال جاء القومُ فكأنه تُوهم عليه أنّ بعضهم زيد، فقال: لا يكون زيدًا ، أي: لا يكون بعضُهم زيدًا، ولو حذفوا الخبر لجاز، لكنهم لم يقولوا إلا هذا لأنه أقوى، وفيه الفائدة.

ويدلّ على أنه محذوف وجهان:

---

(١) ليس الزيدين أو: سقط من د.

(٢) د: إلى أن ليس ولا يكون.

أحدهما: أنه لم يتقدم ذكره فيضمر؛ لأنه ليس إلا ذكر القوم.

والثاني: أنه لا يتبع الأول لا في التأنيث ولا في الجمع ولا في التثنية، تقول: جاء الرجالُ لا يكون زيدًا، وجاءت النساءُ لا يكون هندًا.

وقيل: إنما كان ذلك لأنها جُعلت في معنى إلا، و«إلا» لا تتغير بحسب ذلك، فلم يتغير ما هو بمعناه. ويدل على جعلها بمنزلة «إلا» أنك لا تقول: جاءني القومُ ليس زيدًا ولا عمرًا؛ لأنها صارت بمعنى إلا، وخرجت عن معنى الجحد الذي بسببه يعطف / بـ«لا». [٤: ٧٢/أ]

وقدره بعضهم : لا يكون الآتي زيدًا ، وليس القائمُ زيدًا ، يقدره باسم الفاعل الذي تدل عليه الجملة . وهذا لا يطرد له في قولك : القومُ إخوتُك ليس[(١)] عمرًا.

وما ذهب إليه صاحب البسيط والمصنف من حذف اسم ليس واسم لا يكون لا يجوز لأنه مشبه بالفاعل؛ وأفعال هذا الباب - أعني باب كان - مشبَّهة[(٢)] بالمتعدي إلى واحد، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز حذفه، فكذلك أسماء هذه الأفعال.

واختلف النحويون في ليس ولا يكون إذا استثني بهما هل لهما موضع من الإعراب أو لا موضع لهما من الإعراب؟ والخلافُ فيهما كالخلاف في عدا وخلا وحاشا إذا كنَّ أفعالاً، وقد سبق الكلامُ في ذلك[(٣)].

وقوله **وكذا فاعل الأفعال الثلاثة** يعني عدا وخلا وحاشا، فإنَّ فاعلها بعضٌ محذوف مضاف إلى ضمير المستثنى منه، وقد سبق لنا ذكر الخلاف في ذلك[(٤)]، وأنه اختار في الشرح غير ما ذكر في الفص من أنَّ الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى

---

(١) الذي في المخطوطات: إلا.

(٢) الذي في المخطوطات: مشبه.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٢١ - ٣٢٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٣١٩ - ٣٢١.

منه، فيقدر في قاموا عدا زيدًا: جاوز قيامُهم زيدًا، وظاهر كلامه هذا أنَّ الفاعل مصدر لازم الحذف ، كما ادَّعى أنَّ ليس ولا يكون حذف اسمهما ، وقد رددنا عليه ذلك.

وقوله وقد يُوصف على رأيٍ المستثنى منه مُنَكَّرًا أو مصحوبَ أل الجنسية بـ«ليسَ» و«لا يكون» لفظ «وقد» يشعر بالقلّة، وكذا لفظ س، قال س[1]: «وقد يكونان صفةً، وهو قول الخليل، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، وما أتاني رجلٌ لا يكون بِشرًا، إذا جعلتَ ليس ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذلك» انتهى.

وقوله «على رأي» مشعر بالخلاف، ولم يذكر أحدٌ ممن رأينا كلامَه في هذه المسألة خلافًا.

وقال س[2]: «ويدلك على أنه صفة أنَّ بعضهم يقول: ما أتَتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتَتْني امرأة ليست فلانةَ، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا؛ لأنَّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارُ مذكَّر؛ ألا تراهم يقولون: أتَينَنِي لا يكون فلانةَ، وليس فلانةَ، يريدون: ليس بعضُهن فلانةَ، والبعض مذكر» انتهى.

وقال السيرافي[3]: «أجازوا الوصف بليس ولا يكون لأنهما نص في النفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء، وليس ذلك في عدا وخلا إلا بالتضمين» انتهى. فلا يقال: ما أتتنِي امرأةٌ عَدَتْ هندًا، ولا: ما مررتُ بامرأة خَلَتْ دعدًا؛ لأنهما ليسا بلفظَي جحد كليسَ ولا يكون. و«خلا» لا يتعدى إلى منصوب إلا هنا لا[4] صفة ولا حالاً.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٣) شرح الكتاب ٩: ١٦ - ١٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) لا: سقط من ك، ن. د: إلا.

وفي قول المصنف «وقد يُوصَف على رأيٍ المستثنى منه» تجوُّز؛ لأنه إذا وُصف بليس ولا يكون لم يكن إذ ذاك مستثنًى منه؛ إذ لا تكون أداةَ استثناء ليس ولا يكون، وإذا لم تكونا أداةَ استثناء فلا يكون ما بعدهما مستثنًى، وإذا لم يكن مستثنًى لم يكن مستثنًى منه. وينبغي أن يُحمل قول المصنف «المستثنى منه» على الذي كان يكون مستثنًى منه لو لم يُوصَف.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ولا يكون الموصوف إلا نكرة أو معرفًا تعريف الجنس لا تعريف /العهد، وذلك قولك: أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ، وأتاني القوم ليسوا إخوتَك، وهما من أمثلة أبي العباس، مثّل هما بعد أن قال: (فإن جعلته وصفًا فجيِّد، وكان الجرمي يختاره)[2]» انتهى. [٤: ٧٢/ب]

وتمثيله بقولك أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ ليس بصحيح فيما ادَّعاه؛ لأنَّ قوله «امرأة» في سياق النفي، فيصح أن تكون مستثنًى منها، و س مثّل بها في سياق النفي، فيصح أن تكون مستثنًى منه؛ ألا تراه قال[3]: «ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةَ».

وقول النحويين «إنَّ ليس ولا يكون قد يوصف هما» إنما يعنون أهما يكونان وصفين في المكان الذي يكونان فيه صالحين للاستثناء.

وقول المصنف أيضًا « إنهما يوصف هما المعرَّف تعريف الجنس» هذا بناء على مذهبه في جواز وصف المعرَّف تعريف الجنس بالجمل ، وذلك عندنا لا يجوز؛ لأنَّ الجمل نكرات، والمعرَّف تعريف الجنس عندنا معرفة، فلا يوصف بالنكرات؛ ألا ترى أنه يوصف بالمعرفة. و لم يمثّل س في استعمال ليس ولا يكون وصفين إلا وما قبلهما نكرة كما نقلناه عنه.

---

(١) ٢: ٣١١.

(٢) المقتضب ٤: ٤٢٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٨.

وقوله **فيلحقهما إلى آخره** يعني أنه يطابق الضميرُ الذي في ليس ولا يكون في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع الاسمَ الذي جرتا صفة عليه؛ ويلزم أن يطابق الضميرُ الاسمَ الواقع خبرًا، فتقول: ما جاءني نساءٌ لسنَ الهنداتِ، وما جاءني رجالٌ ليسوا زيدًا، وما جاءتني امرأةٌ ليست فلانةَ، كما تقول إذا كان قبلهما ما لا يصلح للاستثناء، نحو: أتتني امرأةٌ لا تكون فلانة، وجاءني رجالٌ لا يكونون الزيدينَ، وصاحَبَني رَجُلانِ ليسا أخوَيك.

والقياس يقتضي أنه إذا وقع قبلهما ما يصلح للاستثناء، وكان معرفة، أن يكونا في موضع نصب على الحال، نحو: جاء القومُ ليسوا إخوتَك، وجاءتني النساءُ لسنَ الهنداتِ. ونص على ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[(١)].

وتمثيل س في الصفة بـ«ليس» و«لا يكون» من قوله: «وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، وما أتاني رجلٌ لا يكون بِشرًا»، واستدلاله على أنهما يكونان وصفين بالتأنيث في قولهم: ما أتتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتتْني امرأةٌ ليست فلانةَ، وجعل ذلك بمنْزلة قولك «ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذلك» في موضع «قائلٌ ذلك» - مما يدلُّ على أنَّ الضمير يطابق في التثنية والجمع كما طابق في التأنيث.

وقد قال بعض أصحابنا: «لا تجوز الصفة إلا أن يكون الثاني بعدد الأول». يعني أنه إذا كان الأول جمعًا كان ما بعد ليس ولا يكون جمعًا، وكذلك في التثنية والإفراد، فتقول: ما قامَ رجالٌ ليسوا الزيدينَ، ولا يكونون الزيدينَ، وكذلك ما أشبهه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[(٢)]: «أجاز س أن تكون ليس ولا يكون صفة لما قبل، وزعم أنه قول الخليل، واستدلَّ على ذلك بقول بعضهم: ما

---

(١) شرح الجزولية ٢: ٢١٨ [مخطوط].

(٢) شرح الجمل ١: ٨٩٣.

أتتني امرأةٌ لا تكون فلانةَ. قال[1]: (فتأنيث تكون[2] دليل على أنه صفة). قال[3]: (لأنَّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكر؛ بدليل قولهم: أتينَني لا يكون فلانةَ، وليس فلانةَ، /يريد: لا يكون بعضُهن). وقياس هذا أن يقال: أتوني ليسوا زيدًا، ولا يكونون عمرًا، إلا أن يقول[4] قائل: إنما أجازوا ذلك حيث لم يظهر ضميره في اللفظ، وقد قاسوه ، وهو ظاهر» انتهى. [٤: ٧٣/أ]

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[5]: «ويجوز أن يكون الضمير الذي في ليس ولا يكون على حسب الذي تقدمهما، فلا يكونان إذ ذاك استثناءين، بل تكون واحدة منهما مع معموليها في موضع صفة للاسم المتقدم، نحو قولك: جاءني نساءٌ لَسْنَ الهنداتِ، وجاءني رجالٌ ليسوا الزيدينَ» انتهى.

وأما قولهم: قام القومُ إلا أن يكون زيدٌ، وما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيدٌ - فيجوز فيما بعد يكون الرفع والنصب، فالرفع على أنَّ «يكون» تامَّة، فرفعه على الفاعلية، هذا هو الظاهر والمنقول عن الجمهور.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها يجوز أن تكون ناقصة ، ويجوز أن تكون تامَّة ، قال في قولك : ما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيدٌ : إنما رفعت زيدًا يكونه ، وجعلت الخبر مضمرًا في يكون ، كأنك قلت : إلا أن يكونه زيدٌ . وإن شئت لم تجعل ليكون خبرًا ؛ لأنَّ كان قد تجيء ولا خبر لها ، نحو : كان الأمرُ ، وكان الرجلُ.

---

(١) يعني سيبويه، ولفظه: «فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه»، الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٢) د: لا يكون.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٤) إلا أن يقول .... وهو ظاهر: ليس في النص المحقق من شرح ابن الضائع، وقد سقطت منه صفحة كاملة، وهي التي تحمل الرقم ٩٨٤.

(٥) معناه في شرح الجمل ٢: ٢٦٢.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من تجويز أن تكون الناقصة، ويكون خبرها مضمرًا محذوفًا - لا يجيزه أصحابنا؛ لأنه لا يجوز عندهم حذف خبر كان ولا أخواها للعلة التي ذُكرت في باب كان[1]. قال س[2]: «فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب» انتهى.

والنصب جائز، قال س[3]: «وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر»، بمعنى أنه يضمر في يكون ضميرًا مفردًا مذكرًا، لا يبرز في تثنية ولا جمع، ولا يؤنث، كما لا يكون ذلك في «لا يكون» إذا استُثني بها، ويكون التقدير: إلا أنْ يكونَ هو - أي: بعضُهم - زيدًا.

وقال الأخفش: «وقد يقول بعض العرب: ما ضربني أحدٌ إلا أن يكون زيدًا، يضمر في يكون اسم الفاعل» انتهى. ويحتمل كلامه هذا أن يكون الفاعل الضمير العائد على أحد، ويحتمل أن يكون ضمير البعض المفهوم الذي في قولك: جاء القومُ لا يكون زيدًا.

فأمّا قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾[4] فقرئ بالرفع والنصب وتأنيث (تكون) ، والتأنيث ظاهر على قراءة الرفع. وأمّا مع نصب التجارة فالقياس لفظ التذكير؛ لأنّ المراعى البعض، وهو مذكر؛ ألا ترى أنّ الأول يكون مؤنثًا، والإضمار مذكر.

ولأنّ المتقدم هنا (الذين) - وهو مذكر - فزعم السيرافي[5] أنّ التأنيث على إضمار الأموال، أي: إلا أن تكون الأموالُ تجارةً، وحسّنه أنّه اللفظ المستعمل مع الرفع الذي هو أكثر كلام العرب.

---

(١) ذكرها في ٤: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢. قرأ عاصم نصبًا، وقرأ بقية السبعة بالرفع. السبعة ص ١٩٤.

(٥) شرح الكتاب ٩: ١٨.

وأداة الاستثناء في «إلا أن يكون» هي إلا، و«أن يكون» في موضع اسم منصوب في لغة أهل الحجاز؛ لأنَّ الكون غير المستثنى منه، والتقدير: ما جاءني أحدٌ إلا كونَ زيد، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا. وهو في لغة بني تميم مرفوع على البدل من أحد، وهو أقيس، وكذا قاله الأخفش في «الأوسط».

وقال بعض شيوخنا: «ينبغي أن تكون هنا تامّة حتى يكون المستثنى وجود زيد؛ لأنَّ وجود الشيء يعبر به /عن ذاته، بل هو ذاته في الحقيقة، فيكون قولهم إلا أن يكون زيد في تقدير: إلا كونَ زيد، أي: إلا وجودَه، أي: إلا زيدًا. ونظير التعبير بوجود الشيء عن ذاته في كلامهم قولهم: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، بالرفع، أي: ما أحسنَ كونَه، أي: وجودَه، ولا يُتصور أن تكون هنا تامّة إلا برفع الاسم الذي بعدها، فالرفع في التعجب وهنا هو الوجه» انتهى. [٤: ٧٣/ب]

وهو استثناء منقطع؛ لأنَّ كون زيد ليس من جنس الذوات. وقد رام بعض أصحابنا أن يجعله استثناءً متصلاً، فقال: «أن يكون: في موضع نصب بإلا، كأنك قلت: إلا كونَ زيد.

فإن قلت: ليس المعنى على استثناء كون زيد، وإنما المعنى على استثناء زيد.

فالجواب: أنه يُتصور على أن تكون أن وصلتها في موضع مصدر منصوب على الاستثناء، ويكون واقعًا موقع الاسم، وكأنك قلت: قام القومُ إلا الكائنَ زيدًا، والكائن زيدًا هو زيد، وساغ لأنْ وصلتها أن تقع موقع الاسم كما يسوغ ذلك في المصدر الذي هي بتقديره، ومن ذلك قول الشاعر[(١)]:

لَعَمْرُكَ ما الفِتيانُ أنْ تَنْبُتَ اللِّحَى ... ولكنَّما الفِتيانُ كُلُّ فَتًى نَدِي

فأوقع أنْ تَنبُتَ اللِّحى موقع النابِتِي اللِّحَى» انتهى.

---

(١) تقدم في ٤: ٣٤٩. وهو ملفق من بيتين، وقد بيَّنّا ذلك في الموضع السابق.

وهذا الذي ذهب إليه من كونه استثناء متصلاً لا يسوغ؛ لأنّ المشهور الأفصح هو رفع زيد بعد: إلا أن يكون، وإذا كان الأفصح ذلك، و«كان» كما قررنا تامة - فلا يمكن أن تتقدر أنْ والفعل في موضع مصدر، ويكون واقعًا موقع اسم الفاعل؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل، وهو لا يجوز؛ إذ التقدير: إلا الكائنَ زيدٍ، والكائن اسم فاعل من كان التامة، فلا يجوز أن يضاف إلى الفاعل.

وأمّا إذا نُصب زيد فينبغي أيضًا ألاّ يسوغ؛ لأنّ أنْ والفعل لا تجري مجرى المصدر في كل مكان، والمصدر أيضًا لا يجري مجرى اسم الفاعل بقياس، فلا يجرى المقدر به مجراه.

وأيضا فلا حجة في البيت الذي قد استشهد به؛ لأنه يحتمل أن يكون على حذف مضاف، التقدير: لَعَمرُك ما كمالُ الفتيانِ أنْ تَنبُتَ اللّحى، فأنْ تَنبُت اللحى باقٍ على وضعه، لا يراد به أنه يتقدر بالمصدر الموضوع موضع اسم الفاعل.

ص: فصل

يُستَثنَى بـ«غير»، فتجرّ المستثنى مُعرَبَةً بما له بعد «إلا»، ولا يجوز فتحُها مطلقًا لتضمُّن معنى «إلاّ»، خلافًا للفراء، بل قد تُفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبنيّ. واعتبارُ المعنى في المعطوف على المستثنى بها[1] جائز. ويساويها في الاستثناء المنقطع «بيدَ» مضافًا إلى أنّ وصلتها.

ش: تقدم أنّ غيرًا أصل في الوصف، وأنها محمولة في الاستثناء على إلا، كما حُملت إلا في الوصف عليها.

وقوله **مُعرَبَةً بما له** - أي: للمجرور بها - **بعد إلا**، فلِغَير من الإعراب ما للاسم بعد إلا من نصب واجب، أو جائزٍ يرجح على الإتباع، أو مرجَّحٍ الإتباع عليه، أو كونِه مفرَّغًا للعامل، فيكون في الإعراب على نحو طلبه، فجميع ما يُعرب به الاسم الواقع بعد إلا تُعرب به غير، فتقول: جاؤوني غيرَ زيدٍ، بنصبها، ويجوز الرفع على النعت للضمير على مذهب من يجيز ذلك، /أو على عطف البيان عند [٤: ٧٤/أ]
من تأول ما ورد من ذلك على أنه تابع عطف بيان.

فإن قلت: هل يجوز أن تكون غير بدلاً في الإيجاب؛ لأنه يجوز فيه تكرار العامل كما جاز أن تكون بدلاً في النفي في نحو: ما قام القومُ غيرُ زيد، لجواز تكرار العامل، وهو في النفي بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة؛ لأنّ غيرًا هي المستثنى منه، ولذلك قال س في أتاني القومُ غيرَ زيد: «فغيرٌ هم الذين جاؤوا»[2]، فليكن كذلك في الإيجاب؟

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ١٠٦: «وبـ«إلا»». وقوله «بها» سقط من ن، وفيها بدلاً منه: «وإلا».

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٣، وفيه «فغيرُهم ...»، وكذا في شرح السيرافي ٣: ق ١٢٣/أ.

فالجواب: أنَّ غيرًا إذا وقعت في الإيجاب الأولى بقاؤها على أصلها من الصفة، ولا تُجعل بدلاً، وإنما قيل في النفي إنها بدل لَمّا ضُمنت معنى إلا، وظهر منهم إعرابها إعراب الاسم الذي بعد إلا؛ ألا ترى كثرة النصب في الإيجاب وقِلّته في النفي، ولو كانت على أصلها لاستوى الإيجاب والنفي في ذلك.

وتقول: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، برفع غير، وهو أرجح من النصب. وما لزيدٍ عِلمٌ غيرَ ظَنٍّ، فتجيء فيه لغة الحجاز ولغة تميم. وما جاءني غيرُ زيدٍ، فيتعين أن يكون على حسب العامل.

وإذا انتصب غير على الاستثناء، نحو: قاموا غيرَ زيدٍ - ففي انتصابه خلاف:

ذهب أصحابنا إلى أنَّ انتصابها انتصاب الاسم الواقع منصوبًا بعد إلا، وأنَّ الناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وهذا موجود في غير.

وذهب السيرافيُّ[1] وأبو الحسن بن الباذش[2] إلى أنها منصوبة بالفعل السابق، وهي عند ابن الباذش مشبهة بالظرف المبهم، فكما يصل الفعل إليه بنفسه فكذلك يصل إلى غير بنفسه.

وهذا مردود بقولهم: القومُ إخوتُك غيرَ زيدٍ؛ إذ لا فعلَ ولا اسمًا جاريًا مجراه في الجملة السابقة.

وذهب أبو علي الفارسي في «التذكرة» إلى أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء، كما أنَّ ما عدا في نحو قاموا ما عدا زيدًا يتقدر بمصدر في موضع الحال، وفيها معنى الاستثناء. قال المصنف[3]: «وهو الظاهر من قول س في (باب

---

(١) الكتاب ٣: ق ١٢٣/ب [مخطوط].

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٣، وفيه مذهب الاثنين.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨.

غير) بعد تمثيله بأتاني القومُ غيرَ زيدٍ: (فغير[1] الذين جاؤوا، ولكن فيه معنى إلا)[2]، هذا نصه».

وقوله **ولا يجوز فتحها مطلقًا لتضَمُّن معنى إلا، خلافًا للفراء** قال المصنف في الشرح[3]: «أجاز الفراء بناء غير على الفتح عند تفريغ العامل، سواء أكان المضاف إليه معربًا أم مبنيًّا، نحو: ما جاء غيرَ زيدٍ، وما جاء[4] غيرَك، بالنصب، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، قال[5]: (بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها، تمّ الكلام قبلها أو لم يتمّ، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيرَك). وكأنَّ حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلا، وذلك عارض، فلا يُجعل وحده سببًا، بل إذا أضيفت غير إلى مبنيّ جاز بناؤها، صلَح موضعها لـ«إلا» أو لم يصلُح، لكن بناؤها إذا أضيفت إلى مبنيّ وصلَح موضعها لـ«إلا» أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنيّ ولم يصلُح موضعها لـ«إلا». فمثال الأول قول الشاعر[6]:

/لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ ... حَمامةٌ في سَحوقٍ ذاتِ أوقالِ [٤: ٧٤/ب]

السَّحوق: الشجرة العالية.

ومثال الثاني قول الشاعر[7]:

---

(١) الكتاب، والسيرافي ٣: ق ١٢٣/أ: «فغيرهم». وفي حاشية السيرافي أنه في نسخة أخرى: «فزيد غير الذين جاؤوا». وذكر السيرافيُّ في المتن وجود خلاف بين نسخ الكتاب في هذه المسألة. قلت: ولعل الصواب: «فغيرٌ هم الذين جاؤوا».

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٣ وشرحه للسيرافي ٣: ق ١٢٣/أ.

(٣) ٢: ٣١٢ - ٣١٣.

(٤) زيد هنا في شرح المصنف: أحد.

(٥) معاني القرآن ١: ٣٨٢.

(٦) تقدم في ١: ١٣٣.

(٧) شرح أبيات المغني ٣: ٣٩٨ - ٤٠٠ [٢٦٠].

لُذْ بِقَيسٍ حينَ يَأبى غَيرَهُ تُلفهِ بَحرًا مُفيضًا خَيرَهُ»

انتهى.

وظاهر قول الفراء جواز قولك: قامَ غيرَ زيدٍ، بالنصب؛ لأنه عَمَّم الحكم في قوله «نصبوها تمَّ الكلامُ قبلَها أو لم يَتِمّ»، ونِسبتُه ذلك إلى بني أسد وقضاعة تجعله مما اختصت به هاتان القبيلتان من بين العرب، وأمّا تمثيله بالمضاف إلى المبنيّ فلا يحصر الحكم العامّ فيه .

وقوله واعتبارُ المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرًا، وجاءني القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا ، فيجوز في المعطوف وجهان:

أحدهما: الجرّ عطفًا على المجرور بـ«غير»، وهو الأجود.

والثاني: أن يكون إعرابه على حسب إعراب «غير» نفسها، ولا يكون إذ ذاك معطوفًا على «غير» نفسها، قال س[1] - وحكاه عن الخليل ويونس -: «وذلك أنَّ غير زيد في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع، وشبَّهوه بقول الشاعر[2]:

.... فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا»

وظاهر كلام س أنه عطف على الموضع؛ لأنَّ غيرًا دخيلة في باب الاستثناء، والأصل في الاستثناء أن يكون بأداته التي هي إلا، فمتى استُثني بغيرها فليس ذلك بطريق التأصل، فالمستثنى بعد غير أصله أن يكون معمولاً لِما قبل إلا، فالمجوِّز[3]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤.

(٢) صدر البيت: «مُعاوِيَ، إنَّنا بَشَرٌ، فأسْجِحْ». وهو لعُقَيبة الأسدي. الكتاب ١: ٦٧، ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١ وسر صناعة الإعراب ص ١٣١ وفيه تخريجه وما قيل في نسبته. أسجح: أحسن وسهّل.

(٣) ك، ن: فالمجرور. د: فالمحرز. والتصويب من تمهيد القواعد ص ٢٢٢٢.

موجود، وهو طالب الرفع أو النصب، وإن كانت غيرٌ قد أضيفت إلى الاسم، فانجرّ، فنظير الجر بعدها نظير الجر في رُبَّ والباءِ في خبر ليس من حيث إنّ طالب الرفع أو النصب موجود؛ وهو رُبَّ وليس، وطالب الموضع في الاستثناء موجود، وهو تمام الجملة تفريغًا على الأصح المنصور، وجواز العطف هنا لا نعلم فيه خلافًا، وأنشدوا[1]:

لم يَبقَ غيرُ طَريدٍ غيرِ مُنفَلِتٍ ... ومُوثَقٍ في حِبالِ القِدِّ مَسلُوبِ

روي بخفض «وموثق» حملاً على لفظ طَريد، وبالرفع حملاً على المعنى.

وزعم الأستاذ أبو علي أنّ قول س في «ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو» بالرفع «إنه معطوف على الموضع»[2] لا يريد به أنّ زيدًا في «غيرُ زيد» موضعه رفع؛ لأنه لا عامل رفع هنا، فليس كقوله:

.... فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا

ألا ترى أنّ أصل الجبال هنا النصب، وعامله حاضر يطلب به، قال: «فإنما معناه أنه لمّا كان يجوز أن يقع في موضع «غيرُ زيد» «إلا زيدٌ» نُطق بـ«غيرُ زيد»، وتُوُهِّم إلا زيدٌ».

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي يظهر من كلام ابن عصفور؛ لأنه لم يصرح بأنه عطف على الموضع، بل قال: إنّ ذلك حمل على المعنى. قال: لأنّ /المعنى في جاءني القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا: جاءني القومُ إلا زيدًا وعمرًا، وفي ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وعمرٌو. [٤: ٧٥/أ]

وأمّا المصنف فقال في الشرح[3]: «وذلك أنّ غيرَ زيدٍ في موضع إلا زيد، وفي معناها، فحملوه على الموضع، كما قال:

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. الديوان ص ٥٢. وقد أنشده ابن عصفور في المقرب ١: ١٧٢.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٤.

(٣) ٢: ٣١٣.

.... فلَسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فلما كان في موضع إلا زيد كان معناه كمعناه، وحملوه على الموضع. والدليل على أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قلت إلا زيد أنك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو» انتهى.

ولا يجوز أن يكون المعطوف - وإن أُعرب إعراب غير - معطوفًا على «غير» نفسها مع إرادة هذا المعنى؛ لأنه يلزم إذ ذاك تشريك المعطوف مع غير في العامل، ويصير معنًى آخر غير ذلك المعنى، فإذا قلت: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، وجعلته معطوفًا على غير - كان المعنى: ما أتاني غيرُ زيدٍ وما أتاني عمرٌو، وهذا خلاف ذلك المعنى؛ لأنك إذا لحظت في «غير زيد» معنى «إلا زيد»، وعطفت مراعيًا لهذا المعنى - كان زيد وعمرو آتيين، وكأنك قلت: ما أتاني إلا زيدٌ وعمرٌو، فيلزم من إرادة هذا المعنى أن تتَنَزّل غير منْزلة إلا، ويُعرب عمرو بإعراب ما بعد إلا، وبإعراب ما بعد غير، ومراعاة ذلك في العطف تقتضي مراعاة ذلك في سائر التوابع، نحو النعت وعطف والبيان والتأكيد والبدل، فتقول على هذا: ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسِه، أو غيرُ زيدٍ العاقلِ، أو غيرُ زيدٍ أبي حفص، أو غيرُ زيدٍ أخيك، فالقياس يقتضي جواز هذا كله بالجر والرفع، ولم ينصُّوا إلا على العطف.

إلا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم، لأنه قال: «وأمّا المستثنى بغير - وهو الاسم الواقع بعدها - فلا يكون إلا مخفوضًا بالإضافة، وكذلك تابعه، نحو قولك: جاءني القوم غيرَ زيدٍ وعمرٍو. وقد يجوز في تابعه أن يكون إعرابه على حسب إعراب غير نفسها حملاً على المعنى، فتقول: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا، بنصب عمرو، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو، برفع عمرو» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أنه لا يراعى موضع مجرور غير إلا إذا كانت استثناءً لا صفة؛ لأنه قال: «واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز».

وفي البسيط: «وإذا كانت غير صفة جاز العطف على موضع الاسم بعدها، وذلك إذا كانت صفة في الموضع الذي تصح فيه إلا، تقول: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، فلك أن تحمل على المعنى فترفع؛ لأنَّ المعنى: ما جاء إلا زيدٌ، وكذلك: جاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا، نصبًا؛ لأنَّ المعنى: جاءني القومُ إلا زيدًا.

وأمّا إن كانت صفة فيما لا تصلح فيه إلا فلا موضع لها؛ لأنه تقدير تفريغ في الإيجاب.

وأمّا إذا كانت استثناء فيجوز الحمل على اللفظ والحمل على الموضع، وهو أقوى من الصفة؛ لأنَّ الأول حمل على المعنى، وهذا على اللفظ، وهذا ذكره س، واحتجَّ[1] على جوازه بأنه في معنى إلا.

وقال قوم: إنه خاصّ بالاستثناء، فلا يكون /في الصفة. والظاهر جوازه، ولا فرق بينهما في المعنى، أعني في الحمل على اللفظ والحمل على الموضع. [٤: ٧٥/ب]

ويجوز وجه آخر، وهو القطع على الابتداء كما كان في الاستثناء».

وإذا عطفت على المستثنى بإلا فلا يجوز في المعطوف إلا مشاركة ذلك الاسم في الإعراب؛ فإذا قلت قام القومُ إلا زيدًا وعمرًا فلا يجوز عمرٍو، بالخفض على تقدير: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو؛ لأنَّ زيدًا بعد إلا لا موضع له يخالف لفظه، بل لفظه وموضعه واحد.

وقد ذهب بعض النحويين - ومنهم ابن خروف - إلى إجازة ذلك، وحَمل عليه قول الشاعر[2]:

وما هاجَ هذا الشّوقَ إلا حَمامةٌ   تَغَنَّتْ على خَضْراءَ سُمرٍ قُيودُها

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤.

(٢) هو علي بن عَميرة الجرمي كما في سمط اللآلي ص ١٩. ونسب البيت في الأضداد لابن الأنباري ص ٢٤١ لبعض الأعراب. وهو بلا نسبة في الأمالي ١: ٥.

روي برفع سمر على لفظ حمامة، وبجره، قال: على معنى: وما هاج هذا الشوقَ غيرُ حمامةٍ سُمرٍ قُيودُها.

ومَن مَنع ذلك تأوَّل الجرَّ في سُمر على أنه خفض على الجوار، أو على أنَّ سُمرًا نعت لخضراء، والمراد بالقُيود عروق الشجرة، وقد حُكي ذلك لغة[1].

وفي الاستدلال بقوله «سُمرٍ قُيودُها» على أن يكون نعتًا لحمامة، على تقدير «إلا حمامةٌ» بـ«غيرُ حمامةٍ» - دليلٌ على إجراء النعت مجرى العطف؛ فعلى هذا يجوز أن يراعى المعنى في قولك: ما جاء غيرُ زيدٍ العاقلُ، برفع العاقل على معنى : ما جاء إلا زيدٌ العاقلُ، فلا تتقيد المسألة بالعطف كما قيَّدها المصنف وأكثر النحويين.

وإذا كانت غيرٌ استثناءً ففي العطف بعدها بـ«لا» خلافٌ:

فذهب أبو عبيدة[2] والأخفش وابن السراج[3] والزجاج وأبو علي والرماني إلى جواز ذلك، إمّا على تقدير زيادة لا، وإمّا على الحمل على المعنى؛ لأنَّ الاستثناء فيه معنى النفي، فإنَّ قولك جاءني القومُ إلا زيدًا معناه : جاءني القومُ لا زيدٌ، وهو هنا أولى لأنَّ غيرًا في أصلها تعطي النفي، ويدل عليه أنك تقول: أنت غيرُ القائمِ ولا القاعدِ.

وذهب الفراء[4] وثعلب إلى[5] أنه إذا كانت استثناء فلا يجوز العطف بعدها بـ«لا» كما لا يكون بعد إلا، فلا تقول: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ ولا عمروٍ، كما لا تقول: جاءني القومُ إلا زيدًا ولا عمرًا.

---

(١) سمط اللآلي ص ١٩.

(٢) مجاز القرآن ١: ٢٥.

(٣) مذهبه في الأصول ١: ٣٠٥ هو المنع.

(٤) معاني القرآن ١: ٨.

(٥) إلى: انفردت به د.

وأجاز النحويون: عندي غيرُ زيدٍ ولا عبدِ اللّه، ولم يجيزوا: عندي سِوى عبدِ اللّه ولا زيدٍ.

وأجاز بعضهم: أنت زيدًا غيرُ ضاربٍ، ولم يجيزوا: أنت زيدًا مثلُ ضاربٍ، لجعلهم غيرًا بمنْزلة لا.

مسألة: ما لي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا، بالنصب، وعمرٌو، بالرفع، فالنصب عطف على إلا زيدًا، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف لأنه تقدَّمه ما يدلُّ عليه، كأنه قال: وعمرٌو لي صديقٌ أيضًا، وحذفت لأنَّ معنى ما لي إلا زيدًا صديقٌ في معنى: زيدٌ صديقي، كما حذفت في: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو؛ لأنَّ معنى إنَّ زيدًا قائمٌ: زيدٌ قائمٌ، وهذا تخريج الخليل[1].

وقال غيره: إلا زيدًا كان يجوز فيه الرفع على أن يبدل منه صديق، كما جاز: ما لي إلا عمرٌو أحدٌ، وهو وضع العام موضع الخاص، /وقد كان لو وقع في [٤: ٧٦/أ] موضعه اختير فيه الرفع، فرفع الثاني حملاً عليه؛ ألا ترى أنَّ ما لي صديقٌ إلا زيدٌ كان يختار فيه الرفع، وهذا قد وقع موقعه، فرفعوه بالعطف على التوهم، ولا يجوز على هذا: ما لي صديقٌ إلا زيدًا وعمرٌو، ويعطف على زيد لأنه قد يرتفع؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنما سُمع الرفع في الآخر على هذه الصورة، وهو الفصل بينه وبين المستثنى الأول، فوجهت على ما ذكر.

وقوله ويساويها في الاستثناء المنقطع بَيدَ مضافًا إلى أنَّ وصِلَتها قال المصنف في الشرح[2]: «مثاله قول النبي ﷺ: (أنا أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضاد بَيدَ أنّي مِن

(١) ويونس. الكتاب ٢: ٣٣٨.

(٢) ٢: ٣١٤.

قُريش، واستُرضِعتُ في بَني سَعد)[1] » انتهى. وكون «بَيد» بمعنى «غير»[2] كما ذكر هو المشهور.

وذهب الأُمويُّ[3] إلى أنَّ معنى «بَيدَ»: «على»، وأورد الحديث المذكور.

وقال في البديع[4]: «وأمّا بَيدَ فأكثر ما تُستعمل مع أنَّ، تقول: ذهب الناسُ بَيدَ أنّي لم أذهب، ومعناها معنى غير، وقد تكون بمعنى على، وقد تُبدل من بائها ميم».

ص: ويساويها مطلقًا سِوى، وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا، وبوقوعه صلةً دون شيء قبله، والأصحُّ عدمُ ظرفيَّتِه ولزومِه النصبَ. وقد تُضَمُّ سينُه، وقد تُفتَحُ، فيُمَدُّ.

ش: يعني بقوله «ويساويها» أي: يساوي غيرًا، ويعني بقوله «مطلقًا» أي: في الاستثناء المتصل، والاستثناء المنقطع، والوصف بها، فتقول: قام القومُ سِوى زيدٍ، قال[5]:

كُلُّ سَعيٍ سِوى الذي يُورِثُ الفَو ... زَ فعُقْباهُ حَسرةٌ وخَسارُ

وتقول: ما في الدار أحدٌ سِوى حمارٍ، وقال[6]:

---

(١) الحديث في الفائق ١: ١٤١ والنهاية ١: ١٧١ ومجالس ثعلب ص ١١. قال ابن كثير: «لا أصل له». تفسير ابن كثير ١: ١٤٣. وقال السخاوي: «معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قاله ابن كثير». المقاصد الحسنة ص ١٦٧.

(٢) مجالس ثعلب ص ١١.

(٣) أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبان، ذكره الزبيدي في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين، وقال: روى عنه أبو عبيد وغيره. بغية الوعاة ٢: ٤٣.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ٢٢٠.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣١٤.

(٦) تقدم البيت في ص ٢٣٠.

لم أُلْفِ في الدار ذا نُطقٍ سِوى طَلَلٍ ....

وتقول: جاءني رجلٌ سِوى زيدٍ، قال[1]:

أصابَهُمُ بَلاءٌ كانَ فيهِمْ سِوى ما قد أصابَ بَنِي النَّضيرِ

قال المصنف في الشرح[2]: «وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعة وناصبة [وخافضة][3] في نظم ونثر» انتهى. وسنورد ما أورده المصنف في ذلك والخلاف فيه قريبًا[4]، إن شاء اللّه.

وقوله **ويَنفرد بلزوم الإضافة لفظًا، وبوقوعه صلةً دون شيء قبله** أي: وينفرد سِوى عن غير بلزوم الإضافة لفظًا، يعني أنها لَمّا ساوتها فيما ذكر من الاستثناء المتصل والمنفصل والوصف وتأثير العوامل انفردت عنها بأنها لازمة الإضافة لفظًا دون معنًى، وسيأتي ذلك إن شاء اللّه.

ولا يُعترض على سوى بقوله تعالى ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[5]، فإنها هنا قد استعملت بلا إضافة لأنها مغايرة لها في المعنى، إذ هي هنا بمعنى مُستَوٍ، فـ«سوى» لفظ مشترك.

وأمّا وقوعه صلة فتقول: مررتُ بالذي سِواك، فتصل به الموصول في فصيح الكلام، وسنذكر علة ذلك، /ولا تصله بـ«غيرك»، لو قلت «جاءني الذي غيرك» لم [٤: ٧٦/ب]
يجز فصيحًا إلا عند الكوفيين.

وقوله **والأصحُّ عدمُ ظرفيته ولزومِه النصب** يعني أنه لا يكون ظرفًا البتة، ولا يُلتزم فيه النصب، يعني أنه مرادف لـ«غير» أبدًا، فكما أنَّ غيرًا لا تكون ظرفًا، ولا يُلتزم فيها النصب، فكذلك سِوى.

---

(١) هو حسان بن ثابت. الديوان ١: ٣٢٨.

(٢) ٢: ٣١٤.

(٣) وخافضة: تتمة من شرح المصنف.

(٤) يأتي ذلك في ص ٣٥٢ - ٣٦١.

(٥) سورة طه: الآية ٥٨.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنّ الأصحَّ عدم ظرفية سوى لا نعلم له سلفًا في ذلك إلا الزَّجّاجيّ، فإنّ شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع نقل عنه أنها أسماء غير ظروف[1] كغير، قال[2]: «وإنما غلطه في ذلك أنها ليست أمكنة». والمشهور بل المنقول أنّ سوى ظرف.

وإنما الخلاف[3] فيه أهو متصرف أو غير متصرف، بمعنى أنه يستعمل ظرفًا وغير ظرف:

فذهب س[4] والفراء وأكثر النحويين[5] إلى أنه لازم الظرفية.

وذهب بعضهم - ومنهم الرماني والعكبري[6] - إلى أنه ظرف متمكن ، أي: يُستعمل ظرفًا كثيرًا وغير ظرف قليلاً.

فعلى المذهب الأول لا يجوز أن يُفَرَّغ العامل لها كغير لأنها ظرف غير متمكن.

وعلى المذهب الثاني يجوز، وحكاه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع عن ابن عصفور، قال[7]: «وزعم ابن عصفور[8] أنّ سوى ظرف متمكن، ورَدَّ على أبي

---

(١) يقصد سوى بلغاتها، كما يدل عليه نص ابن الضائع التالي. وفي شرح ابن الضائع المحقق ١: ٩٧٥ وتمهيد القواعد ص ٢٢٣٠ والارتشاف ص ١٥٤٦: «اسم غير ظرف». وما في التذييل موافق لِما في مخطوطة شرح ابن الضائع ١: ق ٢١٦/ب، ففيها ما نصه: «وهي عند أبي القاسم كغير أسماء غير ظروف»؛ لأنه كان يتحدث على سوى بلغاتها.

(٢) شرح الجمل ١: ٩٧٥.

(٣) الإنصاف ص ٢٩٤ - ٢٩٨ [٣٩].

(٤) الكتاب ١: ٣١ - ٣٢، ٤٠٧ - ٤٠٨، ٢: ٣٥٠.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٦) اللباب ١: ٣٠٩ وإعراب لامية الشنفرى ص ٥٨.

(٧) شرح الجمل ١: ٩٣٢ [رسالة].

(٨) شرح الجمل ٢: ٢٥٩ والمقرب ١: ١٧٢. وليس فيهما رده على الفارسي.

عليّ الفارسي لأنه سَوّى بينها وبين الممدودة[1]، وقد زعم س أنّ الممدودة غير متمكنة، فزعم ابن عصفور أنّ الأصل في الظروف التمكن، فلا يجوز أن يقال في شيء منها غير متمكن إلا بثبت، وقد أثبت س أنّ الممدودة غير متمكنة، و لم ينصّ في المقصورة على ذلك، فالأولى أن تُحمل على الأصل».

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن[2]: «وليت شعري! ما الفرق بين النص من س على أنّ المقصورة متمكنة والنص على ذلك من أبي علي؟ فإن كان النص من س محمولاً على أنه عن العرب فكذلك يكون عن أبي علي.

فإن قال: س باشر العرب، فيُحمل كلامه على النقل، وليس كذلك أبو علي.

قلت: هما مستويان في النفي؛ فإنّ س إذا نفى تمكُّن سواء الممدودة فنحمله على الاستقراء، أي: لم يسمعها من كلامهم إلا كذا ظرفًا، وأي فرق بين س وأبي علي في ذلك؟ فكلام العرب مرويّ موجود، فنقول: يمكن لكل متأخر أن يتتبعه ويستقريه. وأيضًا فكلامُ أبي علي إذا أطلقه كذا فقال ليس بمتمكن إنما يُحمل على ما قد ثبت عنده - ولا بُدَّ - إمّا من استقراء كلام العرب أو من النقل من كلام الأئمة.

ثم إذا كانت سِوى في معنًى سَواءِ الممدودة فالقياس أن يكون حكمهما واحدًا، فاللفظان المتفقان ينبغي - ولا بُدَّ - أن تكون أحكامهما متفقة، لا سيما والظرفية فيهما ليست متمكنة» انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن شيخنا.

ولا أدري مِن أي موضع نقل هذا الاختيار عن ابن عصفور، والذي نص عليه ابن عصفور في غير ما تصنيف له موافقة الجمهور مِن أنّ سِوى ظرف غير

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٠٩.

(٢) شرح الجمل ١: ٩٣٢ - ٩٣٣.

متمكن، قال ابن عصفور: «ولم يتصرف سِوى وسَواءٌ لأنهما بمعنى مكانَك الذي يدخله معنى عِوضَك وبَدَلَك؛ ألا ترى أنك إذا قلت (مررت برجلٍ سِواك) فمعناه: مررتُ /برجلٍ مَكانَك، أي: عِوَضَك وبَدَلَك، ومكانٌ إذا أريد به هذا المعنى لا يتصرف، فكذلك ما هو في معناه. وسبب ذلك أنَّ مَكانك بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأنَّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه ومُستَقَرُّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية». [٤: ٧٧/أ]

وقال: سِوًى وسَواءٌ لا يُرفعان، لا يقال: قامَ سِوى زيدٍ، ولا: قام سَواءُ زيدٍ، ولا ينتصبان على غير الظرفية إلا أن يجيء شيء من ذلك في ضرورة شعر.

وقال أيضًا[1]: «سِوى وسُوى وسَواءٌ بمنْزلةِ غَيرٍ في المعنى، إلا أنه يكون أبدًا في موضع نصب على الظرف، فإذا قلت: قام القومُ سِواك وسُواك وسَواءَك فكأنك قلت: القومُ مكانَك وبَدَلَك.

ولا تُستَعمل بعد عامل مُفَرَّغ، فلا تقول: ما قام سِواك، كما تقول: ما قام غيرُك، وكذلك لا تقول: ما ضربتُ سِواك، ولا: ما مررتُ بِسواك، كما تقول: ما ضربت غيرَك، وما مررت بغيرك؛ لأنها لزمت الظرفية».

وقال المصنف في الشرح ناصرًا لمذهبه الذي اختاره[2]: «وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعة وناصبة وخافضة في نثر ونظم، كقولِ النبي ﷺ: (دعوتُ ربي ألاّ يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدُوًّا مِن سِوى أنفسِهم)[3]، وقوله: (ما أنتم في سِواكُم مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعرةِ البَيضاءِ في جِلدِ الثَّورِ الأسودِ، أو كالشَّعرةِ السَّوداءِ

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٥٩.

(٢) ٢: ٣١٤ - ٣١٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٢١٥.

في جلدِ الثورِ الأبيضِ)[1]، وكقول بعض العرب: أتاني سواؤُك[2]، نقله الفراء، ومن أمثلته: أتيتُ سواك، وكقول أبي دُواد[3]:

وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكذُوبُ

وكقول الآخر[4]:

أَأَترُكُ ليلى ليسَ بَينِي وبَينَها سِوَى لَيلةٍ، إنِّي إذًا لَصَبُورُ

وكقول الآخر[5]:

لَدَيكَ كَفيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشقَى

وكقول الآخر[6]:

وإذا تُباعُ كَرِيمَةٌ أو تُشتَرَى فَسِواكَ بائعُها ، وأنتَ المُشتَرِي

وكقول الآخر[7]:

ذِكرُكَ اللَّهَ عِندَ ذِكرِ سِواهُ صارِفٌ عَن فُؤادِكَ الغَفَلاتِ

وكقول الآخر[8]:

فلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فأمسَى وَهْوَ عُريانُ
ولَم يَبقَ سِوى العُدوا نِ دِنّاهُمْ كَما دانُوا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠١.

(٢) ك، ن، د: سواك.

(٣) الديوان ص ٢٩٤.

(٤) هو مجنون ليلى أو عمر بن أبي ربيعة أو أبو دهبل الجمحي. ديوان المجنون ص ١٠٨ [تحقيق عبد الستار فراج]، وفيه تخريجه.

(٥) البيت في شرح المصنف ٢: ٣١٥ ومنهج السالك ص ١٧٢ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٥.

(٦) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى. الحماسة ٢: ٣٧٧ [٧٩٦].

(٧) البيت في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ومنهج السالك ص ١٧٢.

(٨) هو الفِنْد الزِّمَّانيّ. الحماسة ١: ٦٠ [٢]. صرَّح الشر: انكشف. ودِنّاهم: جزيناهم.

وكقول الآخر[1]:

وقال نساءٌ: لو قُتِلتَ لَساءَنا ... سِواكُنَّ ذو الشَّجوِ الذي أنا فاجِعُ

وكقول الآخر[2]:

فقلتُ لهم: بَنِي ذُبيانَ عُودُوا ... كما كانتْ أَوائِلُكُمْ تَعُودُ

على المَولَى بألاّ تَخذلُوهُ ... فإنَّ أخا سَوائِكُمُ الوَحيدُ

وجعل س سِوى ظرفًا غير متصرف، فقال في باب ما يحتمل الشعر مما لا يحتمل في غيره[3]: (وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرَّار العجلي[4]:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ ... إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سَوائنا)

ثم قال[5]: (فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَواء معنى غير).

قلت: قد صرَّح س بأنَّ معنى /سَواء معنى غير، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير؛ فإنَّ الظرف في العرف ما ضُمِّنَ معنى في مِن أسماء الزمان والمكان، وسِوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفًا، ولو سُلِّمَ كونه ظرفًا لم نُسَلِّم لزومَ الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثرًا ونظمًا. [٤: ٧٧/ب]

فإنْ تُعُلِّق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيتُ الذي سِواك، فوصلوا الموصول بِسواك كما وصلوه بـ(عندك) ونحوه من الظروف - فالجواب أنْ يقال: لا

---

(١) قيس بن عيزارة الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٩٢. وهذا البيت والبيتان التاليان ليسا في شرح المصنف.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكتاب ١: ٣١.

(٤) الكتاب ١: ٣١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٢٤ وللأعلم ص ٦٨. وصف نادي قومه ومتحدَّثهم بالتوقير والتعظيم.

(٥) الكتاب ١: ٣٢.

يَلزم من معاملته مُعاملةَ الظرف كونه ظرفًا؛ فإنّ حرف الجر يُعامَل معاملة الظرف، ولم يكن بذلك ظرفًا، وإن سُمّي ظرفًا فمجاز. وإن أُطلق على سِوى ظرف إطلاقًا مجازيًا لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفًا بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقّ.

فإن قيل: فَلِمَ استُجيزَ الوصل بـ«سِوى»، ولم يُستَجَز بـ«غير»، وهما بمعنًى واحد؟

فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أنّ هذا في النوادر كنصب غُدْوة بعد لَدُنْ، وكإضافة ذي إلى تَسْلَمُ في قولهم: اذهبْ بِذي تَسْلَمُ[1].

والثاني: أنّ «سِوى» لازمة الإضافة لفظًا ومعنًى، فشُبِّهَ بـ«عِند» و«لَدَى» في ذلك مع كثرة الاستعمال، فعُومل في الوصل به معاملتهما، ولم تُعامَل «غير» هذه المعاملة لأنها قد تنفكُّ عن الإضافة لفظًا.

فإن قيل: فما موضع «سِوى» من الإعراب بعد الموصول؟

قلت: يحتمل أن يكون موضعه رفعًا على أنه خبر مبتدأ مضمر، ويحتمل أن يكون موضعه نصبًا على أنه حال، وقبله «ثَبتَ» مضمرًا، كما أُضمر قبل أنّ في قولهم: لا أفعلُ ذلك ما أنّ حِراءً مَكانَه[2]. ويُقوّي هذا الوجه قولُ مَن قال: رأيتُ الذي سَواءَك. ونظيره أيضًا قولهم: كلُّ شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذِكرَهُنَّ[3]. ولنا أن نجعل سَواءَك بعد الموصول خبر مبتدأ مضمر على أن يكون مبنيًّا لإبهامه وإضافته إلى مبنيّ، كما فُعل ذلك بـ«غير» في قوله[4]:

(١) تقدم في ٣: ٥١.

(٢) تقدم في ٣: ١٧٢.

(٣) تقدم في ص ٣٢٨.

(٤) تقدم البيت في ص ٣٤٤.

لُذْ بِقَيسٍ حينَ يَأبى غَيرَهُ تُلفِهِ بَحرًا مُفيضًا خَيرَهُ»

انتهى كلام المصنف في الشرح.

وإنما كَثَّرَ الشواهد على زعمه لأنه ذهب مذهبًا قلَّ أن يُتَّبع عليه؛ لأنَّ مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته ، وهي عندهم منصوبة على الظرف، ولا حجة فيما كَثَّرَ به من الشواهد؛ لأنها كلُّها جاءت في الشعر، وهو محل ضرورة، و لم يجئ شيء منه في الكلام.

وأمَّا ما جاء في الحديث فقد تكلَّمنا معه في ذلك، وبيَّنَّا أنَّ النحاة لم يستدلوا بما ورد في الحديث على إثبات القواعد النحوية، وبيَّنَّا العلة في ذلك.

وأمّا رواية الفراء «أتاني سَواؤك» فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وناهيك أنَّ س حكى[1] أنَّ سَواءك لا يجري في الكلام إلا ظرفًا، وأنشد بيت المرَّار على أنه ضرورة، وكذلك عجز بيت الأعشى، وصدرُه[2]:

تَجانَفُ عَنْ أهلِ اليَمامةِ ناقَتِي وما قَصَدَتْ مِن أهلِها لِسَوائكا

[٤: ٧٨/أ] /وأمّا كلامه في تخريج «سِوى» إذا كانت[3] وصلاً للموصول فهو في غاية التكلف ومخالف لكلام الناس.

وذكر في البسيط أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنهما - يعني سِوى وسَواء - قد يكونان اسمين بمنْزلة غير، واحتجُّوا بقولِه:

ولم يَبقَ سِوى العُدوا نِ ....

وقولِه:

---

(١) الكتاب ١: ٣١ - ٣٢، ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) ديوانه ص ١٣٩ والكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨ وإيضاح الشعر ص ٤٩٢. تجانف: تميل وتنحرف.

(٣) ك، ن، س: كان.

.... وما قَصَدَتْ مِن أهلِها لِسَوائكا

وقوله:

.... مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكذُوبُ

وقالوا في الكلام: أتاني سَواؤك، أي: غيرك. وقال البصريون: هذا من الشاذ.

وأمّا «سَواءٌ» من قوله ﴿فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾[1]، وقولهم «مررتُ برجل سَواءٍ والعدمُ»، وسواءٌ عليَّ أقُمتَ أم قَعدتَ، و﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[2]، و[3]:

.... في سَواءِ القَبرِ مَلحُودُ

وقوله ﴿مَكَانٗا سُوًى﴾[4] - فهما اسمان لا ظرفان اتفاقًا.

وقال بعضهم: «الفرق بين (سِوى) و(غير) أنَّ غيرًا تضاف إلى المعرفة والنكرة، وسِوى لا تضاف إلا إلى المعرفة» انتهى.

وما ذكر هذا القائل من أنَّ «سِوى» لا تضاف إلا إلى المعرفة فقد تقدم إنشادنا[5]:

.... سِوى طَلَلٍ ....

و[6]:

.... سِوَى لَيلةٍ ....

وهما نكرتان.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٥٨.

(٢) سورة الصافات: الآية ٥٥. والذي في المخطوطات: (فألقوه في سواء الجحيم)، وليس في القرآن الكريم آية بهذا اللفظ.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سورة طه: الآية ٥٨.

(٥) تقدم البيت في ص ٢٣٠، ٣٥١ ٤٦.

(٦) تقدم البيت في ص ٣٥٥.

وقوله وقد تُضم سينُه، وقد تُفتح فيُمَدّ المعنى أنّ سِوى الواقعة في الاستثناء تُضم سينه، فيقال: قام القوم سُوى زيدٍ، وقد تُفتَح فيُمَدّ، فيقال: قام القومُ سَواءَ زيدٍ، وروى ضمَّ السين والقصر الأخفشُ، وروى فتح السين والمدّ س[1]، ولم يذكر فيما يُستثنى به منهن إلا سِوى المقصورة المكسورة السين[2]، وظاهر كلام الأخفش أنه يُستثنى بالثلاثة. وذكر ابن الخَبّاز المَوصِليّ في «شرح ألفية ابن مُعْطٍ» لغة رابعة، وهي كسر السين مع المدّ.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: «الصحيح أنّ جميعها - يعني سِوى وسُوى وسَواء - منتصب على الظرف، ولم يُشرب منها معنى الاستثناء إلا سِوى المكسورة السين، فإن استُثني بما عداها فبالقياس عليها» انتهى. ولذلك لم يمثل س إلا بـ«سِوى» المكسورة السين، قال س[3] في الاستثناء في باب لا يكون وليس: «وأمّا أتاني القومُ سِواك فزعم الخليل - رحمه الله - أنّ هذا كقولك: أتاني القومُ مَكانَك، إلا أنّ في سِواك معنى الاستثناء».

وقال غير س: سِوى وسُوى لا يحكم على موضعهما إلا بالنصب؛ لأنهما ظرفان بمنزلة بَدَلك ومَوْضعك، ومتى مددت ظهر الإعراب، إلا أنه لا يكون إلا نصبًا ، نحو: قام القومُ سَواءَك، وما مررتُ بأحدٍ سَواءَك، ولا يُجَرّ إلا في الشعر.

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القَيرواني أنّ سَواء مبنية على الفتح. وكأنه لّما رأى قولهم: قام القومُ سَواءَك، وما مررتُ بأحدٍ سَواءَك، يُلتزم في همزة سَواءِ الفتح، ولم تتغير تغيُّر غير بوجوه الإعراب، وهي في هذه المواضع بمعنى غير - ادَّعى أنها مبنية.

---

(١) الكتاب ١: ٣١ - ٣٢، ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٠.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٠.

و«سَواءٌ» المعربة إنما هي بمعنى مُستوٍ، نحو قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1]، أو بمعنى وَسَط، نحو قوله تعالى ﴿فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[2]، أو بمعنى حِذاء، نحو قولهم: زيدٌ سَواءَ عمرٍو، أي: حِذاءَ عمرٍو.

ولِما ذكره عبد الدائم وجهٌ من القياس، وهو أنَّ /سَواءً بُنيت لتضمُّنها معنى الحرف - وهو إلا - مع قلَّة تصرفها؛ ألا ترى أنها لا يُبتدأ بها، ولا تكون مفعولاً صريحًا، ولا تُجَرُّ إلا في الشعر ضرورة، بخلاف غير، فإنها يكون فيها ذلك. ويَلزم عبدَ الدائم أن يقول ذلك في سِوى وسُوى، أو يُبدي فرقًا بين هذين وسَواء. [٤: ٧٨/ب]

والصحيح أنَّ الفتحة في سَواء هي فتحة إعراب، وهي ظرف ملتزم فيها الظرفية إلا في الشعر.

ص: وقد يقال: «ليس إلا»، و«ليس غيرُ»، و«غيرَ» إذا فُهم المعنى، وقد يُنوَّن، وقد يقال: «ليس غيرُه»، و«ليس غيرَه»، و«لم يكنْ غيرُه» و«غيرَه» وِفاقًا للأخفش.

ش: يجوز حذف ما بعد «إلا» وبعد «غير»، وذلك بعد ليس خاصة، تقول: جاءني زيدٌ ليس إلا، وليس غير، أي: ليس الجائيَ إلا هو، أو غيره.

وتقول: قبضتُ عشرةً ليس إلا، وليس غيرُ وغيرَ، فالأول على تقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، والثاني على تقدير: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك.

وليس قولهم «جاءني زيدٌ ليس إلا، وليس غير» استثناءً من الأول؛ لأنه يكون تابعًا لِما ليس متبعضًا كالشخص، ولأنَّ ما بعد ليس هو الأول كيف كان.

(١) سورة البقرة: الآية ٦.

(٢) سورة الصافات: الآية ٥٥.

وقدَّر س[1] في «ليس غيرُ» الخبر محذوفًا، و«غير» هو الاسم، أي: ليس غيرُ ذلك جاءني.

وجوَّز الأخفش أن يكون المحذوف الاسم، فيكون «غير» الخبر، لكنه مبنيّ، كذا نقل في «البسيط».

وذكر ابن خروف أنَّ قول س «ليس غير» في «باب مجاري أواخر الكلم من العربية»[2] رُوي بفتح الراء وضمها، والأخفش يجعلها معربة في الحالين، ونُزع التنوين للإضافة، والمضاف إليه ثابت في التقدير.

وكذا قال في «الإفصاح»، قال: قال أبو الحسن[3]: ليس غيرُ: غيرُ اسم ليس، وحذفوا التنوين لاعتقاد الإضافة، والخبر محذوف للاختصار، والمعنى: ليس غيرُ ذلك موجودًا. ورُوي فيه «ليس غيرَ» بالنصب، قال: وهو خبر ليس على ذلك التقدير. وذكر أنَّ بعض العرب ينوِّن غيرًا مرفوعةً ومنصوبةً لأنه في اللفظ غير مضاف.

وذهب الجرميُّ[4] والمبرد[5] وأكثر المتأخرين إلى أنَّ قولك «ليس غيرُ» الضمة فيه حركة بناء، وحكاه صاحب البسيط عن س. وكان البناء على الضم للقطع عن الإضافة، وتكون مبنيَّة سواء أكانت اسمَ ليس أم خبرها تشبيهًا بقَبْل وبعْدُ في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. وإن شئت قلتَ: ضُمِّنتْ معنَى إلا؛ لأنَّ العرب تقول في هذا الموضع : ليس إلا.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٢) الكتاب ١: ١٥، قال: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غير».

(٣) يعني الأخفش. شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٠.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١١.

(٥) المقتضب ٤: ٤٢٩.

ويُستَدَلُّ للإعراب بتنوينها؛ لأنه إمّا أن يكون للصرف أو للعوض من المضاف إليه، وأيًّا ما كان لزم كون ما فيه معربًا؛ لأنَّ تنوين الصرف لا يلحق مبنيًّا، وتنوين العوض يبقي ما دخله على حاله السابق من إعراب، نحو كلّ وبعض، أو من بناء، نحو حينَئذٍ.

وتجوز إضافة غير، فيُرفع أو يُنصب، فيقال: ليس غيرُه، فتقول في تقدير الرفع: ليس الجائيَ غيرُه، وفي تقدير النصب: ليس الجائي غيرَه. وهذا التقدير يصح في «ليس إلا»، أي: ليس الأمرُ إلا ذاك، أو ليس الأمرَ إلا ذاك، فتَحذف الاسم أو الخبر، وتقدره على ما يليق بالمعنى، والأجود التصريح مع «غير» بالمضاف إليه، فقولك قبضتُ عشرةً ليس غيرُها، أو ليس غيرَها، أجود من ليس غيرُ أو غيرَ.

واختُلف /في الحذف، هل يجوز مع «لم يكن»: [٤: ٧٩/أ]

فأجاز ذلك الأخفش[١]، فأجاز أن تقول: لم يكن غيرُه أو غيرَه، فتحذف الاسم أو الخبر مع «غيره» مضافةً كحذفهما مع ليس. ووافقه على ذلك المصنف.

وزعم السيرافيُّ[٢] أنَّ هذا الحذف لا يجوز مع «لم يكن»؛ لأنَّ حذف الاسم أو الخبر في «ليس» القياس فيه ألاَّ يجوز؛ لأنها من باب كان، والأصل في كان وأخواتها ألاَّ يجوز فيها حذف الاسم ولا حذف الخبر لعلّة ذُكرت في باب كان[٣]، فلا ينبغي أن يقاس على ما شذَّ من ذلك في قولهم: ليس إلا، وليس غير.

ص: والمذكور بعد «لا سيّما» منبّه على أولويَّته بالحكم لا مستثنًى، فإن جُرَّ فبالإضافة، و«ما» زائدة، وإن رُفع فخبرُ مبتدأ محذوف، و«ما» بمعنى الذي. وقد توصل بظرف أو جملة فعلية، وقد يقال «لا سِيَما» بالتخفيف، ولا سَواءَ ما.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٠.

(٢) شرح الكتاب ٩: ١٠.

(٣) ٤: ٢٥١ - ٢٥٢.

ش: أدوات الاستثناء المتفق عليها والمختلف فيها[1]: إلا، وغير، وسِوى، وعَدا، وخَلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وسُوى بضم السين، وسَواء بالمدّ وفتح السين وكسرها، وما النافية، وبَيدَ، وإلا أن يكون، وتقدم الكلام على هذه. ولا سيَّما، وبَلْهَ، ولَمَّا، وفي كلام بعض الفقهاء الحنفيِّين ما يدلُّ على أنَّ «دون» من أدوات الاستثناء، ونحن نتكلم على هذه الأربعة، فنقول:

أما «لا سيَّما» فعدَّها الكوفيون وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي علي والنحاس، ومن أصحابنا أبو جعفر بن مضاءٍ صاحب كتاب «المشرق» وغيرُه من أدوات الاستثناء.

ووجه ذكرها في أدوات الاستثناء أنك إذا قلت قام القوم لا سِيَّما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

والصحيح أنَّ «لا سِيَّما» لا تُعدّ من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يُخرجه عن أن يكون قائمًا، ولذلك لم يذكرها س إلا في باب النفي، ودخول الواو عليها يمنع أن تكون من أدوات الاستثناء. ويدلُّ على بطلان كونها أداة استثناء عدم صلاحية «إلا» مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فإنه تصلح إلا مكانها، وهذا واضح من دلالتها.

وقال ابن هشام: لَمَّا كان ما بعدها بعضًا مما قبلها وخارجًا عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، وأقرب ما يشبه به قول النابغة[2]:

فتًى كَمَلَتْ أخلاقُه غيرَ أنهُ جَوادٌ، فما يُبقي مِنَ المالِ باقِيا

---

(١) الذي في المخطوطات: المتفق عليه والمختلف فيه.

(٢) هو النابغة الجعدي، وقد تقدم البيت في ص ١٧١.

لأنَّ كونه جوادًا خيرٌ، لكن زاد في هذا الخير على خيره بما هو خير.

وقوله **فإنْ جُرَّ فبالإضافة، و«ما» زائدة** يعني: إذا قلت «لا سيَّما زيدٍ» فمعناه[1]: لا مِثلَ زيدٍ، وزيادة «ما» بين المضاف والمضاف إليه مسموعة من كلام العرب، وإن لم تطرد زيادتها بين كل مضاف ومضاف إليه، وهي في هذا المكان من المسموع عن العرب. ويجوز حذف ما، فتقول: /ولا سيَّ زيدٍ، نصَّ عليه س[2]. [٤: ٧٩/ب]

وقال ابن هشام في «شرح الإيضاح» عن س: إنه زعم أنَّ ما زائدة لازمة لا تحذف. كأنه وقف على أول كلام س فيها، ولم يطالع آخره، فإنَّ س زعم أنَّ ما يجوز حذفها، قال س[3]: «وإن حذفتَ ما ومِنْ فعربي جيِّد». يريد «ما» مِن لا سيَّما زيدٍ، و«مِن» مِنْ كائن.

وزعم الأستاذ أبو علي[4] أنَّ الخفض ضعيف لزيادة ما، قال[5]: «لأنه ليس من مواضع زيادتها».

وما ذهب إليه ليس بجيد؛ لأنَّ هذا مما علم زيادة «ما» فيه بالسماع فصيحًا، فكما نقول تطرد زيادة ما بعد إذا كذلك نقول تطرد زيادة ما في لا سيَّما زيدٍ. و«لا» عاملة النصبَ في سيَّ، وخبرها محذوف لفهم المعنى، والتقدير: لا مِثلَ قيامِ زيدٍ قيامٌ لهم. وإنما قدَّرنا الخبر نكرة لأنَّ «لا» لا تعمل في المعارف، وإنما عملت في سيَّ زيدٍ لأنَّ سِيًّا بمعنى مِثلٍ، فهي لا تتعرف بما تضاف إليه.

وزعم أبو علي في «الهِيتِيَّات»[6] أنَّ قولك قام القومُ لا سِيَّما زيدٍ ليست «لا» عاملةً النصبَ في سِيَّ، بل سِيَّ منصوب على الحال من الجملة السابقة، ولم

---

(١) ك، د، س: فمعنى.

(٢) الكتاب ٢: ١٧١.

(٣) الكتاب ٢: ١٧١.

(٤) التوطئة ص ٣١١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٧ [رسالة].

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٧ [رسالة].

(٦) الهيتيَّات: مسائل لأبي علي الفارسي أملاها في «هِيت»، وهي بلدة على الفرات.

تتكرر «لا» وإن كان قياسها أن تتكرر، وذلك كما تقول: جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا، وكأنه قال: قام القومُ غيرَ مُماثلينَ زيدًا في القيام.

وما ذهب إليه فاسد لجواز دخول الواو على لا، فتقول: قام القوم ولا سيَّما زيد، ولو كان منصوبًا على الحال لم يجز دخول الواو عليه، كما لا يجوز: جاء زيدٌ ولا ضاحكًا ولا باكيًا.

ومِن غريب القول ما حكاه صاحب «البديع»[1]، وهو أنَّ مِن النحويين مَن زعم أنَّ «لا» في «لا سيَّما» زائدة.

وقوله **وإن رُفع فخبرُ مبتدأ محذوف، و«ما» بمعنى الذي** مثال ذلك: لا سيَّما زيدٌ، فـ«ما» مخفوضة بالإضافة، وزيدٌ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: لا سِيَّ الذي هو زيدٌ، ونظيره قول العرب[2]: دَعْ ما زيدٌ، أي: دع الشخص الذي هو زيدٌ.

وهذا الوجه فيه ضعف من جهتين:

إحداهما: حذف صدر الصلة من غير طول، وليس الموصول أيًّا، والتزام حذفه دائمًا، فلا يُحفظ من كلامهم: لا سيَّما هو زيدٌ.

والثانية: إطلاق «ما» على آحاد مَن يعقل، والمشهور أنَّ ذلك لا يجوز، وخبر «لا» محذوف، كما كان حين[3] كان «زيد» مخفوضًا. هذا هو المشهور في إعراب «ما» إذا ارتفع ما بعد: لا سِيَّما.

وزعم الأخفش أنَّ سِيَّ ليس مضافًا لـ«ما»، بل «ما» موصولة بمعنى الذي في موضع رفع، و«لا» مع «سِيَّ» كهي في قولك: لا رَجُلَ، و«ما» هو خبر «لا»، فكأنه قال: لا مثلَ الشخص الذي هو زيد.

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٢٢٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٦.

(٣) كان خبر: ليس في ك، ن. د: كان حين.

وهذا فاسد؛ لأنَّ فيه عمل «لا» في خبرها، وهو معرفة، و«لا» لا تعمل في المعارف.

وأجاز ابن خروف[1] إذا ارتفع ما بعد لا سيَّما أن تكون «ما» نكرة موصوفة، وزيد: خبر مبتدأ محذوف، في موضع الصفة.

ولم يذكر المصنف في إعراب ما بعد لا سيَّما إلا الخفضَ، وبدأ به لأنه أقيس وأقل تكلفًا، والرفعَ، وكلاهما جائز في المعرفة والنكرة.

ولم يذكر س غير الخفض والرفع.

وأهمل المصنف وجهًا آخر ذكروا أنه جائز في النكرة، /وهو النصب، وقد ضُبط بيت امرئ القيس[2]: [٤: ٨٠/أ]

ألا رُبَّ يَومٍ لكَ مِنهنَّ صالحٍ ... ولا سيَّما يَومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ

بالرفع والنصب والجر، والنصب في النكرة على التمييز، وفي إعراب «ما» وجهان:

أحدهما: أن تكون في موضع خفض بالإضافة، نكرة تامة، كأنه قال: ولا مثلَ شيء، ثم ميّز وفسّر بالنكرة المنصوبة، وهذا الإعراب الذي تلقفناه من أفواه الشيوخ.

وقال الفارسي في تذكرته: «رَوَوْا في «ولا سيَّما يوم» الوجوه الثلاثة، النصب عندي ليس بالسهل، ووجهُه أن تجعل ما بمنْزلة شيء، وتنصب يومًا عن تمام الاسم بالإضافة، مثل: أفضلُ الناسِ رجلاً. ولا يجوز أن تجعل ما بمنْزلة الذي، وتنصب اليوم على الظرف، فتقول: لا مثلَ الذي يومًا بدارةِ جُلْجُل، وتجعله صلة الذي» انتهى.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٧ [رسالة].

(٢) الديوان ص ١٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٢ والخزانة ٣: ٤٤٤ - ٤٥٩ [٢٤٤]. دارة جلجل: هي عند غَمْرِ ذي كندة، وقيل: هي في الحمى.

وفي البسيط: وذكر بعضهم أنه يجوز النصب في الاسم تمييزًا، وتكون «ما» نكرة غير موصوفة، كأنك قلت: لا مثلَ شيءٍ رجلاً. وفيه ضعف؛ لأنَّ مِثل يضاف إلى معرفة ليتخصص، فيقال : لي مِثلُه رجلاً، وقد روي قول امرئ القيس:

.... ولا سِيَّما يوم بِدارةِ جُلْجُلِ

بالثلاثة الأوجه.

وقال أبو القاسم بن القاسم: هو ظرف صلة لـ«ما»، أراد: ولا مثلَ الذي اتفق يومًا، فحذف للعلم.

قال ابن هشام: وبهذا قال أكثر من رأيتُ، ومن كلامهم: قد عرفتُ الذي أمْسِ، أي: الذي وقعَ واتفق. وحكى س[1] في (باب ما حذف من المستثنى): هذا الذي أمسِ، قال: «يريد الذي فَعلَ أمسِ». ومجيء الظرف صلة كثير إلا أنَّ فيه قلقًا؛ لأنَّ اليوم لا يقع في اليوم، لكنه يتصور أن يريد: ألا رُبَّ وصلِ يومٍ، أو لذاذةِ يومٍ، فيُتَصَوَّر ذلك.

والوجه الثاني: أن تكون «ما» لا موضع لها من الإعراب ، وتكون حرفًا كافًا لـ«سِيَّ» عن الإضافة إلى ما بعدها، فأشبهت الإضافة في قولهم «على التمرةِ مِثلُها زُبْدًا» من جهة منعه الإضافة إلى ما بعدها، وهذا توجيه الفارسي.

وحكي[2] عن الأستاذ أبي علي أنه كان يستحسنه. وقال المصنف في الشرح[3]: «ولا بأس به في كل ما وقع بعد لاسيَّما من صالح للتمييز» انتهى. وجوَّزه أيضًا شيخنا أبو الحسن بن الضائع، قال[4]: «ويجوز أن ينتصب يومًا على

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٣١٩ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٩٣٨ [رسالة]. وانظر التوطئة ص ٣١١.

(٣) ٢: ٣١٩.

(٤) شرح الجمل ١: ٩٣٨ [رسالة].

الظرف، كأنه أراد: ولا مثلَ ما كان لك في يومٍ بِدارةِ جُلْجُل، هذا تفسير المعنى، وتكون ما كافّةً».

وقوله وقد **تُوصَل بظرف** مثاله: يعجبني الاعتكاف ولاسيَّما عندَ الكعبة، أو: لاسيَّما إذا قَرُب الصبح، وقال الشاعر[1]:

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سِيَّما لَدى ... شهادةِ مَنْ في خيره يتقلَّبُ

وجوَّز المصنف في الشرح[2] في قول امرئ القيس:

.... ولا سِيَّما يومًا بِدارةِ جُلْجُلِ

أن يكون «يومًا» ظرفًا صلةً لـ«ما»، و«بِدارةِ جُلجُل» /صفة لقوله «يومًا»، أو متعلقًا به لِما فيه من معنى الاستقرار. [٤: ٨٠/ب]

وهذا الذي جوَّزه فيه بُعد لأنَّ «ما» إذ ذاك موصولة بمعنى الذي، ويعني بها اليوم، كأنه قال: ولا مثلَ اليومِ يومًا بِدارةِ جُلجُل، أي: ولا مثلَ اليومِ الذي في يوم بِدارةِ جُلجُل.

وقد جوَّزه أيضًا شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]، فقدَّره : ولا مثلَ اليومِ الذي ثبَت لك في وقتٍ بِدارةِ جُلْجُل. وجوَّز أيضًا أن يكون التقدير: ولا مثلَ الصلاحِ والحُسْن الذي في يومٍ بِدارةِ جُلجُل، لَمّا قال «ألا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ» استدرَك.

وقوله أو **جملةٍ فعلية** مثاله: يُعجبني كلامُك لاسيَّما تَعظ به، وقال الشاعر[4]:

فُقِ الناسَ في الخير لا سِيَّما ... يُنيلُكَ مِن ذي الجَلال الرِّضا

---

(١) شرح المصنف ٢: ٣١٩.

(٢) ٢: ٣١٩.

(٣) شرح الجمل ١: ٩٣٨ [رسالة].

(٤) شرح المصنف ٢: ٣١٩.

وقوله **وقد يقال لاسِيَما بالتخفيف** زعم ابن عصفور أنه لا يجوز تخفيف الياء من لاسيَّما؛ لأنَّ ذلك لم يُحفظ من كلام فصيح، ولا يقتضيه القياس؛ لأنَّ تخفيفها يؤدي إلى إبقاء الاسم المعرب على حرفين، وثانيهما حرف علة، وذلك غير محفوظ في حال إفراد ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم فُوك وذُو مال، وهما خارجان عن القياس.

وما منعه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قد حكاه الأخفش في «الأوسط»، قال فيه: «ومن العرب من يخفف لاسيَّما». وحكاه أيضًا أبو جعفر النحاس، وأبو الفتح بن جنِّيْ، وأبو عبد اللّه بن الأعرابي في نوادره، قال: «يقال: ولاسيَّما، وقد تخفف، ويُرفع بها ويخفض، مَن جعل سِيَّما حرفًا واحدًا رفع ما بعده، ومن جعل ما حشوًا خفض به» انتهى كلامه[1]. ونسبة الرفع إليها والخفض على طريق المجاز، ولا يعني أنَّ لا سِيَّما تَرفع وتخفض حقيقة، إلا أنه لمّا كان الرفع في الاسم بعدها والخفض نُسب ذلك إليها. وقال الشاعر في تخفيف الياء في لاسيَّما[2]:

فِ بالعقودِ وبالأيمانِ لا سِيَما عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ

وإذا خففت الياء في لا سِيَّما فما المحذوف؟ أعينُ الكلمة أم لامها؟ وذلك أنَّ سِيًّا عينها واو، ولامها ياء، فهي من باب طويت، وأصلها سِوْيٌ؛ لأنها من سَوَّيتُ، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حد ميزان، أو لوقوع الياء بعدها، أو لهما جميعًا، وأُدغمت في الياء، فقيل سِيٌّ.

فذهب ابن جني إلى أنَّ المحذوف هو لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها، قال: فكان ينبغي أن ترجع واوًا لأنها عين، وتصح كما صحت في عِوَض وحِوَل، وأن يقال: لا سِوَما زيد، لكنها أُقِرَّت على قلبها دلالة على أنَّ المراد سكونها ووقوع الياء بعدها، وإن شئت قلت لأنها الآن قد وقعت طرفًا، فضعُفت.

---

(١) وحكاه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣.

(٢) شرح المصنف ٢: ٣١٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢١٩ [٢١٩]. د: فِ بالعهود.

قال ابن يسعون: «وإنما آثر القول بحذف اللام لأنها أولى بذلك» انتهى. وأولويتها بذلك لأنَّ حذف /اللام أكثر من حذف العين. [٤: ٨١/أ]

والأحسن عندي الوقوف فيها مع الظاهر وأن يكون المحذوف العين وإن كان أقل من حذف اللام.

وقد أبدلت العرب سين سيَّما تاءً، فقالوا: لا تيَّما، كما قالوا في الناس: النات، وفي الأكياس: الأكيات، وقال بعضهم {قل أعوذُ بِرَبِّ النات. مَلِكِ النات. إلهِ النات}[1].

وأبدلت أيضًا «لا» بـ«نا»، فقالوا: نا سيَّما، أي: لا سِيَّما، كما قالوا: قام زيدٌ نا بل عمرٌو، ويريدون: لا بل عمرٌو.

وقوله **ولا سواءَ ما** أي: يقال: ولا سواءَ ما، فتقول: قام القومُ لا سواءَ ما زيد. وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعد: لا سواءَ ما، كما جاز ذلك بعد: لا سيَّما.

وحكى ابن الأعرابي في نوادره وأبو الحسن الهنائي[2] في «المجرَّد»[3] أنَّ العرب تقول: «لا مثلَ ما» بمعنى: لا سِيَّما، وأنهما بمعنًى واحد. ونصَّ ابن الأعرابي على أنَّ ما بعد «لا مثلَ» يُرفع ويُخفض كما بعد: لا سيَّما.

وقال الهنائي[4]: «لا ترَ ما، ولا سِيَّما، ولا مثلَ ما، بمعنًى واحد». وذكر ابن الأعرابي «ولو ترَ ما » بمعنى: لا سيَّما، إلا أنه قال: «لا يكون فيها إلا الرفع»، يعني أنَّ الاسم الذي بعد «ترَ ما» لا يكون فيه إلا الرفع. وذكر أنَّ الأحمر ذكر «ولو ترَ

---

(١) ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾. سورة الناس: الآيات ١ - ٣ مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٣، وفيه أنَّ إبدال السين تاء لغة قضاعة.

(٢) هو كراع النمل، وقد تقدمت ترجمته في ١: ١٧١.

(٣) المجرد ١: ٣٢٣ [باب التاء: فصل تر].

(٤) المجرد ١: ٣٢٣ [باب التاء: فصل تر].

ما». وإنما لم يكن بعد «تَرَ ما» إلا الرفع لأنَّ «تَر» فعل، فلا يمكن أن تكون «ما» بعدها زائدة، وينجرّ ما بعدها بالإضافة؛ لأنَّ الفعل لا يضاف فينجرّ ما بعده بالإضافة، فـ«ما» موصولة بمعنى الذي، وهي مفعولة بـ«تَر»، وزيد: خبر مبتدأ محذوف.

و«تَرَ» إن كان قبلها لا فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مجزومة بـ«لا»، فتكون لا للنهي، والتقدير: لا تَرَ أيُّها المخاطب الذي هو زيد، فإذا قلت «قام القومُ لا تَرَ ما زيدٌ» فالمعنى: لا تُبصِرِ الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم.

والوجه الثاني: أن تكون «تَرَ» غير مجزومة، وتكون «لا» حرف نفي، وحُذفت ألف «تَرَ» على جهة الشذوذ ، كما حذفت ياء أدري وأُبالي في قولهم: لا أدْرِ[1]، ولا أُبالِ، وهما منفيّان، ولهذا قالوا حين أدخلوا الجازم على أُبالِ: لم أُبَلْ[2]، بجزم اللام.

وإن كان قبل «تَرَ» «لو» فحذف ألف ترى أيضًا هو على وجه الشذوذ كما ذكرنا حين قدَّرنا «لا» نافية، وتكون لو حرفًا لِما كان سيقع لوقوع غيره، وجواب لو محذوف، والتقدير: ولو تُبصِرُ الذي هو زيد لَرَأيتَه أولَى منهم بالقيام؛ إذ القيام بالنسبة إليه أولى منه بالنسبة إليهم.

ونظير ذلك قولك: لقد جاد الناسُ ولو رأيتَ زيدًا، ولقد قاتل العَبسيُّون ولو رأيت عنترة، فجواب لو محذوف، والتقدير: ولو رأيتَ زيدًا لرأيتَ الجود العظيم، ولو رأيتَ عنترة لرأيتَ القتال البليغ، فمعنى هذا الكلام أنَّ زيدًا وعنترة هما أولى بالفعل ممن أُسند إليهم.

---

(١) الكتاب ١: ٢٥، ٢: ١٩٦، ٢٠٤، ٢٥٦، ٣: ٥٠٦.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٤، ٢: ١٤٠، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٣: ٥٠٦.

فإن قلت: كيف أدَّت هذه الجملة الفعلية المركبة من «لا تَرَ ما زيد» أو من «لو تَرَ ما زيد» معنى لا سيَّما زيد، ولا سيَّما جملة اسمية؟

فالجواب: أنَّ الشيء قد يشارك الشيء في تأدية المعنى وإن كانا مختلفي الحد؛ ألا /ترى أنَّ خلا وعدا وحاشا إذا انتصب ما بعدها[1]، وليس ولا يكون - قد أدت معنَى «إلا» في الاستثناء وإن كانت قد خالفت «إلا» في الحد، فكما جاز الاستثناء بهذه وتأديتها معنى إلا كذلك جاز أن يدلّ قولهم «ولو تَرَ ما» «ولا تَرَ ما» على معنى «لا سيَّما» في دخول ما بعدها في الحكم الذي قبلها على طريق الأولوية. ولم أر لأحد من النحويين كلامًا على «لا تَرَ ما» ولا «لو تَرَ ما»، وإنما خرَّجنا ذلك على قواعد ما اقتضته صناعة العربية. [٤: ٨١/ب]

ومن أحكام «لا سيَّما» أنه قد تجيء بعدها الجملة الشرطية، نحو قولك: السؤالُ يَشفي من الجهل لا سيَّما إن سألتَ خبيرًا، وقال الشاعر[2]:

أَرى النَّيكَ يَجلُو الهَمَّ والغَمَّ والعَمَى ... ولا سيَّما إنْ نُكْتُ بالمِدْسَرِ الضَّخْمِ

وحكى الأخفش أنهم يقولون: إنَّ فلانًا كريمٌ ولا سيَّما إن أتيتَه قاعدًا، «ما» نائبة عن المضاف، تقديره: ولا مثلَه قاعدًا. قال في البسيط: «يكون - يعني قاعدًا - على هذا منصوبًا على التمييز بعد «ما»؛ لأنها في المعنى ضمير، وكأنَّ المستثنى محذوف، كأنه قال: في جميع حالاته إلا في هذا الحال فهو أكرم ما يكون» انتهى. وفي هذا التخريج نظر.

---

(١) في المخطوطات: بعدهما.

(٢) البيت لبعض نساء بني فهم بن عمرو بن قيس عيلان، أنشده مع بيتين قبله أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٥٨ عن كتاب «المُفاحشات عن العرب» لعاصم بن الحدثان. والذي في المخطوطات والتذكرة: «نكتَ» بفتح التاء، وأرى أنَّ الصواب ما أثبتُّه، ببناء الفعل لِما لم يُسَمَّ فاعله.

ومن أحكامها أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو ما يوجد في كلام كثير من العلماء المصنفين من قولهم: لا سيَّما والأمر كذلك، أو: لا سيَّما والحالة هذه، وما أشبه هذا التركيب. ولا حذف «لا» من لا سيَّما، وقد أُولع بذلك كثير من المصنفين أيضًا، لأنَّ حذف الحرف خارج عن القياس، فلا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيث سمع، وسبب ذلك أنهم يقولون إنَّ حروف المعاني إنما وُضعت بدلاً من الأفعال طلبًا للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف واحد، أو على حرفين، وما وُضع مؤديًا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف، ولم يُسمع حذف لا من قولهم لا سيَّما في كلامِ مَن يُحتَجُّ به، فلا يجوز حذفها، وإنما سُمع ذلك في أشعار المولَّدين، نحو قول الحسين بن الضَّحَّاك الخَليع[1]:

كُلّ مُشْتاقٍ إلـيه فَمِنَ السُّوءِ فِداه
سِيَّما مَن حالـتِ الأَحْـ ـراسُ مِن دُونِ مُناه

يريد: لا سِيَّما.

وأمّا «بَلْهَ» فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وأجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ. وإنما جعلوه استثناءً لأنهم رأوا ما بعدها خارجًا عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتَّبًا عليه؛ لأنَّ معنى أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ أنَّ إكرامك للأحرار يزيد على العبيد.

والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء؛ بدليل انتفاء وقوع «إلا» مكانها، وأنَّ ما بعدها لا يكون /إلا[2] من جنس ما قبلها، وبجواز دخول حرف [٤: ٨٢/أ]

(١) الأغاني ٧: ١٦٩ [ترجمة الحسين بن الضحّاك] طبعة دار صادر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
(٢) إلا: انفردت به د، وهو في الخزانة ٦: ٢٣١ ضمن نص أبي حيان هذا.

العطف عليها و لم يتقدمها استثناء، قال شيخنا ابن الضائع[1]: «ومما يُضعف إدخال بَلْهَ ولا سِيَّما في أدوات الاستثناء أنهم لم يأتوا بـ«حتى» في الاستثناء؛ ألا ترى أنَّ قولهم قامَ القومُ حتى زيد قد أخرج زيدًا عن القوم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تَثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم - ولا بُدَّ - ذكر حتى في أدوات الاستثناء» انتهى.

وما ذهب إليه الجمهور من البصريين من أنه لا يجوز فيما بعدها النصب ليس بصحيح، بل النصب بها محفوظ من لسان العرب، قال الشاعر[2]:

تَمشي القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ بها ... مَشْيَ الجَوادِ ، فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

وأنشد أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب «شجر الدُّرّ» لجرير في النصب بـ«بَلْهَ» يهجو الفرزدق[3]:

وهل كُنْتَ يا بنَ القَينِ في الدَّهرِ مالِكًا ... لِغَيرِ بَعيرٍ ، بَلْهَ مَهْرِيَّةً نُجْبا

وقال آخر[4]:

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها ... بَلْهَ الأَكُفُّ ، كأنَّها لم تُخْلَقِ

روي بخفض الأَكُفّ.

---

(١) شرح الجمل ١: ٩٤٠ [رسالة].

(٢) هو إبراهيم بن هرمة كما في الصحاح واللسان (بله) وشرح المفصل ٤: ٤٩ والخزانة ٦: ٢١٤ [عند الشاهد ٤٦٥]، وليس في ديوانه المطبوع بدمشق. والبيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٣٥. القطوف من الدوابّ: البطيء. وجِلّة الإبل: مَسانّها، واحدها جليل. وقيل: الجليل: ما بين الثني إلى البازل. والنجب: جمع النجيب، وهو الكريم العتيق.

(٣) البيت في الخزانة ٦: ٢٣١ ضمن نص أبي حيان هذا، وعنه في ملحقات ديوان جرير ص ١٠٢٢. وفي شجر الدر ص ٨٤: «... بعيرَ بعيرٍ ...» لجرير.

(٤) تقدم في ٧: ١٦٢.

وقد روي الرفع بعد بَلْهَ على معنى كيفَ، فيرفع، ذكره قطرب، وأنكره أبو علي. وفي مختصر العين[1]: بَلْهَ بمعنى كيفَ، وبمعنى دَعْ.

فأمّا الجرُّ بعدها - وهو المجمَع على سماعه من لسان العرب - فذهب بعض الكوفيين إلى أنها إذ ذاك اسم بمعنى غير، فينجرّ ما بعدها بالإضافة، فمعنى قوله «بَلْهَ الأكُفِّ»: غيرَ الأكُفِّ، فيكون هذا استثناء منقطعًا.

وذهب الفارسي[2] إلى أنها مصدر لم يُنطق له بفعل، وهو مضاف لِما بعده، وهي إضافة من نصب. وذهب الأخفش[3] إلى أنها حرف جر.

وأمّا النصب فيكون على أنه مفعول، وبَلْهَ مصدر موضوع موضع الفعل، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل، فإذا قلت «قامَ القومُ بَلْهَ زيدًا» فكأنك قلت: تَركًا زيدًا، أو دَعْ زيدًا.

وأمّا الرفع فعلى الابتداء، وبَلْهَ بمعنى كيف في موضع الخبر، وهو شبيه بقولهم: ما مررتُ برجلٍ مُسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصدقة.

وقال ابن عصفور[4]: «فأمّا بَلْهَ فإدخالها في باب الاستثناء فاسد؛ لأنك إذا قلت قام القومُ بَلْهَ زيدًا فإنما معناه عندنا: دَعْ زيدًا، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيدًا؛ ألا ترى أنّ المعنى في البيت: دَعِ الأكُفَّ فهذه صفتها، ولم يُرد استثناء الأكُفّ من الجَماجم».

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]: «زعم - يعني ابن عصفور - أنّ معناها في البيت: دَعِ الأكُفَّ فهذه صفتها، وهذا مناقض لقوله «كأنها لم تخلق»»،

---

(١) العين ٤: ٥٥. ومختصر العين للزبيدي ٢: ٣٨٠.

(٢) إيضاح الشعر ص ٣٣ - ٣٥.

(٣) إيضاح الشعر ص ٣٢.

(٤) شرح الجمل ٢: ٢٦٢.

(٥) شرح الجمل ١: ٩٣٩ [رسالة].

فإنما يريد: إذا كان فعلها في الجماجم كذا فالأكُفُّ أحرى بذلك، فكأنها لم تكن قَطُّ، فيقال إنها قطعتها، فلا فرق بين معنى لا سِيَّما وبَلْهَ» انتهى.

وقالت العرب[1] بَهْلَ في بَلْهَ.

[٤: ٨٢/ب] وأمّا «لَمّا» فتكون بمعنى إلا، وهي قليلة الدور في /كلام العرب، وينبغي ألاّ يُتَّسع فيها، بل يُقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب، نحو قوله تعالى ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾[3] في قراءة من شدد الميم، فـ(إنْ) نافية، و(لَمّا) بمعنى إلا.

وممن حكى أنّ لَمَّا بمعنى إلا الخليل وس[4] والكسائي، وقرأ ابن مسعود ﴿وإنْ مِنَّآ لَمَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[5]، أي: إلا له. وقالوا: نَشَدتُكَ اللّهَ لَمَّا فَعلتَ كذا[6]، وعَمْرَكَ اللّهَ لَمَّا فَعلتَ كذا، وقَعْدَكَ اللّهَ لَمَّا فَعلتَ كذا، و«لَمَّا» مع هذه بمعنى إلا، وقد يُحذف نَشَدتُك أو سَألتُك وما أشبهه، فيقال[7]: بِاللّهِ لَمَّا صَنعتَ كذا، أي: سَألتُك أو نَشَدتُكَ باللّهِ إلا صَنعتَ كذا، قال الشاعر[8]:

---

(١) إيضاح الشعر ص ٣٤.

(٢) سورة الطارق: الآية ٤. وتشديد الميم قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم. التبصرة ص ٣٠٦ والإقناع ص ٦٦٦ - ٦٦٧.

(٣) سورة يس: الآية ٣٢. وتشديد الميم قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم. التبصرة ص ٣٠٦ والإقناع ص ٦٦٦ - ٦٦٧.

(٤) الكتاب ٣: ١٠٥ - ١٠٦.

(٥) سورة الصافات: الآية ١٦٤. وفي شواذ ابن خالويه أنه قرأ (وإن كلُّنا لما له مقام معلوم). والذي في ك، ن: «وإن منا لَمّا لَيُوفيَنّهم له مقام معلوم»، وليس في القرآن الكريم آية بهذا اللفظ.

(٦) المسائل الشيرازيات ص ٢٥٦ والحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٧.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩.

(٨) تقدم في ١: ١٠٣.

قالتْ له : بِاللّهِ ، يا ذا البُرْدَيْنْ   لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أوِ اثْنَيْنْ

فهذه التراكيب وما أشبهها من المسموع ينبغي أن تعتمد في مجيء لَمَّا بمعنى إلا.

وزعم أبو القاسم الزَّجَّاجي[1] حين ذكر أنَّ لَمَّا تكون بمعنى إلا أنه يجوز أن تقول: لم يأتِني من القوم لَمَّا أخوك، ولم أَرَ من القوم لَمَّا زيدًا، تريد: إلا زيدًا.

وينبغي أن يُتَوَقَّف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب، فأمّا قراءة حمزة ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[2] بتشديد (إنَّ) ونصب قوله (كلاًّ) وتشديد (لَمَّا) فهي قراءة صعبة التخريج، ولذلك قال المبرد[3]: هذا لحن، لا تقول العرب: إنَّ زيدًا لَمَّا خارجٌ، ولا : إنَّ زيدًا إلا خارجٌ. وقال الكسائي[4]: «ما أدري ما وجه هذه القراءة». وقال الفراء[5]: «التقدير: لَمَنْ ما، فلمّا كثُرت الميمات حذف منهن واحدة»، فعلى هذا القول هي لام التوكيد. وقال المازني[6]: «إنْ بمعنى ما، ثم ثُقّلت». قال أبو جعفر النحاس: «يذهب المازني إلى أنَّ إنْ إذا كانت خفيفة كانت بمعنى ما، ثم تُثَقَّل، كما أنَّ «إنَّ» المؤكدة تخفف، ومعناها الثقيلة» انتهى.

---

(١) ذكر في كتابه حروف المعاني ص ١١ أنَّ لَمّا تكون بمعنى إلا، لكنه لم يذكر في هذا الموضع ما نسبه إليه أبو حيان.

(٢) سورة هود: الآية ١١١. وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٠٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٨.

(٥) معاني القرآن ٢: ٢٩.

(٦) نقل الزجاج هذا القول عن بعضهم، وذهب إلى أنه لا يجوز غيره. معاني القرآن وإعرابه ٣: ٨١ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٠٦، وفيهما أنَّ المازني زعم أنَّ لَمَّا أصلها لَمَا مخففة ثم شدِّدت الميم، ولم يذكرا له قولاً في إنّ.

والحكم على هذه القراءة بأنها لحن ضعيف جدًّا؛ لأنها قراءة تلقفتها الأمة بالقبول لتواترها، وتقدير الفراء والمازني في غاية من الضعف، وقد لاح لي[1] تخريجها على قواعد العربية، والحمد لله، فنقول: (إنَّ) على حالها من كونها حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كلاًّ) اسمها، و(لَمَّا) هنا حرف جزم حذف فعله لدلالة الكلام عليه[2]، والتقدير: وإنَّ كلاًّ لَمَّا يُهمَل، أو لَمَّا يُترَك سُدًى، وما أشبه هذا من التقدير، و(لَيُوَفِّيَنَّهم) جواب قسم محذوف، والكلام يدل على هذا الفعل المحذوف بعد لَمَّا، وهذا جائز فصيح - أعني حذف المضارع المجزوم بعد لَمَّا لدلالة المعنى عليه - وذلك نحو قولهم: قاربتُ المدينةَ ولَمَّا، بخلاف حذفه بعد لم، فإنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإذا كان الفعل بعد لَمَّا يجوز حذفه لدلالة الكلام عليه وَضَحَ تخريج هذه الآية عليه، ولم أر أحدًا تنبَّه لهذا التخريج الذي خرَّجناه، إلا أني بعد هذا وصلت في تفسيري للقرآن في كتابي المسمى بـ«البحر المحيط» إلى هذه الآية، فرأيت /شيخنا مصنف كتاب «التحرير والتحبير» جمال [٤: ٨٣/أ]
الدين محمد بن سليمان بن حسن المقدسي - عُرِف بابن النَّقيب - حكى عن أبي عمرو بن الحاجب تخريج لَمَّا على نحو الذي خرَّجناه.

وأمّا «دُونَ» فقد تقدم ذكرها في ظروف المكان[3]، فإذا قلت «قعدَ زيدٌ دُونَ عمرو» فالمعنى أنَّ قعود زيد في مكان منخفض عن مكان قعود عمرو، وكذلك «زيدٌ دونَ عمرو» معناه: المكان الذي فيه زيد هو منخفض عن المكان الذي فيه عمرو، هذه حقيقة هذه اللفظة.

وقد يطلقون ذلك على المرتبة والمكانة، لكنه مجاز، فيقولون:زيدٌ دونَ عمرو، يعنون في الشرف لا في المكان.

---

(١) لي: انفردت به ن.
(٢) الذي في المخطوطات: عليها.
(٣) تقدم ذكرها في ص ٥٧ - ٥٩.

وقد تكون دلالتها على المكان مجازيَّة، ولا يراد بها حقيقة الجهة، كقوله تعالى ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[1]، وقوله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾[2]، فدلالته في هذا ونحوه على المكان هو على سبيل المجاز.

وأمّا قولهم «الموتُ دُونَ بلوغ كذا»[3] بمعنى أنَّ الموت يحول بينه وبين كذا فمجازه أنَّ مكان الموت منخفض عن مكان بلوغ كذا، وإذا كان منخفضًا عنه لم يجتمعا؛ إذ كل منهما في مكان غير مكان الآخر، وإذا لم يجتمعا وقعت الحيلولة.

وقد يُتَجَوَّز بـ«دُونَ»، فيصير كالوصف للأفعال، ولا يكاد يُلحظ فيه المكان، فيقول: ضربتُ زيدًا دُونَ عمرٍو، وأعطيتُه دُونَ خالدٍ، والمعنى أنه ضَرب زيدًا ضربًا دُونَ ضَربِ عمرٍو، وأعطاه إعطاءً دُونَ إعطاءِ خالدٍ، كأنَّ ضربَ زيدٍ منخفض، أي: أقلُّ مِن ضربِ عمرو، وكأنَّ إعطاءَه منخفضٌ وأقلُّ مِن إعطاءِ خالد. وأمّا ما يتبادر إلى أفهام بعض الناس أنك إذا قلتَ ضربتُ زيدًا دُونَ عمرٍو فمعناه أنَّ الضرب حَلَّ بزيدٍ دُونَ عمرو - فليس بمفهوم عربي، ولهذا المفهوم زعم بعض الفقهاء أنه إذا قال القائل[4].

---

(١) سورة الصافات: الآية ٨٦.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٥٥.

(٣) قال موسى بن جابر الحنفي:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيتُ حَقيقَتِي ... وباشَرتُ حَدَّ الموتِ، والموتُ دُونُها

الحماسة ١: ٢١٥ [١٢٩] والمرزوقي ص ٣٧١ [١٢٧]، وقد وردت «دون» في هذا البيت متصرفة. انظر ما تقدم في ق ٣/أ - ٣/ب.

(٤) من هذا الموضع إلى آخر الباب بياض في ك مقداره صفحة وسطران، وفي حاشيتها ما نصه: «هذا البياض مثله في نسخة الشيخ، ترك لينظر فيما يسد به ويثبت إن شاء الله تعالى». وفي د بياض مقداره صفحتان وسطر، وفي حاشيتها ما نصه: «كذا بيض له في الأصل». وفي ن: بياض مقداره سطر، وفي حاشيتها ما نصه: «كذا وجد في الأصل مقدار سطر مع نقصان الكلام».

تم بحمد الله وتوفيقه

الجزء الثامن من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء التاسع، وأوله

«باب الحال»

فهرس الموضوعات

من إصدارات الدار

للأستاذ الدكتور حسن محمود هنداوي

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان النحوي الأندلسي ١/٨ [تحقيق].
* سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (مجلدان) [تحقيق].
* إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة في الإعراب) لأبي علي الفارسي (مجلد) [تحقيق].
* مناهج الصرفيين ومذاهبهم (مجلد) [تاليف].
* المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (مجلد) [تحقيق].
* المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني [تحقيق].
* كتاب مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي [تحقيق].
* المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي (مجلدان) [تحقيق].
* فهارس التراكيب النحوية في كتاب سيبويه [تاليف].
* المخترع في إذاعة سرائر النحو لأبي الحجاج يوسف الشنتمري [تحقيق].